حصاد التجربة السياسية العراقية

حوارات النخبة

الجزء الثاني

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب

د. حسن زهير الصراف

المحاضرون

د. فؤاد حسين د. طورهان المفتي د. محمد تميم

د. عبد الحكيم خسرو د. باسل حسين أ. أحمد علي

د. قصي محبوبة أ. رياض محمد أ. سردار عبد الله

د. لقمان الفيلي د. هشام داود أ. شوان داودي

مركز الرافدين للحوار

حصاد التجربة السياسية العراقية

حوارات النخبة

الجزء الثاني

حصاد التجربة السياسية العراقية
حوارات النخبة

الجزء الثاني

تحرير:

أ.د. أسعد كاظم شبيب

د. حسن زهير الصراف

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2026

First Edition, Beirut/Najaf, 2026

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 772 - 21 - 9

حزيران/يونيو 2026

حصاد التجربة السياسية العراقية
حوارات النخبة

الجزء الثاني

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب

د. حسن زهير الصراف

المحاضرون

د. فؤاد حسين	د. طورهان المفتي	د. محمد تميم
د. عبد الحكيم خسرو	د. باسل حسين	أ. أحمد علي
د. قصي محبوبة	أ. رياض محمد	أ. سردار عبد الله
د. لقمان الفيلي	د. هشام داود	أ. شوان داودي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدّمة الطبعة الأولى/مركز الرافدين للحوار (R.C.D) 7

الباب الأول: الفيدرالية في العراق

1 ـ كردستان العراق وبوادر الاستقلال 11
المحاضرة 11
المداخلات 18
2 ـ العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي 33
3 ـ كركوك، الجغرافية ومستقبل المكونات 59
أولاً: محاضرة الأستاذ شوان داودي ـ 12 نيسان/أبريل 2017 60
المداخلات 70
ثانياً: محاضرة الدكتور طورهان المفتي ـ 13 نيسان/أبريل 2017 76
المداخلات 80
محاضرة الدكتور محمد تميم ـ 14 نيسان/أبريل 2017 86
المداخلات 98
4 ـ استفتاء كردستان: مشروع دولة أم وسيلة ضغط؟ 105
أولاً: محاضرة الدكتور عبد الحكيم خسرو ـ 21 آب/أغسطس 2017 106
المداخلات 111
ثانياً: محاضرة الأستاذ سردار عبد الله ـ 22 آب/أغسطس 2017 118
المداخلات 122
ثالثاً: محاضرة الدكتور باسل حسين ـ 23 آب/أغسطس 2017 129
المداخلات 138

الباب الثاني: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

1 ـ العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بين المد والجزر وآفاق المستقبل 145
المحاضرة 145
المداخلات 155

2 ـ مرور 100 عام على اتفاقية سايكس بيكو 165
المحاضرة 165
المداخلات 176
3 ـ الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل 191
الشرق الأوسط أنموذجاً 191
محاضرة الأستاذ أحمد علي ـ 14 كانون الثاني/يناير 2017 192
المداخلات 198
محاضرة الدكتور لقمان الفيلي ـ 15 كانون الثاني/يناير 2017 204
المداخلات 211
محاضرة الأستاذ رياض محمد ـ 16 كانون الثاني/يناير 2017 219
المداخلات 226
4 ـ العراق G5: امتياز الموقع واستمرارية العُقد 235
المحاضرة 235
المداخلات 243
مركز الرافدين للحوار:(R.C.D) 249

مقدّمة الطبعة الأولى/مركز الرافدين للحوار (R.C.D)

يسعى مركز الرافدين للحوار كمركز للفكر إلى تحقيق أهداف التعايش السلمي وتعزيز النظام الديمقراطي ودعم التجربة السياسية في العراق بعد 2003، بما يحقق وطناً مزدهراً من خلال حوار فاعل يتسم بجدية الطرح وروحية النقاش، وقد ألزم المركزُ نفسَه بتحقيق تلك الأهداف عن طريق الوسائل العِلمية الرصينة، منها عمل برامج عدّة مثل عقد الندوات وورش العمل والحلقات النقاشية التي تجمع المسؤولين التنفيذيين في الدولة العراقية مع المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مما جعل من المركز حلقة وصل بين المسؤولين والنخب وأصحاب الاختصاص، فكانت مسيرة المركز منذ انطلاقته حافلة بذلك النوع من النشاطات التي لم تقتصر على جانب واحد من جوانب السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، ولم تكن مقتصرة على أعمال أي سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل كانت ندوات المركز شاملة لِكل ما يتعلّق بعملية التنمية والتصحيح من أجل تحقيق التقدم في العراق.

ومن هنا، فقد شكّل مركز الرافدين للحوار المحطّة التي استضيف فيها رئيس مجلس النواب ونائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وبعض الوزراء، مثل وزير الداخلية ووزير التخطيط ووزير الموارد المائية والمستشارين الحكوميين كمستشاري رئيس الوزراء للاقتصاد والشؤون العسكرية والشباب، والمسؤولين التنفيذيين الكبار مثل محافظ البنك المركزي العراقي. ولم يقتصر الأمر على المسؤولين العراقيين، فقد شملت تلك الندوات استضافة السفراء الأجانب العاملين في العراق، فكان السفير الإيراني والسفير البريطاني من ضيوف ندوات المركز. حضر جميع أولئك المسؤولون وتحدّثوا ـ كلٌّ حسب اختصاصه ـ ومجال عمله في الخدمة العامة.

كما أن سعي مركز الرافدين للحوار نحو الاستماع لأصحاب الاختصاص ومناقشتهم لم يكن محدداً في مقر المركز من حيث المكان، فقد طورت إدارة المركز أسلوب المحاضرات الصوتية التي تُلقى في المجموعات الإلكترونية التابعة له، ويكون بذلك مستفيداً من التطور الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح لمئات الأعضاء الاستماع والمشاركة بإبداء التعليقات

وطرح التساؤلات من جميع دول العالَم. وإن نشاط المركز لا يتوقف عند تنظيم المحاضرات، بل يتعداه إلى استخلاص المخرجات من تلك المحاضرات من أجل إرسالها ومتابعتها مع صنّاع القرار حسب الاختصاص.

ومن أجل أن تعم فائدة ما طرح في تلك المحاضرات الصوتية لجمهور الباحثين المتخصصين والقرّاء الأعزاء، فإنَّ مركز الرافدين للحوار يضع بين أيديكم هذا الكتاب الذي يمثل عصارة أفكار وتصورات شخصيات تمثّل مختلف الاتجاهات، بشأن أهم القضايا التي طرأت على الساحة العراقية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. وإنّه يضم مجموعةً مختارة من المحاضرات الصوتية، تتميز تلك المحاضرات بأن جميعها قد قدمت من أصحاب اختصاص، وكثير منهم ممن يشغل مواقعاً حكومية تمكنهم من الإلمام بما يطرحونه من تحليلات ووجهات نظر، فهي ليست مجرد محاضرات نظرية، وإنما استنتجت من واقع حال الموضوعات التي تعالجها.

وليس هذا الكتاب هو باكورة المطبوعات التي تصدر عن مركز الرافدين للحوار، ولكنه في صدارتها لجهة الأهمية، حتى الآن، نظراً لفرادة التجربة التي يجسدها، وجدّتها، وتنوع المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يغطيها، مستعيناً بأبرز المفكرين والأكاديميين والباحثين والساسة والخبراء، ليضعوا خلاصة تجاربهم، وملخصات قراءاتهم، في خدمة العراق وتجربته الديمقراطية، ما يضع الكتاب في مصاف الوثائق التاريخية التي تحاول إمساك اللحظات الفارقة في تاريخ الشعوب، حتّى إن قسماً من المعلومات الواردة في المحاضرات قد تتسم بجانب معيّن من السرية، وإن طرحها في المركز وطرح المركز لها للجمهور من خلال هذا الكتاب يأتي في سياق التشجيع على البحث والتقصي عن تلك الموضوعات. كما أن الكتاب يبيّن تجسيداً حياً لحقيقة أن الجدل الشفاهي الذي توفره مجموعات المركز الإلكترونية هو مقدّمة موضوعية لصياغة أفكار عميقة تساعد صنَّاع القرار على سلوك أفضل السبل.

ومع إصدار هذا الكتاب، فإن مركز الرافدين لِلحوار، يعد بمواصلة العمل على تنفيذ خططه، في مجال ترسيخ التجربة الديمقراطية وتعزيز العيش المشترك، وإعلاء الحوار بوصفه سبيلاً واحداً للتفاهم على قضايا الوطن بين أبناء الشعب العراقي الكريم.

الباب الأول: الفيدرالية في العراق

1 ـ كردستان العراق وبوادر الاستقلال

د. فؤاد حسين؛ 26 أيار/مايو 2016

فؤاد محمد حسين: (وُلد 1949)، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة VU أمستردام، وزير الخارجية العراقي، رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان، عضـو في مجلس الوزراء في الإقليـــم للفترة 2005 ـ 2018، عضو مناوب في مجلس الحكم للمدة آذار/مارس ـ حزيران/يونيو 2004.

***

ـ المحاضرة

جئتكم اليوم مختاراً طائعاً، فقد تم اختيار موضوع الندوة من جانب مجلس إدارة مركز الرافدين للحوار، وأنا قدمت الطاعة والقبول فوراً.

سوف نتطرق إلى موضوع مهم يخص جميع العراقيين، وطبعاً من ضمنهم أبناء كردستان، فالموضوع كما في العنوان هو «كردستان العراق وبوادر الاستقلال». إن طرح هذا الموضوع في هذا الوقت يتعلق أيضاً بالمناقشات الواسعة في الأوساط الكردستانية حول مسألة استقلال كردستان أو القيام أولاً بالاستفتاء من شعب كردستان لتقرير مصيرهم. وحينما نتحدث عن استقلال كردستان ومسألة حق تقرير المصير تطرح العديد من الأسئلة سواء في الساحة

السياسية الكردستانية أو الساحة السياسية العراقية، أسئلة مثل: إلى أين تسير كردستان؟ أو لماذا يتم الحديث الآن عن استقلال كردستان؟ وهذه أصبحت أسئلة يومية، وأعتقد أن من الضروري أن نؤطر هذا الحديث بإطار فكري أو نظري، لكي نصل إلى استنتاجات تتعلق بالمبادئ والقوانين، وبعد ذلك، يمكن التعامل مع الواقع العملي السياسي المتعلق بهذه القضية في العراق.

إن الإطار النظري ـ كما هو معلوم ـ يتعلّق بمفهوم «حق تقرير المصير» حتى في الشرائع الدينية، ولقد تعاملت النخب الكردستانية والعراقية مع هذا المفهوم وتطبيقه منذ زمن بعيد، فالكرد يعرفون أنفسَهم على أنهم شعب ينتمي إلى أرض كردستان، أي أن العناصر الأساسية في هذا المفهوم ـ مفهوم حق تقرير المصير ومسألة الاستقلال ـ موجودة أساساً، حيث هنالك شعب ينتمي في الواقع إلى أرضه، فالسؤال ـ ومنذ زمن بعيد ـ هو: إذا كان هنالك شعب وأرض، فأين حقهم السياسي؟ وأين حقهم القانوني؟ هذا السؤال طرح بين الأوساط السياسية الكردستانية والمثقفين الأكراد منذ زمن، وأنا لن أتطرق إلى خلفية هذا المفهوم في القوانين الدولية، ولكن من المهم التعامل مع هذا المفهوم بأدبيات العديد من الأحزاب الكردستانية والتنظيمات العراقية والأحزاب العراقية، ومنذ تأسيس الدولة العراقية حاولت إيجاد كيفية للتعامل النظري مع القضية الكردية، لأنه مع ولادة الدولة العراقية الحديثة ولدت أيضاً القضية الكردية، فالدولة العراقية الحديثة عندما وُلدت، وَلَدت توأمين هما الطفل العربي والطفل الكردي، ولكن مع تمركز القوة في بغداد وبناء الحكم المركزي بخطوات ثابتة، تم تهميش القضية الكردية، وبالتالي، تهميش الشعب الكردي في العراق، فلهذا، رأينا أن الكرد بدأوا بالمقاومة منذ البداية، أي أن سمةَ المقاومة أصبحت متلازمةً مع الشعب الكردي من أجل الوصول إلى حقّه، وسمة المقاومة وحركات المقاومة تحتاج إلى تعبئة فكرية وثقافية، والتعبئة الثقافية والفكرية لدى الأحزاب السياسية أو القادة السياسيين أو قادة الأكراد.

هذه التعبئة كانت تستند إلى حق الكرد في تقرير مصيرهم، وتفسير هذا الحق لدى التنظيمات السياسية أو الحركات السياسية كانت تتفاوت مع توازن القوى بين الكرد وبين الحكومة العراقية، فنرى أحياناً في بداية تشكيل الدولة العراقية أن الكرد سعوا إلى تشكيل كيان واضح، بل إن «الشيخ محمود الحفيد» عندما ثار في السليمانية وأطرافها، حاول الحصول على حقوق الكرد من خلال تكوين الحكومة الكردية، حتى سُمي آنذاك بملك كردستان، ونرى في أحيانٍ أخرى حركات المقاومة الكردية أو الكردستانية ـ وسوف أعرّج على مفهوم الكردي والكردستاني إذا كان لدينا الوقت ـ نرى هذه الحركات في بعض الأحيان كانت تتراجع عن

مفهوم «الوصول إلى الاستقلال» أو «حق تقرير المصير» إلى شعارات تتعلّق بالحقوق الثقافية للكرد، الحقوق التربوية للكرد، الحقوق الوظيفية للكرد، اللامركزية لكردستان حتى وصل في مرحلة معينة إلى الحكم الذاتي لكردستان. وحينما ربط الأكراد حقوقهم الثقافية أو الإدارية بالعراق كانوا يضعون شعاراً آخر أمام حقوق نضالهم وهو العمل من أجل بناء نظام ديمقراطي تعددي في العراق. وفي إطار هذا النظام الديمقراطي، يمكن تثبيت حقوق الكرد، سواء أكانت هذه الحقوق ثقافية أو إدارية، ولكنّ النضال من أجل بناء عراق ديمقراطي لم يخص الأكراد فقط، فلا يمكن للأكراد ـ وهم في أطراف العراق ـ أن يبنوا نظاماً ديمقراطياً في المركز، والأكراد موضوعياً كانوا عاملاً مهماً لأجل بناء هذه المسيرة، ولكن هذه المسيرة بالنتيجة يجب أن تبنى بالمركز، والمركز الذي نتحدث عنه هو بغداد، ومنذ البداية ومع تشكيل الدولة العراقية، كانت هنالك علاقات غير متوازنة بين المركز والأطراف، فكلّما تقوى المركز نحو المركزية في النظام، رأينا أن الأكراد وحقوقهم تتراجع.

إذن، الفعل يؤدي إلى ردة فعل في كردستان، ورأينا الشيءَ نفسه بعد 2003، حينما كان هنالك تغييرٌ في بغداد، رأينا القادةَ الكرد تركوا كردستان وتركوا استقلالية كردستان أو إقليم كردستان جانباً، وذهبوا إلى بغداد للمشاركة في بناء العراق الجديد، ولكن ذلك لا يعني الابتعاد عن الأهداف الكردستانية، فالكل كانوا يطمحون في بناء عراق ديمقراطي تعددي، وهنا، أضيف مفهوماً آخر لِلمفاهيم السياسية في العراق: «عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي أو اتحادي»، فالتفاعل مع التغيير أو ما بعد التغيير في بغداد كان تفاعلاً إيجابياً، والتوقعات في كردستان أو ربما في أنحاء العراق كانت توقعات كبيرة، في أنه سوف تكون هنالك حريةٌ للجميع.

فالتوقعات كانت كبيرة، وهذه التوقعات ثبتت في الدستور العراقي لاحقاً، الدستور الذي صُوّت عليه في 2005، ولكن بدأت في ما بعد تراجعات فيه في بغداد، سواء أكانت قانونية أو الرجوع مرة أخرى إلى الثقافة، كانت موجودة في الأطر السياسية أو في ثقافة تقوية المركز على حساب الأطراف، أي العودة إلى المركزية، وهي تعني البُعد عن القضية الكردية. وأنا حينما أتحدث عن هذه الثقافة أقول: إنها متجذّرة ليست فقط في أوساط الذين يحكمون العراق الآن، بل حتى حينما كنّا في المعارضة شاهدنا أن ثقافةَ المركزية كانت موجودة، ولو عدنا قليلاً إلى الماضي القريب ـ كي أعطي بعض الأمثلة عن كيفية التعامل نظرياً آنذاك مع القضية الكردية ووجود هذه الثقافة حتى بين أوساط المعارضة ـ أننا عندما كنا جميعاً في خانة واحدة، وفي خندق واحد في صراعنا مع النظام السابق كان لنا في بداية آذار/مارس سنة 1991 مؤتمر لِلمعاضة العراقية في بيروت، وهذا المؤتمر تم تنظيمه من جانب لجنة

العمل المشترك للمعارضة، وشاركت فيه التيارات القومية العربية الممثلين من التيار القومي العربي، وكان متمثلاً في حزب البعث العربي الاشتراكي الجناح اليساري، وكانوا يسمونه الجناح السوري، وحركة القوميين العرب الناصريين والعديد من القوميين الآخرين، وكذلك التيار الليبرالي اليساري متمثلاً بالحزب الشيوعي العراقي والفئات الليبرالية، وكان يقود هذه الفئات الليبرالية العربية المرحوم «سعد صالح جبر»، بالإضافة لِلتيار الإسلامي، وكان أكثرهم من التنظيمات الشيعية، كحزب الدعوة والمجلس الأعلى والتنظيمات الشيعية الأخرى، وكذلك التيار القومي الكردي، حينما كنّا هناك، كانت هنالك طروحات حول المسائل المتعلّقة بالوضع العراقي العام قبل الانتفاضة وفي أثناء وجودنا بالمؤتمر، وبدأت انتفاضة البصرة وتحريرها، وشرارة الانتفاضة لم تصل بعد إلى كردستان، وأنا أتكلّم عن بداية آذار/مارس حينما خرج المؤتمرُ ببيان، وكان هنالك نقاش، فخرجنا ببيان لم يذكر فيه حتى حق الحكم الذاتي للكرد، لماذا؟

الجواب: لأن الإخوة العرب أو المعارضين الذين كانوا موجودين هناك، ذكروا حق الكرد في إطار العودة إلى بيان 11 آذار/مارس أو دونه، وحينما طلبنا ذكر مفهوم الحكم الذاتي في البيان الختامي رفضوا، وطبعاً توازن القوى لم يكن لمصلحتها، فالانتفاضة لم تصل بعد إلى كردستان في سنة 1992، وفي شهر حزيران/يونيو كان لنا مؤتمر آخر في فينا، وحينئذ كانت كردستان أو العديد من المناطق الكردستانية محررة، بل إن كثيراً من المعارضين آنذاك كانوا يتفاعلون مع الوضع العراقي ومع الحالة السياسية العراقية من خلال كردستان، وعندما ذهبنا إلى المؤتمر وطرحنا فكرةَ حق تقرير المصير كان بعض الإخوة في مركز الحوار هناك، ودافعوا عن هذا الحق وثبتوا حق تقرير المصير، مع أنني لا أرى أنه حصل هناك تطور فكري سياسي في الآراء لهذه الأحزاب نفسها خلال سنة واحدة، وهنا، يعترفون بحق تقرير المصير، وهناك في بيروت لم يعترفوا بمسألة الحكم الذاتي. طبعاً تم آنذاك تثبيت مفهوم «حق تقرير المصير» في أدبيات مؤتمر حزيران/يونيو 1992 على أن يضاف إليه حق تقرير المصير دون انفصال.

في السنة نفسها، في أواخر تشرين الثاني/أكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر عُقِد مؤتمر المعارضة في كردستان في صلاح الدين، أي أن الإخوة جاؤوا من الخارج، لكي يحضروا مؤتمراً في كردستان في أرض العراق وبحماية الكرد. وقبل مؤتمر المعارضة، ثبت البرلمان الكردستاني حق الكرد في الفيدرالية، أي أن البرلمان الكردستاني تحدّث عن العراق الفيدرالي والعراق الديمقراطي مستقبلاً، وضمن هذا العراق الديمقراطي والفيدرالي، يتم تثبيت الحقوق الكردية في إطار اتحادي.

وأنا بهذه الأمثلة، أريد أن أقول: إن مسألة تطبيق الحق لها علاقة بمسألة توازن القوى، أنا طرحت هذه الأمثلة لكي أصل إلى الواقع السياسي المعاش، وأن القادة الكرد ذهبوا جميعاً إلى بغداد بعد التغيير في عام 2003 لبناء العراق السياسي، العراق الديمقراطي الجديد، ولكن مع الأسف نحن والآخرون لم نصل إلى جميع الأهداف، لكنا وصلنا إلى بعضها، وثبتت في الدستور العراقي، ولكن الممارسات العملية كانت بعيدة عن الدستور العراقي. ولهذا، رأينا أن الأكراد بدأوا يكتشفون بعض الأشياء مثلما قلت، فالجيل الجديد في كردستان يرى أن بغداد بعيدة عنه، فالمركز الثقافي ليس فيها، والمركز الاقتصادي ليس فيها، وكذلك السياسي ومركز القرار ليس في بغداد بالنسبة لِلكردستانيين. هذا البُعد الجغرافي خلق بُعداً نفسياً أيضاً بين المجتمع الكردستاني وبغداد، وهذا البُعد النفسي يعود أيضاً إلى مسائل أخرى، فحينما يدرس الطالب الكردستاني تاريخ شعبه، يرى أن هذا التاريخ الحديث مليء بالقتل والدمار والاضطهاد والأنفال والإبادة الجماعية، وهذه الصور ليست خيالية، بل هي صور حقيقية عاشها الجيل القديم وتفاعل معها وأثّرت في الجيل الجديد. إذن، فالتفكير بالمركز يحتاج إلى تغيير في المركز وليس في كردستان، فحينما يطرح الأكراد مسألةَ تقرير المصير وحق الكرد في بناء الدولة الكردستانية فهم يطرحونه من الناحية القانونية، ومن ناحية أننا شعب ولنا الحق في تشكيل دولة، ويضاف إلى هذه المسائل مسائل أخرى تتعلّق بالتاريخ المعاصر مقابل عدم استقلال هذا الاندماج، الاندماج مع من؟ مع أي نظام؟ وكيف نعود للماضي؟

أنا أرى أنه لو تطوّر النظام في بغداد إلى نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي لكان من الأسهل مناقشة الجيل الجديد في كردستان، أي كان من الممكن تقديم البديل لهم، وهذا لا يعني أننا في كردستان وصلنا إلى قمة الديمقراطية، فهنالك نقص وهنالك مشكلات، ولكن حينما نتحدّث عن بغداد، فإن الجيل الجديد يطرح هذا السؤال: لماذا نعود إلى بغداد؟

ومع هذا، فإن القيادةَ لا تُقاد من جانب الشارع، فالقيادة تطرح خيارات مختلفة، وهي حينما تفكر بالاستفتاء، فربما يطرح على الشعب الكردستاني العديد من الخيارات إذا لم نصل إلى خيار الاستقلال الكردستاني كاملاً، فهل من الممكن أن نصل إلى خيار آخر على شكل الكيان الكونفدرالي ضمن العراق؟ وهنالك طروحات أخرى ـ وأنا من بين الذين يطرحون هذه الفكرة ـ وهي فكرة كيانين في كيان واحد أي دولتين في دولة واحدة، أي أنّ النقاش بين القيادات الكردية أو الأحزاب الكردستانية مستمر، وقد يصل النقاش أحياناً إلى إعلان الاستقلال فوراً أو تأجيل هذا الإعلان إلى فترة أخرى أو طرح هذه الفكرة على الشعب الكردستاني لكي يختار الشعب الكردستاني الخيار الصحيح، وطرح هذه الفكرة على الشعب الكردستاني يمكن

أن يأتي بخيارات مختلفة. ولكن السؤال هو كيف نصل إلى هذه الفكرة؟ هل يمكن تطبيق الفكرة من طرف واحد؟ أي أن الكردستانيين يطرحون أهدافهم، ويحاولون تطبيقها وحدهم؟ أو تطرح هذه الفكرة على الشعب العراقي أو ممثلي الشعب العراقي ويناقشونها؟ وعند الوصول إلى اتفاق مع ممثلي الشعب العراقي، يمكن الوصول إلى الخيار الأصح، وهو الخيار الذي يمكن التفاعل سياساً معه من بغداد والإقليم في الوقت نفسه. لذلك، أرى أن القيادة الكردية قالت وتقول وتكرر: إن مسألةَ الخيار المستقبلي لشعب كردستان تسير دوماً من خلال الحوار المباشر مع بغداد، وهو سيكون حواراً سياسياً ثقافياً نخبوياً جماهيرياً، لأنَّ مصير الكرد أو الكردستانيين سواء بقوا ضمن العراق الموحد الديمقراطي التعددي الفيدرالي أو اختاروا استقلال كردستان الاستقلال الكامل أو اختاروا استقلالاً ضمن الدولة العراقية بكيانين في كيان واحد أو كونفدرالية، يجب أن يكون على أساس الحوار والاتفاق مع بغداد. أي أن الخطوات القادمة، سواء أكانت قريبة أو بعيدة، سوف تكون بعمل مشترك مع بغداد. وأعتقد أننا بدأنا حواراً مع هذه النخبة العراقية لكي نصل سوياً إلى حل، فنحن لدينا قضية، وللبعض في الطرف الآخر مشكلة مع هذه القضية؛ أنا لا أسمّي القضيةَ الكرديةَ المشكلة الكردية، فنحن أصحاب قضية، ولكن هنالك بعض الأشخاص وبعض الفئات لديهم مشكلة مع القضية الكردية، نستطيع أن نصل معاً إلى نقاش وحوار مفتوح وإلى حل هذه القضية أو حل هذه المشكلة، حسب ما تسمى من جانب الآخرين، والأدوات هي:

أولاً: الحوار.

ثانياً: الاتفاق.

ثالثاً: الرجوع.

من خلال الاستفتاء إلى أبناء كردستان لِلموافقة على أي نتيجة تصل إليها القيادات الكردية في الحوار مع ممثلي الحكومة العراقية.

هنا، بدأ الأكراد ببناء مؤسساتهم القانونية، وكذلك مارسوا حقّهم القانوني على أرضهم، وبدأوا بالتعامل مع العالَم الخارجي، فأصبح الجيل الجديد الكردستاني يرى نفسه في كيان كردستاني، وحينما يتحدّث الجيل القديم ـ ونحن من الجيل القديم ـ عن الإطار العراقي يطرح الجيل الجديد كثيراً من الأسئلة على القادة الكردستانيين حيث يسأل: كيف كانت العلاقة مع بغداد في السابق؟ ماذا قدّمت بغداد لكردستان؟ ماذا تستطيع أن تقدّم لها، هل ستقدّم بغداد شيئاً لكردستان؟

طبعاً، الجيل الجديد يختلف تماماً عن الجيل القديم، فنحن حينما ولدنا ودخلنا المؤسسات

التربوية كانت هذه المؤسسات جميعها مرتبطة بالمركز، ليس فقط من الناحية الإدارية والفكرية، بل إن المركز كان يحدد كلّ شيء للأطراف، من حالة الاقتصاد والأسواق، فبغداد كانت كل شيء، والأطراف كانت ترجع دوماً في كل شيء إلى بغداد. إذن، في كثير من مراحل المقاومة الكردية والنضال الأساسي الكردي، كان الإطار الأول أو الأولوية هو الوصول إلى الديمقراطية، ومن خلالها، يمكن الوصول إلى الحقوق القومية لِلشعب الكردي، ولكنّ الأحزاب السياسية في الساحة العراقية مع النضال الكردي لم يتوجا ببناء نظام ديمقراطي حقيقي في العراق، لهذا، رأينا أن القضيةَ الكرديةَ أحياناً تتراجع وأحياناً تتقوى، وهذه تتعلّق بقوة وتراجع القوة المركزية في بغداد، فعندما تكون هنالك أفكار وطروحات ديمقراطية في بغداد، نرى أن القضيةَ الكرديةَ تتزاوج مع هذه الطروحات، بل تتفاعل إيجابياً معها، ولو نظرنا إلى المراحل المختلفة لِلتغيير السياسي في العراق وخاصة في بداية ثورة عبد الكريم قاسم، وحينما بدأت الثورة تتحدّث عن الشراكة في العراق في الحكم السياسي العراقي، وتم تثبيت ذلك في الدستور العراقي المؤقت رأينا الأكراد جزءً من المسيرة السياسية في بغداد. وحينما تراجعت بغداد ـ أي الحكومة العراقية ـ عن هذه الطروحات الديمقراطية وتوجهت نحو الطروحات المركزية، رأينا أن السياسةَ الكرديةَ ابتعدت عن المركز، والآن حينما نتحدّث عن الجامعات، فهنالك في كل مدينة كبيرة جامعة، والتعامل والتفاعل مع بغداد بعيد بالنسبة لِلجيل الجديد. وعندما نتحدث عن التربية، فإن مركزها في كردستان، وكذلك حينما نتحدث عن المسائل الاقتصادية، فنحن نرى أن هنالك مراكز مختلفة اقتصادية في كردستان، بل هنالك ربطٌ اقتصادي بين كردستان ومدن كردستانية مع العالم الخارجي.

المداخلات

الأستاذ رافع العيساوي: قبل التفاعل هل يمكن إيضاح «الكردية» و«الكردستانية»؟

الدكتور فؤاد حسين: حينما نتحدّث عن «الكردية» و«الكردستانية»، فإن هذا المصطلح يعود إلى بداية التشكيلات الحزبية الكردية، حيث تعامل القادة الكرد السياسيون مع الواقع الكردستاني، وحينما درسوا الواقع الكردستاني رأوا أن في كردستان مكوّنات مختلفة، فإلى جانب المكوّن الكردي، هنالك المكوّن التركماني والمسيحي من ناحية الدين، ولكن المسيحيين يعبّرون عن أنفسهم قومياً، من خلال المكون القومي السريالي، ولهذا، بدلاً من طرح مسألة الكرد، فقط طرحوا المسألةَ التعددية من خلال كردستان، فكردستان مُلك لجميع هذه المكونات.

الأستاذ أثيل النجيفي: الديمقراطية إحدى المشتركات التي تعتقدون أنها ستقارب بين الكرد وبقية العراقيين حسب قولك. فما هي المشتركات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تعتقدون بأنها تساهم في إعادة تقوية العلاقة؟ وهل يعتقد الكرد بأن لديهم مصالح مشتركة مع عرب العراق أكثر من مصالحهم مع أكراد سوريا أو تركيا؟

الدكتور فؤاد حسين: المشتركات في الإطار الديمقراطي لو تم تطبيق الديمقراطية وأصبحت الديمقراطية جزءً من الثقافة السياسية ـ لأنَّ الديمقراطية لا تعني فقط الانتخابات بل تعني كيفية التعامل مع الآخرين وكيفية قبولهم والإيمان بالتعددية ـ فلو أصبحت الديمقراطية جزءاً من الثقافة السائدة في المجتمع العراقي، فأعتقد أن هذا المشترك وهذه الثقافة سوف تكون ثقافة لِلجميع. أما بالنسبة لِلمشتركات الاقتصادية والجماعية، فهي نتيجة العلاقات الاجتماعية الموجودة منذ قديم الزمان بين الأكراد والعرب، فهنالك أسس وقضايا اقتصادية يمكن الاعتماد عليها، صحيح أن بعد إقليم كردستان وخاصة ابتعاده نتيجة سياسة النظام السابق من 1991 إلى 2003 عزل كردستان عن بقية أنحاء العراق اقتصادياً أيضاً، وهذا الابتعاد كان خسارة اقتصادية على كردستان، وفي الوقت الحاضر، أيضاً التفاعل الاقتصادي ضعيف نتيجة الظروف الأمنية والسياسية في بغداد.

أما مسألة العلاقات الاقتصادية، فأعتقد أنه لو تم العمل المشترك على أساس الإطار الاقتصادي مع بقية أنحاء العراق، فيمكن بناء علاقات اقتصادية قوية مع الأجزاء الأخرى،

ويمكن لِكردستان أن تلعب دَوراً مهماً في هذه العلاقات، لأنَّ كردستان تقع على الحدود التركية والعلاقات الاقتصادية التركية العراقية تمر من خلال كردستان، وكذلك جزء من الحدود الإيرانية تمر عبر كردستان، بالإضافة إلى أن تفاعل السوق في كردستان والعراق يمكن أن يؤدي إلى أسس اقتصادية قوية ومشتركة، مع وجود مجال لبناء هذه الأسس.

الدكتور قصي محبوبة: إن موضوع استقلال كردستان لم يعد قضية عراقية، وإنما هو قضية كردية خالصة، أي أن الذي يؤخّر إعلان الاستقلال هو الحسابات والتوازنات الكردية الداخلية وليست الحسابات العراقية، فلماذا يصور الأمر وكأنّه مشكلة عراقية؟

الدكتور فؤاد حسين: نحن نحتاج إلى حوار مع بغداد، حتّى لو تم إعلان كردستان كدولة، فالقضية تتعلّق ببغداد، وقد ذكرت أن القضية الكردية والبُعد القومية في كردستان وإيران وتركيا وسوريا يجب أن يدرس الفعل وردوده فيها، مع أن هذه الدول خارج الدولة العراقية، فكيف لا نهتم ببغداد ونحن لحد هذه اللحظة جزء من الدولة العراقية؟

أعتقد بأن المسألةَ الكردية جزء من القضية العراقية، فلو تم التعامل مع القضية الكردية من جانب العراقيين والمثقفين والساسة كقضية عراقية، فيمكن حينئذٍ الوصول إلى حل مشترك، وهو أننا يمكننا العيش معاً أو كجيران، ولكن حتى لو كنا في حالة الجوار، فيجب أن نصل إلى اتفاق وكيفية للتعامل مع الوضع المستقبلي، لوجود مشتركات كبيرة وكثيرة.

الدكتور نديم الجابري: هل تعتقد أن مشروع الدولة الكردية سيكون أهم مخرجات النظام الدولي الجديد؟ وهل ستكون الدولة الكردية مصدر اضطراب أم مصدر استقرار لِلمنطقة؟ وهل المشكلة الكردية ذات صلة بأخطاء الحكومات العراقية المتعاقبة، أم أنها ذات صلة بالطموح القومي الكردي؟

الدكتور فؤاد حسين: مسألة الطموح القومي الكردي يتعلّق بولادة الوعي القومي الكردي، وهو جزء من الوعي الذي يتعلّق بالوعي الذاتي أو هو ردة فعل لِلوعي القومي التركي أو الوعي القومي العربي أو الفارسي أو ما يتعلّق بالتفاعل مع الطروحات القومية وخاصة من بعد الحرب العالمية الأولى، سواء في تركيا من جانب كمال أتاتورك، أو في الساحة السياسية العراقية، فالوعي القومي الكردي موجود، وبناء هذا الوعي كما قلت له علاقة بالحركات الذاتية، والبعض الآخر له علاقة بالتفاعل أو كرد فعل أمام الحركات القومية الأخرى بالمنطقة، وحينما نتحدّث عن الوعي القومي الكردي، فإننا نتحدّث عن الأهداف الكردية أيضاً، لأنَّ الوعيَ القومي الكردي بالنتيجة يجب أن يؤدّي إلى الدولة القومية الكردية، كما تم طرح هذه المسألة من جانب القوميين الأكراد والقوميين العرب.

أمّا مسألة ولادة الدولة الكردية، هل ستكون مصدر اضطراب أو مصدر استقرار، فلو تعاملنا مع الواقع الحالي في المنطقة، فليس هنالك استقرار، أين الاستقرار؟ هل هنالك استقرار في العراق؟ هل هنالك استقرار في بغداد؟ هل هنالك استقرار في أي منطقة في العراق؟ هل هنالك استقرار في سوريا؟ ومع الأسف، نرى هذه الأيام أنه ليس هنالك استقرار في تركيا، وإذا ذهبنا بعيداً فهل هنالك استقرار في اليمن؟ هل هنالك استقرار في لبنان؟ هل هنالك استقرار في ليبيا؟ حينما نتحدّث عن الاضطراب يجب أن يكون هنالك بالمقابل استقرار، أنا أرى أن المنطقةَ المستقرة نسبياً في عموم المنطقة هي كردستان الآن، فإذا وصل الأكراد وبالتفاهم مع بغداد إلى حل، سواء أكان الحل كونفدرالياً أو كيانياً في كيان واحد أو استقلال كردستان، فأنا لا أرى أن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار، والمهم أن القيادة الكردستانية تؤمن بالحوار بالطرق السلمية، ونحن لا نؤمن بالعنف للوصول إلى أهدافنا القومية.

الشيخ مزاحم التميمي: ألا ترون أن مطالب الاستقلال تأتي من القيادات فحسب، وامتدادها الشعبي ليس على تلك الدرجة التي يجري تصويرها لنا؟ يبدو أن السبب الرئيس للمطالبة بالاستقلال هو فشل المشروع السياسي للمركز وضعفه، فلم تكن القيادات الكردية تاريخياً تطالب وتلحّ بهذه الدرجة، أليس كذلك دكتور فؤاد؟

الدكتور فؤاد حسين: إن الكلام عن هذا المشروع هل هو لِلقيادة الكردية أو لِلجماهير الكردية؟ يكون الجواب أننا حينما نتحدّث عن الوعي القومي الكردي كما نتحدث عن القومية العربية، فهناك فكر تعود جذوره إلى سنين عديدة، وهذه المناقشات الفكرية كانت موجودة وما زالت في الأوساط السياسية والثقافية والمجتمعية، فأنا لا أرى أن مشروع استقلال كردستان محصور بالقيادة الكردية، وأنها هي المسؤولة عن طرح هذه الأفكار، وإنما الأكثرية الساحقة من أبناء كردستان يحلمون باستقلالهم في الواقع، فالأفكار القومية التي طرحت الآن بشكل تحقيق المصير أصبحت مسألة مادية يتعامل بها الإنسان الكردستاني يومياً، ولكن هنالك خلافٌ في:

1 ـ كيفية الوصول إلى هذا الحق.

2 ـ متى يمكن تطبيقه.

فهنالك نقاشٌ حول ذلك بين القيادات الكردية وبين الأوساط الكردستانية ومنظّمات المجتمع المدني. هل بالإمكان الوصول إلى استقلال كردستان؟ وهل يمكن الوصول إليه ونحن نخوض حرباً مع داعش؟ وهل يمكن الوصول إليه وكردستان في وضع اقتصادي سيء؟ ومثلما

تعلمون أن البُعد القومي الكردي تجاوز الحدود العراقية، فهنالك أكراد في تركيا وإيران وسوريا، كما يؤخَذ بنظر الاعتبار ردود فعل تلك الدول في أي حساب يتعلّق بمستقبل كردستان.

الأستاذ شيروان الوائلي: إذا كانت الدولة العراقية قد ولدت برأسين، واستعراض التاريخ يدلل على ذلك، فلماذا اصطفّ الإخوة الكرد وبقوة بالعراق الجديد بعد 2003 وكان لهم الامتياز على الأقل في الدستور النظري، وحسب الانطباع الموجود أن المستفيد الأول من دستور العراق الجديد هم الكرد، والفرصة كانت مواتية للانفصال وتكوين الدولة الكردية.

وهل الوضع الداخلي الكردستاني وضع مثالي لإقامة دولة كردية؟ بالإضافة إلى التحديات الإقليمية الكبرى المتمثلة بالرفض الإيراني والتركي.

الدكتور فؤاد حسين: إن عودة الكرد بعد 2003 إلى بغداد تتعلّق بالظروف الذاتية والطروحات السياسية، وإلى الوضع العام العراقي آنذاك حيث كانت التوقعات كبيرة بالإضافة إلى الوضع الدولي، ولكن الأكراد عندما عادوا إلى بغداد في 2003 عادوا لكي يكونوا مؤسسين لحالة جديدة في بغداد، وعندئذٍ، ومن خلال بناء هذه الحالة الجديدة، يتم الوصول إلى الحقوق الكردية في كردستان، فالدستور العراقي وتثبيته كان ربحاً لِلجميع مع وجود مساومات في بعض الفقرات الدستورية، ولكن بصورة عامة، فإن الدستور كان لمصلحة الجميع. المشكلة إذن ليست في الدستور وإنما في التطبيق العملي له وفي الأفكار السياسية، وبالتالي، فالمشكلة في الثقافة السياسية السائدة، وأنا لا أقول إن الجميع خاضعون لهذه الثقافة، ولكنّها ثقافة سائدة في المجتمع السياسي العراقي، وهذه الثقافة تعود بنا دوماً إلى المركزية في الاقتصاد وفي السياسة وفي القرار، في كل شيء.

وهنالك أيضاً ثقافة سائدة إلى جانب المركزية، وهي عسكرة المجتمع. إن هذه الأمور كانت موجودة قديماً وجددت حديثاً، ويتم ممارستها وهي تؤدي بالخوف لدى أبناء كردستان، فإذا رجعنا إلى تاريخ أبناء كردستان سنجد هاجساً أمنياً يتعلّق بالتاريخ الحديث، فنحن عندما نتحدّث عن المأساة فنحن لا نقرأها في التاريخ، بل إن الجيل القديم والجديد شاهدوا هذه المأساة، فلهذا، حينما تتراجع بغداد عن ممارسة العنف، وتلتزم بالدستور سيحصل شيء إيجابي، ولكن عندما تتراجع بغداد وتستعمل العنف، فهنا يؤدي هذا بالناس بالعودة إلى الماضي والمأساة والعنف، فالتعامل مع هاجس الخوف من بغداد في كردستان لو كان بالصورة الصحيحة لاختلف الأمر، هذا في الحالة النفسية، وهناك بُعد جغرافي أيضاً تولّد خلال كل هذه السنوات من 1991 إلى 2003 فهنالك جيلٌ لم يتعامل مع بغداد ولم يرَها ولم يزرها، وهم الآن يلعبون دوراً في الساحة السياسية في كردستان،

فالمجتمع الكردستاني قد تغيّر، والفهم الكردستاني قد تغيّر، بالإضافة إلى أن العلاقات الكردستانية مع الخارج قد تغيّرت.

الأستاذ فرات التميمي: لماذا يتثبت «حق تقرير المصير» ضمن دستور عام 2005؟ وبما أن نظام الحكم في العراق برلماني، فما هو السند القانوني والدستوري لإدارة الحكم في الإقليم بنظام رئاسي حالياً؟ وفي حالة حصول الاستفتاء عن حق تقرير المصير، هل يشمل محافظة كركوك والمناطق المشمولة بالمادة 140؟

الأستاذ كريم الأنصاري: هل استطاع الإخوة الكرد كسب التأييد الدولي في مسألة الاستقلال، إذ حتى الأمريكان لا يرون الفرصةَ مواتية لهذا القرار، ولا سيّما أن كردستان محاصَرة ليس جغرافياً فقط بل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً؟

الدكتور فؤاد حسين: حينما نتباحث مع العديد من القادة في دول مختلفة تطرح هذه المسألة، وهنالك تأييد دولي ضمني للاستقلال، ولكن في الوقت نفسه، هنالك تأكيد دولي لمسألة العيش المشترك وإيجاد الحل، ومفهوم العيش المشترك هو البقاء بجنب الآخر أو البقاء معاً، فيجب أن نتباحث حول هذه المسألة، وأن نجلس معاً ونصل إلى نتيجة مشتركة، فإن كردستان محاصرة جغرافياً، ولكنها خرجت خارج حدودها لأول مرة في تاريخها السياسي، وبنت علاقات قوية مع العالَم الخارجي، وفهم مأساة الكرد وتضامن معها. لهذا، هنالك تضامن كبير مع أبناء كردستان وواقعهم، وفي الوقت نفسه، هنالك طروحات مختلفة، فالعالَم الخارجي براغماتي، وإذا كانت كردستان عنصر استقرار في المنطقة وتتبنى مجتمعاً متفتحاً ومقاومة للإرهاب مع ما لدينا من نقص كبير، فنحن لدينا مشكلات كبيرة سواء بالممارسات الديمقراطية أو الوضع الاقتصادي. وحين نتحدّث حول هذه المشكلات نتحدث عن الأمراض التي تصيب العمليةَ السياسيةَ في كردستان، ونحاول معالجتها، فإذا لم نستطع نطلب المساعدة من الآخرين، وأعتقد أن هنالك فهم واضح لِلوضع الكردستاني في الاستقلال.

الأستاذ إبراهيم الصميدعي: هل هنالك دولة أعطت لِلكرد الحق القومي مثلما أعطته الدولة العراقية بمرحلتي البعث ومرحلة ما بعد 2003؟ وما هو تأثير المركزية واقعاً عليكم رغم أنها كانت في حدود الديمقراطية كما يفعل الكونغرس الأميركي مثلاً في ضغطه على موازنة الرئيس؟ ثم ألا ترى أن المحرك الأول لِلنضال القومي الكردي هو مؤثّر خارجي لا وطني طبقاً لخلافه مع بغداد؟ وأخيراً، أين هي الديمقراطية الكردية التي تهدم برلماناً لأنّه اختلف مع رئيس إقليم لا يزال الوضع الدولي بحاجة له، ربما بالقدر نفسه لحاجته لصدام حسين؟

الدكتور فؤاد حسين: الجواب على السؤال الأول الذي هو: هل هنالك دولة أعطت الحق

القومي لِلكرد كما أعطته الدولة العراقية في مرحلتيْ البعث وما بعد البعث؟ إنني أعود بذاكرتي إلى النقاش الذي طرح في جريدة التآخي وجريدة الثورة البعثية فيما بعد 1970 في أثناء اتفاقية آذار/مارس بين القيادة الكردية والحكومة البعثية، فقد طرح هذا السؤال في جريدة الثورة بهذه الصيغة: لماذا نعطي أكراد العراق حقوقهم، بينما أكراد تركيا وإيران وسوريا لم يُعترف بهم؟ هذا السؤال يطرح عندما نقارن العراق مع الوضع الكردي في بقية أجزاء كردستان في تركيا وإيران وسوريا، ولكن يجب أن نعود إلى الوضع العراقي حين تأسست الدولة العراقية، وأنت مختص وتعاملت مع الحالة الكردية، فإذا عدنا إلى البريطانيين عندما ناقشوا تشكيل الدولة العراقية، هل تعلَمْ أنه في مؤتمر القاهرة حينما ترأس تشرشل الوزير البريطاني الخبراء البريطانيين في الشرق الأوسط، وكان قسم منهم خبراء حول العراق، ومن بينهم مس بيل، طرحت هذه المسألة، وكان هنالك فئتان، فئة تطرح أنه يجب تشكيل الدولة الكردية لأسباب:

أولاً: على أساس أن لِلأكراد حقاً في كردستان العراق.

وثانياً: كانت هنالك طروحات لمصلحة بريطانيا في تشكيل الدولة الكردية، وهي توقعات الأكراد في كردستان العراق التي كانت أن هذه الدولة سوف تولَد بتوأمين كما قلت، فجذور القضية الكردية في الدولة العراقية الحديثة نشأت مع ولادة الدولة، ولو تصفحنا بعض الوثائق التي تعود إلى عصبة الأمم عندما أصبح العراق عضواً فيها سنرى أن الوعي القومي والطروحات القومية في كردستان العراق كانت متقدّمة أكثر من الحركات القومية في بقية أجزاء كردستان.

أما مسألة المركزية، فأنت تقارن المركزية الأمريكية مع المركزية التي كانت موجودة واتجاهاتها مع الثقافة الموجودة الآن، وليس هنالك مجال لمقارنة النظام السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والعلاقات الفيدرالية والتاريخ الموجود في أميركا مع العراق، فهذا ليس صحيحاً، فنحن عندما نتحدّث عن المركزية في العراق نعود إلى مركزية صنع القرار لِشعبين مختلفين، الكردي والعربي، ونتحدّث أيضاً عن التركمان والآشوريين، ولكن موضوعنا الآن عن العلاقة بيت المركز والشعب الكردي، فالمركزية بالنسبة لنا تعني استعمال العنف والقوة وعودة الدكتاتورية إلى بغداد، المركزية لا تعني لنا الأطر الإدارية فقط، فالمركزية هي حينما يستطيع القائد في بغداد أن يحرّك الجيش على كردستان للهجوم عليها بقرار. هذه هي المركزية التي تعاملنا معها، وهي جزء من الواقع، هذا هو سبب خوفنا من المركزية، ولكن الأطر البيروقراطية والقرارات الدستورية إذا كانت تعود للمركز فنحن نحترمها، ففي الدستور، هنالك توازن بين المركز والأطراف لو تم تطبيقه، ولكن في عدم الالتزام بالدستور سيكون البديل هو إما الفوضى أو العودة إلى المركزية المرفوضة.

أما القول: إن المحرك لِلنضال القومي الكردي يعود إلى مؤثّر خارجي فلا أراه صحيحاً، فإذا كان هذا صحيحاً فالمحرك لِلثورة العربية الكبرى كان لورانس العرب، لأنَّ الأفكار القومية والدولة القومية أتت من الغرب، فإذا قصدتم أن مسألة التفاعل القومي والفكر القومي والدولة القومية تتعلق بالغرب فهذا صحيح، وهذا يصح على الجميع العرب والكرد والترك والفرس، ولكن الحركةَ القوميةَ الكرديةَ الآن نبعت من مأساة الشعب الكردي، ولدت كَردّ فِعل اتجاه الحركات القومية الشوفينية التركية والعربية، وهذا واقع، والحركة القومية الكردية ناضلت من أجل التحرر من الآخرين وليس لاستعمار الآخرين، فالأكراد في التاريخ كانوا جزءاً من الدولة العثمانية، وأصبحوا جزءاً من هذا المجتمع التعددي العثماني كمسلمين، وكانوا قبل ذلك جزءاً من النظام الإسلامي العام، ولكن الحركات القومية ـ خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ـ ولدت كفعل خارجي ودعم خارجي بين العرب والترك أولاً، وبعد ذلك من خلال التفاعل أو التصادم مع الفكر القومي العربي والتركي ولدت القضة الكردية.

أما الوضع البرلماني الكردستاني، فيوجد فيه مشكلات وصراعات، وهنالك مشكلات عويصة حتى وصل إلى القتال الداخلي، ولكن هذه المشكلات ستحل، وحتى لو لم نؤمن بالديمقراطية، فإن الديمقراطية لمصلحتنا إذا بقينا ضمن الإطار العراقي، لأن الديمقراطية تعني الشراكة والحرية والتعددية، فنحن نؤمن بالديمقراطية، ولكن لدينا نقص في الممارسات، وهذه المشكلات سوف تعالج.

الدكتور محمد القريشي: فهمت أن موضوع الاستقلال طفل كبر وترعرع مع كبر الدولة العراقية... أي أنه ثابت من ثوابت سياسات النخب الكردية، هل كان لديكم خلال فترات المعارضة تصوّر مسبق عن شكل الدولة المستقلة وعلاقاتها مع محيطاتها المختلفة؟ وهل كان لديكم تصوّر عن المرحلة الانتقالية نحو الدولة المستقلة، أي الوضع الحالي؟ أم أنكم وضعتم الأهداف العامة وتعاملتم مع المتغيرات بشكل براغماتي تترسب معه أشكال المرحلة الانتقالية والدولة النهائية تدريجياً؟

الدكتور فؤاد حسين: مسألة التوأم الطفل الذي ولد كردياً ـ مع الأسف ـ تم تهميشه من البداية، ومع هذا الشعور بالاضطهاد كانت هنالك مقاومة، الشعور السائد أن الإنسان الكردي مع ولادة الدولة العراقية كان مضطهداً، في الوقت نفسه لديه ثقة بالنفس، لأنَّ روح المقاومة ولدت منذ ذلك الزمن، والنقطة الثابتة في السياسة الكردية والنخب، وليس فقط النخب الكردية، مع أن النخب والأحزاب السياسية كانت تلعب دوراً أساسياً في توعية الشعب الكردي، فنضال الشعب الكردي والأهداف كانت تتفاوت حسب التغيرات والفعل الإيجابي

أو السلبي والطروحات في بغداد، ونرى أن الأفكار كانت تطرح مسألةَ حق تقرير المصير آنذاك. ولكن العمل السياسي كان منصباً على عمل بناء عراقي ديمقراطي، ومن خلال العمل الديمقراطي هذا نحصل على الحقوق القومية في الدولة العراقية. وفي مرحلة المعارضة، كانت هذه المراحل مختلفة، ففي مرحلة معينة ذهبنا وتفاوضنا مع صدام حسين، والأحزاب الكردية تفاوضت مرات عديدة مع صدام حسين والحكومة البعثية حينما كان هنالك طرح لوقف إطلاق النار، وهذا دليل على أن الأكراد من خلال هذه المراحل أرادوا أن يبقوا جزءاً من العراق حتى في زمن صدام حسين، فكانت هنالك مفاوضات مختلفة في 1984 الاتحاد الوطني الكردستاني، وفي 1991 الجبهة الكردستانية، ولكنهم لم يصلوا إلى أي نتيجة. لهذا، فإن الثابت في السياسة الكردية العمل من أجل الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الكردي منذ ولادة الدولة العراقية، ولكنك تعرف أن الحقوق كانت تتعلّق بتوازن القوى، حسب قوة الحركة الكردية وضعفها، فحصل التفاوت في هذه المراحل، لا أعتقد أنه كان هنالك فكرة حول أن هذه مرحلة انتقالية ـ بمفهوم المرحلة الانتقالية ـ لكي نعلن بعد سنين دولة كردية، فالقيادات الكردية عندما عادوا إلى بغداد، وكردستان عادت إلى العراق كان الهدف بناء العراق الجديد والعيش معاً فيه، هذا كان الهدف والواقع. ولكن حينما لا يكون هنالك عطاء من الجانب الآخر فلا يكون هنالك أمل وتطور اقتصادي وانفتاح اجتماعي وسياسي، ويكون هنالك نقص وَردّ فِعل في كل هذه المسائل في كردستان، فلماذا ننسجم مع الواقع وهو لا يلبّي طموحاتنا؟ أنا دوماً أقول: لو قارنا سكوتلاند مع بريطانيا، وكان الوضع العراقي يشبهه، وكان هنالك استفتاء في كردستان مثلما كان هنالك استفتاء في سكوتلاند ربما اختار الأكراد خياراً آخر، وربما اختاروا بغداد، ولهذا، نقول: المشكلة لا تتعلق بكردستان فقط بل تتعلق بالجانب الآخر، فما يجري في بغداد إذا كان إيجابياً فإنه سيؤثّر في كردستان، وإذا كان سلبياً يكون رد الفعل سلبياً أيضاً.

الدكتور عمار الشهرستاني: هل تحوّل الاستقلال أو الانفصال من فكرة ورؤية إلى مشروع حقيقي لدى الأكراد؟ أم ما زال في طور التمني والرجاء؟ وكيف يتطلّع الموقف الكردي الداخلي إلى مستقبل كردستان بعد الانفصال أو الاستقلال؟ مع وجود اختلافات داخلية.

الدكتور فؤاد حسين: أولاً، أنا لا أتحدّث عن الانفصال، فأنا أتحدث عن الاستقلال، نعم حينما يكون هنالك استقلال تكون هنالك حالة طلاق، ولكن الطلاق مع التفاهم يكون شيئاً جيداً بالاتفاق على مجموعة أشياء مستقبلية وقضايا حالية، فالطلاق بهذا حماية لأفراد العائلة لأجل التطلع إلى مستقبل للعمل والعيش معاً، هذا المشروع يطرح في الأوساط السياسية،

بل جميع الأحزاب السياسية تتحدث عن هذا المشروع، ربما هنالك خلاف على مسألة كيفية الوصول إليه أو توقيته، ولكن مسألة استقلال كردستان واردة على كل حال، ولكنها تطرح ضمن الدولة العراقية.

هنالك أحزاب وقادة ومثقفون يطرحون أنه من الأحسن البقاء ضمن الدولة العراقية، على أن نكون مستقلين ضمنها، وهذا هو الطرح الكونفدرالي. أما الطرح الذي أؤيده، فهو أن نكون دولتين في دولة واحدة، لكي نبقى معاً ونبني ونتفاعل معاً، ولكننا إن بقينا معاً ولم نصل إلى العيش المشترك، وبقي الصراع دائماً فسيكون هذا خطراً على بغداد وأربيل. ولهذا السبب، نحن نطرح المسألةَ بصورة حوارية لكي نصل إلى الهدف بقناعة مشتركة بين الطرفين، فإذا كان هنالك طرح آخر في بغداد من أجل الاستمرار في هذا العيش المشترك أو العيش كلٌّ في غرفته في بيت واحد، فيجب أن نسمع الإخوة في بغداد ونحاورهم. أما الموقف الكردي الداخلي بالنسبة لمسألة الاستقلال فهو موقف واضح للجميع كما قلت، مع وجود خلافات في كيفية الوصول إليه، أو الوسائل والتوقيت لأجل ذلك، ولكن الجميع متفقون أن كل شيء يجب أن يمر من خلال بغداد، أي بالتعاون والتفاهم والعمل المشترك.

الدكتور فاضل الغراوي: هل تجدون أن التوقيت هو السبب في تأخر إعلان الانفصال أو الظروف الإقليمية والدولية والداخلية لن تسمح به في المدى القصير، وهل سيناريو انتهاء داعش في العراق سيعزز وجود إقليم مستقل؟

الدكتور فؤاد حسين: مسألة التوقيت مهمة، ولكن الظروف الإقليمية والدولية مهمة أيضاً، وقد قلت إن البُعد القومي والجغرافي لِلقضية الكردية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، ويجب على القيادة الكردية أن تدرس هذه المسألة، فنحن حينما نتحدث عن التعاون والعمل والاتفاق المشترك مع بغداد، نجد هنالك تأثيرات للسياسية الكردستانية ووضع الإقليم على المجتمع الكردي في أجزاء أخرى من مناطق الأكراد، ولهذا، يجب أن يؤخذ الوضع الإقليمي بعين الاعتبار.

أما مسألة محاربة داعش فهي مسألة أخرى، وهي من أولويات الإقليم الآن، ولكن دحره يجب أن يكون بالتعاون مع الجميع، ونحن نحاول بناء جسور أمنية عسكرية سياسية مع الأطراف المشتركة في عملية تحرير الموصل، فهي مهمة لنا كما هي مهمة للأخوة العرب والمكونات الأخرى الموجودة في الموصل.

الدكتور ظافر العاني: أنا غير مطمئن علمياً بأن إخواني الكرد ينطبق عليهم مبدأ «حق تقرير المصير»، فالقانون الدولي أجاز استخدام هذا الحق حصراً للدول الخاضعة للاستعمار

فيما عرف لاحقاً بقرار تصفية الاستعمار، ولا ينطبق على الدول متعددة الإثنيات. والمنظمات الدولية حرصت على الاحتفاظ بالحدود الموروثة حفاظاً على السِلم، لأن إطلاق هذا الحق سيجعل العالَم ممزقاً. أنا لا أغمط حق الكرد في أن يكون لهم وطن مستقل، لكن الإشكالية عندي في موضوع حقهم بـ«تقرير المصير».

الدكتور فؤاد حسين: نعم، إن مسألة «حق تقرير المصير» ـ إذا رجعنا إلى مفهومها الكلاسيكي ـ تخص الشعوب التي كانت خاضعة للدول الاستعمارية، هذا من الناحية القانونية، ولكن هذا المفهوم تطور في المدة اللاحقة، وهنالك أمثلة عديدة على ذلك، فدولة واحدة أصبحت دولتين بناء على ممارسة هذا الحق في مفهوم القانون الدولي العام، وأصبح هنالك تطور حتى في مفهوم قانون التدخل الإنساني، فقد بدأ بناؤه مع التدخل في كردستان العراق عندما اتخذ قرار 688 في 1991 بالتدخل الإنساني بالعراق، ومثال ذلك السودان، فقد تكونت دولة جديدة ضمنه بناءً على التفاهمات التي حصلت بين الدولتين، وفي أوروبا، شكلت دول جديدة كانت ضمن دولة واحدة.

الدكتور قصي محبوبة: أنا باعتباري عراقياً شيعياً عربياً، أجد نفسي مندفعاً للدفاع عن استقلال كردستان، بل أشجع إخوتي الكرد عليه، وموقفي هذا قد يزعج بعض عشّاق المركزية المقيتة وأصحاب الدولة المركزية، وسؤالي هو: بما أننا نعلم جيداً أن العلاقة بين الإقليم والمركز ليست فيدرالية، وإنما هي كونفدرالية، فلماذا لا نصوّب شكل العلاقة في المرحلة الأولى، ومن بعدها يكون الخيار مفتوحاً أمام الشعب الكردي للبقاء بالكونفدرالية أو الاستقلال وإنشاء الدولة الكردية؟

الدكتور فؤاد حسين: نحن نحتاج إلى أفكار من الجانب الآخر، والأفكار المطروحة من جانبكم بنّاءة وقابلة لِلنقاش ومهمة.

الدكتور نديم الجابري: لدينا قناعة راجحة أن الدولةَ الكرديةَ قادمةٌ في الأفق القريب، وليس بمقدور الحكومة الاتحادية إيقاف هذا المشروع، لأنّه مخرج النظام الدولي الجديد، لذلك من المناسب أن تنشأ الدولة الكردية بالتفاهم مع بغداد، لأن تبعات الاستقلال دون موافقة بغداد قد يزيد من اضطراب المنطقة، وقد يصل الاضطراب إلى كردستان. فانفصال التراضي لا بد أن يراعي مصالح العراق العربي من الزوايا الآتية:

1-ضمان حصص العراق العربي من المياه.

2-حفظ حقوق العرب في المناطق المتنازَع عليها.

3-ضمان إطلالة برية لِلعراق العربي مع تركيا بحدود 20 كم من حدود دهوك.

4-تبادل سكّاني وتبادل أراضي.

5 ـ مد أنبوب من كردستان إلى البصرة لِتنويع مصادر تصدير النفط لِلدولة الكردية، ولضمان مصالح اقتصادية مشتركة تحول دون احتدام الصراع المسلح.

هل تشاطروننا الرأي جناب الدكتور فؤاد أم تختلفون معنا؟

الدكتور فؤاد حسين: هذه نقاط تفاوضية، وهي مهمة، وهذا دليل على أنه يجب أن يكون هنالك تفاهم مع بغداد، مع أن القضية الكردية قضية بغداد، ثم إن الوضع الكردستاني يهم بغداد، ولهذا، يجب دراسة هذه النقاط من الطرفين ومحاولة الوصول إلى تفاهم مشترك.

الدكتور علي الدباغ: كيف تُقيِّم العلاقة المستقبلية مع إيران، مع ارتفاع المطالبات الكردية بنوع من الانفصال عن بغداد. هل تستطيع إيران أن تكون مانعاً لِلحُلم الكردي؟

الدكتور فؤاد حسين: العلاقات الحالية مع إيران جيدة، وحينما تكون هنالك خطوة أخرى بالاتفاق مع بغداد فيجب شرحها لِلمسؤولين في طهران وأنقرة، فالبُعد الجغرافي والقومي الكردي يؤثّر سلباً وإيجاباً على الآخرين هناك، فيجب الاستمرار بهذه العلاقات الجيدة مع إيران، ولكن في الوقت نفسه، فإن الوضع المستقبلي يؤثّر في الدول المحيطة. ولهذا يجب شرح الموضوع للإخوة في طهران.

الأستاذ إبراهيم الصميدعي: ما هي حدود الاستقلال الكردي المنتظَر، أهو في حدود إقليم كردستان العراق نفسه؟ أو في حدود الطموح الكردي المشتبك جداً مع تركيا الآن التي انقلبت على أكرادها (بتواطؤ) كردي عراقي؟ أو مع قوات سوريا الديمقراطية التي تجاوزت أميركا محاولاتكم وشبكتهم في حرب مباشرة مع عرب سوريا ضد داعش.

الدكتور فؤاد حسين: نحن نتحدث عن كردستان العراق، أما الحدود الداخلية للإقليم أو كردستان المستقلة، فعندنا اتفاق ودستور يمكن أن يقرر الحدود والمناطق المتنازع عليها عن طريق الاستفتاء، ونتمنى أن نصل إلى نتيجة، وأما الإخوة الكرد في سوريا، فنحن نستطيع عمل محاولة أخرى لحل هذا الموضوع، لأنَّ خلط المسائل في الوقت نفسه لا يؤدي إلى الجواب الصحيح.

الشيخ صباح الساعدي: ما الموانع الإقليمية لقيام الدولة الكردية المحفزة لِلقومية الكردية في كل من إيران وتركيا على وجه الخصوص بعد انهيار الوضع في سوريا؟ أي أن قيام الدولة الكردية له موانع محلية خاصة بالعراق وموانع إقليمية بالحد الأدنى، إن لم نقل دولية أيضاً، هل هنالك حوار مع إيران وتركيا في هذا الخصوص؟

الدكتور فؤاد حسين: طرحت المشكلة هنا بِبُعدها القومي والجغرافي والقومي الكردي، فهذا الموضوع حساس ونتيجة علاقات القادة الأكراد الجيدة مع تركيا وإيران؛ نحن نتباحث معهم حول الوضع الكردي بصورة عامة والوضع العراقي خاصة، ومستقبل المنطقة بصورة خاصة، فعندما نتحدث عن مستقبل العراق وكردستان العراق، فإن دول الجوار يطرحون هذه المسألة وكل مشكلات العراق على المائدة السياسية في كثير من الدول، ولكنها لم تطرح لِلنقاش بهذا الشكل، ولكن مع ذلك، فالأفكار والخلفيات وجذور المشكلة والرؤى المستقبلية لِلعراق والعلاقات بين بغداد وأربيل كل ذلك مطروح للنقاش.

الأستاذ صائب خدر: ما موقف الإقليم من الأقليات في إقليم كردستان، خاصة في حالة وجود تشتت في الانتماء لهذه الأقليات بين الإقليم وغيره، وخاصة مع وجود صراعات حزبية قوية في جبل سنجار وفقدان ثقة البعض منهم في القيادة في الإقليم وبغداد؟ والدليل على ذلك هجرتهم بالإضافة إلى قرار الكونغرس الأمريكي في تسليح الأقليات لحماية مناطقهم ورغبة البعض منهم في إدارة مستقلة.

الدكتور فؤاد حسين: توجد سياسة عامة، وتوجد ممارسة لِلسياسة في مرحلة معينة، وتوجد ممارسات سياسية محلية، والسياسة العامة في كردستان معلومة، فحينما نتحدّث عن التعددية الدينية، الكردية، القومية، السياسية، فهذا جزء من الثقافة التي نتبناها، فنحن نحاول أن نزرع الانتماء التعددي في كردستان يومياً، ولكن مسألة جبل سنجار والوضع المأساوي فيها والكارثة الإنسانية واختطاف النساء الإيزيديات والتعدي عليهن والقتل الجماعي كل ذلك جرح عميق في كل إنسان، ولكنك إذا كنت كردياً وقريباً من هذا الحدث، فإن هذا الجرح سيتضاعف، والحمد لله فسنجار تحررت؛ نعم هنالك مشكلات في سنجار، وبعد تحرير الموصل سيتم التعامل معها وتحل، وهنالك أمر واقع، وهو هجرة كثير من المسيحين والإيزيديين بل كثير من الأكراد والعراقيين إلى الخارج، ومن حق كل إنسان أن يهاجر وأن يعود إلى وطنه، ولكن الوضع المأساوي للإيزيديين في سنجار أدى بالكثير منهم إلى الهجرة، ويجب أن نتقبل هذا الواقع، ولكن نتمنى أن يعودوا يوماً إلى سنجار وإلى كردستان.

الشيخ مزاحم التميمي: هل ترون أن هنالك انسجاماً وليس تقاطعاً في وجهات النظر لدى الحزبين الكرديين الرئيسين بخصوص الاستقلال؟

الدكتور فؤاد حسين: أنا لا أرى تقاطعاً بين الحزبين بخصوص الاستقلال، وكلاهما يطرحان حق تقرير المصير منذ زمن من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فإنه بالاتفاق الذي

حصل بين الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير أشاروا إلى مسألة حق تقرير المصير والاستقلال، فالهدف القومي مشترك، وهنالك تفاهم عليه، ولكن هنالك رؤى مختلفة حول كيفية الوصول إلى الأهداف وتوقيت العمل من أجله، فهذه المسائل مطروحة، لذلك، نحتاج إلى حوار داخلي من أجل التنسيق، وبعد ذلك نذهب إلى حوار جماعي مع بغداد.

الشيخ صباح الساعدي: سؤالي الثاني لِلدكتور العزيز فؤاد حسين، إن الحوار مع بغداد أو النخب السياسية العراقية في بغداد من أجل استقلال كردستان، هل من الممكن أن يتطوّر إلى تنازل كردستان عن (كركوك) مقابل الاستقلال؟ وكذا، يتضمن الحوار إعطاء مساحة محددة لِلحدود مع تركيا تكون جزءاً من حدود العراق مع تركيا وليس كردستان، وغير ذلك أيضاً فيما يتعلّق بالمياه؟ وبإطار عام، هل القيادة الكردية مستعدّة لإعطاء تنازلات محددة لإعلان الاستقلال بالاتفاق مع بغداد؟

الدكتور فؤاد حسين: أنا أرى أنه لو كانت هنالك نية لِلوصول إلى اتفاق عن طرح جميع المسائل بصورة واقعية وصريحة، لحُلت المشكلات الآنية والمستقبلية، سواء بقيت كردستان ضمن العراق أو أصبحت مستقلة، ولكن الجواب عن هذا السؤال يتعلّق بالوضع بالمستقبل.

الأستاذ فرات التميمي: لماذا لم يتثبت «حق تقرير المصير» ضمن دستور عام 2005؟ وبما أن نظام الحكم في العراق برلماني، فما هو السند القانوني والدستوري لإدارة الحكم في الإقليم بنظام رئاسي حالياً؟ وفي حالة حصل الاستفتاء عن حق تقرير المصير، هل يشمل محافظة كركوك والمناطق المشمولة بالمادة 140؟

الدكتور فؤاد حسين: كنت في خدمة الرئيس مسعود البرزاني خلال مناقشة الدستور، وكانت هنالك مجاميع مختلفة، فمجاميع القيادة تناقش المواد المطروحة، وبعد ذلك تشكّلت اللجنة الدستورية، والتي كانت عائدة إلى المجلس الوطني، وطرحت هذه الفكرة، وكانت هنالك اعتراضات، ولكن تم تثبيت شيء في ديباجة الدستور تتعلّق بالالتزام بهذا الدستور وحفظ وحدة الأراضي العراقية، فوحدة الأراضي العراقية ثبتت في الدستور، والالتزام أو عدم الالتزام بالدستور يؤدي إلى بقاء وحدة الأراضي العراقية أو عدم بقائها، والنظام الموجود في كردستان العراق لا يتعارض مع الدستور، فهناك قوانين في كردستان تتعلّق بها ولا تتعارض مع الدستور، وليست على شاكلة القوانين الموجودة في بغداد، فإذا رجعنا إلى الأسس القانونية والنظام المطبّق في كردستان وجدناه نظاماً شبه رئاسي لا يتعارض مع الدستور، ولنا الحق في أن نختار النظام، فلهذا، لا أجد تناقضاً بين النظام الحالي وبين ما إذا تم اختيار نظام آخر في كردستان ضمن الدستور العراقي إذا بقينا ضمن الإطار العراقي، فهذا ليس مخالفاً لِلدستور،

وفي المستقبل، يمكن أن يكون لدينا دستور، ونحن لدينا مسودة دستور وليس لنا دستور.

القاضي أصغر عبد الرزاق الموسوي: برأيكم، هل تمكّنت الأحزاب الكردستانية من موائمة شعاراتها وأهدافها مع التغييرات التي طرأت في العراق عبر نضالها كما تفضلتم؟ أو بمعنى أدق هل تمكنت من أن تتجاوز المسألة القومية في أدبياتها وخطابها السياسي وتفاصيل تعاملها مع المستجدات بعد عام 1991 و2003؟ ولا سيّما أن جزءاً كبيراً من نضال الشعب الكردي كان رد فعل لِلمتبنى القومي لدول المنطقة.

الدكتور فؤاد حسين: إن الشعارات المطروحة والأهداف بعضها مرحلية وبعضها استراتيجية، ولكن الوضع الكردي، سواء عدنا إلى المقاومة الكردية قبل 1991 ـ 2003 أو ما بعدها، فإنه يتفاعل مع الطروحات والسياسات الأخرى، وبعض تلك الأهداف والشعارات طرحت عن طريق النمو الذاتي. ولكن بعضها جاءت ردة فعل، وهذا وارد في السياسة، وبواسطة هذا التفاعل وردة الفعل يتم صياغة الشعارات.

الدكتور هشام داود: هل هنالك أنظمة كونفدرالية اليوم في العالَم؟ أنا أتحدّث قانونياً؟ هل سويسرا كونفدرالية؟ هل كندا كونفدرالية؟ هل إسبانيا كونفدرالية؟ آخر نموذج كونفدرالي ألغي عام 1848؟ هذا لا يعني أن ليس من حق الكرد البحث عن نموذج خاص بهم.

وهل المركز الضعيف يشكّل ضمانة لكردستان؟

قراءة للأسئلة: بعض الأصوات السياسية الشيعية المتنفذة أقرب إلى الطرح الهوياتي (الرجوع فيدرالية شيعية)، إنْ حقق الكرد الاستقلال، فهذا معناه استقلال ضمني لِلشيعة. أنا أنظر للسياق العام للحوار. أراه للأسف بعيداً جداً من الواقع.

الدكتور فؤاد حسين: المسألة هي ليست أن هنالك أنظمة كونفدرالية أو لا، أو هل يمكن أن يؤدي الوضع السياسي في العراق أو في مناطق أخرى إلى ولادة أنظمة كونفدرالية أخرى؟ من الواضح أن ذلك النظام موجود في النظام السياسي ويمكن الاستفادة من تاريخ الكونفدراليات التي كانت موجودة في العديد من الدول، حتى أن البعض يعد أوروبا نوعاً من الكونفدرالية، وأن بعض المفسرين القانونيين يعدونها نوعاً من الفيدرالية.

والكونفدرالية هي كالفيدرالية وكالديمقراطية أيضاً لها شكل واحد. أما مسألة مركز ضعيف يشكّل ضمانة لكردستان أم لا؟ فالمركز لو كان ديمقراطياً فإنه يشكّل ضمانة لكردستان، ولكن مركزاً فيه فوضى يشكّل كارثة لكردستان، ومن الأفضل أن يكون المركز ديمقراطياً تعددياً ليشكّل ضمانة لِلهاجس الأمني. وكما قلت، فإن اتخاذ القرار لدى الأكراد وخاصة القرار الأمني لا يُتخذ من جانب فئة واحدة، وخاصة المتعلقة بالحرب والقتال.

وبالنسبة لحقوق الأكراد، فهذا شيء يتعلّق بالوعي القومي والوضع القومي وتفاعله بالمنطقة، وأيضاً في الحرية في إطار الدولة أو الفيدرالية، ولكن مسألة كيف يتعامل الشيعة أو الأحزاب السياسية الشيعية مع كردستان، فهذا شيء يتعلّق بالإخوة السياسيين والمسؤولين في بغداد.

2 ـ العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي

حوار بين: الدكتور رافع العيساوي والدكتور قصي محبوبة

إدارة الجلسة: الأستاذ هيوا عثمان. 15 حزيران/يونيو 2016

د. رافع العيساوي (وُلد1966): طبيب وسياسي عراقي، حاصل على البكالوريوس في الطب العام، عمل وزيراً للمالية (2010-2013)، ونائباً لرئيس الوزراء، وزير الدولة للشؤون الخارجية (2006-2007)، وعضو مجلس النواب العراقي.

د. قصي محبوبة: ناشط سياسي وباحث في الإدارة الاستراتيجية والعلوم السياسية، حاصل على الدكتوراه في إدارة الأعمال الدولية. له مقالات فكرية حول مستقبل الإدارة والسياسة في العراق.

الأستاذ هيوا عثمان: كاتب وصحفي عراقي من كردستان العراق

الأستاذ هيوا عثمان: يشرفني أن أدير هذا الحوار بين الدكتور رافع العيساوي والدكتور قصي محبوبة، وسيكون عنوان الحوار عاماً، لِيتسنى الحديث في كثير من القضايا التي تهم الشارع العراقي، ومثل هذا الحوار لِلنخبة الموجودة اليوم في المركز تعد فرصة مهمة لمناقشة القضايا بعيداً عن الإعلام والضوضاء التي نسمعها خارج هذا المركز.

عنوان الحوار: «العراق اللامركزي: التعايش السني ـ الشيعي»، ولنبدأ بفسح المجال للمتحاورين للحديث عن هذا الموضوع.

البداية مع الدكتور رافع العيساوي، ولنسأله عن رؤيته لِلعلاقة بين الشيعة والسنة في العراق، ولا أعرف، هل نسميه العراق الجديد أم العراق ما بعد 2003؟ وكيف يرى آفاق المستقبل في هذه العلاقة إذا كانت هنالك نية لإيجاد عراق لا مركزي؟

الدكتور رافع العيساوي: أفهم أن السؤال هو: كيف هي العلاقة بين السنة والشيعة؟ سأترك الحديث بهذا الصدد، وأتطرّق لِلعلاقة بين السياسيين، ولن أتكلم عن العلاقة الشَعبية بين السنة والشيعة، وإنْ كانت المساحات تختلط كثيراً بسبب هذه السياسات، وأود الإشارة إلى أننا لسنا في برنامج (الاتجاه المعاكس).

الأستاذ هيوا عثمان: بالتأكيد إن الحديث اليوم عن الطبقة السياسية في العراق التي عادت إليها كثير من الملفات التي تتحكم بها، واضطررنا أن نسمي ذلك «شيعة وسنة» مجازاً.

الدكتور رافع العيساوي: بالتأكيد، وللأسف ستكون هنالك ارتدادات اجتماعية على الشيعة والسنة، بسبب السلوكيات المتبادلة التي تصدر من السياسيين الشيعة والسنة، أود أن أذكّر بوجود «تغريدة» لِلأخ قصي محبوبة مضمونها: «أن كل من يعتدي على عراقي فهو داعشي، بغض النظر عن طائفته، وكل من يهين كرامة العراقي فهو إرهابي»، وقال أيضاً: «لا سلام بلا عدالة». وسوف نحتاج إلى هذه التغريدة كثيراً في الدقائق القادمة، وأود أن أستعرض بسرعة أحوال العرب السنة في مشاركتهم بالفترة الماضية بعد 2003 على خلفية خلاف العرب السنة من مقاطعين ومشاركين، فقد كان المقاطعون يلومون المشاركين بأنهم أعطوا شرعيةً لِلعملية السياسية، وما حصل أن جميع المشاركين بالعملية السياسية أصبحوا خارج العملية السياسية، مما جعل المقاطعين يقولون: «قلنا سابقاً لا جدوى من المشاركة»، ثم أتت الصحوات عندما دخلت القاعدة على محافظتهم، وقيادات الصحوات مع الأسف كانت الحكومة العراقية تنظر لمعظمهم بعين الشك. ثم المظاهرات، ونعرف كيف انتهت، ثم اختاروا الذهاب إلى ديالى والموصل وصلاح الدين، ودخلت بعض الجماعات في ديالى ومنعتهم من تحقيق ذلك، وإلى اليوم، لم يحصل ذلك، ولم يقدّم رئيس الوزراء (المالكي) شيئاً في حينه. وعندما دخلت

داعش وطلبوا التسليح [لمواجهة داعش]، ترددت الحكومة بتسليحهم، وكانت تنظر إليهم بشك وريبة، فالمشاركة لم تأتِ بنتيجة، والمظاهرات تم التعامل معها بسلبية، فالصحوات لم تأت بنتيجة، والأقاليم لم تتحقق، وطلب التسليح لمحاربة داعش لم يحصل، وصاحَبَ كلّ ذلك انقلاب من السيد المالكي على الاتفاقات، سواء اتفاق أربيل أو ما لحقه، وحتى في حكومة السيد العبادي وبرنامجها المعطّل لحد الآن مع إدارة فردية وغير مهنية لِلملف الأمني في هذه المحافظات وفي عموم العراق، وانتهت بسقوط هذه المحافظات بيد داعش، وكنا قد حذرنا من بناء الجيش والمؤسسة الأمنية على أسس طائفية وغير مهنية، ما يؤدي إلى مشكلات كبيرة، وهذا ما حدث. أيضاً ظاهرة انتشار الفساد الإداري والمالي في عموم مفاصل الدولة، وانجرّ إلى المؤسسة العسكرية في الموصل، فمثلاً كان شركاء الحكومة مثل أسامة النجيفي يعجزون أن يقنعوا السيد المالكي بوجود مشكلة أمنية ببساطة لوجود شيء واحد يقتنع به المالكي وهو أنه أصدق من شركائه السياسيين، هذه التراكمات هي سياسية ولها أبعاد وارتدادات طائفية أثرت كثيراً على العلاقة الشيعية السنية والوطنية عموماً. ثم جاءت قضية انقسام العشائر، فبعضها ذهب بداية مع داعش، وبعضها حمل السلاح ضد داعش، ولكن هذا لم يشفع لحاملي السلاح أمام الحكومة بحيث إن الحكومة تقبل بتسليحهم لقتال داعش، وبقيت تنظر لهم بسلبية كما لو أن الجميع مع داعش، وأنهم حاضنة داعش، ولقد رأينا ـ للأسف ـ تسليحاً متواضعاً جداً لا يرقى لِتسليح الحشد الشعبي. أنا شخصياً كنت في أربيل، وجمعت عشائر الأنبار، وقلت لهم: إن هذه الهجمة تشبه هجمة القاعدة في 2006، ولا يوجد حل إلا بتكاتف العشائر مع الحكومة لمواجهة داعش، ولم نعتبر ما تعرضنا له من استهداف سياسي من جانب المالكي مبرراً لنا لكي نبقى متفرجين، بل عقدنا مؤتمراً كبيراً لمكافحة الإرهاب في أربيل، ودعونا له المقاتلين على الأرض وأطرافاً من الحكومة وبعضهم لم يحضر والسياسيين، ومعظم عشائر الأنبار حضرت، وأقول: وقفنا ضد داعش، كما وقفنا في 2006 ضد القاعدة.

إن الممارسات السياسية التي صدرت من الحكومة السابقة أو الحالية بالتأكيد لها انعطافات طائفية، مثل جرف الصخر: 70 عائلة لم ترجع، وفي صلاح الدين وفي الأنبار، وقصة جسر بزيبز وخمسة ملايين نازح، وبدأ يتشكل رأي عام في هذه المحافظات أن الحكومة أو الشركاء السياسيين لا يريدونهم، وكما قلت: إن هذه السلوكيات لا تنم عن ترحيب بالشراكة، فالمشاركون خارج العملية السياسية الآن، حتى الذي يقاتل ينظر إليه بالشك.

الأستاذ هيوا عثمان: شكراً دكتور رافع العيساوي، إن طبيعتك العِلمية وكونك طبيباً جعلتك

تشخص الحالة بشكل جيد. والآن الدكتور قصي محبوبة، وأرجو أن ننظر إلى اليوم، فاليوم، نحن أمام الحدث الآني الذي يرتبط بعلاقة الطبقة السياسية في العراق في الحرب على داعش، فكثير من المراقبين يقولون: في العراق حربان، حرب إنهاء داعش وحرب إيقافها، السؤال هو: هل ما يجري اليوم هو حرب إيقاف داعش أو إنهاء له؟

الدكتور قصي محبوبة: الرؤية التي أؤمن بها لعراق جديد مبنية على التعايش، ولا يمكن لنا أن نتقدّم أية خطوة في بناء الدولة دونه، والتعايش لا يعني أن تذيب وتميع الخلافات، وإنما التعايش يعني قبول هذه الخلافات والتعايش معها، فالعراق الجديد يحتاج إلى التعايش السلمي المذهبي والديني والسياسي والقومي، ودون هذه الأركان الأربعة لا يمكن بناء العراق. الشيعيُ مسكونٌ بخوف من الظلم والتجاوز، والسنيُ مسكونٌ بخوف من التهميش في المستقبل، ورغم أن موضوع الحلقة هو التعايش الشيعي السني، فسنركز على خوف الشيعي من الماضي وخوف السني من المستقبل، ولكن على الجانب السني نرى هنالك جبهة لِلمواجهة وصوت واطئ وخافت جداً للاعتدال، ونحتاج أن نناقش هذه المسألة، الشيعة لديهم جبهة لِلمواجهة وجبهة لِلاعتدال والتسامح، وفريق المواجهة الشيعي لا يمثل سوى 10% من الشيعة، ولكن إدارته سلطوية ودوافعه إقليمية. وفريق الاعتدال الشيعي هو الأغلبية المطلقة، والآن بدأ يدير الدفة، وإن كانت ببطء ولكن بثبات، والآن بدأت لدينا رؤية ـ وإن بدأت خجولة ـ ولكن لدينا رؤية لبناء الدولة، وهذا أساس من منطلقات التعايش. ومن وجهة نظري، إن أكبر أخطاء السنة ربط مشروعهم بالمشروع الإقليمي، وأصبحوا أداة له بصورة قاطعة، أما أكبر أخطاء الشيعة أنه استورد من الشيعة إلى الحرب الداخلية السورية ومنحها القدسية، وهذا خطأ سيدفع ثمنه الشيعةُ تاريخياً، هنا أصل إلى خلاصة المشكلة، وهي أن السنة وفّروا بيئةً حاضنةً للإرهاب، وهذا ما كلّفهم كل هذه الخسائر ودمّر البنى التحتية. بعد هذا الاعتراف المتبادل يبدأ التعايش، وكل ما يبقى بعد ذلك مجرد تفاصيل ولا أراها مهمة، وعلى الشيعة أن يرفضوا إقامة المشروع العراقي الشيعي وأن يضعوا الحدود بين مفهومين مختلفين، وهما مفهوم الشيعة لِلعراق أو العراق لِلتشيع، وأساس المشكلة أن يخرج الشيعةُ من خوفهم جراء تداعيات الماضي، وأن يخرج السنةُ من خوفهم من المستقبل، والمنغصات متوقعة نتيجة الحرب وشراستها وتداخلها العشائري والعقائدي أيضاً، ولكنّها مقبولة جداً من الطرفين، فنحتاج إلى قيادات سنية تُشعِر الحكومةَ أنها جزء يُعتمَد عليه، ولا تحاول أن تتجنب الاعتراف بالأخطاء التي حصلت في الفترة السابقة، وتطالب الآخرين أن يعترفوا بأخطائهم، ولكن على القيادات السنية الاعتراف بأخطائها أيضاً، فالاعتراف يجب أن يكون متبادلاً من الطرفين.

وأنا أرى الآن أن المعركة في الفلوجة تسير بشكل جيد شيعياً وسنياً، ما عدا بعض المنغصات التي نسمع بها عن القيادات السنية في أنها تطالب بالمشاركة، وننظر لهذه القيادات على أنهم شركاء أصلاء في هذا الوطن، وهذا حقّهم المشروع، ولا يحتاجون في ذلك إلى منَّةٍ من أحد، ولكن ـ في الوقت نفسه ـ نستغرب جداً من بعض التصريحات والمواقف التي تؤخَذ من هذه القيادات والتي دائماً تعيد الأمور إلى نقطة الصفر، فماذا نسمي قائداً مهماً من منطقة سنية في الموصل يحاول أن يجعل تجربة داعش تجربة مقبولة ولو في حدها التنظيمي؟ فمثل هذه التصريحات لا يمكن أن تخلق الثقةَ المتبادلة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تؤدي إلى التعايش، وهي تزرع بذور الفتنة في الحاضر والمستقبل، فعلينا أن نكون صريحين وواقعيين وأن نقيّم أنفسنا ونقيّم أداء الآخرين، وهذا هو الانطلاق الحقيقي إلى التعايش في المستقبل، وهو أنه علينا الاعتراف، الاعتراف الذاتي، ولا نضيف مبادرات، فلدينا كثير من المبادرات، وبالإمكان أن نأتي بمبادرات أكثر.

المهم أن نبدأ من أساس المشكلة، وهل نحن جاهزون للبدء بالتعايش؟ هل نحن جاهزون للبدء بالاعترافات المتبادلة؟ هل نحن جاهزون لقطع المشروع الإقليمي وامتداداته في داخل العراق؟ نعم، سوف يبقى الإقليم الذي نعيش فيه مؤثراً، ونحن جزء مهم من هذا العالَم، نؤثّر ونتأثر به، ولكن هنالك فرق بين أن نؤثّر ونتأثر وبين أن نكون مجرّد ارتدادات لِلمشاريع الإقليمية، فالآن الذي يؤخّر التعايش بين السنة والشيعة واقعاً هي الارتدادات الإقليمية من كلا الطرفين، وهذه هي المشكلة، وكل ما يتكلّم به الدكتور رافع العيساوي هو تفاصيل، والتفاصيل بإمكاننا أن نتجاوزها إذا كان أساس المشروع واضحاً للطرفين.

الأستاذ هيوا عثمان: دكتور قصي محبوبة، لو نظرنا اليوم إلى الملف الحالي ـ وهو الحرب مع داعش ـ كيف ترى العلاقة بين الطرفين في هذه الحرب؟ وما هي رؤيتكم لِلشيعة والسنة الساسة في هذا الملف؟ وهو الخوف من الماضي والخوف من المستقبل، يقول البعض: إن الشيعة يخافون من الماضي والسنة من المستقبل والكرد يخافون من الاثنين معاً، الشيء المهم هو أن هذا الخوف انعكس بطريقة ما على الحرب ضد داعش، فلو تشرح لنا بشكل علمي: ما هو التفكير الشيعي اليوم في هذه الحرب لِلقضاء على داعش؟ وما هي القراءة الشيعية لهذه الحرب؟ كما لو نسمع من دكتور رافع كلاماً حول رؤيتك في الحرب التي تجري اليوم ضد داعش.

الدكتور رافع العيساوي: أنا أعتقد بداية أن سقوط هذه المحافظات تحت سلطان داعش ليس فقط بسبب ظروف ساهمت الحكومة بها بإطلاق سراح الإرهابيين من سجن أبي غريب

أو من المظالم، أو إيجاد خوف سني من السلطة وعدم الثقة المتبادلة، ولكن الجو الذي يعيشه السنة جعلهم يشعرون أن الحكومةَ لا تنظر إليهم على أنهم شركاء حتى في قتال داعش، فبعد سقوط الفلوجة كنت أنا مع لجنة لإدارتها تتكون من شيوخ عشائر ووجهاء ونخب، وكان المطروح أن هذه الهجمة في 2014 التي حدثت في الفلوجة تشبه هجمة القاعدة، ولا يوجد حل إلا أن يقاتل أبناء المدينة لمنع داعش من السيطرة على المدينة، وبدأت الوفود تذهب إلى بغداد في نهاية حكومة المالكي وبداية حكومة السيد العبادي، وإلى الآن لم تتصرف الحكومةُ بثقة مع هذه العشائر وتجعلها بمواجهة داعش، علماً أنه في تقييمنا أن قتال داعش واجب شرعي ووطني، وهو ضرورة، ونحن رافضون لسقوط المدن بيد داعش مهما كانت المبررات حتى لو كان عندنا خلاف مع الحكومة.

فنحن نعتقد أن بالإمكان إيقاف داعش، بل إنهاؤها، بشرط ألّا تكرر الحكومةُ الأخطاءَ السابقة، لأننا لا يمكن توقع نتائج مختلفة إذا كررنا الأخطاء نفسها، فاليوم، أصبح لدينا خبرة في أن الممارسات الخطأ تنتج هذا الواقع المأساوي، فإذا انفتحت الحكومةُ على هذه المحافظات التي لديها الخبرة في مقاتلة داعش، فسوف توقِف وتؤخّر شرّ داعش، بل ستنهيها، ولكن شرط ألّا تعمل بمعايير مزدوجة فتسلح العشائر بتسليح مختلف عن تسليح الحشد الشعبي.

الأستاذ هيوا عثمان: الحديث عن المقدّمات ينقلنا إلى موضوع آخر مهم جداً، وهو مفردة في السياسة العراقية لم نسمعها منذ عام أو أكثر، وهي مفردة المصالحة الوطنية، فنحن نلحظ اليوم غياباً كلياً لهذا المصطلح من المفردات السياسية العراقية، سواء في لغة الحكومة أو الأحزاب السياسة العراقية أو الكتل السياسية، والسؤال اليوم: ما هو تصورنا لِلمصالحة الوطنية؟

الدكتور رافع العيساوي: مما يؤخَذ على حكومة السيد العبادي أنها تأخرت كثيراً في برنامجها، حتى أنه لم يُنفَّذ بعد، ثم أطلقت مبادرات مثل المبادرة الوطنية لِلسلم الأهلي وبناء الدولة لِلسيد عمار الحكيم ومبادرات أخرى، ولكن لم يرَ أيّ منها النور، وهذا يطرح سؤالاً هو: هل نحن أمام مبادرات نظرية أو خطوات عملية لِتفعيل موضوع المصالحة الوطنية؟ لأنَّ موضوع قتال داعش يمكن أن ينتهي كقتال أو كحرب، ولكنّك يمكن أن تكسب الحربَ وتخسر السلمَ المجتمعي لا سمح الله، وبناء على هذا أقول: إن جزءاً من حاجتنا في المرحلة القادمة في عقد شراكة وطنية، وبالإمكان الانطلاق من مبادرة السيد عمار الحكيم، وعقد مؤتمر وطني حولها ونقاشها في كثير من المشتركات فيها، ولكن الحكومة إلى الآن لم تأخذ خطوةً واحدةً في هذا الاتجاه.

وفي أحيان كثيرة، كان الكل يتذرّع بالشارع، بأن الشارع لا يقبل وأن الشارع متأزّم، فالسنة يقولون: إن شارعنا مشدود، والشيعة يقولون: إن شارعنا مشدود، والحقيقة هي أننا ليس عندنا ديمقراطية مباشرة مثل المدن الإغريقية حيث الشعب هو الذي يقرر، فنحن عندنا نواب الشعب، فإذا اقتنع السياسيون، فإنهم يستطيعون أن يعكسوا هذه الرؤية إلى الشارع، وإذا اختلفوا يُنزلون خلافهم إلى الشارع، وبالتالي، بالإمكان الشروع بمبادرة حقيقية وعقد شراكة وطنية يمكن أن تنهي المشكلة، فالذي ينهي المشكلة هو الشراكة الحقيقية والتي يشعر الكل فيها أنهم مثّلوا هذا البلد، فمن دراستنا لـ125 نموذجاً من نماذج الحرب الأهلية بعد الحرب العالمية الثانية، عرفنا أن 21 منها فقط قسمت دول صراعها و104 منها اتفقت على عقد شراكة وتعايشت مثل اتفاق الجمعة الكبير لإيرلندا، ونحن يسعنا أن نتعايش وأن نتفق على عقد شراكة تحقق العدالة وتلتزم بالدستور.

ومع ملاحظة أن الفترة الماضية كانت فترة خروقات دستورية وقانونية، فليس أمامنا إلا نموذجان، نموذج الحرب المستمرة مثل الحرب الأهلية الأمريكية أو حرب البسوس أو مثل أي حرب أهلية في الدنيا، أو نموذج الشراكة الوطنية، ونحن لسنا نعيش وحدنا في جزيرة بعيدة عن العالَم، فهنالك نماذج كثيرة لبلاد تعرّضت لمثل ما تعرّضنا له ووصلت إلى اتفاق، والسؤال هو: هل هنالك إرادة؟ آمل ذلك، ولكنّ الإرادةَ وحدها لا تكفي، فلا بد من عقد شراكة وخطوات تنفيذية وتوقيتات زمنية وضمانات.

الأستاذ هيوا عثمان: الحديث كثير عن المصالحة الوطنية أو التعايش بين المكونَين، أود أن أتحدث عن أساس المشكلة، ففي المفاوضات الدولية، يوضع تصوّر لِليوم المنشود، وفي العراق، نفكّر في اليوم الذي يلي داعش ويوم المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، ما هو شكله؟ وما هي معالم هذا اليوم؟ وهذا أمر غير واضح بالنسبة لِكثير من الجمهور، وهنالك تصورات مختلفة لهذا اليوم، فما هي التصورات بالنسبة لِلضيفين؟

الدكتور رافع العيساوي: لا أعتقد أن هنالك مشكلة بالاعتراف المتبادل سنياً وشيعياً، فنحن اليوم نتكلّم عن حل تاريخي ينهي المشكلة، ويقود البلد إلى بر الأمان، وبقاء البلد بلا مبادرة خوفاً من الشارع سيجعل الشارع يلعن القيادات، لأنها لم تبادر، هذا أولاً، وثانياً: إن موضوع الشراكة الشيعية السنية فيها مشكلة، وأنا لا أريد أن أخوض في التفاصيل، ولكن إجابة على سؤال الدكتور قصي محبوبة، هل نحن جاهزون لِلتعايش؟ أقول: نعم، نحن جاهزون لِلتعايش، ولكن الحربَ لا يمكن أن تنتهي إلا بحل دائم، فالحرب قد تكسر القاعدة مثلما حصل مع القاعدة، ثم إن الممارسات السيئة قد تخلق داعشَ جديداً، فلا بدّ من عقد شراكة وطنية يلتزم

بها الجميع، وموضوع التدخل الإقليمي يحتاج لتفاصيل طويلة، لأنَّ جزءاً من المشكلة العراقية هو التدخل الإقليمي، فإذا كان جزء من عقد الشراكة أن تكون العلاقات الإقليمية أساساً متبادل لمصلحة العراق فهذا ممتاز، أما إذا كان البعض ذا علاقة إقليمية أمنية، ويعترض على علاقة سياسية فقط من الطرف الآخر فهذه مشكلة، إذ يجب ألّا نرجع إلى مقاربة الماضي، لأنَّ تكرار المقدمات يعني تكرار النتائج، خاصة في الملف الأمني، فلم يكن العرب السنة شركاء بالملف الأمني إطلاقاً، لا في المحافظات ولا في بغداد، فموضوع الشراكة في بغداد يجب أن يكون في القرار السياسي والاقتصادي، فهنالك مستويان لِلشراكة ومستويان للالتزام، وهو التزام متبادل، وأعتقد بأننا ما لَم نتحرّك خطوةً أخرى ما بعد داعش تجاه اللامركزية أو موضوع الأقاليم، فقد يعود تمدد تدخلات بغداد على هذه المحافظات، وأخطاؤها ستنجر عليها مرة أخرى، كما حصل في سقوط الموصل والفلوجة، وأهل مكّة أدرى بشعابها، فبمزيد من الإصلاح لهذه المناطق وعقد شراكة يلتزم به الجميع نستطيع أن نتكلّم عن تفاصيل عقد هذه الشراكة. وبكل الأحوال، القضية ليست تقديم مبحث نظري، فإذا كانت هنالك إرادة فهنالك أفضل المشاريع المصاغة والجاهزة لنناقشها لما بعد داعش مرحلة السلم، ومرحلة تسليم أمن هذه المناطق لأبنائها ومرحلة الشراكة الحقيقية، ومرحلة منح صلاحيات لهذه المحافظات بالإضافة إلى المصالحة الوطنية والعفو العام.

اقترحنا في عام 2006 على الحكومة إقرار قانون السِلم المجتمعي، وكان جزء منه أن تضع الحكومةُ موازنة مالية في قانون الموازنة لدفع ديات لِلطرفين سنة وشيعة، حتى ننتهي من قصة القتل المتبادل في السنين الماضية، وكانت الفكرة مقبولة، ولكن التسويف في قبول المقترحات والأفكار جعلها لا تنفذ.

أما الأقاليم، فأنا أقول بأنه لا أقاليم طائفية، فكلما تكلمنا عن الأقاليم، يقولون: هذه مقدمة للتقسيم، وأنا لا أعتقد شخصياً أن تقسيم العراق هو الحل، لأن الحل يكون بمزيد من الصلاحيات والشراكة الحقيقية وإعطاء قناعة للعراقيين على أنهم شركاء بالوطن دفاعاً عنه وشراكة حقوق وواجبات، فلإنجاح فترة ما بعد داعش نحتاج إلى إجراءات بناء ثقة متبادلة بين الطرفين لدفع الخوف من الماضي لدى الشيعة والخوف من المستقبل لدى السنة، وهذه الإجراءات معروفة بما يتعلق بالعفو العام والمعتقلين وعودة النازحين، وتخصيصات مالية لبناء هذه المدن، ولدينا مبحث يقدَّم في مكان آخر، إضافة إلى الخروج من النقاش إلى خطة عمل وطنية.

الأستاذ هيوا عثمان: الدكتور رافع العيساوي، كيف ترى نموذج تكريت بعد تحريرها،

نموذج إدارة تكريت هل هو مُرضٍ؟ وهل يمكن أن يكون نموذجاً لباقي المناطق عندما يتم تحريرها من داعش؟

الدكتور رافع العيساوي: لا أعتقد أن صلاح الدين نموذج لِلإدارة، لأنَّ نازحي بيجي وقُراها وعزيز بلد في صلاح الدين لم يرجعوا، وسليمان بك لم ترجع لها العوائل، ثم إن صلاح الدين نفسها أخذت قراراً منذ أربع سنوات بالتحول إلى إقليم، ولديها قرار من المحكمة الإدارية لم تنفّذه الحكومة لحد هذه اللحظة، وبالتالي، فأجزاء من صلاح الدين تعاني من المشكلات لحد الآن، فهي ليست نموذجاً.

الدكتور قصي محبوبة: أنا أحب أن أسمّي الأشياء بأسمائها، فأنا هنا في هذا المركز أتكلّم بصراحة وبوضوح وشفافية، وأبتعد عن اللغة السياسية، فاليوم، السنة والشيعة يخوضون صراعاً إقليمياً أساسه الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية، هذا نصف الحكاية، والنصف الآخر، أننا نفتقد إلى قيادات سنية وشيعية حقيقية لديها الجرأة، ولديها القوة لتقف أمام القوى الإقليمية، وتقول: إن العراق لديه خصوصيته، وبإمكانكم أن تتفقوا وتختلفوا خارج الحدود العراقية، ولا تكون الساحة العراقية ساحة مواجهة مفتوحة، فالمصالحة الوطنية تحتاج إلى التعايش، وهو يحتاج إلى ضوابط أهمها أننا حينما ننتقل إلى الحالة الإدارية اللامركزية فعلينا أن نعرف أن العراق الذي نعرفه والذي أُسس بعد اتفاقية (سايكس بيكو) كان عبارة عن تجميع لأجزاء مختلفة، وكان بحاجة إلى مركزية شديدة جداً ليبقى عراقاً بالطريقة التي نعرفها. أما العراق الذي نعيش فيه الآن ـ بعد تجربة 2003 ـ هو عراق بالاختيار، والاختيار لا يحتاج إلى مركزية شديدة، إنما نحتاج إلى اللامركزية.

هنا، ننتقل من الحل السياسي إلى الإداري، إذن، علينا أن نعمل على الجبهتين السياسية والإدارية، ففي السياسية علينا أن نعمّق التعايش، وأن نقطع التدخلات الإقليمية، وأن نحاول أن نبدأ عملية الاعترافات المتبادلة. وفي الخط الإداري، علينا أن نقدّم ضمانات لِلجميع بأنهم يستطيعون أن يكونوا أسياداً في محافظاتهم ومناطقهم ضمن إطار عراقي واحد موحَّد.

مهما تكلّمنا عن المبادرات وعن المشاريع بالمشاركة والوحدة، دون دولة ولا قانون، فلا ينجح شيء دون ذلك. إن داعش قد قدمت لنا خدمة بأننا مستهدَفون، فهي كانت تحاول أن تسقط بغداد وكربلاء والنجف كما أسقطت الموصل والرمادي، فلا يوجد هنالك حد لِلتطرف، وعلينا أن نواجه ذلك التطرف، سواء أكان سنياً أو شيعياً، لأنَّ التطرف لا يؤمن بالدولة ولا التعايش ولا بالطوائف نفسها. وعلى هذا الأساس، علينا نحن سنةً وشيعةً أن نتعلّم من الدروس، فـ13 سنة كافية، وأنه لا حل أمامنا إلا أن نتعايش في عراق واحد وأن نتخلص من

خوفنا من الماضي والمستقبل، فالأساس القوي لإزالة هذا الخوف هو أن نتحوّل إلى النظام اللامركزي الذي يضمن حرية وكرامة كل الطوائف والقوميات.

الأستاذ هيوا عثمان: الحديث عن بناء الدولة حديث عن الإصلاح الذي أطلقه رئيس الوزراء، والذي لم نرَ أيّ تحقق له خلال سنة، بل بالعكس، رأينا تعقيداً أكثر من أي مشهد آخر، كيف يرى الضيفان عملية الإصلاح الجارية الآن؟ وكيف يريان تأثير ذلك على العلاقة في بناء المكونيْن الأساسين؟ وهل الإصلاح الحكومي الذي طرحه السيد رئيس الوزراء من إجراءات تكفل بناء الثقة بين شيعة العراق وسنته؟ كما أود أن أطرح سؤالاً لِلدكتور قصي محبوبة بما تفضّل به بأنه: هل تعتقد أن الطبقةَ السياسيةَ الشيعيةَ قادرةٌ على الوثوق بممثلي السنة اليوم في العراق مثل الدكتور رافع العيساوي أو الآخرين، أو هي قادرة على منح الثقة لهم، والذين من المفروض أن يكونوا موجودين في بغداد، وليس في خارج العراق؟

الدكتور رافع العيساوي: منذ أن بدأنا في العام 2010، اتفاقية أربيل وما بعدها كانت خلافاتنا مع السيد المالكي.

الدكتور قصي محبوبة: أنا شخصياً أؤمن بأن الإصلاح الحقيقي يبدأ بتفعيل اللامركزية، فكثير من الصراعات والمحاصصة هي على سلطة المركز وعلى نفوذه، وهذه الصراعات تتحول إلى صراعات سياسية، ومن ثمَّ تنقلب إلى صراعات طائفية، وصراعات على السلطة والثروة، واللامركزية سوف تقضي عليها ولو بالحد الأدنى، بالإضافة إلى اعترافنا بالمشكلة الأساسية، وهي المشكلة السياسية وقبول الأطراف بالتعايش ضمن دولة واحدة يؤمن الجميع أنها ملاذهم الوحيد والأخير، ولكن اللامركزية سوف تجنبنا كثيراً من نقاط الاحتكاك، فمشكلتنا اليوم أننا نحتك بأكثر من نقطة، وينعكس ذلك على طوائفنا ودياناتنا، وتقليل نقاط الاحتكاك هو الأساس في بدء التعايش.

الدكتور رافع العيساوي: أتفق مع الدكتور قصي محبوبة بأن اللامركزية ستحل مشكلات كبيرة، لأنَّ الفترة الماضية تدخلت الحكومةُ كثيراً في شؤون المحافظات، حتى أنها حاولت أن تبني طبقةً سياسيةً تابعة لها، وما عادت تستمع حتّى لممثلي المحافظات، مما أوصل البلدَ إلى وجود طبقة تتكلّم بما يناسب حكومة المالكي في بغداد، وهنالك رؤية في بناء الدولة، ونحن جاهزون لِلتفاعل معها والتعاون فيها.

أما الإجابة على الأستاذ هيوا في ملف الإصلاح، فنحن لم نرَ ملف الإصلاح لدى السيد العبادي عملياً، بل رأينا قضيةً نظرية، لقد رأينا برلماناً وحكومة معطّلة وأمناً مضطرباً، كما أتفق أيضاً مع الدكتور قصي محبوبة أن تطلق الحكومةُ مفهوم الإصلاح، ثم تخوّل الحكومة

البرلمان تخويلاً كاملاً، لأننا رأينا أن الحكومةَ قد عجزت عن عقد جلسة حول المصالحة في بغداد.

الأستاذ هيوا عثمان: أعتقد أن حديث الدكتور رافع العيساوي فيه رسالة مهمة جداً نتمنى أن نسمع من الدكتور قصي محبوبة رداً على جهوزية الدكتور رافع العيساوي والطبقة السياسية السنية لِلحوار وجعل المستقبل ما بعد داعش غير شبيه بما قبله.

الدكتور رافع العيساوي: أحب أن أزيد أن المخاوف والشكوك التي ساورت المرحلة الماضية لا يوجد فيها استهداف سني، بمعنى عدم القبول بالعملية السياسية أو عدم القبول بالشيعة وحكمهم، فكل ما هنالك هو إشكاليات انعكست طائفياً وخربت العلاقة بين المحافظات وبغداد، وإن التدخل الخارجي إذا لم يوضَع له حد فإن البلدَ سيذهب إلى الخراب، فإذا استطعنا أن نصل إلى عقد شراكة وطنية باتفاق داخلي وضمانات لتنفيذه، وباتفاق جميع الأطراف المحلية والإقليمية، لأن كل الاتفاقات هي لإنهاء الحروب الأهلية في العالم، ولم تكن داخلية فقط بل وخارجية أيضاً.

الدكتور قصي محبوبة: من المفرح أن نسمع القيادات السنية مستعدة لِلحظة التاريخية، وأعتقد أن هنالك قيادات شيعية قادرة على أن تكون بهذا الاستعداد نفسه، ولكن النقطة الأهم في الموضوع أننا مثلما نحن بحاجة إلى رسائل ثقة من الحكومة والشيعة إلى الطرف السني، نحن أيضاً بحاجة إلى رسائل من الطرف السني إلى الشيعة والحكومة، فالهجمة التي تعرّض لها الشيعة خارجياً وإعلامياً لم نلاحظ فيها دفاعاً من إخوتهم عنهم، فالهجمة التي تعرّض لها العراق لأن الشيعة يحكمونه لم نرَ في ذلك موقفاً سنياً شجاعاً إلى جانبهم، ومن الجميل أن نسمع مثل الدكتور رافع العيساوي والأستاذ أثيل النجيفي يدافعون عن تجربة الحشد الشعبي وعن تجربة الشيعة وقتالهم لداعش.

لماذا لم نسمع هذه الأصوات عاليةً عندما يكون هنالك تجاوز وحالة طائفية ولو كانت محدودة، ولا نسمع ذلك أيضاً عندما تتعرض الدولة العراقية للهجوم؟ من الجميل أن تكون هنالك معارضة، ولكنها يجب أن تدافع عن الدولة التي تؤمن بها، وهذا سوف يقويك كقيادة إقليمياً ووطنياً، وهذا هو الذي سيصنع التعايش والمصالحة، ويصنع قيادات يمكننا الاعتماد عليها والسير معها إلى المستقبل.

الدكتور رافع العيساوي: لعلك لم تلاحظ ـ دكتور قصي ـ أنني ذكرت أنه رغم خلافنا مع السيد المالكي في 2014 فإننا عقدنا مؤتمراً كبيراً اسمه «المؤتمر العربي لمكافحة الإرهاب» في أربيل، ودعيت فيه شخصيات من ضمنها شخصيات حكومية، وأقول: نحن لم نجلد

الحكومةَ أو نعاقبها بداعش رغم خلافنا معها، وبالتالي، فنحن نعتقد أنه لا وجود لِلعراقيين إلا في ظل دولة عادلة تلتزم بالدستور وتعطي الصلاحيات والحقوق لِلجميع.

تأكد ـ دكتور قصي ـ من أننا عندما نتفق فبكل شجاعة ومروءة سندافع عن هذا الاتفاق، ونولد له القناعات المناسبة، ولكننا نريد التزاماً وضمانة، ففي الفترات السابقة كنا نتفق ويحصل بعد ذلك الانقلاب، وهذا جعلنا نقتنع بأنه لا فائدة من الاتفاق، وإذا شعرنا هذه المرة أن الاتفاق تفصيلي وفيه حق وعدل لِلجميع التزمنا بالدستور، والقانون هو الذي يعطي كل ذي حقّ حقّه، ويلتزم بقضية اللامركزية. أما عندما لا نكون شركاء، فلا يعني أننا لا نلتزم بالدستور والقانون، فقد التزمنا في قتال داعش، والحكومة بداية لم تكن معنا، وسنكون ملتزمين عندما تضع الحكومة يدها بيدنا وتلتزم بضمانات، أما وعود على ورق فلا أعتقد بأنها تصلح.

الأستاذ هيوا عثمان: إن ما نسمعه من اقتراحات هي في فتح صفحة جديدة في العراق بين الساسة السنة والشيعة.

دكتور رافع العيساوي لقد تحدثت عن ضمانات لمثل هذا الاتفاق، فما هي الضمانات التي ستكون كفيلة لبناء الثقة في الشارع السني برأيك اليوم؟

الدكتور رافع العيساوي: بِكلّ صراحة، إن التجربة الماضية كانت تجربة انقلاب على الاتفاقات، وهذا هو رأينا منذ كنّا في بغداد قبل أن نختلف مع الحكومة، وكنا نحاول أن نكون جزءاً في بناء الدولة لا السلطة.

الدكتور قصي محبوبة: المفارقة أن إخوتنا السنة يعيبون علينا أننا نحاكمهم من خلال نافذة النظام السابق، فلماذا نسمع القيادات السنية، اليوم، تحاول أن تحاكم تجربة الدولة وعلاقتها مع الشيعة من خلال الحكومة السابقة التي لها ما لها وعليها ما عليها، فالحكومة السابقة كانت ظروفها استثنائية، والعراق كلّه كان يعاني من تلك الظروف، وكانت التجربة وليدة، والأخطاء واردة وإن كانت كارثية فبإمكاننا تجاوزها، نحن نتكلّم عن مستقبل وطن وطائفتين كريمتين تعيشان في هذا البلد، وعلينا أن نبتعد عن لغة الضمانات لكي نكون معاً في هذا الوطن، فعلينا أن نؤسس لمشروع ونتقدّم إلى الأمام، فالكل قد استوعب التجربة والأخطاء، علينا أن نركز على الأساسيات، فهنالك أطراف شيعية كان لديها موقف من الحكومة السابقة، وفي الوقت نفسه، هنالك أطراف سنية مهمة كانت داعمة لهذه الحكومة.

الدكتور رافع العيساوي: تأكيداً على الأخ قصي وجميع الإخوة، أنا لا أُحاكم الشيعةَ بجريمة أخطاء الحكومة، لأنَّ هذا ليس عدلاً، ولكن هذه الأخطاء تنجر على الجميع، وهم يدفعون الثمن، ونحن جاهزون لِعقدِ شراكة جديد لبناء الدولة القائمة على النظرة المستقبلية لا

بالنظر إلى الماضي ومخاوفه ولا إلى التطمينات المتبادلة، فقد قلت أكثر من مرة: نحن لم نعاقب الحكومة في موضوع القتال ضد داعش، بل كنا مشجعين لِلوقوف ضدها حين كنا مختلفين مع الحكومة، وهذا مؤشر أننا لا نجر خلافنا السياسي إلى قضية كبرى مثل حرب داعش.

الأستاذ هيوا عثمان: دكتور قصي، هل الطبقة السياسية الشيعية اليوم قادرة على أن تجلس على مائدة التفاوض أو تقبل القيادات السنية التي أثبتت بنو ع أو بآخر أنها تمثّل الجمهور السني في العراق؟ والسؤال الثاني: هنالك حديث عن «طائف» عراقي أو اتفاق من نوع يشبه «اتفاق الطائف»، ما هو رأيكم به؟

الدكتور قصي محبوبة: الحكومة لم تكن تمثل شيعة وسنة، وإنما كانت تمثّل حكومة العراق، وفيها تمثيل لِكل العراق سواء أكانوا شيعة أو سنة أو أكراد، وإذا ارتكبت هذه الحكومة أخطاءً فإن الكل وبالتساوي يتحمل هذه الأخطاء بمقدار مشاركته وبمقدار مسؤوليته، نرجو أن نتجاوز ما حصل بالحكومة السابقة وننطلق إلى الأمام.

الآن لدينا حكومة بالإمكان أن ندعمها، نعم حركتها بطيئة، وقد تكون متباطئة في بعض الأحيان، ولكن التحديات كبيرة، فلدينا مشكلات وتحديات كبيرة ولدينا احتلال وحرب، وبإمكاننا أن نمنحها فرصة، ولكن قبل هذا علينا أن نعود إلى أساس المشكلة، هل بإمكاننا أن نتعايش؟ هل بإمكاننا أن نخلق هذه الثقة الحقيقية بين السنة والشيعة، وننتقل إلى بناء العراق اللامركزي؟ هذا هو السؤال المركزي.

نعم، هنالك استعداد لدى القيادات الشيعية أن تجلس مع كلّ قيادة سنية قادرة على أن تمثّل الطيف السني على الأرض تمثيلاً واقعياً بغض النظر عن خلفيات هذه القيادة، فالمهم أن يكون لديها المشروع والرؤية والجرأة والشجاعة الكافية لأنْ يكون هنالك اعتراف بالأخطاء إذا ارتُكبَت، وأنْ يكون لدينا اعترافات متبادلة، وهي الأساس في بناء أي مشروع حقيقي وواقعي. نحن مستعدون، وأنا أقول وبثقة: هنالك استعداد كبير لِفتح صفحة جديدة، بعَمَلية حقيقية وعِلمية من أجل تجاوز أخطاء الماضي، وليس فقط أخطاء الحكومة السابقة، ولكن أخطاء الماضي عند الجميع منذ تأسيس الدولة العراقية.

أما جواب السؤال الثاني، فمع احترامي لتجربة لبنان، ولكن العراق أكبر من لبنان وبإمكانه أن يقوم بهذه الخطوة، ولكنّه بحاجة إلى الدعم الإقليمي، وخصوصاً قطبَيْ القوى الإقليمية الآن المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذا دعم لا غنى لِلعراق عنه في هذه المرحلة، ودون دعم هاتين القوتين، فإن العراق لا يمكن أن يستقر ولا أن يخطو

خطوات واثقة إلى المستقبل. نحن ندرك مدى النفوذ والتأثير لدى المملكة العربية السعودية على القوى السنية، ومدى تأثير الجمهورية الإيرانية على القوى الشيعية، وأن التفاهم ما بين هذيْن القطبين سوف ينعكس إيجابياً ومباشرة على الساحة العراقية، ولكن بإمكان القيادات العراقية، سواء أكانت شيعية أو سنية، إجبار تلك القوتين على أن نتوافق مع أهدافهما إذا كان لديهما مشروع ورؤية واضحة وشجاعة كافية لتطبيق هذا المشروع على الأرض.

الدكتور رافع العيساوي: لا أختلف على أن تجربة لبنان ليست تجربة نموذجية، وقد لا تصلح مثالاً لِلحل العراقي، فإن جزءاً من الأوضاع التي تشبه وضع العراق منها داخلي ومنها خارجي، وقد تحتاج إلى الضمانات الخارجية حتى يستقر الجميع، والحكومة قد تحتاج من الأمم المتحدة، لأنها ستسأل: هل سيلتزم السنة؟ والسنة كذلك ستسأل: هل ستلتزم الحكومة؟ فلكي تنتهي هذه القضية نحتاج إلى طرف ثالث يكون ضامناً لهم جميعاً لدعم العملية السياسية ولدعم الحكومة.

الدكتور قصي محبوبة: هنالك تحولات جذرية تجري في القوتيْن الإقليميتين، المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعتقد أن هذه التحولات تنعكس إيجابياً على الحالة العراقية خصوصاً في المملكة العربية السعودية التي تحاول أن تتغير من مملكة مؤسسة طائفياً ومذهبياً إلى مؤسسة معتمدة على قوتها الاقتصادية والجغرافية، وكذلك الجمهورية الإسلامية تحاول أن تتغير من جمهورية إسلامية مبنية على المواجهة والتحدي إلى جمهورية إسلامية تعتمد على إرثها الإمبراطوري الكبير، متصالحة ومندمجة مع المجتمع الدولي. هذان المتغيران المهمان في كلتا القوتين سوف ينعكسان على العراق وعلى العراقيين سنة وشيعة، وعليهم أن يستعدوا جيداً لهذين المتغيرين عاجلاً أو آجلاً.

الأستاذ هيوا عثمان: السؤال الأخير لِلدكتورين: لو طلب منك أن تعد ثلاثة أخطاء ارتكبتها الشيعة والسنة، فما هي هذه الأخطاء خلال الـ13 سنة الماضية؟

الدكتور رافع العيساوي: واحد من الأخطاء الاستئثار بالملف الأمني وإدارته فردياً في الفترة الماضية، وهذا أدى إلى انهيار المؤسسة ومحاولة صنع طبقة سياسية تابعة لِلسلطة في بغداد، إضافة إلى الاستهداف السياسي.

الدكتور قصي محبوبة: الخطأ الأول لِلشيعة أنهم استغرقوا كثيراً في عقدة الخوف من الماضي التي أخذت منهم الكثير، وأربكت حساباتهم. والخطأ الثاني أنهم افتقدوا ـ كقوى سياسية ـ إلى المشروع الموحد، فقد كانوا قوى سياسية اتفقوا شيعياً، ولكنهم اختلفوا في المشروع، وفي الرؤية لهذا المشروع. والخطأ الثالث، أنهم لم يكونوا صريحين وواضحين مع

عمقهم الإقليمي والاستراتيجي في أن تجربتهم خاصة، ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. هذه ثلاثة أخطاء رئيسة لدى الشيعة.

الدكتور رافع العيساوي: الأخطاء السنية أن هذه المحافظات انطلت عليها ذريعة أن داعش مدافعة عن السنة فسكتت عنها، بدعوى أنها ستخلصهم من مظالم السلطة، وقد يكون خطأهم هو تأخر ثورتهم ضد داعش، وهذا ناتج عن عدم الدعم الحكومي، وهذا خطأ كبير كان من المفروض ألا ينتظروا كل هذا الوقت للثورة ضد داعش.

الأستاذ حيدر الملا: سؤال لِلدكتور قُصي: هل من الممكن تخيل حالة تعايش في مشروع بناء السلطة؟ وسؤال لِلدكتور رافع العيساوي، هل كانت مشاركة السنة في العملية السياسية جزءاً من مشروع بناء السلطة أو أنهم قدموا مشاريع لبناء الدولة؟

الدكتور قصي محبوبة: من الطبيعي أن يكون هنالك تعايش في بناء السلطة وبناء الدولة والمجتمع، فهذا هو أساس التعايش، لأنه ما قيمة التعايش إذا لم يكن هناك تعايش في السلطة؟ فالتعايش يبدأ من المجتمع، وينتقل إلى السلطة أو بالعكس، أنا أقول: إن إحدى أدوات التعايش هي اللامركزية، فعلينا أن نحاول إيجاد فكرة سياسية ونحولها إلى واقع عِلمي وعَملي بناءً على أن اللامركزية هي إحدى أدوات التعايش، وتكون هنالك مشاركة حقيقية في السلطة.

الدكتور رافع العيساوي: عندما أشير إلى أن المشاركة كان فيها مشكلات في الفترة الماضية، فلا أتكلم عن عدد الوزارات أو صلاحية الوزير، أنا أتكلم تحديداً عن المشاركة في الملف الأمني الذي أتت المشكلات منه، فلم يكن لِلعرب السنة دور فيه، ومع حصول اتفاق أربيل إلى برنامج السيد العبادي كانت مشاركة بعض السنة محاولة إصلاح لأخطاء الماضي، والبرنامج الذي قُدّم كان لِبناء الدولة ولكنّه لم يُنفَّذ.

الأستاذ هيوا عثمان: سؤال لِلدكتور قصي، هل رؤية اللامركزية موجودة في كامل الطبقة السياسية؟

الدكتور قصي محبوبة: نحن، كاتجاه سياسي في داخل المكون الشيعي، أول من تنبّه لهذه الحقيقة، وحوربنا كثيراً، وتم تجريمنا سياسياً، لأننا طرحنا هذه الفكرة منذ 2006 و2007، ولكن قد نكون طرحناها في وقت مبكّر جداً، فاللامركزية اليوم نسمعها في المناطق الشيعية والسنية، وبالنتيجة، هي أحد أفضل الحلول للابتعاد عن نقاط الاحتكاك لأجل المشاركة والتعايش الحقيقي في السلطة. أما مدى وجودها في داخل النخبة السياسية الشيعية، فأنا أؤكد أنها أصبحت في ذهن أغلب النخب الشيعية، ولها أرضية واقعية جماهيرية كبيرة.

الأستاذ عباس الموسوي: السؤال لِلدكتور رافع، شخّصتم الوضعَ بطريقة إعلامية، وليس من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية لِلمشكلة، أنا لا أبرئ طرفاً معيناً، فكلّنا شركاء بالتأزيم، ولكن أين الدور الإقليمي والدولي بالواقع العراقي، كان هنالك دَور سلبي لبعض العرب، وكذلك دور تحريضي لتركيا وحزب العدالة والتنمية، لذا، كان التحريض الخارجي عاملاً أساسياً، وكان مشروعهم إرسال رسالة لِلسنة في العراق ولبنان بالوقت نفسه، مضمونها أنكم مهمّشون لكي يتم الإعداد وتهيئة الجيوش لما حصل فيما بعد في سوريا، فهل شيعة وسنة العراق ضحية مشروع دولي كبير؟

الدكتور رافع العيساوي: بالحقيقة نحن نتكلّم عن تجربة سابقة فيها أخطاء، في الجاهزية لمرحلة ما بعد داعش في أهمية الوفاق الداخلي، هذه معالم لخطوات إجرائية وليس تشخيصاً إعلامياً.

توجَد مشكلة في العراق، جزء منها تدخل خارجي، وهذا يجر إلى معركة الفلوجة والاعتراضات على مشاركة الحشد فيها، وقد أجبت عن الجاهزية لِلحل الدائم للتعايش لوفاق داخلي بدعم خارجي، وأنا أتكلم عن الإرادة والعمل، لذلك عندما نتكلم عن التدخل الخارجي في العراق فنحن نتكلم عن صراع إرادات، وإذا تكلمنا عن التدخل فهنالك أدلة، وأكبر دليل على التدخل مشاركة قاسم سليماني في معركة الفلوجة، لكنني قلت: إن هذه القضية حلها إلى مكان آخر وندوة أخرى، وأنا مستعد لشرح مفصَّل في هذه القضية ولتقديم مقاربة لِلحل.

الأستاذ أثيل النجيفي: مَن الذي سيقود المصالحةَ أو مشروع بناء الدولة... مصلحون من الطرفين... نخب وأحزاب سياسية... أو الدولة؟ فإذا كانت الدولة، فالأمر بيد الأحزاب الشيعية التي تشكّل أغلبية مجلس النواب والحكومة... أما إذا كانت أحزاباً سياسية، فهي عاجزة عن فرض مسيرة الإصلاح على الحكومة في الشأن الداخلي الشيعي.

الدكتور رافع العيساوي: أعتقد أن المبادرةَ يجب أن تطلقها الحكومةُ وما حولها من الكتل السياسية، وإن كان الالتزام متبادلاً، ولكنني أدرك أن الكتل السياسية غير قادرة أن تفرض على الحكومة، فكيف ستفرض عليها تطبيق المصالحة الوطنية؟ إن مشروع المصالحة إذا أطلقته الحكومة، فإنها لن تلتزم به ولا يوجد فائدة منه.

الدكتور قصي محبوبة: دون أدنى شك الذي يبدأ بالمبادرة هو الدولة، فعلينا أن نبدأ بالعمل تحت مظلة الدولة وليس فوقها، ولكن عندما نقول: إن الأغلبية لتلك الكتلة في البرلمان فنحن لا نتكلّم عن أغلبية وأقلية، إنما نحن نتكلم عن مشروع تعايش ومصالحة، وعليه، يجب أن نكون مؤمنين جميعاً بذلك، سواء أكان لدى هذه الكتلة 100 عضو برلماني

أو 10، ثم إن هذه الأغلبية تمثل جزءاً من المجتمع العراقي، شئنا أم أبينا، وعلى هذا الأساس، يجب أن تبدأ الدولة بهذه المبادرة وأن تعمقها بإجراءات أساسية وحقيقية، وواحدة من هذه الإجراءات تفعيل اللامركزية.

الدكتور غازي رحو: يتكرر كلام حول بناء الدولة التي ـ كما أفهم من الطروحات الحالية للسيدين محبوبة والعيساوي ـ وكأنَّ الدولةَ العراقيةَ محصورةٌ فقط لطائفتين تتصارعان في ما بينهما للاستحواذ على السلطة، ولم أسمع من الإخوة ما يشير إلى وجود مكونات أخرى دينية أو قومية في العراق، فهل هذا الكلام صحيح في عزل العراق وحصره بين الطائفتين؟

وسؤال آخر سيدي الفاضل: متى يمكن أن نتوقف عن وصف الطرف الآخر بالإخوان السنة أو الإخوان الشيعة ونعوّضها بالعراقيين؟ ثم ألا تعتقدون أن سبب كل ما يحدث لِبلدنا العراق هو الأحزاب الدينية؟ فلماذا لا تنزوي الأحزاب الدينية لِلوعظ والإيمان، ويترك العراق لِلأحزاب المدنية أو تترك السلطة لِلتكنوقراط الحقيقي، لأنَّ ما أراه هو صراع على السلطة والمغانم؟

الدكتور قصي محبوبة: أولاً: موضوع المحاضرة هو التعايش السني الشيعي، وهما أساس التعايش لباقي المكونات في العراق، وليس لهم خصوصية، وإنما ذلك على نحو التخصص لا أكثر ولا أقل، وأما البناء فهو مسؤولية كل العراقيين دون أي فرق، ولكننا هنا نتكلم بصراحة وواقعية ونسمي الأشياء بأسمائها. ولهذا، نستخدم مفردة السنة والشيعة، لأنهما أكبر طائفتين يمثلان المجتمع العراقي.

الدكتور رافع العيساوي: أنا شخصياً أعتذر، لأنّ هذا غير مقصود، ولكن لأنَّ الحوار كان حول هذا الموضوع، ولكن إذا كنا نتكلم عن بناء الدولة والالتزام بالدستور، فالدستور يتكلّم عن احترام جميع مكونات المجتمع.

الأستاذ كريم الأنصاري: هل بإمكان الإخوة السنّة سيكولوجياً تجاوز مسألة خروج الحكم من أيديهم بعد كل هذه القرون؟ ثم أين موقع الإخوة الكرد من المعادلة؟ وكأن المشكلة سنية شيعية فقط... مضافاً إلى سائر المكونات، فالأخ العيساوي يطالب بضمانات، وكذا الشيعة تطالب بضمانات، يبدو أن الأخ العيساوي يطلب تدويل القضية؟

الدكتور رافع العيساوي: في الحقيقة، إنني قلت: إن السنة هل هم جاهزون سيكولوجيا لِلخروج من الحكم؟ فنحن لا نغالط وإنما هذا كلام، وسأل الدكتور قصي محبوبة كثيراً: هل السنة جاهزون لِلخروج من الماضي؟ نعم، السنة جاهزون لِلخروج من الماضي، ولِلتعايش والشراكة في دولة تحترم كل مكوناتها، فالدولةُ قائمةٌ على أساس المواطنة وليس الطائفية، فلماذا ننظر إلى الماضي بمنظار خاص ونتأسف عليه، نحن ننظر إلى المستقبل وكيفية بنائه،

أما الأستاذ كريم الأنصاري، فأقول له: لا تَلم أحداً عندما يطالب بضمانات، لأنَّ الاتفاقات كثيرة جداً، وقد كتبت على الورق بأحسن لغة، وأخذت إلى البرلمان، ولكنها لم ترَ النور، فالعراق عبارة عن ساحة دولية لداعش، لماذا لا يصبح العراق ساحة دولية لِدعم المصالح؟

الأستاذ إبراهيم الصميدعي: سؤال لِلطرفين: الحوار بين طرفيْن سياسييْن لا مشكلة بينهما.

د. قصي باعتباره منسق السياسات العليا لِلسيد الحكيم، فلا مشكلة لِلسيد الحكيم والمجلس مع د. رافع ولا مع السنة أصلاً، ولو كان القرار لِلمجلس، لما كانت هنالك مشكلة أصلاً، لكن ما هو أفق المجلس الأعلى الآن في حلحلة هذه المشكلات، خاصة مع انفراط عقد تحالفه مع الصدر؟ وهل سوف يفتح اقترابه من المالكي مؤخراً أفقاً لِلمراجعة والحلحلة.

الشق الثاني من السؤال لِلدكتور رافع، أين تقف الآن من القوى السياسية السنية في الداخل، التي لا تزال تتمنى جميعاً موت أو خروج أحد القادة ممن بقي لتملأ فراغه؟ وهي قطعاً لا تتمنى عودة سياسي بوزن رافع، وأين أنت من العبثية الإقليمية وخاصة مشاريع البعض؟

الدكتور رافع العيساوي: الشق المتعلق بالأمن فيما يتعلق بمكان وقوفنا من القوى السياسية السنية في الداخل، فنحن لا نقطع العلاقة في التواصل في الداخل، فربما نصل إلى أفضل حل في المرحلة القادمة، فلا يستطيع وحده أن يختزل أو يحصر الحل السني به أو بمجموعة أو كيان، فالعلاقة مع الجميع سنة وشيعة.

وأطمئنكم بأن لدينا إرادة ومشروعاً حقيقياً لِسلم دائم وبناء الدولة، ولم نكن جزءاً من أي مشروع عبثي، نحن نحاول أن يكون أكبر قدر من السنة مشتركين في موضوع الحل القادم، فإذا كانت كل موازنات وجهود الدولة تذهب إلى الحرب، فمتى ستذهب إلى التنمية والإعمار؟ إذن، لا بُد أن تنتهي الحرب.

وأُحب أن أكرر لِلذين يخافون الانفصال أنه ليس حلاً، فالحل في كثير من المقاربات التي قدمها الدكتور قصي محبوبة ونشترك فيها، والذي أريد أن أقوله: إن كثيراً من الإخوة يقولون: إن مقدمات اللامركزية أو الدعوة إلى الأقاليم لم يقل بها أحد، لأننا ندرك أن الانفصال لن يحل لنا مشكلة، فالشراكة هي التي تحلها، إذن فلا بد من اتفاق داخلي مدعوم خارجياً، هذه هي رؤيتنا.

الشيخ مزاحم التميمي: استمعنا إلى استعداد لدى الجانبين لِلمواجهة بقصد الحل، ولم تظهر لنا بوضوح الأسس التي يرتئيها الطرفان للحل، د.رافع يتحدّث عن رغبات وعن استعداد، ود.قصي يسوقنا إلى الأقاليم التي لا يرى حلاً غيرها، وهو ينطلق من رؤية المجلس الأعلى التي طرحت سابقاً في تأسيس الإقليم الشيعي، والذي واجه اعتراضات من الشيعة أنفسهم وتخويناً من السنة.

[سؤال] لِلدكتور رافع: هل أخذ ما تمخض لدى العراقيين السنة من رؤيا بعد داعش، أو أنه ينطلق من ثوابته السابقة؟ فأنا لا أعتقد أن جميع الشيعة (السياسيين) يتوافقون مع هذه الرؤية، ألا يرى الطرفان أن انسحاب الإسلام السياسي كقائد يعطي فرصة أكبر لحل الوضع في العراق؟ لم يشخّص الدكتور رافع العيساوي الأخطاء السنية الرئيسة التي تسببت في ظهور داعش إلى جانب أخطاء الشيعة؟

الدكتور رافع العيساوي: هل هذه رؤية شخصية لموضوع الأقاليم أو اللامركزية؟

بداية، لا يوجد اتفاق كلي، ولا يوجد أحد يستطيع أن يتكلّم بقبول اتفاق الكل، ففي كل المجتمعات، الأغلبية هي التي سيُحتكم إليها في النهاية كجزء من الآلية الديمقراطية، حتى في موضوع الأقاليم وغيرها، أما الأخطاء، فأنا قلت بأن معظمها كانت أمنية ناتجة من الحكومة وعشرات المعتقلين وعدم وجود برنامج حقيقي للمصالحة الوطنية وأمور كثيرة، فانطلت عليهم ذريعة وافتراء أن داعش سيمثّلهم ويدافع عنهم، وقلت بأن خطأهم الرئيس في عدم مواجهة داعش.

أما الإسلام السياسي، فذلك يراد له حلقة كاملة، ولكن رأيي أنا، وجوب انعزال الدين عن المعركة كلها حتى في معركة داعش، لأنَّ داعش قد انطلق من منطلق ديني منحرف تكفيري، وإذا جاء الطرف الآخر سينطلق انطلاقاً دينياً أيضاً فتصير حرباً دينية، ونحن نتكلّم عن حرب وطنية، فالمجتمع الدولي كلّه جاء مع العراق لمساعدته في حربه، وبالتالي، فإبعاد الدين عنها مهم جداً في تحويلها إلى قضية وطنية لا طائفية.

الدكتور قصي محبوبة: نحن في تيار شهيد المحراب لدينا انفتاح على الجميع، سواء أكان في داخل المكون الشيعي أو مع الإخوة السنة، فنحن ننطلق من رؤية هي أننا لا نمتلك أية فرصة لبناء عراق حقيقي دون تعايش، وهذا التعايش يعني التنازلات المتبادلة وقبول الطرف الآخر، ونعتقد أننا جميعاً مهيؤون لهذه اللحظة، لأنَّ الجميع وصل إلى الهاوية.

الأستاذ مشرق عباس: سؤال لِلدكتور رافع، هل تعتقد أن هنالك مقومات للإقليم في أي مدينة سنية؟ لماذا برأيك يمكن لِلسلطة أن تتنازل عن موقعها من أجل تمكين مدن لِتنفصل عنها أو ربما تتمرد عليها؟ وسؤال إلى د.قصي، كيف يمكن أن نفكّر بحُكم لا مركزي، ونحن نعيش في مجتمع سياسي وحزبي مركزي جداً؟ مثلاً، هل يمكن أن يوقّع حزب أو مليشيا عابر لِلمحافظات الجنوبية على صك فنائه عبر التوقيع على الخيار اللامركزي؟ وسؤال مشترك، لماذا لم يرَ مشروع الحرس الوطني النور؟

الدكتور رافع العيساوي: نحن لا نتكلّم عن الانفصال، بل عن الدستور، عن عراق اتحادي

فيدرالي وحق الأقاليم قائم فيه، وهذا حق وواجب على السلطة التنفيذية، ولا نتكلّم عن تمرد أو خيار عسكري، نحن نتكلّم عن حل دستوري. أما الحرس الوطني، فأنا شخصياً دخلت في نقاشات عديدة مع أطراف جزء منهم في الحكومة الآن في أربيل وخارجها، واتفقنا على إنجاز الحرس الوطني وكانت هنالك مبادئ سأتحدّث عنها لاحقاً بشكل تفصيلي، فلو قدّم مشروع الحرس الوطني مبكراً لكان كل المقاتلين السنة الآن يقاتلون داعش.

الدكتور علي الدباغ: سؤالي لِلدكتور رافع العيساوي، تتحدّث عن ممارسات وتجربة لم تكن ناجحة في مسألة الشراكة، وتدعو لعقد وطني لتحديد وتعريف ورسم الشراكة بين المكونات وتحديداً بين السنة والشيعة، وتعتبر أن الآثار التي ترتبت على الإخفاقات تركت أثراً كبيراً في مفهوم الشراكة، أُلفت الانتباه لأمرين:

الأول: إن مفهوم الشراكة قد تمت مصادرته حتى داخل الشيعة، وهنالك أزمة خلقت في مفهوم المشاركة والتفرد داخل المكون الشيعي بدرجات متفاوتة كما قاربها د. قُصي، وبالتالي، فالمطلوب عقد شراكة أوسع من مشاركة سنية شيعية، بل ضمانات عدم التفرد والاستئثار الحزبي.

ثانياً: هذه الرؤية التي تحملها أنت والتي يمكن من خلالها التفاهم كما كنّا نتفاهم معك في 2010 عندما يكون هنالك أثر للاعتدال. هل تعتقد أن صوت الاعتدال يمكن أن ينجح في صياغة عقد وطني مقبول بعيداً عن التأثيرات الإقليمية والتأثيرات غير المعتدلة وأحياناً المتطرفة؟

الدكتور رافع العيساوي: صحيح أن هذه الممارسات الخاطئة لم تكن على جهة واحدة فقط، فقد كانت هذه الممارسات حتى ضد بعض الأطراف والتحالف الوطني وأنا أدرك ذلك، لأنني كنت في الحكومة، وأعرف هذا الذي تقوله، ولأننا نتحدّث عن علاقة شراكة سنية شيعية، أما عن السؤال الثاني، وهو: هل يمكن لِلمعتدلين أن يقدموا رؤية وتنجح؟ الجواب: نعم.

الدكتور قصي محبوبة: حل اللامركزية وبناء الدولة ليس جبرياً، والأحزاب والكيانات السياسية سوف تتكيف مع الواقع الآخر، فهذا هو الواقع عاجلاً أو آجلاً، فالمهم أن نبتعد عن نقاط الاحتكاك والاختلاف، وأن نتوجه بقوة لبناء دولة قوية يستطيع الجميع أن يكون بها مواطناً كاملاً.

الأستاذ عماد الخفاجي: سؤال لِلدكتور رافع، لو كنت مكان السيد المالكي، كيف كنت ستتصرف؟ أو ماذا كنت تتمنى له أن يتصرف في قضايا كثيرة؟ وفي قضيتك أيضاً؟

الدكتور رافع العيساوي: من الصعب الإجابة على سؤال الأستاذ عماد، ولكنني سألتزم

بالاتفاقات بالتأكيد حتى لو كانت مُرّة، فعندما أوافق وأوقع عليه، فيجب أن أنجزه وألتزم بالدستور والقانون.

الأستاذ علي التميمي: الدكتور رافع العيساوي: هل الخلاف هو بخصوص حقوق الإخوة السنة السياسية أو الخدمية؟ أي هل الأمر يتعلّق بالقادة أو بالجماهير؟ وهل تعتقد أن اللامركزية الإدارية ستقضي على هذه المشكلة إذا لم يتحقق الصلح بين القادة؟

الدكتور رافع العيساوي: أستاذ علي، الفترة الماضية كانت فيها تجاوزات سياسية وخدمية وأمنية كثيرة، ولكي لا يلومنا الآخرون، ويسألون: ما هي مشكلتي؟ أقول: اعقدوا جلسة، وسأقول ما هي المشكلة، فنحن نشعر أن الكلام عن اللامركزية، وليس عن حق الأقاليم، والسؤال هو أنه إذا كانت الحكومة لا تريد أن تنشئ أقاليم، فلماذا شُرعت في الدستور؟ وأنا أذكر أنه في أحد الأيام قلت للمالكي: أنت تحتاج وزارة بلديات لتقوم بإجراءات البلدية، فأجاب: لا، وقلت في حينها: لماذا تحتفظون بهذه الوزارات التي يمكن أن توزع صلاحياتها على المحافظات؟ فأنا لا أرى مشكلة في الأقاليم الإدارية غير القائمة على أساس طائفي إذا كانت الصلاحيات الحصرية: الجيش والخارجية والتخطيط والمالية والنفط بيد المركز.

الأستاذ هاشم الكرعاوي: سؤال للدكتور رافع: كرر في مداخلاته أن الحكومة لم تقدم الدعم المطلوب للعشائر كما قدمت للحشد، وهي لم تحقق مطالب السنة، ولم تُشعرهم أنهم جزء من العراق، السؤال: من هم السنة الذين يقصدهم الدكتور رافع العيساوي؟ هل السنة الذين يمثلهم هو أو الذين يمثلهم أسامة النجيفي أو الهايس أو حاتم سليمان وغيرهم؟ لا بد أن يكون هنالك وضوح في ذلك لِلتعامل معهم يمكن لأجل إنتاج حل تاريخي.

ثانياً: إذا كانت لديكم إشكالات على حكومة المالكي، لماذا جلستم معها في أربيل وجئتم بها مرة أخرى؟ خلافاً لِلرأي المعتدل من الشيعة الذي بدأتم تُشكِلون عليه بعد الاتفاق وتنتظرون منه المبادرة. والسؤال الآخر لِلدكتور قصي: ما هو تفسير حديثكم الأول بأن هنالك جبهة مثّلت الحكومة في الفترة السابقة، وهي تمثل 10% منها جبهة المواجهة كما أسماها؟ وحديثكم الثاني أن الحكومة مثّلت الجميع، وأي تصرف لِلحكومة يمثل الجميع كل حسب مشاركته؟ وهل إدارة الدولة السابقة مقبولة لدى الشيعة جميعهم؟ ولماذا لم ترَ مبادرة السيد الحكيم النور؟

الدكتور رافع العيساوي: ممثلو السنة هم ممثلوهم في البرلمان مثل ما في باقي الكتل الأخرى، وقد أغفلت الحكومةُ دَورَهم حتى أعضاء المجلس هؤلاء، وهنالك ناس ثاروا ضد داعش تعاملت معهم بريبة، وتصرّفت الحكومةُ بما يناسبها، ونحن كنا صريحين في النقد من

جهتنا وجِهة الحكومة، ولكننا في مجلس النواب وليس في مجلس الوزراء، ونقدنا يخرج في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب، فهؤلاء هم السنة شركاء في العمل السياسي وفي الأرض يقاتلون داعش، وكانت تتعامل بريبة معهم، وتعاملت مع طبقة بديلة صنعتها وأَرادَتها. أما حول سؤال الأستاذ هاشم، فإذا كان الإشكال: لماذا جئتم بالمالكي؟ أقول: نحن كنا واضحين، وجلسنا مع المجلس الأعلى، وكان يومها المرشح البديل الدكتور عادل عبد المهدي، وجاءت إيرادات كثيرة، وبضمنها الخارجية، فاعترض عليها الإخوة، وفرضت الولاية الثانية للسيد المالكي.

الدكتور قصي محبوبة: كان طرحي واضحاً في محور المواجهة في داخل المكوّن الشيعي ومحور الاعتدال، وقلت: إن محور الاعتدال يمثّل 10% ولم أقل: هو يمثّل الحكومة، ولا أعرف من أين أتيت بهذا التصريح، قلت: لديه امتدادات في السلطة، ولديه امتداد إقليمي، والأداء الحكومي بعد 2010 لم يكن مَرضياً لِكلّ الشيعة، وكانت الأمور ما قبل 2010 أفضل مما بعدها، فذهبنا إلى حالات غير ضرورية من التأزيم، ووصلنا إلى تقاطعات أوصلت البلدَ إلى الكثير من المنعطفات الخطرة، فالشيعة لم يكونوا جميعاً متوافقين على الأداء الحكومي.

أما مبادرة السيد الحكيم، فهي ليست (لم تَرَ النور)، وإنما هي بحاجة إلى حوار شجعان وقيادات حقيقية من كلا الطرفيْن، كي تستطيع أن تصنع سلاماً وتعايشاً حقيقييْن وبناء الدولة، لن ينشأ عراق بالتصريحات والتصريحات المضادة والخطب السياسية والإعلامية، فالعراق يُقام بقادة يجب أن يكونوا مؤمنين بمشروعه. والسيد الحكيم قدّم مبادرته وهو مستعد أن يقدّم مبادرات أخرى، وأن يطورها، وبالوقت نفسه، نحن مستعدون أن ننتظر، ولكن لدينا أمل كبير أننا لن ننتظر طويلاً.

الأستاذ عزت الشاهبندر: عندما يصل الفرقاء إلى قناعة بضرورة تنازل الأطراف لبعضها حتى نصل إلى التوافق المنشود، فمعنى ذلك أننا نفتقد إلى الصيغة الصحيحة لِلوصول إلى حالة التوافق، ألا وهي التكامل بين الفرقاء لِبناء البلد الواحد من جانب أبنائه، نحن عراقيون أولاً وعاشراً، لكن هذا الاستصحاب المفتعَل من جانب أقطاب تقاسم السلطة (وليس شركاء بناء الدولة) لتصنيف العراقيين سنةً وشيعةً وعرباً وكرداً وآخرين وقوميات ومذاهب يطلق عليها الأقليات، هو الذي دفع البلاد إلى الهاوية، لذا، أتمنى لأطراف الحوار أن يترفّعوا عن هذا التصنيف ابتداءً، كي يتوصلوا إلى حل، بل إن المشكلة بدأت عندما قبلنا هذا وكأنّه حقيقة.

الدكتور قصي محبوبة: نحن نتكلّم بواقعية، وأنت رجل سياسي معتق، وتعرف جيداً أن هنالك أمنيات وطموحات، وهنالك واقعية ووقائع، فالآن، الصراع الطائفي على أشدّه في

المنطقة، والعراق جزء من هذه المنطقة، وسوف يتأثر بهذا الصراع، شئنا أم أبينا، فهنالك احتكاكات قومية ومذهبية علينا أن نؤمن بها، ولا نخبئ رؤوسَنا بالرمال كالنعام، ونقول: كلّنا عراقيون، نعم كلّنا عراقيين، ولكن نحن عراقيون نختلف بانتماءاتنا الطائفية والمذهبية والقومية، وعلينا أن نتصالح مع أنفسنا ومع المذاهب والقوميات الأخرى، عندها بإمكاننا أن نخلق عراقاً متصالحاً مع نفسه.

الدكتور رافع العيساوي: نعم نحن عراقيون أولاً وأخيراً، ولكن هنالك مشكلة قائمة، إذا لم نتعامل معها بشكل صحيح فلن نصل إلى حل، فهنالك مشكلة سياسية لها ارتدادات طائفية ما لم يجلس الشركاء لتجاوز البُعد الطائفي فيها وتحقيق الشراكة الحقيقية، وبهذا، تدوم حركة الاستقرار.

الأستاذ شروان الوائلي: السؤالان لِلسيديْن رافع وقصي، الكل يعتقد ويجزم الآن بأن الخلاص يكون بالمشروع الوطني بعد ما وصلنا إلى ما نحن فيه الآن من تداعيات خطيرة.

هل تعتقدان أن هنالك استعدادٌ لدى القواعد الشعبية بقبول مشروع وطني بعد أن تعبّأت بمشاريع طائفية وقومية؟ وهل هنالك آليات مستجدة لبناء هذا المشروع سواء بخطاب سياسي جديد، أو بأداء نوعي يكرّس الثقةَ بالنظام السياسي الحالي؟

الدكتور رافع العيساوي: هنالك كثير من الناس يسألون: إذا كان الشارع مشدوداً طائفياً، فهل يمكن إخراج مشروع وطني؟ ولا أحصر المشروع الوطني بِسُنة وشيعة لإعطاء مؤشر أن الشيعة والسنة سياسيون جالسون معاً، وبالتالي، خرجوا إلى مرحلة جديدة، فبإمكان ممثلي هذه المحافظات سنية، شيعية، كردية أن يجلسوا معاً عَمَلياً، فالمشروعُ وطنيٌّ وليس سياسياً، أنا أتكلّم عن مشروع مصالحة، بناء دولة، شراكة، عقد شراكة وطنية، لِصعوبة أن يكون رئيس واحد لحزبٍ فيه كل الأطراف لأسباب طائفية، ولكن يمكن أن يحصل اتفاق وطني يجمع الكل.

الأستاذ عمر الشاهر: هل يعتقد السيدان المتحدثان الكريمان أنهما قالا شيئاً جديداً في هذا النقاش؟ فالحديث مكرر في مجمله، واستعادة لمواقف معروفة لدى الجميع.

وهل يعتقد السيدان المتحدثان أن كلاً منهما يمثّل العقل الجمعي لِطائفته، على المستويين السياسي والشعبي؟ وإن ما يعرضانه من تصورات يتطابق والتوجهات التفصيلية داخل كل طائفة؟ فأظن أن هذا الأمر كان يجب أن يناقَش في بداية الجلسة لكي نعرف مَن يمثّل مَن هنا.

وهل هما يتعهدان بإلزام كامل الطبقتيْن السياسيتيْن، شيعةً وسُنةً، بأي اتفاق؟

الدكتور رافع العيساوي: لا يوجد اتفاق لِكل طائفة، أو يوجد شخص لدى السنة والشيعة

يتكلم عن كل جماعته، ولكننا نتكلّم عن فهمنا لِلمنطقة ولِلحلول التي تحتاجها، مقاربة لحلّ يمكن أن نطرحه لِلآخرين، ففهمنا لما يدور على الأرض يجعلنا نعتقد أن هذا هو الأقرب لِلحل، أما اختزال الموضوع بي وبالأخ قصي فلم أدعِهِ أنا ولا الأخ قصي، لكننا نطرح فهمنا لمجريات الأمور وأخطاء الماضي، لِلوصول لِلحل في المستقبل بتواصلنا مع الأطراف السياسية الموجودة الآن ومع الناس عموماً، مما يجعلنا نعتقد أن الحل يمكن أن يأتي. أما أنك لم تسمع جديداً، فهذا هو الموجود بالمشهد السياسي، فيوجد أخطاء وتوجد حاجة إلى الحل، ويوجد توصيف لِلحل وعدم اختزال حصري لِلتمثيل وإرادة لِلتواصل مع الجميع لِلحل، هذه المفردات يمكن أن نحولها إلى عمل، ويراد له الكثير.

الدكتور قصي محبوبة: لماذا تعتقد بأن الحديث مكرر، بالعكس أنا لا أرى في الحديث أي تكرار، فالحديث جديد وبنبرة تصالحية وواقعية، نحن نتكلّم عن تقويم لِتجربة جديدة واعتراف بالأخطاء وخروج من قوالب مسبَقة وضعنا أنفسَنا فيها وخروج من خوف من الماضي ومن شك من المستقبل، هذه كلّها لا أعتقد أنها مواضيع قديمة.

والآن لديك طبقة سياسية جديدة تتبلور في كلا الجانبيْن، وفي الوقت نفسه هناك واقع جماهيري جديد، أما هل القواعد الجماهيرية مستعدّة؟ بالتأكيد هي مستعدة، فالجماهير التي كانت تتهم مَن يطالب بالإقليم بالعمالة هي الآن توقع على الأقاليم، لذلك فهناك تطور كبير في الوعي الجماهيري في فهمهم لِلعراق المشترك، لم تعد المركزية المقيتة التي تربوا عليها هي مثال لِلوطنية، أصبحت المركزية مثالاً لِلدكتاتورية والتشتت العراقي، هي مساحة لِلاحتكاك السيء ما بين مكونات الشعب العراقي والطوائف، وأعتقد أن المرحلةَ القادمة جيدة مقبولة وعلينا أن نستثمرها بذكاء.

الدكتور طالب محمد كريم: سؤال مشترك بين الدكتور رافع العيساوي والدكتور قصي محبوبة، هل تعتقدان أن «مركز الرافدين لِلحوار» يمثّل مساحة مشتركة بين الفرقاء السياسيين؟ وهل يمكن أن يعدّ المكان الآخر لِلصوت السياسي العراقي؟

الدكتور رافع العيساوي: أعتقد بأنه يمثل مساحة مشتركة، وأتمنى ألّا يكون الحوار فيه حوار نخبة مقطوع عن طبقة أخذ القرار، فإذا كان هذا الحوار النخبوي قادراً على التبني من الطبقة السياسية التي تحوله إلى مشروع يصير حوار نخبة، ولا أعتقد أن هذا هو ما يراد به، وأملي أن يكون حوار المركز خطوات تُقدَّم لجهات صنع القرار للأخذ بها، وإلا فنحن لسنا مركزاً بحثياً حتى نقدم أفكاراً توضع تحت اليد عند الحاجة، فنحن نتكلّم عن كثير من المشاركين الذين هم أصلاً سياسيون، وبالتأكيد، لا نريده مركزاً بحثياً، بل نريده أن يقدم خطوات عملية لِلحل.

الدكتور قصي محبوبة: حقيقة أنا أنظر بقوة إلى «مركز الرافدين لِلحوار»، وأرى فيه تجربة ناضجة وواعية تكاد تكون تجربة فريدة عجزت عن إنتاجها كثير من الأحزاب السياسية العراقية، ولكن بجهود ذاتية وشخصية وبدعم محدود، استطاع هذا المركز أن يوفر لنا بوابة خلفية لِلنقاش والحوار، وقد سمح لي على المستوى الشخصي أن أطلع على كثير من الأفكار والرؤى، أن أتفاعل معها وأن أصحح بعض الانطباعات وأعيد تقويم بعض التجارب والأفكار والإيدولوجيات التي كنت أتعامل معها، فـ«مركز الرافدين لِلحوار» هو بذرة تحوّلت الآن إلى شجرة مثمرة، وعلينا جميعاً أن ندعمها ونستثمر كل الحوارات التي تحدث فيه.

الدكتور يحيى الكبيسي: الدكتور رافع العيساوي، ثمة محاولة لفرض أمر واقع في مرحلة ما بعد داعش، فمحافظتا ديالى وصلاح الدين تحولتا إلى إقطاعيات بغطاء سياسي حكومي، والرمادي تشهد صراع نفوذ بين حلفاء الحكومة وما تبقّى من القوة السنية، والموصل وضعها معقّد جداً مع الشروط الكردية! ألا تعتقدون أننا بذلك نعيد إنتاج الظروف التي أنتجت ظاهرة داعش، ولكن هذه المرة بجيل ثالث من القاعدة أكثر تطرفاً وعنفاً؟

الدكتور رافع العيساوي: أنا أتكلّم عن أوضاع صنعتها داعش ومواجهة هذه الأوضاع واجب لطرد داعش عن الأرض، وعن محاولات تغيير ديموغرافي أيضاً وأوضاع جديدة حصلت نتيجة مواجهة داعش، فأوجدت وضعاً جديداً ربما لبعض الفصائل في هذه المحافظات، عن وضع المحافظات بلا تغيير ديموغرافي، فتتخذ قرارات مع الحكومة لِلتحول إلى إقليم، أما إذا خرجت داعش وبقيت فصائل الحشد في مكانها فلم نفعل شيئاً.

الأستاذ حليم السامرائي: سؤال لِلدكتور رافع العيساوي، أنت استمررت في حكومة المالكي حتى بعد اختلافك معه، ما هي القشة التي قصمت ظهر البعير؟

الدكتور رافع العيساوي: عندما تأزّمتْ الحكومةُ خرجتُ مباشرة، ولم أرجع، وأما القشة التي قصمت ظهر البعير، فكانت الأوضاع تتفجر في محافظاتنا، والحكومة لا تسمع لها في جميع المحافظات الموصل وغيرها، وأنا قلت: كان المالكي يقدّم ضابطاً برتبة ملازم على رئيس مجلس البرلمان، فإذا كنا نعتقد أن السنةَ ليسوا شركاءً، ونحن ندافع عن مبدأ الشراكة وأصبحنا مستهدفين لم نقدر أن نغش السنة، فإذا لم تحقق لِلسنة الشراكة ولا ممثلوهم قادرون أن يتواصلوا مع الحكومة، بل أصبحوا مستهدفين، هذه هي القشة.

3 ـ كركوك، الجغرافية ومستقبل المكونات

نيسان/أبريل 2017

- **الأستاذ شوان داودي**
- **الدكتور طورهان المفتي**
- **الدكتور محمد تميم**

أولاً: محاضرة الأستاذ شوان داودي ـ 12 نيسان/أبريل 2017

شوان حويز فريق الداودي: كاتب وسياسي عراقي من كركوك، شغل مناصب برلمانية واستشارية، وقاد مؤسسات عامة وإعلامية متعددة. له خمسة كتب في الفكر السياسي والثقافي.

***

إنّ الجغرافية تسهم إلى حد كبير في تكوين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من معرفة جغرافية المنطقة التي يتم الحديث عنها.

لقد أخذ العراق يشكّل حدوده السياسية الحالية في أثر تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تحت الانتداب البريطاني عام 1920، وحصل ذلك نتيجة لإعادة توحيد الولايات الثلاث التي كانت خاضعة لِلحكم العثماني (بغداد والبصرة والموصل)، ولقد ثبتت الحدود بعد عام 1920 على فترات مختلفة بعقد اتفاقات مع دول الجوار (تركيا شمالاً، وسوريا والأردن غرباً، وإيران شرقاً، والكويت جنوباً، والسعودية جنوب غرب)، وتمتد أراضي العراق بين دائرتيْ عرض (29.50) و(37.22) شمالاً، وبين خطيْ طول (38.45) و(48.45) شرقاً، وبهذا الموقع، فإن العراق يُشرف على الصحراء العربية، ويتصل من الشمال والشرق بسهول آسيا وهضاب أناضول وإيران.

وكثيرة هي الوثائق والحقائق التي تعود لمستشرقين يتحدثون فيها عن تاريخ طويل الأمد لمدينة كركوك، والتي نعود إليها فيما بعد، ولكن الذي رأيت أنه من الضروري طرحه هنا هو الجزء الأول من بداية تشكيل الدولة العراقية، وإلحاق هذا الجزء من كردستان بالعراق قبل إنشاء الدولة العراقية.

ولو أمعنا النظر لِلخريطة الحديثة لِلمنطقة عام 21، سنجد أن بريطانيا أسست العراق، وبعد مضي خمس سنوات على تأسيسه أُلحقت ولاية الموصل بالعراق، وهذه الخطوة تُعد أولى الحقائق التي تدل على أن هذه المناطق لم تكن عراقية بأي صلة من الناحية الإدارية

في ما بين كردستان والمناطق الأخرى، وإنما كانت ولايات ومتصرفات أخرى وطبيعياً يمكن تصنيف ثلاث مناطق طبيعية في العراق، وهي السهل الرسوبي الذي يمثّل خُمس مساحة العراق، ويقع في وسط وجنوب البلاد، والمنطقة الصحراوية، وتقع غرب العراق، والمنطقة الجبلية، وتقع شمال وشمال شرق العراق، وهذه المنطقة هي موضوع حديثنا هذا اليوم.

لذا، علينا النظر إلى بدايات إلحاق هذه المناطق كما ننظر إلى بداية مشكلاتنا بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية وتقسيم المنطقة على البلدان المنتصرة.

أود البدء بسؤال بسيط هو: لماذا الكرد يطالبون بكركوك؟ وما الذي يدفعهم إلى النظر لهذه المنطقة الغنية؟ ولماذا يعتبرون كركوك مُلكاً لهم؟

ولإثبات الحقائق، اعتمدنا على مصدر علمي موثوق به، وهو مشكلة ولاية الموصل وإلحاقها بالعراق، وهو مشروعُ بحثٍ لِطالب دكتوراه هو الدكتور فاضل حسين، وهو عربي من الموصل عام 1952، إذ قدّم هذه الدراسة لموضوع بحثه لنيل شهادة الدكتوراه، وقدّمها هدية لجامعة إنديانا في الولايات المتحدة، وقد حصلت على تقدير جيد جداً.

ولكي أجيب عن هذا التساؤل، يجب أن أسعى من خلال سلسلة من مقالات ودراسات لإظهار الحقائق التاريخية لمدينة كركوك التي لا تعتمد على آراء الكرد، بل على العكس من ذلك، سوف أتخذ من آراء وتوجهات معشر الباحثين والمنظرين والمؤرخين والمفكّرين من قوميات ودول أخرى.

تناول الباحث في هذه القضية ـ في ضوء رؤيته لأمر وسط ـ مطالبات وأحلام سكّان المدينة إضافة إلى الموسوعة الشاملة لدول العالَم والأدلة والوثائق لقوى عظمى، وزيادة على ذلك سجلات التعداد والتقارير الدولية ووثائق البعث وإثبات مدينة كركوك كنموذج واقعي، وكان ضغط بريطانيا كبيراً لإلحاقها بالدولة حديثة العهد.

كل هذه الأمور أضحت من المشكلات الكبرى في ذلك العهد، ونسبة كبيرة من سكان المنطقة كانوا ينشدون ـ حالهم حال الدول الحديثة العهد ـ أن تصبح دولة، وتناط دفة الحكم إليهم.

وبالمقابل، كانت تركيا تطالب أن تُلحق ولاية الموصل بتركيا، وتصبح بالتالي جزءاً من تركيا الحديثة، ومن جهة أخرى كانت تسعى بريطانيا جاهدة لتقوية الدولة العراقية حديثة العهد لتفادي الوقوع بمشكلات بين السنة والشيعة فألحقت بالعراق، ولكن هذه الخلافات بقيت دون إيجاد الحلول لها لحين تدخل عصبة الأمم لمعالجة المشكلة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1924 وتقرر تشكيل لجنة، وفيما يلي أسماء أعضائها من الكونت بولتكي العالم الجغرافي

ورئيس الوزراء السابق لِلمجر، (AF) فرنسن وزير مفوضية السويد في بوخارست، وبولص إي قائد متقاعد في الجيش البلجيكي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر في العام نفسه عقدت اللجنة في جنيف أول اجتماع لها، وقررت زيارة الأطراف الثلاثة للمشكلة (بريطانيا، أنقرة، بغداد) لاستطلاع آرائهم حول مشكلة الولاية ومصيرها، وبعد هذه الزيارة توصّلت اللجنة إلى اعتقاد مفادّه أن على اللجنة الدخول إلى المنطقة لِلتعرف على المشكلة عن قرب وميدانياً.

وفي 27 من كانون الثاني/يناير عام 1925، وصل أعضاء اللجنة إلى ولاية الموصل، وبدأت اللجنة بالبحث في هولير [أربيل] والموصل وكركوك والسليمانية والمناطق المحيطة، ومع نهاية شهر آذار/مارس، أنهت اللجنةُ أعمالَها، وعادت إلى جنيف لإعداد وتهيئة التقرير. الأمر الذي يظهر في هذا التحقيق جلياً هي أن معظم سكّان ولاية الموصل هم من الكرد، هذه الحقيقة جاءت بصورة واضحة ضمن تحقيق اللجنة المكوّنة من عصبة الأمم، وبغية الوصول إلى الحقائق استعانت اللجنةُ بالاعتماد على آراء المؤرخين وعلماء الجغرافية العرب والاستفادة من مجموعة من الخرائط العربية والمئات من الخرائط التي تعود إلى القرن السادس عشر والعشرين إضافة إلى الاستفادة من الكتب السياحية.

في النهاية، توصلت اللجنةُ إلى حقيقة مفادها أن حدود العراق من الشمال لا تتعدى هيت وتكريت وسلسلة جبال حمرين، وهذا اتضح أمام اللجنة، وحقيقة أن8.5% من سكان المنطقة من الكرد، وهم ليسوا عرباً ولا أتراكاً، هذا رأي عصبة الأمم، ورأي كل من تركيا والعراق وبريطانيا أمر آخر، ولإظهار الحقائق علينا معرفة رأيهم بالأمر، ففي الوقت الذي دخلت عصبة الأمم بالأمر كان كل من بريطانيا وتركيا والعراق قد هيئات إحصائية لتسليمها إلى الوفد للاعتماد عليها في تقرير مصير المنطقة ضمن نطاق أمله.

والذي أُظهره هنا لكم هو إحصائية الدول الثلاث المقدمة لِعصبة الأمم، علماً أن أياً من تلك الدول لم تكن صديقة لِلكرد كي يقال: إنها صيغت كي تتلاءم مع مصالح الكرد، بل صيغت تلك الإحصاءات وفق متطلبات ومصالح تلك الدول، وهنا وزعت بريطانيا نسبةً كبيرةً لِلعرب خلال تقريرها، محاولة منها لإقناع اللجنة أن معظم سكانها هم من القومية العربية، ويرغبون في العيش مع العراق، وتركيا هي الأخرى أعطت نسبةً كبيرةً لِلترك ظناً منها أنها تستطيع إقناع اللجنة أن غالبية سكّان هذه الولاية هم من الترك، ويجب إلحاقها بتركيا، ولكن هنالك حقيقة ليست باستطاعة أحد نكرانها، وهي أن غالبية سكّان هذه الولاية كانوا من الكرد، بالرغم من المساعي التي بذلت من هذه الدول لجعل مصير الولاية لمصلحتها، ولكن

لم يكن باستطاعتهم إخفاء الحقيقة التي مفادها أن نسبة الكرد في الإحصاءات الثلاثة كانت أكثر بكثير من نسبة العرب والأتراك، إضافة إلى أن أعداد الكرد الإيزيديين لو أضفناها إلى هذه النسبة لأصبحت أكبر.

الإحصائية البريطانية حول ولاية الموصل هي أن المجموع العام لسكان الموصل قُدر بـ785498، وبحسب التوزيع القومي الكرد 424720، الإيزيدية 30 ألفاً، العرب 185013، التركمان 65815، عدد المسيحين 62225، واليهود 16865.

أما الإحصائية العراقية، فكانت 799990 شخصاً، وبحسب التوزيع القومي عدد الكرد 494007، وعدد الإيزيدية 26257، وعدد العرب 166941، وعدد التركمان 38652، وعدد المسيحين 61331، وعدد اليهود 11897.

أما الإحصائية التركية فكانت 673000، الكرد 263830، وعدد الإيزيدية 18 ألفاً، وعدد العرب 146960، وعدد التركمان 43210، وعدد المسيحين 31 ألفاً، وعدد اليهود 17 ألفاً.

وعلى الرغم من تباين الاختلاف في الإحصائيات الثلاث، نجد أن الأهم من ذلك هو تزايد عدد الكرد فيها بالنسبة إلى العرب والتركمان، أما في مناطق كركوك، فنسبة المقارنة أكثر بحسب المصادر المثبتة على أن ثلث السكّان هم من الكرد، وقد تشكّل لواء كركوك بحسب إحصائية 1957 من أربعة أقضية هي: كركوك وكفري وجمجقال وطوز، وبلغت مساحته 21003 كم2، وبلغ عدد سكّانه 388839 نسمة، بكثافة بلغت نحو 13 نسمة في كلّ كم واحد، وتوزع السكّان على 109620 عربياً، 187593 كردياً، 83371 تركمانياً، 1605 كلداني وسرياني والباقي من اللغات الأخرى. أما مدينة كركوك فبلغ مجموع سكّانها 120402 نسمة، أغلبيتهم من التركمان 45306 نسمة، بينما بلغ عدد الأكراد 40047 نسمة، والعرب 27127 نسمة 1509 كلدانيين وسريانيين، والباقي يتكلمون لغات أخرى.

وفي إحصاء عام 65، أصبح عدد أقضية كركوك خمسة (كركوك، حويجة، كفري، جمجقال، طوز)، بلغ مجموع سكانها 473626، توزعوا على العرب 184535 نسمة، وهم الأغلبية، والأكراد 170905، والتركمان 86958، والكلدان والسريان 1995، والأرمن 1043، والآشوريون 7278 شخصاً بعد الانتصار الذي حققه البريطانيون وحلفاؤهم بالحرب العالمية الأولى وقضاؤهم على حكم الخلافة العثمانية في تلك المناطق وتغييرهم لخارطة المنطقة.

نستطيع القول: إن أرشيف ووثائق وزارة الخارجية البريطانية تتضمّن في طياتها أوثق المعلومات وأكثرها اعتماداً فيما يخص المنطقة بشكل عام والعراق وكردستان على وجه الخصوص، وتعتبر التقارير والبرقيات اليومية ما بين الضبّاط والمسؤولين والحكّام السياسيين

ووزارة المستعمرات البريطانية خير مثال، علماً أن تلك التقارير والإحصائيات التي كانت تُرفع وتقدّم إلى حكومة المملكة المتحدة تعتبر في يومنا هذا أفضل الدلائل وأوثقها، لأنها شاهد واقعي ودليل على ما جرى في ذلك الوقت، ولها تأثير لِلحاضر والمستقبل إذا أُخذ بها في بيان مصير المنطقة بحسب تلك الحقائق التاريخية التي بين أيدينا، فيظهر جلياً الدور السيء الذي انتهجته بريطانيا اتجاه الكرد وشعب كردستان من احتلال أراضيه وربط مصير ولاياته ـ دون الأخذ برأيه وبالضد من إرادته ـ بمصير دولة عربية أسست حديثاً من جانبها، وكذلك إخماد الحركات التحررية القومية لشعب كردستان. لذلك فكل ما جاء في التقارير والمستندات البريطانية حول الكرد، أرض وشعب كردستان يمكن الأخذ بها، كدليل ملموس ومعتمَد في بيان حقائق حول عدم تأييدها لِلكرد، لأنَّ البريطانيين ارتكبوا أسوأ المظالم اتجاه الكرد.

وعليه، أخذنا تلك الوثائق التي تعود إلى تلك الحقبة والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية وعرضناها على الملأ لبيان الحقائق، وستكون بالتأكيد مصدراً مهماً وموثوقاً يُعتمد عليه، والذي أود أنْ أبيّنه تقريريْن لِلإدارة البريطانية لها علاقة بكركوك وكفري وطوزخورماتو، مع أن أرشيف الولاية البريطانية يحتوي على الكثير من الأدلة الملموسة التي تؤكد أن تلك المنطقة من كردستان لم تكن أبداً جزءاً من العراق، وكذلك السبب في اختيار هاتين الوثيقتين بالذات في موضوعنا، وهو أن لها أهمية كبيرة تكمن في كونها أوّل إحصائية أجريت من جانب جهة معينة لسكّان وقوميات تلك المنطقة، جهة حاولت بشتى الطرق والمحاولات معاداة الكرد وتأييد العرب، وأيضاً تُعتبر هاتان الوثيقتان إظهاراً لِلواقع الذي عاشته تلك المنطقة.

والمبين فيها، هو أن العرب لم تكن لهم فيها نسبة وجود أصلاً في المنطقة، لأنّه في كفري وطوزخورماتو، وحسب الإحصائية البريطانية، هنالك حوالي 70 ألف نسمة تعيش في تلك المناطق لم يتعدَّ عدد العرب فيها 37 شخصاً، وفي كركوك، بعد الاحتلال البريطاني لها وتعيين الحاكم السياسي التابع لها في الإدارة أسس البريطانيون مجلساً يضم عدداً من ممثلي المدينة يساعدونه في الإدارة، ذلك المجلس شكّل بحسب نسبة السكّان ومكونات كركوك، أي من 12 عضواً، وضمن هذا العدد كان هنالك عضو عربي واحد. وفي الوثائق البريطانية دوِّن بجانب اسمه (ممثل الصحراء)، في وقت بدأت السلطةُ العراقيةُ حملاتها بتغيير واقع وديموغرافية تلك المناطق، حيث استخدمت واحدة من أخطر الطرق اللاإنسانية، وهي نقل خدمة وعيش المواطنين لأماكن أخرى كوسيلة لِلسيطرة على المنطقة، تلك السياسة رحلت آلافاً من المواطنين من منازلهم وأملاكهم، الكرد يُطردون والعرب يحلّون محلّهم، كل هذا في

وقت إذا عادت فيه قلّة قليلة من الكرد إلى موطنهم الأصلي، ومطالبة الكرد بضم تلك المناطق الكردستانية المستقطعة عنها إلى حدود إقليم كردستان نرى البعض من الإعلام العربي قد أقاموا الدنيا ولم يقعدوها، حيث يتهمون الكرد بتغيير الديموغرافية والسيطرة عليها.

في أيدينا آلاف الوثائق التي تعود إلى حقبة البعث البائد، والتي تخص كيفية العمل على تغيير ديموغرافية مدينة كركوك وتعريب المنطقة، وبالمقابل الإعلام العربي يغض النظر عنها، ونتساءل ماذا يقول الإعلام العربي حول تلك الوثائق والتي هي ساطعة سطوع الشمس، وأحد تلك التقارير المهمة تناوله الدكتور كمال مظهر في كتابه (**كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير**) والذي أخرجه من أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، ويظهر جلياً أنه بعد احتلال منطقة كفري من جانب الجيش البريطاني في أيار/مايو 1918 قام البريطانيون في كفري وقره تبة وطوزخورماتو بإجراء إحصائية للسكان حسب القومية والدين، فظهر حوالي 70 ألفاً يسكنون المنطقة، وهم موزّعون كالآتي: 4238 تركمانياً، 458 يهودياً، 276 إيرانياً، 37 عربياً، مسيحيون 1، أكثر من 60 ألف كردي موزعين فيها.

وفي تقرير آخر، والذي جاء تحت اسم تقرير إدارة منطقة كركوك في فترة 1919/1/1 إلى 1919/12/13 والصادر عن الحاكم المدني لمدينة كركوك والمسؤولين البريطانيين في المدينة والمسلَّم إلى الحكومة البريطانية، والآن هذا التقرير محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وقام السيد سربست كركوكي سنة 2006 بترجمة نص التقرير إلى اللغة الكردية، وهذا التقرير تناول مسائل عدة تخص مدينة كركوك وكردستانيتها، وأظهرت دَور الكرد في المنطقة، إذا أخذنا على سبيل المثال الإحصائية التي أعدّتها الحكومة، وقدّمتها لعصبة الأمم حول سكّان كركوك، فقد جاء في كتاب الدكتور نوري الطالباني الموسوم بـ(**منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي**)، استند فيها إلى تلك الإحصائية حول سكان كركوك، وهي 122200 يعيشون في المدينة موزّعين كالآتي: العرب 10000 ـ التركمان 3500 ـ الكرد 75000 ـ الكلدان 600 ـ اليهود 1400، وهذا مأخوذ من أرشيف مكتبة ستوكهولم. وبين حقيقة أن الكرد أكثر من نسبة العرب والتركمان في المنطقة. وهنالك أيضاً وثيقة تاريخية مهمّة في الأرشيف البريطاني تناولها المؤرّخ كمال مظهر، وتبين عدد وأسماء ذلك المجلس الذي شكّله البريطانيون في مدينة كركوك حسب مكوناتها ومساحتها بعد الاحتلال، ذلك المجلس مكوّن من 12 عضواً، ستة منهم كرد وثلاثة من التركمان ومسيحي واحد ويهودي واحد وعربي واحد، العرب الذين سكنوا كركوك كانوا عرباً رحّالة، ولم يتوطنوا في مناطق كركوك لأجل هذا، فعندما سكن أحفاد حسين العاصي في الحويجة فيما بعد أصبح ممثلاً لِعرب الصحراء ولِلعرب في المجلس.

وبعد استيلاء البعث على السلطة، تمت تغييرات بشتّى الأنواع من الترحيل والتعريب والترهيب ضدّ الكرد والتركمان داخل المدينة، وجرت عمليةُ تعريب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع العالَم، ومع هذا، هنالك العشرات من القرارات الخاطئة الحاصلة من مجلس قيادة الثورة ورئاسة الجمهورية والمئات من القوانين الخاصة الصادرة وآلاف الأدلة والوثائق التي تثبت ما قام به النظام في تعريب كركوك، ولكن بعد هذه السنوات التي مضت على تحرير العراق، ما زالت هنالك بعض الجوانب الخطيرة جداً لتلك السياسة، فلم يستطع الكرد إظهارها لِلإعلام واستغلالها وخاصة خارج الإعلام الكردي، فإذا لم نكشفها ونبين حقيقتها فستكون بالمستقبل ورقة محروقة لا يستفاد منها إلا للأرشيف وقراءة الماضي. وفي الوقت الراهن، إذا أخذناها وأثبتناها وكشفناها في أوساط القرار بالأدلة والبراهين، وكذلك لِلإعلام العالمَي لطرحها على الرأي العام أصبحت أقوى ورقة لإظهار الظلم الذي مارسه نظامُ البعث ضدّ أبناء الشعب الكردي بالأخص في كركوك، بالإضافة إلى كشف مظلومية الشعب الكردي والتركماني جرّاء تلك السياسة التعسّفية، وكذلك لبيان الحقائق والأكاذيب التي يُتهم بها الكرد، وهي أن الكرد يريدون السيطرة على كركوك، لكن الحقيقة أن النظام البعثي انتزع واحتلّ كركوك من الكرد، فالذي نريد إظهاره وإثباته أن قرارات مجلس الثورة وعلى رأسها صدام حسين أصدرت مئات القرارات من أجل تعريب كركوك ونقل العرب إليها وإسكانهم وتعيينهم في الدوائر الحكومية فيها ووضع كافة دوائر ومؤسسات الدولة لتنفيذ هذه القرارات، وأمثلة على القرارات الكثيرة الصادرة عن مجلس قيادة الثورة من سنة 1975 إلى سنة 1995 هذه الأربعة قرارات، فإن ما مساحته 1193164 دونماً من الأراضي الزراعية الخاصة بالكرد والتركمان صودرت من جانب النظام البائد، ووضعت في خدمة تعريب المنطقة، ووزعت فيما بعد على العرب الوافدين على الشكل التالي: حسب القرار رقم 369 في 1975/3/31 مساحة 131555 من الأراضي صودرت، حسب القرار رقم 824 في 1976/7/28 مساحة 38218 دونماً من الأراضي صودرت، حسب قرار رقم 949 في 77/8/23 مساحة 123391 دونماً من الأراضي صودرت، حسب قرار رقم 931 في سنة 91 مساحة 900 ألف دونم من الأراضي صودرت.

هذا بالإضافة إلى العشرات من القرارات الأخرى والفقرات المختلفة، والتي على وفقها تم الاستيلاء على أراضٍ من كركوك أكثر مما ذكرناها آنفاً، وظُفَت جميعها لِعملية التعريب، وفي حالة ما إذا لم تنفع تلك الأراضي لِلتعريب جعلها منطقة محرّمة لكي لا يستفيد منها الكرد والتركمان أو بالأحرى سلب الأراضي منهم، والآن عندما نطالب بإعادة الحق إلى أصحابه وتحقيق العدل وعودتها إلى ما كانت عليه سابقاً نرى قسماً من الإعلام العربي ـ وللأسف ـ يثير ضجّة أن الكرد يحاولون تغيير الديموغرافية في مدينة كركوك، ولحد الآن، إخواننا من

النواب في مجلس النواب العراقي يعارضون إلغاء تلك القرارات الجائرة بحق المواطنين الكرد والتركمان لرفع الغبن عنهم. بعد عام 2003 وسقوط النظام السابق، والبدء بعملية سياسية جديدة في العراق، وكتابة الدستور والتصويت عليه، والمشاركة في بناء دولة ديمقراطية فيدرالية لرفع الغبن عن المواطن لهذه الأسباب، وبشروط شاركنا بالعملية السياسية وكتابة الدستور على أساس حل عادل لتلك المناطق وبثلاث مراحل وبسقف زمني محدد نهاية 2007، فمشكلات تلك المناطق ليست قليلة، وليست بين الكرد ومكونات أخرى، فهنالك مشكلات عالقة بين التركمان والعرب، وبين العرب والكرد وبين الكرد والتركمان، مشكلات عدة، وكنّا نأمل أن يحقق العدل في حلّ هذه المناطق ضمن تطبيق الدستور وتطبيق المادة 140. وللأسف، فإن الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية أخفقت في تطبيق هذه المادة وحل وضع كركوك بحجج واهية، ولم يسمح لأهل كركوك استخدام حقّهم بانتخاب مجلسهم، وكركوك أصبحت ضحية بين مطرقة الحكومة وسندانة الإقليم، ولا حل لِكركوك إلا بالعودة إلى المادة 140، ومصير المدينة بيد الكركوكيين، وحسب استفتاء عام يشارك فيه جميع مكونات كركوك وبخيارات عدّة، نحن كرداً وعرباً وتركماناً ومسيحين ومكونات أخرى نكون واقعيين ونتباحث بالموضوع لمصلحة مواطني المدينة، ولا يوجد أمامنا خيار آخر غير التباحث والتفاهم، ولدينا نقاط مشتركة أكثر من نقاط الخلاف، ولِلعِلم، فإنه في كركوك لا توجد مشكلات مجتمعية، فالأهالي شركاء في السوق وفي المدينة يتعايشون دون مشكلات، ولكن المشكلات في أجندات سياسية لِلأسف، وكل هذه الأجندات من خارج مدينة كركوك. لذا، أعود وأكرر أن هنالك مواطنون في كركوك يحتاجون إلى العدل والاستقرار والاستمتاع بحقوقهم الدستورية والقانونية وبثرواتهم الطبيعية، ونحن كسياسيين مسؤولون لتحقيق ذلك.

وقد اختُبرَت كافة الطرق الأمنية والعسكرية والدستورية والقانونية لحل مشكلة كركوك كقضية سياسية سواء قبل وصول البعث لِلسلطة أو بعد انهيار حكمه في العراق، وللأسف ـ وبسبب وجود طرفين من أطراف الحل دائماً خارج المعادلة ـ فإن كل الحلول كانت مؤقتة، وعليه تعاود المشكلة بالظهور مرة أخرى، وتسبب ذلك في أن تعيش هذه المدينة ظروفاً غير آمنة وغير مستقرة، وكذلك لعب العامل الخارجي دَوراً كبيراً في إدامة عدم الاستقرار، وكان السبب في كل ذلك هو غنى هذه المدينة وثرواتها.

على مدى الـ(14) عاماً الماضية، أي بعد سقوط نظام صدام وبدء العملية السياسية الجديدة في العراق، أصبحت هذه المدينة ضحيّة بين الحكومة الفدرالية وحكومة الإقليم، وتعاملت أربيل وبغداد في إطار مصالحهما مع القضية، وأعلن كذلك كلا الطرفين وفي إطار

مصالحهما أيضاً عن عائدية هذه المدينة، فيما ابتعدا عن مصالح المدينة ومصالح أهلها وتهرّبا من مسؤوليتهما إزاءها، وتبادلا الاتهامات في تحميل المسؤولية لِلطرف المقابل، وفي الحقيقة، فإن هذين الطرفين استفادا من تلك السياسة وحملوا الكركوكيين المسؤولية.

تنازلت بغداد عن الكثير من مسؤولياتها إزاء كركوك لمصلحة الإقليم، وبالمقابل، غض الإقليمُ النظرَ عن الكثير من إهمال بغداد لكركوك. وكان نفط كركوك على الدوام جزءاً من مباحثات واتفاقات الطرفين، إلا أن مصلحة كركوك والكركوكيين لم تكن جزءاً من أجندة اجتماعات أربيل وبغداد.

ولقد تبلورت لدينا ـ نحن أهل كركوك ـ قناعة أنه لا الكرد يعملون بجد على عودة كركوك إلى الإقليم ولا الحكومة العراقية متمسكة بها، لأنّ الكرد ليس لديهم مشروع لِلمكونات الأخرى ولا العرب لديهم مشروع للإبقاء على كركوك مع العراق.

بين هذين الطرفين، يقف التركمان حائرين، إذ لا يرون لا لدى الكرد ولا العرب مشاريع تجعلهم يطمئنون فيها على مستقبلهم، ولذا، فإنهم يقفون إلى جانب الكرد في بعض المسائل من أجل رفع الظلم الذي لحق بهم على يد العرب، وأحياناً يقفون إلى جانب العرب من أجل ألّا يبتلعهم الكرد، وهذا ما جعلهم لا يثقون بأحد، وأن يقفوا ضد أي مشروع منفرد، ويتمسكون بتركيا، رغم قناعتهم أن تركيا تدافع عنهم في إطار مصالحها فقط.

تقف كركوك أمام ثلاث طرق:

1 ـ البقاء على الوضع الحالي مع بغداد، وهذا مطلب العرب.

2 ـ العودة إلى إقليم كردستان، وهذا شعار الكرد.

3 ـ التحوّل إلى إقليم مستقل، وهذا مطلب التركمان بعد سقوط البعث.

ولقد وقف الكرد منذ البداية ضدّ تحويل كركوك إلى إقليم مستقل، واعتبروا بقاءها مع بغداد أفضل من التحول إلى إقليم مستقل إلى أن يجري إعادتها إلى إقليم كردستان، فيما يعتبر بقاء كركوك مع بغداد مطلب العرب، ولكنّهم لا يقفون ضد تحويل كركوك إلى إقليم مستقل، ويعتبرونه حلاً من الحلول، بينما يرى التركمان أن تحويل كركوك إلى إقليم حقّ لهم، ولكن بقاء كركوك مع بغداد هو أفضل من عودتها إلى إقليم كردستان.

وهذا يعني أن الكرد وحدهم مَن يطالب بعودة كركوك إلى إقليم كردستان، وهذا حصل فيه اختلاف في الرأي، وأن تحويل كركوك إلى إقليم يراه التركمان أمراً جيداً، ويراه العرب أمراً مقبولاً، وأن بقاء كركوك مع بغداد مطلب العرب، ولكن الكرد والتركمان يقبلونه كأضعف

الإيمان في الوقت الراهن، ولكن أسلوب تعامل بغداد مع كركوك حالياً غير مقبول من جانب كافة المكونات، وهذا يعني أنه يجب علينا البحث عن حل جديد. ولهذا الغرض نحن بحاجة إلى أن نجلس ونتحاور، وأن على كلتا الحكومتيْن: بغداد وأربيل أن تهيئ الأرضيةَ لِكلّ مكونات كركوك من أجل التقارب والعثور على حلّ جديد، وهذا بحسب اعتقادي، يتطلّب الاعتراف أولاً بأن كل الحلول الأمنية والعسكرية والدستورية والقانونية قد فشلت، وأنه ليس بإمكاننا تصحيح جغرافية كركوك المدمرة، وليس بإمكان تاريخ كركوك المشوّه أن يقدّم لنا حلاً ينسجم مع واقع كركوك الحالي، وأن نعمل معاً من أجل حل اقتصادي ونحوّل كركوك إلى مدينة اقتصادية حرّة على وفق قانون وفقرات دستورية خاصة تخدم الكركوكيين وتقدّم خدمة لِلجميع، وكذلك الاستفادة في هذا المجال من تجارب المدن الاقتصادية العالمية، وعلى سبيل المثال نيويورك وهونك كونك ودبي والتي بحسب اعتقادي هي أكثر النماذج نجاحاً في انعاش الاقتصاد وترفيه شعوبها ومساهمتها في الاستقرار العالمي.

المداخلات

الدكتور قصي محبوبة: شكراً لك أستاذ شوان، سؤالي: كم كانت مساحة كركوك قبل 2003؟ وكم هي مساحتها الآن؟

الأستاذ شوان داودي: مساحة كركوك الآن هي مساحتها نفسها قبل 2003، لأنه استقطع منها أربعة أقضية، في 1976 وكما يلي: طوزخورماتو صلاح الدين، وكفري ديالى، وكلار وجمجمال إلى السليمانية، بمراسيم جمهورية وبتوقيع أحمد حسن البكر، ولم نستطع إرجاعها إلى الآن.

الأستاذ صفاء الأعسم: هل هنالك شك في إحصاء عام 1965 والذي كان العرب يشكّلون النسبة الأكبر؟

الأستاذ شوان داودي: أستاذ صفاء المحترم، نعم ليس فيه شك، فقط هنالك أدلة ووثائق بالتلاعب بها، الإحصاء المعتمد والحقيقي والمعتبر هو إحصاء 1957، وأتصور أن كل مكونات كركوك يقبلونها كأساس لأي عملية إحصائية، وسجلاتها محفوظة في العاصمة بغداد.

الأستاذ فلاح الطالقاني: نسمع تفاصيل كثيرة عما يسمّى أحياء التجاوز في كركوك. ويقال إن هذه الأحياء التي أنشئت بعد 2003، وتسكنها أغلبية كردية تتمتع بخدمات أفضل من أحياء العرب والتركمان الموجودة ضمن الخارطة الإدارية التقليدية لكركوك، كيف تعلّقون على هذا الأمر سيادة النائب؟

الأستاذ شوان داودي: لِلتوضيح أنه في أثناء صدور القرار بتخصيص الأراضي على المرحلين في كركوك، كان الأستاذ تحسين رئيس مجلس محافظة كركوك ـ وهو تركماني وقد رشح في الانتخابات في قائمة الجبهة التركمانية، وأيضاً في اللجنة كان وصفي العاصي من الإخوة العرب، بالإضافة إلى ممثل من الجبهة التركمانية، وكان عضواً في تلك اللجنة في سنة 2004، وبتوقيع هؤلاء جميعاً صدر قرار بتحديد تلك الأماكن لإسكان العوائل المرحَّلة.

ولماذا هذه الازدواجية والكيل بمكيالين في اتهام الكرد بالتجاوز على المال العام وبناء ثلاثة أحياء لِلكرد العائدين؟ وبالنسبة إلى تقديم الخدمات من مياه، كهرباء، خدمات، فإنها واحدة لِلكل دون استثناء والتعامل بها بعين واحدة.

الأستاذ أحمد أسد: منذ الخمسينيات، تشير الأدبيات المتاحة بشأن كركوك إلى أغلبية

تركمانية واضحة فيها، وهذا يمكن التأكد منه من خلال البحث في أسماء العوائل الكبيرة التي تدير التجارةَ فيها، وفي مناطق أخرى تقع الآن ضمن إقليم كردستان، ولا سيّما أربيل... لقد أشرتم إلى أن أطرافاً عديدة حاولت تغيير هوية المدينة... فكيف يمكن التسليم بوجهة نظركم من أن المدينة كردية؟ ربما يكون الكرد حاولوا كغيرهم إضفاء أغلبية معيّنة على مدينة متعددة...

الأستاذ شوان داودي: إذا رجعنا إلى إحصائيات وانتخابات كركوك في سنة تأسيس الدولة العراقية 1957، نجد أن في هذه الإحصائية داخل كركوك كمدينة توجَد أكثرية تركمانية، ونحن غير معترضين على هذه الإحصائية، وأما كركوك كمحافظة بأقضيتها ونواحيها وقُراها، فقد كانت الأغلبية كردية.

ومنذ تأسيس الدولة في سنة 1925 إلى سنة 1955، جاء إلى كركوك 20 محافظاً كردياً، وبعد 1955 جاء إلى كركوك 30 محافظاً من القومية العربية، ومنذ أول انتخابات لمجلس كركوك كان هنالك 4 برلمانيين يمثّلون محافظة كركوك، ثلاثة من الكرد وواحد من التركمان من 1925 إلى 1927 حصلت 15 دورة انتخابية في العراق، وكان في أي انتخابات وأي مرحلة لم يكن التركمان أو العرب أكثر من الكرد، بل حصلوا على مقعد واحد في سنة 1937، وإلى هذه السنة عرب كركوك لم يمثّلوا في البرلمان العراقي.

السيد زيد الطالقاني: بودّي أن أسأل عن موضوع احتلال قوة كردية لشركة نفط الشمال قبل مدّة وجيزة... ما هي دوافع هذه الخطوة وأهدافها؟

الأستاذ شوان داودي: بعد عام 2014 وانسحاب القوات العراقية من شركة نفط الشمال كمقر رئيس لحقول جمبور وخباز وكركوك تم المحافظة عليها من جانب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وحقول (باي حسن وهفانا) تم استغلالها من جانب حكومة إقليم كردستان وبالتحديد شركة كار ووزارة الثروات الطبيعية.

إن شركة (كار) التي تشغل آبار باي حسن وهفانا مع عدم علم وموافقة الحكومة العراقية ولا من جانب وزارة الثروات الطبيعية، ولا يوجد أي اتفاق بين هاتيْن الحكومتين لإدارة تلك الحقول التي تنتج أكثر من 300 ألف برميل يومياً، ومن جانب آخر توجَد 150 ألف برميل يومي من حقول كركوك تحت سيطرة نفط الشمال، لقد طالبنا بتأسيس مصفى لتصفية النفط الخام إلى منتجات نفطية وتوسيع طاقة المصفى القديم إلى 100 ألف برميل، ولكن لِلأسف الحكومة العراقية لم تستجب إلى طلبنا، وبالعكس أُعطي 40 ألف برميل آخر من نفط كركوك تحت سيطرة شركة نفط الشمال إلى مصفى أسكي كلك التابع لشركة كار.

وشركة نفط الشمال بحقولها الستة الباقية وبإنتاج 150 ألف برميل يومياً تحت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني، وإيقاف تصديرها لمدة ساعتين كان إنذاراً لحكومتَيْ الإقليم وبغداد بألّا يستغلّوا كركوك من ثرواتها الطبيعية، وللأسف، فإن حكومة العبادي غضت النظر عن شركة نفط الشمال وخاصة حقول باي حسن وهفانا، وفي خلال هذا الأسبوع، رأيت تقريراً على الشرقية يتحدث عن كركوك ويقول: إن كركوك لديها 6 حقول نفط وتنتج 150 ألف برميل يومياً، ولم يحسب حقول هفانا وباي حسن التي تحت سيطرة شركة كار، وتنتج أكثر من 300 ألف برميل يومياً.

الدكتور باسل حسن الغريري: لماذا تصرون على مبدأ التوافق في بغداد وتتجاهلونه في كركوك؟ أليس ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء؟

الأستاذ شوان داودي: لم نتجاهل مبدأ التوافق في كركوك، وأهل مكّة أدرى بشعابها، وأنا أدعوك إلى كركوك لكي ترى بأم عينيك كيفية التوافقات والإدارة لِلسنوات العشر الماضية في المدينة، وكان هنالك محافظ كردي ونائب محافظ عربي ورئيس مجلس من الإخوان في الجبهة التركمانية، ولكن في الانتخابات السابقة رشح السيد رئيس المجلس حسن طوران إلى البرلمان العراقي وفاز بالمقعد البرلماني، وبعدها لم يصلوا داخل المكون أولاً ومع المكونات الأخرى إلى توافق ثانياً لحسم موقفهم، ونحن لم نُملِ فراغَهم لحد الآن، فمنصب رئيس المجلس يُدار بالوكالة كما الوكالات الأخرى في بغداد.

الدكتور فرهاد علاء الدين: هنالك نحو 54 ألف عائلة كردية لم تستطع إثبات كونها كركوكية، ألا يثير هذا توجس المكونات الأخرى؟

الأستاذ شوان داودي: إن ما تقوله مجرّد ادعاءات، وهنالك لدينا دلائل ووثائق، ويوجد لدينا الآن أحد الإخوة النواب من كركوك استفاد كلّ عائلته من المادة 140 وأرجعت وثائقهم على أنها غير صحيحة، وقد رأينا التلاعب بالوثائق الرسمية وتحويرها، وهي غير صحيحة، وإن سجلات 1957 نحن نعتمد عليها، وهي محفوظة في بغداد، وإن أي كردي في كركوك لا توجَد لديه إحصائية 1957 لا يُقبل، ونحن أيضاً لا نقبل أي عربي دون إحصاء 1957.

الأستاذ أكرم العساف: كل مدراء الشرطة والطوارئ ومعاونيهم في كركوك أكراد، ربما باستثناء مركز العدالة... ألا يعطي هذا تصوراً لاحتكار القرار الأمني إضافة إلى السياسي، من جانب الكرد؟

الأستاذ شوان داودي: ذلك أيضاً ادعاء، ولدينا إحصائيات شرطة كركوك بضبّاطها ومراتبها في وزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية في بغداد وبالإمكان الذهاب والتأكد منها، وهنالك

نسبة المكون العربي في داخل شرطة كركوك أكثر من المكون الكردي والتركماني، ونحن على أننا مكونات كركوك (عربياً ـ كردياً ـ تركمانياً) لم نعتب على عدد الضبّاط والمراتب داخل الشرطة، وهنالك عتب من الإخوة التركمان بإبعاد قائد شرطة كركوك وإحالته على التقاعد، وهو الأخ اللواء طورهان، ونحن الكرد قبل الآخرين قد كتبنا مذكرة في لجنة الأمن والدفاع نطالب فيها بإعادته إلى موقعه.

الأستاذ باسم البدري: الأخ المحاضر يتحدث عن كركوك التاريخية، ولم يلتفت إلى كركوك القائمة حالياً، هنالك حسابات سياسية وديموغرافية واقتصادية معقّدة، تمنع حسم ملف كركوك... لماذا لا يريد الإخوة الكرد أن يقبلوا كركوك بوصفها نموذجاً عراقياً لِلتعايش؟ لماذا هذا الإصرار على إضفاء شكل ما على هذه المدينة؟ لماذا يتجاهل الإخوة الكرد الموانع الإقليمية التي تمنع ذهاب كركوك نحو كردستان؟ عذراً لهذه الأسئلة المتعددة، ولكن المحاضرة المستفيضة والوثائق التي عرضها السيد النائب تفرض طرح هذه الأسئلة.

الأستاذ شوان داودي: لقد ذكرتُ في محاضرتي بأنه بالرغم من كل الوصايا والإحصائيات هنالك واقع في كركوك يجب على كل المكونات أن تتعامل معه، ونرجع إلى الدستور والقوانين، ونحتكم إلى التفاهمات فيما بيننا، ولا يمكن لأحدنا أن يصدّ الآخرين، وقرار حل موضوع كركوك بيد أبناء كركوك فقط.

الدكتور محمد تميم: ما هو الحل أستاذ شوان برأيك الشخصي لمشكلة كركوك؟

الأستاذ شوان داودي: حل كركوك بيد أبناء كركوك، ونحن ـ كسياسيين وبرلمانين في كركوك ـ مسؤولون على أن نجد تفاهمات وطرق لحل مشكلة أهلنا في كركوك والحل في الأخير هو بيد أبناء كركوك.

السيد مهدي بحر العلوم: كيف تقيّم دور الحكومة العراقية والأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار في كركوك بعد عام 2003؟ وإعادة الإعمار هنا لا تعني فقط بناء البنى التحتية وإلخ، وإنما إعادة بناء المحافظة على أنها محافظة شهدت تصادمات وتحديات إثنية وقومية.

الأستاذ شوان داودي: نحن نأسف للامبالاة والإخفاق لِلحكومة العراقية تجاه كركوك، فهي أحد الأسباب التي أدّت إلى تفاقم أوضاع غير مرادة لها في كركوك، وللأسف الشديد الأمم المتحدة دخلت على خط كركوك كطرف غير محايد أزّم الوضعَ أكثر من مساعدته لِلحل، وتقرير ديمستورا كان خارج الحل الدستوري لموضوع كركوك، لذا، فإخفاق الحكومة العراقية وإهمال الوضع وعدم التعاطي مع استحقاقات كركوك ومطالب أبناء المحافظة هو أحد الأسباب.

الدكتور ديار أحمد: شكراً لِلسيد النائب، هل يمكن أن تشترك كركوك في عملية الاستفتاء على تقرير مصير كردستان، وما هي المبررات القانونية على المشاركة في مثل هذا الاستفتاء؟

الأستاذ شوان داودي: كركوك قبل اشتراكها في استفتاء لِلإقليم أو لغيره، فهي لديها استحقاق دستوري للاستفتاء لحسم هوية المدينة قبل أن تشارك في استفتاء إقليم كردستان، وعلى الحكومة العراقية والأطراف في العملية السياسية ضمان استحقاق أهالي كركوك في حقّهم الدستوري في المادة 140 بحسم هوية المدينة عبر استفتاء عام وبمشاركة جميع المكونات، وعلينا الذهاب إلى استفتاء لحسم هوية المدينة قبل أي استفتاء آخر.

الأستاذ صفاء الأعسم: أستاذ شوان، هل يمكن أن تضعنا في تصور حول خارطة انتشار القوى العسكرية الكردية في كركوك؟ فهنالك معلومات متضاربة حول عدد بيشمركة اليكتي والبارتي في كركوك؟ من هي القوة العسكرية الأكبر في كركوك؟

الأستاذ شوان داودي: كركوك منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني جماهيرياً وعسكرياً، من منطقة حدود طوزخرماتو إلى منطقة أطراف الدبس، فالذي يتحكّم بقوات البيشمركة هو الاتحاد الوطني الكردستاني، فكلّ تلك المناطق والمناطق التي تحت سيطرة الحزب الديمقراطي تبدأ من مناطق نفطية.

الدكتور صالح التميمي: سيدي الكريم... ما هو دور النفط في معادلة كركوك؟ استمعت لمحاضرتكم القيمة بتركيز كبير، ولم أجد إشارة واضحة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه ثقل كركوك النفطي في تحديد مستقبلها... وبعبارة أخرى، هل يمكن إعلان دولة كردستان بلا كركوك النفطية؟

الأستاذ شوان داودي: مصابنا في كركوك هو النفط، ولولاه لم يحصل قتال بين أربيل وبغداد، فهم يتقاتلون على أرض وشعب، وإن المقاتلة والمنازعة هي حول النفط بوجهة نظري، ولكنني أرى أن الموضوع النفطي تقريباً محسوم، فحقول هفانا وباي حسن الآن تحت سيطرة الإقليم، والحكومة العراقية غاضة النظر عنها، وحكومة الإقليم تعتبر هذه الحقول ملكاً لإقليم كردستان، وليست ملكاً لشركة نفط الشمال، والحكومة تتعامل مع هذا إيجابياً، وكما تحدثت قبل قليل عن التقرير الذي عرضته قناة الشرقية.

الأستاذ فاروق الغزالي: أستاذ شوان، بعيداً عن تنازع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحلية، هل قرار رفع عَلَم كردستان على المباني الحكومية هو قرار سياسي كردي يجمع عليه كل الكرد أو هو رأي الاتحاد أو هو فورة (نفرزة) من الحكومة المحلية لجلب الاهتمام أو

إثبات الوجود؟ السؤال الثاني بعقلانيتكم المعروفة ألا تعتبرون أن رفع العَلَم جاء في الوقت الخطأ؟

الأستاذ شوان داودي: رأيي بصراحة أنه قرار كردي كركوكي، وليس قراراً من الإقليم، فالمدينة في وضع لا يُحسَد عليه، وقد حاولنا في هذه الخطوة تحريك المياه الراكدة سياسياً في كركوك ما بين الإقليم وبغداد لكي نذهب إلى حل لموضوع كركوك، لأنها أصبحت ضحية بين سندان الإقليم ومطرقة الحكومة الاتحادية، الإقليم بشعاراته والحكومة الاتحادية بلا مبالاتها.

ثانياً: محاضرة الدكتور طورهان المفتي ـ 13 نيسان/أبريل 2017

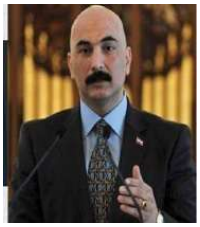

طورهان مظهر المفتي: (وُلد1972)، حاصل على شهادة الدكتوراه فلسفة في الجيوكيمياء وتقنيات الأقمار الصناعية، وحائز على شهادات أخرى في الجيولوجيا والبيئة والإحصاء المتقدّم وبحوث العمليات. شغل مناصب عدّة، منها: عضو في مجلس محافظة كركوك، ووزير لشؤون المحافظات، ووزير الاتصالات، ومستشار لرئيس الجمهورية، ورئيس سكرتارية (الأمين العام) لهيئة المحافظات، وممثل الحكومة في مجلس النواب.

***

لو تطرقنا في لمحة تاريخية عن أصل مدينة كركوك، فقد ورد في بعض الرقيمات السومرية مختصر كركوك (كركر) ما يعني (المدينة التي فيها صوت اللهب) وجاء أيضاً باسم «عرفة»، وهو الاسم المستخدم حالياً في بعض أجزاء المدينة الآن في كركوك، وبالرجوع إلى بعض الرقيمات الأثرية والحضارات مثل الأكدية تقرأ، وتعني المدينة الثمينة أو غابة التعدين، وهو أقرب ما يكون إلى وضع كركوك الحالي من حيث وجود النار الأزلية، وكانت موجودة هنالك بعض الغابات في هذه المنطقة، وأما مسألة السكن في كركوك منذ فجر التاريخ، وما مكوناتها، فالجواب هو الآتي:

كما يعلم الجميع، إن المكونات الرئيسة الموجودة في كركوك هي: (التركمان والكرد والعرب)، ولكن متى دخلت هذه المكونات؟

إن أول دخول التركمان إلى وادي الرافدين كان قبل 610 (ق.م)، بما عرف بالميديين نسبة إلى ميديا، وهي عاصمة أذربيجان (باكو) حالياً، وحين تحالف الميديون مع البابليين بإسقاط الدولة الآشورية بدأوا بحكم المنطقة زهاء 100 سنة وأكثر.

أما الكرد، فعلى الأرجح تعود التسمية إلى كاردوس مؤسس العائلة الحثية الذين حكموا غرب الأناضول وشمال العراق وغرب إيران لفترة زمنية ودخلوا إلى العراق قبل 1000 (ق.م)، أي أن التركمان دخلوا قبل 600 سنة (ق.م)، والكرد 1000 (ق.م)، فسكنوا كركوك وما يجاورها.

وبالنسبة لِلعرب، فحضارتهم وتاريخهم قرب كركوك موجودة، وأول وجوده قبل 300 (ق.م) بما يسمى بمدينة حضرو، وهي تسمى بـ(عربايا)، ومن تلك المناطق انتشروا في أطراف الموصل وكركوك.

وبالتالي، فإن جميع المكونات الرئيسة في كركوك موجودون منذ قدم التاريخ، ولا يقل وجودهم في المنطقة عن 2000 سنة إلى الآن.

وبهذه اللمحة التاريخية، أردت أن أبين أن الموجودين في كركوك هم ليسوا طارئين على المنطقة، وإنما هم موجودون منذ آلاف السنين، وتعايشوا معاً في هذه المنطقة، وكلّهم ينتمون إلى وادي الرافدين.

لقد استمرت الهجرة التركمانية منذ 600 (ق.م)، وصولاً إلى الدولة العثمانية ومروراً بالدول الإسلامية، وشكّلوا في العراق أكثر من سبع دول، وكان من ضمنها (السلجوقيون، القره قويون، الجلائريون... إلخ.)، وبقية الدول المؤسسة في العراق وحوله. وإن آخر الأطراف أو العشائر التي هاجرت إلى كركوك كانت في الفترة المتأخرة من الدولة العثمانية في القرن 18، وصلت إلى منطقة كركوك وأطرافها وآمرلي وطوز خورماتو.

وبالنسبة إلى المشكلة الموجودة لدى التركمان بشكل خاص، فهي أنه بعد سقوط الدولة العثمانية ودخول الإنكليز إلى الدولة العراقية والسيطرة عليها، مورست سياسة ضد التركمان بأنهم بقايا الدولة العثمانية، وهذه السياسة كانت نتائجها الخطأ في إحصاء نفوس التركمان، ليس في كركوك وإنما في جميع المناطق التي يوجدون فيها، وكان هذا العمل بالضد من التركمان، مما أدى بالمكون التركماني أن يتقوقعوا على أنفسهم وأن يبتعدوا عن السياسة والإدارة والدخول في إدارة المناطق التي يسكنونها. لذا، نجد أن غالبية المناطق التي يسكنونها ذات الصبغة التركمانية لم يديروها بأنفسِهم، بسبب السياسة البريطانية التي مورست ضدهم.

لقد تعرض التركمان في كركوك بعد انهيار الدولة العثمانية إلى كثير من المذابح والمجازر، بدءاً بمجزرة الجيش الليفي عام 1924 ومجازر كاور باغي ومجزرة 1959، وصولاً إلى عمليات الإعدام التي مارسها النظام المقبور في بداية السبعينيّات ونهايتها ومنتصف الثمانينيّات.

وبالتالي، فإن كل هذه الأمور التي حصلت للتركمان منذ 100 سنة كانت عاملاً مضافاً إلى أن يتقوقع المجتمع التركماني في كركوك والمناطق الأخرى.

أما عن الإحصاء وعن نفوس التركمان، فهنا لا أتكلم عن الفئة الغالبة أو غير الغالبة، لأنّ جميع المكونات لديها إحصائية خاصة بها إلى الغلبة عن بقية المكونات الأخرى، مما يعطي مؤشراً أكيداً على عدم صدقية الإحصاءات.

وفيما ذكر الأستاذ شوان في المحاضرة السابقة أنَّ الغَلبةَ لِلكرد، في حين أن هنالك إحصائيات للتركمان والعرب تقول بأنهم هم الغالبية، فمنذ عام 1923 وإلى الآن لا توجد إحصائيات حقيقية لِلمكونات، ليس في كركوك فقط بل في عموم العراق. وعلى هذا الأساس، لا يمكن الاعتماد على أي إحصاء لغرض إقرار مستقبل كركوك، ولكن يمكن الاعتماد على المسميات وثقافة المدينة وسلوكيات المواطنين لغرض إثبات هويتها، كما أن غالبية الإحصاءات في العهد الملكي لم تكن تتكلّم عن القومية، وإنما عن اللغة الأم.

يمكن الاعتماد جزئياً على الواجهة الثقافية والمجتمعية في الاستدلال على غلبة مكون على آخر من ناحية الوجود.

كما أن ما حصل في كركوك إبان حكم النظام المقبور ووجود العشائر العربية التي جلبت إلى كركوك لغرض تغيير الصبغة الموجودة فيها أو لغرض الخشية من إرادات أخرى، وبالتالي، أصبح هنالك خلل في التوازن القومي والمكونات، لذا، فإنه لا يوجد هنالك إحصاء حقيقي، فغالبيتها هي لغرض أجندات سياسية.

بالرجوع إلى بعض الأرقام، وبخاصة قبل السقوط أو بعده، فقد كانت كركوك قبل 2003 نفوسها 830 ألفاً، وبعد 2003، خرج من كركوك حوالي 200 ألف عربي من كركوك راجعين إلى محافظاتهم، والآن نفوس كركوك حوالي (1400,000)، أي أن من 830 ألفاً خرج 200 ألف، وبقي 630 ألفاً، وأصبح هذا الرقم بعد 10 سنوات (1400000). وهنا علامة استفهام كبرى على ذلك التضخم في نفوس كركوك، وإن كان هنالك مهجّرون، ولكن لا يمكن أن يصل عددهم إلى هذا الحد بأي مقياس، وبأي تزايد.

أرى أن مستقبل كركوك هو في حل مشكلات العراق السياسية والفئوية من خلال الأطر الاقتصادية، لذلك أرى في الفكرة المتواضعة لدي، وهي أن تتحول كركوك إلى محافظة حرة اقتصادياً حالها حال العقبة، دبي، أو بقية المدن الموجودة بالقرب من العراق.

ففي كركوك حالياً ثلاثة مطارات: (كيوان، معسكر خالد، مطار الضباعية)، وجغرافية كركوك المنبسطة ونسبة الرطوبة الواطئة والشتاء والصيف الواضحان، ونسبة العواصف الغبارية والترابية قليلة مقارنة مع بقية أجزاء العراق، ووجود الإمكانية الاقتصادية من النفط وبعض المعادن الفلزية واللافلزية ووفرة المياه والأراضي الزراعية، لِكل هذه المكونات من الممكن أن تتحوّل كركوك عن طريقها إلى مدينة حرة اقتصادياً، وتسن ضريبة وفيزا وكمركاً خاصة لها، وإقامة وشراء ممتلكات.

بهذه القوانين، سوف تتحوّل إلى منطقة حرة اقتصادياً، ومن الممكن أيضاً جلب رؤوس

الأموال إلى كركوك وتحويل المشكلات الفئوية والسياسية إلى حلول اقتصادية، وأرى أن الحل الأنجح هو الأخذ الفعلي باللامركزية التي بدأنا بها حالياً. وبهذه القوانين الخاصة الجديدة التي أُضيفت فإنها ستستقر وتستقر معها منطقة شمال شرق العراق جميعها، ولا بد أن تكون هنالك انتخابات نزيهة يُتفق على حيثياتها، وأن تجري فيها الانتخابات المحلية، وذلك لأنها عُطلت منذ عام 2005.

المداخلات

الأستاذة سحر الفتلاوي: ذكرت أرقاماً خطيرة بشأن تضخم التعداد السكاني لكركوك وزيادة مساحتها، لكنك لم تشرح الأسباب والجهات التي أحدثت هذا التضخم. أود أن أسمع إجابة صريحة منك بهذا الصدد دكتور.

الدكتور طورهان المفتي: بالتأكيد، كل الأرقام التي ذكرتها هي موثقة، وفي حقيقة الأمر، كانت (600000)، ليرتفع إلى (1400600). الغالبية العظمى لهذه الأرقام لِلمهجرين من النظام المقبور، وعلى حسب القول، دخل المكون الكردي إلى كركوك، وأنا هنا أتكلم عن محافظة كركوك كوحدة إدارية كاملة ـ والتي كانت تُسمّى سابقاً بمحافظة التأميم ـ وليس عن مدينة أو عن قضاء كركوك.

الدكتور قصي محبوبة: كيف تقيّمون الدور الدولي منذ 2003 في قضية كركوك؟ وهل انحاز المجتمع الدولي، أو أجزاء منه، إلى طرف دون آخر في أزمة كركوك؟

الدكتور طورهان المفتي: الملاحظ أن كثيراً من الساسة غفلوا عن الوضع الخطير لكركوك، فكركوك وحدودها هي نقطة تماس لجميع المكونات والقوميات في العراق، فمثلاً التركمان يبدؤون من تلعفر وصولاً إلى طوزخورماتو، والمكون الكردي من الشمال والشمال الشرقي إلى الدوز، والعرب السنة من المنطقة الغربية إلى صلاح الدين والدوز، والعرب الشيعة من الوسط والجنوب يصل إلى الدوز وكركوك، وبالتالي، فإنَّ الأطراف الدولية التي كانت ولا تزال تثير الإشكالية في العراق بشكل عام وكركوك بشكل خاص، فهو يؤيد طرفاً دون آخر في هذه المنطقة، ويكفي تأييد طرف دون آخر ليثير المشكلة في جميع العراق.

الدكتور عبد الصمد: سؤالي لماذا لا تعمل القوى السياسية على جعل كركوك منطقة منزوعة السلاح، ولها علمها الخاص وشعارها الخاص من خلال مفهوم التعايش السلمي؟ تخصص مواردها الاقتصادية لإنماء المدينة وتعويض أهلها لما لحق بهم من خسائر نتيجة العنف والتهجير والقتل، وبالطبع تتحكم مفاهيم الاعتدال والعدالة والإنصاف والحكم الرشيد في ربوع هذه المدينة الحضارية والتاريخية كما تفضل الأستاذ طورهان في محاضرته القيمة.

الدكتور طورهان المفتي: إن طبقنا المشروع المقترَح من جانبي بتحويل كركوك إلى

محافظة حرّة، فلا بد أن تكون منزوعة السلاح، ولا سيّما أن الفكرةَ التي طرحناها في أن تكون كركوك حرّة اقتصادياً، وبالتالي، تكون جالبة لرؤوس الأموال الخارجية والداخلية، فعليه يكون نزع السلاح ضرورة حتمية، وكذلك يكون الشعار الخاص لِلمحافظة.

الأستاذ جواد الكرعاوي: ما هي تركيبة مجلس كركوك المحلي حالياً؟ مِمَ يتكوّن؟ ولماذا فشل الأعضاء العرب والتركمان في المجلس في إفشال التصويت على رفع عَلَم كردستان؟

الدكتور طورهان المفتي: التركيبة الحالية في كركوك لِلمجلس هي 41 عضواً، ومن عام 2005 لم يجرِ فيها انتخابات، وبالتالي، لم يشمل مجلس المحافظة بتقليص العدد (26) لِلقائمة الكردستانية، اثنان من التركمان واثنان من العرب وواحد مسيحي، وواحد وعشرون كردياً، يضاف إليهم تسعة من التركمان موجودون خارج هذه الكتلة، أي أن العدد 11 تركمانياً و6 من العرب يضاف إليهم 2. أما القوائم، فـ26 لِلتحالف الكردستاني و9 لِلتركمان و6 لِلعرب، أما إذا أردنا معرفة المجلس المحلي لقضاء كركوك فالعدد 6 لِكل مكوّن.

السيد علي النوري: الأستاذ طورهان، هل حقاً هنالك ميلٌ من جانب عرب وتركمان كركوك للانضمام إلى كردستان؟

الدكتور طورهان المفتي: لا يمكن معرفة الميل من خلال وجود مؤتمرات صحفية أو التعدد في الأشخاص الذي لا يعطي مؤشراً لِلميل إلى الانضمام أو عدمه، فلا بد من وجود استبيان واضح لغرض تحقيق رغبة مواطني كركوك، ولا يمكن تطبيق ذلك الموضوع إذا لم يكن هنالك حل لموضوع الانفجار السكّاني الذي حصل فيها.

الأستاذ أحمد أسد: ما هو مصير الانتخابات في كركوك؟ هل ستجري فيها الانتخابات العامة؟ ما هي الإشكاليات التي تعيق إجراء الانتخابات؟

الدكتور طورهان المفتي: الانتخابات النيابية في كركوك تجري حالها حال بقية المحافظات، ما عدا الانتخابات المحلية التي أوقفت بقانون الانتخابات 36 استناداً إلى المادة 24، وأرى أنه لا بد أن تكون انتخابات في كركوك، وذلك لأن الإخوة في مجلس المحافظة مضى عليهم 12 سنة، فلا بد أن تكون هنالك اتفاقات سياسية وكتلوية حول الانتخابات، وألّا تكون انعكاسية لنتيجتها في مثل هذه الأجواء من عدم الدقة والإحصاء والتعداد، وأن تعكس النتيجة إلى قرار لمستقبل كركوك.

السيد فلاح الطالقاني: هل تؤيد تركيا ـ كما نسمع ـ التحاق كركوك بكردستان؟

الدكتور طورهان المفتي: تركيا حالها حال بقية الدول تبحث عن مصالحها أولاً، فإنْ كانت مصلحتها في انضمام كركوك إلى كردستان، فهي تنظر إلى مصلحتها في المقام الأول

والثاني، وبعد ذلك في المقام العاشر، قد يكون موقفها مع المكونات وما يجري من تغيير في الجغرافية.

الشيخ صباح الساعدي: شكراً على هذا العرض التاريخي والرؤية لِلحل من وجهة نظر اقتصادية، لدي مجموعة من التساؤلات:

أولاً: كررت عبارة (مناطق ما حول كركوك) كثيراً، ما هو المقصود بهذه العبارة؟ وما هي هذه المناطق؟ وهل هي جزء من كركوك أو مناطق تابعة لمحافظات أخرى؟

ثانياً: مشكلة كركوك ليست التعايش السلمي بين مكوناتها الاجتماعية، بل هو الصراع السياسي الذي يجري بين الأحزاب والقوى سواء أكانت خارجية أو داخلية والتأثيرات الخارجية من الدول على الوضع الداخلي في كركوك، فالحل لا بد أن يكون (سياسياً)، لأنَّ الصراع على كركوك وإن انجرّ إلى داخل مكوناتها الاجتماعية، ولكنه سياسي من خارجها وافد إليها بما لها من رمزية لِكل مكون من مكوناتها.

ثالثاً: قلتم: إنه لا يمكن الاعتماد على أي إحصاء في تحديد (هوية كركوك الاجتماعية)، ولكن أيضاً لا يمكن الاعتماد على الثقافة فيها والعادات والتقاليد التي قد تكون نتيجة سياسات مقصودة من طرف ضد طرف، ولكن من وجهة نظري، ليست هنالك مشكلة في تحديد الهوية الاجتماعية لأية مدينة ومنها كركوك، لأنها لا يترتب عليها شيء ما لم تستخدم سياسياً لإقرار واقع سياسي للمدينة يحدد الهوية السياسية لها، أي لِكركوك، وهنا، لا بد من إيجاد (ضابطة لِلتحديد السياسي).

الدكتور طورهان المفتي: ما أقصده بمناطق ما حول كركوك الآن: طوزخرماتو تابعة إلى صلاح الدين، وقره تبة وكفري تابعة إلى ديالى، إضافة إلى مناطق أخرى مثل كلار وجمجمال التابعتان إلى السليمانية، كما أتفق معكم في الوقت الذي لا يمكن الاعتماد على الإحصاء والتعداد الموجود لا يمكن الاعتماد كلياً على التقاليد والثقافات، ولكنها قد تعطي انعكاساً طبيعياً لهذه المدينة من غيرها، فالمشكلة في كركوك سياسية قبل أن تكون بين المكونات الاجتماعية، لذلك، كان مقترحنا الحل الاقتصادي.

الأستاذ شروان الوائلي: الأخ العزيز الدكتور طورهان، رغم أن المحاضرة ركزت على الأعم حول تاريخ مكونات كركوك المختلف عليها، ولكن تركيزكم حول أن تكون كركوك منطقة اقتصادية حرة، هل هذا يلغي طموحات مكونات كركوك وبالأخص المكون الكردي المطالب بضمها إلى إقليم كردستان؟ وهل التفاهمات والمشروع المتبنّى من الأمم المتحدة بأن تكون كركوك إقليماً مستقلاً غير مجدية باعتباره الحل الأكثر إنصافاً وملائمة لِكلّ الأطراف؟

الدكتور طورهان المفتي: إن الأمم المتحدة لم تَتبنَّ أن تتحول كركوك إلى إقليم، بل إنها تنظر إلى جميع المشاريع، ودائماً تقول: إن ما يختاره أهل المنطقة هو الخيار.

الدكتور عبد الصمد: ما هي الأسباب التي وقفت أمام تطبيق مادة 140؟ وهل تطبيق المادة 140 كفيل بحل جميع المشكلات العالقة؟

الدكتور طورهان المفتي: إن المادة (140) توقفت لعدة أسباب، منها: لوجود عامل زمني في الدستور... وهذه الفترة الزمنية خلقت نوعاً من المشكلة في تفسير النص الدستوري.

والنقطة الأخرى في ما طرحته المادة 140 و58 في دستور الدولة المؤقت لم يذكر كركوك كمحافظة أو كمدينة أو قضاء، وكركوك الآن لديها ثلاثة مسميات (مدينة ـ قضاء ـ محافظة)، والمادة 140 غفلت عن ذكر الاسم قبل ذكر كركوك، ولو رجعنا إلى المادة 53 من قانون الدولة المرحلة الانتقالية في البداية، يذكر المحافظات، ولكن في المادة 58، عندما يأتي إلى ذكر كركوك في منطقة أخرى لا يذكر شيئاً، وهذا يعطي تمييزاً فعلياً فيما ذكر من المادة 140، وهو أن كركوك لا تعني محافظة كركوك، وإنما مدينة كركوك فقط...

قد يكون هنالك حل لبعض المشكلات، ولكنه قد يختلف في كل مورد، فالحل بالمادة 140 بعودة الحدود الإدارية لِكركوك وتطبيقاتها لا يمكن أن يكون مفيداً بإرجاع الحدود الإدارية انتقائياً بمنطقة دون أخرى. وهذا يعني أن تُلغى محافظات صلاح الدين والنجف والمثنى ودهوك، لأن هذه المحافظات استحدثت مع تغيير الخارطة الإدارية لِلمحافظات والتي تعمل المادة 140 على حلحلتها.

السيد زيد الطالقاني: أشكرك جناب الدكتور طورهان على تلبية دعوتنا لتقديم هذه المحاضرة، والتعليق على مداخلات السيدات والسادة الأعضاء... ولا يفوتك أن هنالك توجهاً دولياً كبيراً الآن نحو العراق، والحرب على داعش دليل واضح... هل فكرتم في استثمار هذا الجهد الدولي في الضغط من أجل حلحلة القضايا العالقة، وكركوك تحديداً؟

الدكتور طورهان المفتي: الأطراف الدولية الآن كلها مركّزة على ما يمكن أن يحصل بعد زوال داعش، وما هي المشكلات التي قد تحصل بعد انتهاء داعش، فالمنظمات والأطراف الدولية الآن مركّزة على ألّا تتحول كركوك إلى واحدة من هذه المشكلات التي قد تعصف في البلاد بعد زوال داعش، لأن ما يحصل فيها ـ وكما ذكرت سابقاً ـ قد ينتقل إلى جميع أطراف العراق، لأنّ هذه المنطقة هي منطقة تداخل لجميع المكونات.

الأستاذ فاروق الغزالي: ماذا يفضل أهالي كركوك من التركمان؟

1 ـ انضمام كركوك إلى إقليم كردستان؟

2 ـ أن تكون كركوك إقليماً وحدها؟

3 ـ أن تبقى كركوك محافظة غير منتظمة بإقليم؟

الدكتور طورهان المفتي: أهل كركوك ونتيجة لِكثرة الضغوط والمشكلات غالبيتهم لا يستطيع الآن أن يقرر مستقبل كركوك.

السيد زهير أبو الطيب: بعد التغيير الديموغرافي الكبير الذي تحدثت عنه بعد عام 2003 وميل كفته لمصلحة الإخوة الأكراد، فإن أية عملية انتخابية ستكون واضحة المعالم، ولا تقدّم حلولاً، بل تزيد الأمور تعقيداً.

الدكتور طورهان المفتي: لقد أكدتُ في حديثي أنه لا بد من وجود إجراء تصحيحي لما هو موجود فعلاً على الأرض في كركوك، وتكون الإجراءات بنية الكتل السياسية، ولا بد من الاتفاق بحيث تكون الانتخابات غير ذات انعكاس على مستقبل كركوك.

الدكتور عبد الصمد: عندما تكون هنالك دعوة إلى انفصال إقليم كردستان عن الحكومة المركزية، هل هذا المفهوم يعطي الحقّ بالمثل إلى تركيز التركمان في جميع أرجاء العراق أو في مدينة كركوك وإعلان الانفصال، لأنّ خارطة العراق والتهجير القائم والبحث عن الأماكن الآمنة اليوم تعطي الحق لِلتركمان أن يتحدوا وأن يتواجدوا في مكان واحد لتقرير المصير!

الدكتور طورهان المفتي: التركمان يتواجدون ليس في كركوك في حزام يبدأ من تلعفر وصولاً إلى مندلي فتركيز التركمان في جغرافية ضيقة، وأتصور أن ذلك ليس بالأمر الجيد، فطبيعتهم أنهم ليس من السهل أن يفرطوا بأراضيهم وأن يتركوا تلعفر ويأتوا إلى كركوك لغرض البدء بالانفصال، فما عدا هذه الأصوات الموجودة في التركمان بغالبيتها ترفض هذه الإجراءات، سواء أكانت تهجيراً أو نزوحاً أو انفصالاً.

الدكتور عبد الحكيم خسرو: لا توجد علاقة بين الميديين والتركمان، ولم أرَ هذا التفسير في أي مصدر من مصادر التاريخ، حتى أن وجود التركمان في مناطق أذربيجان وعبورهم إلى الأناضول متأخر نسبياً، ووجود الكاردوخ والميديين والآشوريين كان أقدم من الأقوام الأخرى، لذا، فإن تفسيركم لِلتاريخ غير دقيق أستاذ طورهان.

الدكتور طورهان المفتي: بالرجوع إلى أمهات الكتب التاريخية، من الممكن أن تعلم مَن هم الميديين؟ ومتى كانوا؟ وأين كانوا يعيشون؟ ولماذا سموا بالميديين؟ وإلى ماذا يرجعون في الأصول والعروق؟

الأستاذ حسام الغزالي: بتصوركم دكتور، وبصراحة، مَن الأطراف المستعدة لإدارة كركوك مقابل التنازل عن ما فيها من ثروات طبيعية وبالأخص النفط؟

الدكتور طورهان المفتي: في تصوري إن المسألة ليست في الثروات الطبيعية الموجودة تحت الأرض، وإنما في الوقت، والعشرة سنوات القادمة ستبقى العُقدة النفطية لِلخط الاستراتيجي موجودة في كركوك، وبالتالي، فإن الذي يسيطر على العقدة النفطية في كركوك لا يسيطر فقط على نفط كركوك، وإنما على المخرجات النفطية لنفط الوسط والجنوب باتجاه تركيا.

محاضرة الدكتور محمد تميم ـ 14 نيسان/أبريل 2017

محمد علي تميم (وُلد1974) سياسي عراقي من كركوك، شغل منصب وزير التخطيط العراقي ونائب رئيس الوزراء في حكومة محمد شياع السوداني. ونصب وزير التربية في حكومة نوري المالكي الثانية. حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة الموصل، وكان عضوًا في مجلس النواب العراقي لدورتين متتاليتين.

***

نتناول المحاضرة في شقين:

الأول: وهو الأطول، ويتعلق بالجانب التاريخي، وسأحاول أن أوضح كثيراً من الحقائق التي ربما لم توضَّح، وسأتحدث عن نظام وأسماء الولايات في العهد العثماني على اعتبار أننا كمكونات في كركوك ما زلنا نختلف على أن نبدأ بأي تاريخ، وعندما نأتي لنحدد التاريخ لكي نحتكم إليه نختلف جميعاً حوله، والذي يجب أن نتفق عليه كما سأذكر هو أنه: ما هي الأسباب؟ وعندما أعود إلى نظام وأسماء الولايات في العهد العثماني كمدخل، أقول: إن العراق والأراضي التي تتبع العراق الآن وقعت تحت الحكم العثماني منذ عام 1516، وكان نظام التسميات والإداريات كالتالي:

كانت تسمية (البكلر بكي) هو إقليم من أقاليم الدولة؛ استخدم هذا المصطلح في مطلع القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، ورتبة الحاكم فيه البكلر بكي البشوات، ثم بعدها استخدم مصطلح (الإيالة) وهو مصطلح مرادف لِلمصطلح الأول، ويبدو أنه مأخوذ من الكلمة العربية (تؤول)، ثم استخدم في القرن السادس عشر في عهد سليم الأول، وحاكم الإيالة يُسمى (باشا) ورتبته (مير ميران) أي أمير الأمراء. أما المصطلح الآخر وهو (الولاية) وهو مرادف لِلأول والثاني، ولكنه اعتمد في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، وقد اتضح أكثر بعد حركة الإصلاحات العثمانية، ومنها

قانون الولايات العثماني سنة (1864) وحاكم الدولة يسمى (والي)، وقسمت الدولة العثمانية الولاية إلى سناجق (متصرفيات) والتي بدورها قُسمت إلى أقضية، والقضاء إلى نواحٍ... وكان عدد الولايات العربية التي خضعت لِلحكم العثماني حوالي (12) ولاية و(4) متصرفيات، وبعضها كانت مستقلة، وربطت بالعاصمة بشكل مباشر، تبعت الموصل في عام (1516) إلى ولاية ديار بكر ثم بعد أقل من سنة انفصلت إلى ولاية ضمت ثلاثة سناجق، وهي (زاخو ـ الموصل ـ عانة) ثم توسعت ولاية الموصل جنوباً وشرقاً عندما سيطر العثمانيون على أربيل وكركوك في عام 1517 و1518 وبعد عام 1518 أصبحت أربيل وكركوك ضمن التقسيمات الإدارية لولاية الموصل، فانكفأت إمارة سوران إلى الحرير ليمارس أمراؤها سلطاتهم الموروثة، شأنهم شأن بقية الإمارات الكردية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق التي دانت لِلعهد العثماني بموجب أصول إدارية أقرّها سليم الأول، وهي لا تتعدى اشتراك الأمراء الأكراد في الحملات العسكرية العثمانية تحت راية قائد الحملة مقابل احتفاظهم بامتيازاتهم الإقطاعية... أضحت كركوك وداقوق ترتبط بولاية بغداد بعد أن سيطر العثمانيون على بغداد في عام 1534، وأصبحت جزءاً من ولاية بغداد، وأصبحت حدود ولاية الموصل نهر الزاب الصغير جنوباً، وبقيت كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1554.

بقيت ولاية كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1534، وأصبحت جزءاً من ولاية بغداد، وأصبحت حدود ولاية الموصل نهر الزاب الصغير، وبقيت كركوك ترتبط بولاية بغداد حتى عام 1554، ففي هذا العام أنشأ ولاية شهرزور ومركزها كركوك، وضمّت كلاً من (أربيل ـ كنسان ـ جبل حمرين ـ صباح ـ زنجير ـ بيكاس ـ قلعة غازي ـ تيلارتي ـ رودين)، وبقيت تحتفظ إدارياً باسم الولاية حتى عام 1862.

أتحدثُ هنا عن شهرزور، وهي منطقة تاريخية قد ورد ذكرُها في مصادر البلدانيين العرب عند الإشارة إلى المنطقة الواقعة بين أربيل وهمذان، واستخدم البعض مصطلح شهرزور للإشارة إلى الشمال الشرقي من العراق، على الرغم من أن منطقة شهرزور إحدى مناطق حلبجة، غير أن تاريخها المغلق منحها امتياز التسمية، وهذه المعلومة من جمال بابان: **أصول المدن والمواقع العراقية**. كانت منطقة شهرزور تحت إمارة سوران، وأُسِسَت إمارة سوران في القرن الثاني عشر الميلادي من جانب رجل يدعى (كلوس) وهو من كبار أعراب بغداد، وهذه المعلومة تعود إلى شرف خانة البدليسي في كتابه **شرف نامة**، الجزء الأول صفحة 268...

احتفظت كركوك باسم الولاية حتى عام 1862، ولكن طوال الفترة المحصورة بين 1554

و1862 كانت هنالك فترات ألغيت فيها ولاية شهرزور، وألحقت إما بولاية بغداد أو ولاية الموصل لتعود مرة أخرى كولاية تختلف في الحدود الإدارية والسكان في كل مرة، وهذا الحال لم يكن ينطبق على كركوك فقط، وإنما على أغلب الولايات العثمانية، وهي تتقلص وتتوسع لمجموعة من الاعتبارات الإدارية والعسكرية وقوة وسطوة الوالي، فمثلاً في عام 1830 تبعت كركوك إلى بغداد في فترة حكم المماليك، وفي فترة حكم مدحت باشا، تبعت الموصل إلى بغداد وكذلك كركوك وديار بكر، واستمرت كركوك تابعة إلى بغداد حتّى عام 1879 باستثناء بعض الفترات، وبانتهاء الحكم المحلي في الموصل بعد عام 1834 خضعت ولاية الموصل نفسها بعد انتهاء الحكم إلى ولاية شهرزور أي كركوك.

من خلال ما تقدّم، تتسع الولايات أو تصغر تبعاً لِلتطورات السياسية والعسكرية والاعتبارات الإدارية التي كانت تراها الإدارةُ العثمانية، واستمرّ هذا الحال حتى في ظل الحكم الوطني العراقي، أي التوسع والتقليص في مساحة اللواء للاعتبارات نفسها أعلاه.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت كركوك جزءاً من ولاية الموصل التي أنشئت في عام 1879 بحدودها الجغرافية المعروفة، وهي حتى جبال حمرين جنوباً، أي أن الأراضي التي تمثل الموصل وأربيل وكركوك ودهوك والسليمانية وجزء من صلاح الدين وطوزخرماتو وجزء من ديالى كانت هي ولاية الموصل إدارياً في لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقد استمرت ولاية الموصل لمدة 35 عاماً بهذه الحدود.

بقيت ولاية الموصل بهذه المساحة لمدة 35 عاماً، وربما هذه أطول فترة استقرت فيها جغرافية الولاية طوال العهد العثماني، أي لم تزد بالإضافة وبالاستقطاع في منتصف العشرينيّات من القرن الماضي.

هنا أنا لا أتحدّث عن التركيبة القومية أو الطائفية لِسكّان الولاية في لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكنني أريد أن أعود إلى ما قبل مشكلة الموصل بأكثر من قرن وأعطي بعض الإحصاءات لِلرحالة أوليفر في عام 1801.

الرحالة أوليفر الذي قام بإحصاء يؤكّد عليه الباحثون أنه من أدق الإحصاءات، وهو الذي زار المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر ومن ضمنها كركوك والتي كانت كالتالي: (7 ـ 8) آلاف مسيحي، وألف من اليهود، 25 ألفاً من العرب، (15 ـ 16) ألفاً من الكرد، وحوالي 15 ألفاً من الأتراك عدا الإيزيديين الذين لم يتمكّن من إحصائهم، وبهذا يكون الإحصاء الكلي 64 ألفاً.

هذا في مطلع القرن التاسع عشر، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، وسارت القوات البريطانية نحو العراق، وبعد دخول بغداد في عام 1917 استمرت القوات البريطانية بالتقدم

شمالاً تجاه ديالى وكركوك ودخلتها دون مقاومة تذكر في 6 أيار/مايو عام 1918، إلا أنها تخلّت عنها لضرورات عسكرية مما أدى لحدوث ماسٍ اقترفها الجيش التركي بعد ما عاد واحتل المدينةَ مجدداً في 24 أيار/مايو عام 1918.

عاود البريطانيون احتلالهم لِكركوك ودخلوها في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1918، وسمع البريطانيون بهدنة مودروس، وهم يلاحقون الجيش التركي عبر نهر الزاب، والتي وقعت في (30 تشرين الأول/أكتوبر 1918) وحُكِمَ العراق حكماً عسكرياً مباشراً، وأسسوا الإدارة المدنية، وغيروا بعض النظم الإدارية والتشكيلات.

تعاقب على كركوك في هذه الفترة من المتصرفين عدد نذكر منهم (فائق بك) في عام 1913 و1914 و(نوري أفندي) 1914 حتى 1917 ثم (لونكرك) البريطاني صاحب أشهر كتاب عن تاريخ العراق حتى عام 1921، وفي عام 1921 كان متصرف كركوك هو (فتاح باشا) المشهور الذي يعتبر من المؤسسين للاقتصاد والرأس مالية العراقية، حيث استمر حتى عام 1924، ثم جاء بعده (مجيد بك اليعقوبي).

وكركوك أو سنجق كركوك في عام 1918 يضم 6 أقضية حسب التقسيم البريطاني هي كل من قضاء (كركوك ـ راوندوز ـ أربيل ـ كويسنجق ـ كوفري ـ رانية). أما النواحي التي ارتبطت بكل قضاء، فهي كانت كالتالي: قضاء كركوك ارتبطت به (الملحة ـ داقوق ـ كوبري ـ كيل [قادر كرم] ـ شوان)، أما راوندوز فقد ارتبطت به النواحي (ديرة ـ حرير ـ بالك ـ برادوست ـ شيروان)، أما أربيل، فقد ضمت (سلطانية ـ دزه ئي ـ شقلاوة)، وأما كفري، فقد ضم كلاً من (قرتبة ـ وطوز). وفي عام 1923، قسم لواء كركوك إلى لوائين.

استقلت أربيل كلواء مستقل في عام 1923، وفي عام 1924، فصلت عن كركوك وعن أربيل بعض المناطق، وأضيفت لِلواء المستحدَث الجديد، وهو لواء السليمانية، وبعد المعارك التي خاضها الإنكليز ضد الشيخ محمود الحفيد أُعيد فصل جمجمال عن السليمانية لأنها كانت تتبع لكركوك، ثم أعيدت إلى السليمانية مرة أخرى، وبعدها، أعيد فصلها عن السليمانية وأُلحقت إلى كركوك في عام 1927 كجزء من الخطة البريطانية لتقليل نفوذ الكرد في هذه المنطقة خاصة بعد الصِدام الذي حصل بينهم وبين الشيخ محمود الحفيد، علماً أن قضاء جمجال كان يُسمى في عهد السلاجقة سلطان آباد، أي أنها كانت لفترة طويلة سلجوقية، ومن توابعها قرى عسكر وأقجولر، فمثلاً نوري السعيد وجعفر العسكري من أهالي هذه القرية، رغم أنهما ولدا في بغداد، وينتميان إلى عشيرة القره غول، ويؤكد التركمان أن هذه العشيرة من العشائر التركمانية.

في كتاب **أعلام السياسة في العراق الحديث** ذُكِر أنه عندما واجه العراقُ ـ الذي تشكّل حديثاً بمساعدة بريطانيا ـ مشكلةَ الموصل زارت اللجنةُ التي تشكّلت من عصبة الأمم حول الموضوع كلاً من كركوك وأربيل والموصل والسليمانية والأراضي المتنازَع عليها وقام الملك فيصل بجولة في هذه المنطقة، وقد زار الموصل واتجه بعدها إلى كركوك، وكان المطر قد تأخر في ذلك العام، ولكن بقدوم الملك نزل المطر بشكل كبير واعتبره فاتحة خير على المدينة، وكانت كركوك حتى تاريخ 20-12-1924 ترفض رفع العَلَم العراقي، وهذه المرة كان التركمان هم من يرفضون رفع العَلَم، ولكن في هذا اليوم رُفِعَ دون أي اعتراض يُذكَر.

زارت لجنة العصبة كركوك وكانت أمامها أوراق ثلاث مقدَّمة من الحكومة التركية والبريطانية والعراقية، كل حكومة تحاول أن تقدّم وجهة نظرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعادات والسجايا والارتباط والأزياء والطباع والتسميات وغيرها، وقد كتبت اللجنةُ تقريرها كما يلي، وهنا أقتبس: «من الصعب أن أحدد تقريراً صحيحاً للأجناس بسبب الهجرات المستمرة والأجناس وامتزاج الأجناس بالزواج، وأن القومية أضعف من الدين وإن الناس يختارون القومية حسب الظروف»، فقد ادّعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركي أنهم أتراك، وادعى آخرون أنهم عرب تحت الحكم العراقي، وقد اقتبست اللجنةُ أرقام إحصائيات عام 1921 والتي قُدّمت في لوزان، وقد ذكرت عدد الأتراك، فعلى سبيل المثال عدد التركمان 65895 بينما ذكرت إحصائيات 1922 و1924 أن عدد التركمان 38652 شخصاً، وهذا المصدر هو تقرير عصبة الأمم الذي ذكره فاضل حسين كما ذكرت. كما زارت لجنة عصبة الأمم أربيل، واستطاعت أن تجزم أن المنشأ الأصلي لسكان هذه المدينة هم أتراك أو تركمان، وإن أبرز الأشخاص فيها يتكلّمون التركية مع عوائلهم، وقد وجدت 5 مختارين فيها من الأتراك ومختاراً نصف كردي ونصف تركماني ومختاراً يهودياً، ووجدت في كركوك أن الجريدة الوحيدة الصادرة تحت إشراف الحكومة هي باللغة التركية، وكانت الأوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية، ووجدت أن الضابط السياسي البريطاني يتكلّم الإنكليزية والتركية، ولا يعرف العربية ولا الكردية، وأن كفري وطوزخرماتو أيضاً تركية، وأن قرطبة تركية بنسبة 75% وكردية بنسبة 22% وعربية بنسبة 3% وأن تازة وداقوق على العموم تركمان، غير أن القرى المجاورة لكركوك من الشرق كردية ومن الغرب عربية.

خلال الفترة من عام 1925 حتى 1958، انتخب خلال 16 دورة انتخابية 99 نائباً عن كركوك، وكانت كالتالي: 55 من الكرد، 23 من التركمان، 18 من العرب ويهودي واحد، ولكن هنا دعوا إلى مراجعة الانحراف البرلماني في العراق، لأنَّ كثيراً من النواب في العهد الملكي

كانوا يعينون تعييناً، وكانت الانتخابات صورية ولا تعكس الواقع الديموغرافي الحقيقي لأيّ مدينة أخرى، وليس فقط كركوك.

أردت أن أتحدث عن المتصرف والمشكلات التي حدثت في كركوك والمذابح التي جرت، سواء كانت المذبحة التي جرت على الأرض في عام 1924وراح ضحيتها الكثير من التركمان وربما قصاب واحد عربي ومذبحة كأوروباغي في عام 1946.

وحسن فهمي المدفعي الذي جاء في 8 تموز/يوليو كمتصرف، وكان عمال شركة النفط يتدافعون ويتظاهرون لغرض المطالبة بزيادة الأجور.

إن سبب تعليقي هذا وزج هذه القضية هنا هو محاضرة الأخ شوان داودي، فهو يتحدّث عن أن جميع مَن تولّى متصرفية كركوك في العهد الملكي كانوا من الكرد، ولكن جميل المدفعي لم يكن كذلك، ولا حتى اليعقوبي، وأسرة اليعقوبي هي من الأسر التي تعود أصولها إلى الأسر العربية، والكل يعلم أنه حتى أسرة النفطجي ـ كما تذهب كثير من المصادر ـ إلى أنها من أصول كردية، ولكن كان الانتماء إلى العنصر التركي في ظل الحكم العثماني مدعاة لِلتفاخر والتقرّب لِلحكومة والسلاطين، ولهذا، كان كثير من العوائل تغيّر انتسابها لهذه القومية وتلك حسب الظروف السياسية، وكذلك طبيعة الحاكم.

استمرت كركوك على وضعها الإداري طوال العهد الملكي، وكانت كمدينة ذات طابع تركماني، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الأحياء العربية والكردية، وبسبب اكتشاف النفط في كركوك في عام 1927 أصبحت مدينة جاذبة لِلسكان، بسبب توفر فرص العمل وسهولة الحياة، وبدأت كركوك تتوسع بأحياء جديدة، ولكن هذه المرة لِلقوميتين العربية والكردية، وبعد عام 1958 أنشأ عبد الكريم قاسم أحياء لِلعمال والفقراء مثل حي الإسكان ورحيماوه، وكان هذان الحيان بغالبية كردية، فاستقروا داخل المدينة بعد أن هاجروا إلى داحل المدينة من القرى الواقعة في شرق وشمال شرق كركوك، وأيضاً كان هنالك استقرار لِلعرب القادمين من القرى والبلدات في غرب وجنوب غرب وشمال غرب المدينة، ولكن لم تكن لِلعرب أحياء خاصة، وإنما سكنوا مع التركمان ومع الكرد أيضاً، وكان أغلبهم من عمال شركة النفط أو من منتسبي سلك الشرطة أو صغار الموظفين في مختلف الدوائر الرسمية أو البقالين وغيرهم.

وفي حقبة البعث الممتدة من عام 1968 تغير الوضع في كركوك، وخاصة في ثمانينيّات القرن الماضي، عندما صدر قرار 42 في عام 1986 الذي منح بموجبه المواطن في جنوب العراق امتيازاً بأن يمنح قطعة أرض ومبلغ عشرة آلاف دينار، وهم ما أخذوا يعرفون بجماعة العشرة آلاف، وبذلك نشأت أربعة أحياء كبيرة في كركوك ذات غالبية عربية أبرزها حي

القادسية، وطوال الفترة بعد عام 1986 حتى عام 2003 ـ أي خلال 17 عاماً ـ تحولت كركوك إلى مدينة عربية مع وجود أقلية كردية وتركمانية وكذلك مسيحية.

بعد عام 2003 ـ أي بعد تغيير النظام السياسي الحاكم، وعندما شرع الحاكم المدني بول بريمر بكتابة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ـ وردت كركوك في قانون إدارة الدولة في مادتين، المادة 53 والمادة 58، ونقلت المادة 58 إلى المادة 140 التي تتعلق بكركوك وبالمناطق المتنازع عليها.

كما أريد أن أوضح أن هنالك مَن يعتقد أن المادة 140 تتحدث عن ثلاث مراحل فقط، وسأتحدث عنها بكل تفصيل، فعندما نجمع المراحل بالمادتين 58 من قانون إدارة الدولة والمادة 140 من الدستور، ولا سيّما إن المادة 58 من قانون إدارة الدولة قد نقلت لتكون جزءاً من المادة 140، وهي 6 مراحل:

المرحلة الأولى: هي أن يتفق مجلس الرئاسة (المقصود رئيس الجمهورية ونائباه)، لأنَّ الدورةَ الأولى لمجلس النواب، وحسب الدستور العراقي هناك مجلس رئاسة لدورة واحدة فقط، تبدأ في 2006 وتنتهي في 2010، وتكون فيها الصلاحيات متساوية بينهم جميعاً، ويستطيع عضو واحد من هيئة الرئاسة أن ينقض قانوناً أو يعترض عليه، وليس هناك تصويت داخل هذا المجلس، وإنما هناك توافق على إزالة الأضرار التي لحقت من تغيير الحدود الإدارية لمحافظة كركوك، وإذا لم يتفقوا على تحديد هذه الحدود يجب عليهم أن يتفقوا مجتمعين على شخصية تحدد هذه الحدود، أو إذا لم يتفقوا يُطلَب من الأمين العام لِلأمم المتحدة بتعيين شخصية دولية مرموقة لغرض تحديد هذه الحدود، وبعد ذلك نذهب إلى التطبيع والإحصاء ومن ثم الاستفتاء.

وعندما نتحدث عن الاستفتاء فهنا نقول: بدأت الأمم المتحدة بالدخول على الخط بإعداد تقرير كبير معروف باسم تقرير ديمستورا، وهذا التقرير بعدد صفحات يتجاوز الـ500 صفحة، وقدم دراسة ومقترحات وحلول لهذا الموضوع في عامَيْ 2008 و2009، وقد قدم هذا التقرير 4 حلول، ورجح حلاً واحداً، وأعطى وجهة نظر بما يُسمّى بالاستفتاء، ما شِكل هذا الاستفتاء؟ فالحديث الذي تحدث به ديمستورا هو أنه هناك أربعة حلول لكركوك، إما تكون كركوك إقليماً مستقلاً منفرداً... أو تكون محافظة غير منتظمة بإقليم (لا مركزية)... أو تتبع بغداد، أو تتبع أربيل... أو تكون هنالك إدارة مشتركة بين بغداد وأربيل لإدارتها... ولكن التقرير عاد وركز أن الحل الأفضل أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

وتحدّث أيضاً عن الاستفتاء في أنه يجب أن يكون تأكيدياً لا خلافياً، أي يجب ألّا نضع

السكان في حالة خلاف فيما بينهم، وفي هذه الفترة كان مجلس النواب ذاهباً إلى تشريع قانون انتخاب مجالس المحافظات الذي عُرِفَ بقانون 36 لسنة 2008، وهذا القانون عطل مجلس النواب من 6-7 أشهر، وهذا التعطيل كان بسبب وضع كركوك بعد الشكاوى التي قدمت من العرب والتركمان على التغيير الديموغرافي في كركوك بعد 2003، وصوّت مجلس النواب في 22 تموز/يوليو عام 2007 على قانون بغياب الإخوة الكرد في مجلس النواب، وذهب إلى رئاسة الجمهورية، ولكنّه رفض من جانب رئاسة الجمهورية، وعاد إلى البرلمان، وجلسنا مع الإخوة الكرد كعرب وتركمان، واتفقنا على نص، وهو المعروف بنص المادة 23 في قانون 36، ووفقاً لهذه المادة ذهبنا بلجنة من المكونات لكي نقدم تقريراً إلى مجلس النواب، وفشلنا في أن نقدّم تقريراً مشتركاً بسبب الخلاف مع الإخوة الكرد عندما قالوا نتقاسم السلطة، يعني نتقاسم الوظائف، ويجب أن نتقاسم الوظائف حتى العامل والفرّاش والموظف، ونوزعها على المكونات، وكان الطرح غير منطقي، فنحن اعتقدنا أن هذا الطرح كان الغرض منه العرقلة، لأنّه من غير المنطقي أن تأتي وتخرج أي موظف من دائرة وتقول له: يجب أن تخرج، لأنك عربي أو كردي أو تركماني، حتى نأتي ونضيف العدد... كان المقصود بتقاسم السلطة هو ما يتعلّق بقيادة دوائر كركوك، ورغم أننا جلسنا واتفقنا إلا أن الإخوة الكرد ذهبوا إلى المحكمة الاتحادية وطعنوا في المادة 23، والذي حصل أن المحكمة الاتحادية ردّت ثلاث فقرات من هذه المادة، اثنتان منها شكلية والثلاثة الأخرى فيما يتعلق بتقاسم السلطة، وانطلقت في ذلك من أن الدستور العراقي في المادة 14 يساوي بين العراقيين جميعاً، ولا يجب أنْ توزَّع الوظائف على القوميات والمكونات في كركوك، وكنت أتمنى على المحكمة الاتحادية أن تعالج هذا الموضوع على مستوى بغداد، لا أن تطبّقه على كركوك فقط، أقصد المحاصصة، ففي نص الفقرة 5 من المادة 23 من القانون 36 تقول: يبقى وضع كركوك السياسي والإداري على ما هو عليه لحين إجراء انتخابات مجلس المحافظة بعد أن يتم تدقيق سجل الناخبين وإزالة التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة وما حصل من تغيير، ولا سيّما أن مساحة كركوك كمدينة قد تغيّرت ربما بمساحة تصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل 2003، وهذه المرة كان التغيير الديمغرافي لمصلحة الكرد، والأحياء التي أضيفت أو تم التجاوز عليها هي كردية، علماً أن المحافظة كانت تنفق على أحياء التجاوز هذه وفق النظام والتصميم الأساسي لِلبلدية، فتنفق عليها من أموال تنمية الأقاليم وتمد لها الكهرباء والماء والمدارس وتشجع الكرد على الاستقرار فيها، رغم أن بعضهم ليسوا من كركوك أصلاً، وكان واضحاً أن الهدف هو فرض سياسة الأمر الواقع والوصول إلى الاستفتاء المحدد في الدستور في نهاية 2007، ولكي تكون كركوك حسب وجهة النظر الكردية مدينة كردية. ولهذا، نجد أن

الأحزاب الكردية أنفقت الكثير من الأموال على هذا الموضوع، علماً أن الاستفتاء الذي أرادوه خلافي، ولم يحصل، والأمم المتحدة قالت: إن الاستفتاء تأكيدي وليس خلافياً، أي الاتفاق على الحل أولاً ثم نذهب للاستفتاء، وربما هذه إحدى الأسباب التي جعلت الكرد يعترضون على تقرير ديمستورا رغم أنهم وافقوا على ما ورد فيه من مقترحات أخرى بخصوص باقي المناطق.

إن مجلس محافظة كركوك موجود نتيجة لانتخابات حصلت وفقاً للأمر 71، وهو أمر سلطة الائتلاف، وكان عدد المقاعد في مجالس المحافظات 41 مقعداً لِكلّ محافظة، وعندها أفتى الشيخ حارث الضاري (رحمه الله) في 2005 بعدم الاشتراك بالانتخابات في كركوك، واشترك التركمان والأكراد فيها، وحصل العرب فيها على 6 مقاعد والتركمان على 9 والأكراد على 26 مقعداً في قائمة واحدة، وكانت هذه النتيجة لأنه لم يشترك من العرب إلا التجمع الجمهوري العراقي في وقتها بقيادة السيد سعد عاصم الجنابي، ولايزال وضع العرب في المجلس بـ 6 مقاعد.

أما الخطوة التي حصلت بقضية رفع عَلَم إقليم كردستان فأنا أعتقد بأنها خطوة غير مدروسة، ولم تناقش مع الكرد أيضاً فيما بينهم، ولكن بسبب الصراع داخل الأجنحة التي ينتمي لها المحافظ، وكذلك الصراع مع الشارع الكردي وشحن الشارع الكردي قومياً، ولا سيّما أن مجلس المحافظة في بدايته عام 2005 كان أغلبهم الـ26 من الاتحاد الوطني الكردستاني، على اعتبار أن الجمهور الكرد في كركوك هم للاتحاد الوطني، والذي حصل أنَّ السيد المحافظ بعد أن حصلت تطورات كبيرة، وبعض من أعضاء مجلس المحافظة ترك العمل وشغل منصباً تنفيذياً، واستقال أو تقاعد، والتعويض والأصوات التي تليهم هي لِلحزب الديمقراطي، وبالتالي، أصبح مجلس المحافظة الآن بعد أن كانت فيه الغلبة للاتحاد الوطني أصبحت لِلحزب الديمقراطي، لذلك اختار المحافظ توقيتاً ذكياً فقدّم هذا الطلب، وعندما رفضه مجلس المحافظة خرج لِلشارع وهو يقول: إن الذي رفض هم من الحزب الديمقراطي، وعندما يوافق يخرج كبطل قومي ويقول: أنا من رفعت العَلَم على كركوك، فهذا الذي حصل كان إجراء أُحادياً، فلا تحل مشكلة كركوك بالطريقة التي تعامل بها السيد المحافظ، وحقيقة كنا نأمل أن هنالك حواراً، وليس نحن من عطّل الانتخابات في كركوك، لأننا كنا ننتظر أن يتم معالجة سجل الناخبين... سجل الناخبين بشكل بسيط في كركوك في 2003 كان نفوسها 827 ألفاً، خرج منهم 225 ألفاً من العرب بما يعرف بجماعة العشرة آلاف الذين ذكرناهم سابقاً، فنحن إذن نتحدّث عن 600 ألف.

إن نفوس كركوك حوالي مليون ونصف، ولقد قلنا: إن سجل الناخبين فيه مشكلة لجنة

المادة 140 التنفيذية التي رأسها الشبلي وزير العدل، ثم بعده رائد فهمي بعد 2007 ثم السيد هادي العامري في وثائقها، رغم أنها كانت لجنة قدّمت تسهيلات كثيرة لِلكرد بسبب سطوتهم، وكذلك مجاملة الأحزاب الشيعية في بغداد لهم، وإن الوثائق التي كانت تطلبها لجنة المادة 140 من الدستور كانت شكلية في الكثير منها، وفيها كان على العرب والتركمان ومع هذه التسهيلات والقضايا الشكلية إثبات الكركوكيين الأصليين، ورغم التسهيلات التي ذكرت فهناك 60800 عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من سكّان كركوك الأصليين، وأن الوثائق كانت غير كافية.

وبالتالي، عندما نتحدث عن عائلة (أب ـ أم) نتحدّث عن 120 ألف ناخب، وعندما نتحدث عن عائلة من 3 ناخبين فقط فإننا نتحدّث عن 180 ناخباً أضيفوا إلى سجل الناخبين.

قدروا الإشكالية التي حصلت في كركوك... فكركوك الآن هي 12 مقعداً في البرلمان، فمن غير المنطقي أن يكون الناخبون قريبين من 900 إلى مليون ناخب... الـ12 مقعداً في أي محافظة لا يمكن أن يكون عدد الناخبين فيها 500 ألف ناخب في أحسن الأحوال، أما في كركوك فنقترب من المليون ناخب، وبالتالي، فنحن والتركمان أيضاً نشك في هذا السجل، وطالبنا بضرورة تعديل سجل الناخبين لغرض أن نذهب إلى الانتخابات.

وعندما نتحدث عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2005 في كركوك كانت النتائج أن العرب كانوا 3 مقاعد ومقعدين من المقاعد التعويضية الوطنية، أي أصبحوا خمسة مقاعد، والتركمان مقعد والبقية للأخوة الكرد.

في 2010 دخلنا نحن والتركمان في قائمة، وحصلنا على 211 ألف صوت مقابل 205 آلاف للكرد، وحصلنا على 6 مقاعد والكرد على 6 مقاعد، لكن الذي حصل في 2014 أننا حصلنا على مقعدين فقط والتركمان أيضاً حصلوا على مقعدين، والباقي ذهبت للكرد.

الذي أريد أن أقوله: لا يمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات بتحديد الهوية الديموغرافية لكركوك.

الآن بعد كل هذا الذي طرحته من مشكلات الدستور وتقرير الأمم المتحدة وما هو عليه مجلس محافظة كركوك وأسباب المشكلة التي حدثت... أريد أن أتحدث هنا عن ما هو الحل في ظل هذه الظروف...

فنحن نعتقد وكذلك التركمان تقريباً في هذا الرأي، وأيضاً بعض الأفراد من التحالف الوطني الكردستاني أن الحل لكركوك هو أن تكون إقليماً مستقلاً منفرداً لا يرتبط بأحد، وهذا أحد الحلول التي طرحتها الأمم المتحدة، وهو يحكم وفقاً لصناديق الاقتراع، والذي يدعى

الأغلبية، فيذهب إلى تلك الصناديق وفق انتخابات نزيهة بإشراف أممي وسجل انتخابات متفق عليه.

وبالمناسبة فإن تقرير ديمستورا وردت فيه فقرة مهمة جداً تقول: يجب أن نذهب لتنمية المناطق اقتصادياً، وبعد هذه التنمية لن يهتم المواطن بشخصية الحاكم سواء أكان عربياً أو كردياً أو تركمانياً أو مسيحياً، فستكون الأولوية عندها في المدينة للذي يقدّم الخدمات ويقدّم عيشاً أفضل لِلسكّان لا بالحاكم وهويته، والبعض من الإخوة في التحالف الوطني الكردستاني لديهم هذه الرؤية، ولكن بسبب البروبّاغاندا والصراعات بين الحزبين والخوف من أن يتعرّضوا للجلد وأنهم تنازلوا عن كركوك، فبسبب هذا الوضع الضاغط اجتمعت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني واتخذت قراراً كحزب رفض فيه إقليم كركوك على اعتبار هذا الرأي، وعندما يخرج من الاتحاد سوف يحرجهم أمام الشارع الكردي بعد أن تمت تغذية الشارع قومياً بشكل كبير، لهذا مازلنا نعتقد أن الحل لِكركوك لا بد أن يكون بإقليم وأن يكتب لها دستور خاص بهذا الإقليم، وينظم العمل وتقسم السلطة وتوزع الوظائف لكي لا تشعر قومية أنها ستكون مظلومة، بغض النظر عن «مَن الأكثر» و«مَن الأقل» بعدد السكان.

وما أريد أن أقوله أنه وفقاً للنسب فإن السكان في كركوك موجودون، الأكراد والتركمان والعرب والمسيح، لهذا يجب أن نضع حلاً منطقياً متفقاً عليه جميعاً، ونترك التاريخ والإحصاءات والماضي، ونتفق على حل يرضي كل الكركوكيين لكي يستفيدوا من الثروة ويعيشوا بسلام، لأننا إذا ذهبنا للاعتماد على التاريخ فسوف نختلف على النقطة التاريخية التي يجب أن نرتكز عليها في تحديد هوية المدينة، أي هل نتفق على القرن التاسع عشر أو الثامن عشر أو العصر العباسي أو الآشوري، إذن لن نتفق على تاريخ محدد أو أي إحصاء نذهب له، أ هو إحصاء 1934 أو 1947 أو إحصاء 1957 أو إحصاء 1965 أو 1977 أو 1987 أو 1997، كل مكون سوف يتحجج ويقول: هذا الإحصاء أفضل أو ذاك أفضل، كل حسب معيار يدعم أغلبيته أو رأيه في موضوع ديمغرافية كركوك وبعبارة أخرى هل نذهب لكركوك العثمانية أو العراقية في العهد الملكي أو العراقية في العهد البعثي أو كركوك الحالية في ظل هيمنة الأحزاب الكردية عليها.

وبالمناسبة إن التركمان ليسوا بقايا العثمانيين إطلاقاً، بل هم الأقوام التي حكمت بعد العصر العباسي، وحكمت العراق من زمن المعتصم وما تلاه... والتركمان الموجودون في كركوك إما سلاجقة وإما بويهيون، والكثير من المدن كانت لهم، وإذا عُدتَ إلى كركوك كمدينة، فأنا أجزم أنها بنكهة تركمانية، وهذا لا يمنع من وجود الكثير من الأسر العربية والكردية داخل المدينة، ولكن شرقها كردي وغربها عربي.

وهنا أريد أن أشير إلى قضية طالما أشار لها الإعلام الكردي، وهي أن العرب يعود وجودهم في كركوك إلى عام 1937، وهنا أود أن أوضح أن الشيخ عاصي العلي شيخ قبيلة العُبَيد عندما أصبح نائباً عن كركوك في عام 1936 كان قد مضى على صدور قانون الدفاع الوطني ـ أي التجنيد الإلزامي ـ سنة واحدة فقط، وكانت الاستجابة ضعيفة لتنفيذ هذا القانون، وفي افتتاح دورة مجلس النواب سأل الملك غازي الشيخ عاصي العلي: لماذا أبناء قبيلة العبيد لا ينخرطون في الجيش؟ فأجابه الشيخ عاصي بأن العُبَيد عبارة عن قبائل ترعى الغنم والإبل، وهم غير مستقرين في مكان محدد داخل لواء كركوك، ففي الشتاء ينزلون إلى البراري شمال جبال حمرين وفي الربيع والصيف يكونون في الجبل ليستفيدوا من المراعي لحلالهم [ماشيتهم]، وعندها سأل الملك الشيخ عاصي: ما هو الحل؟ فأجابه: اعمل لهم مشروع ماء لكي يستقروا في البرية، ولا يصعدوا لِلجبل، ويكون هنالك سهولة من الحكومة بالوصول إليهم وتجنيدهم، وبهذا صدرت الإرادة الملكية بعد سنة بتنفيذ مشروع ري الحويجة لإسكان قبيلة العُبَيد في برية الملحة، أي أنهم يستقرون ضمن أراضيهم، ولم يكونوا يأتون من محافظة أخرى، والذي تغيّر أنهم تحوّلوا من رعاة فقط إلى رعاة وفلاحين.

كركوك مدينة مكونات وقوميات، نعم قد نختلف على النسب وعلى لحظة البدء التاريخي، لكننا نكاد نجمع أنها تضم كل المكونات، ويجب أن نضع حلاً مُرضياً لِكل هذه المكونات والذهاب إلى أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

المداخلات

الأستاذ أحمد: لماذا تحاول أنت والمحاضران قبلك الأستاذ شوان والأستاذ طورهان إثبات أن كركوك التاريخية يسودها مكوّن ما؟ الآن، في ظل تعقيدات وضع كركوك التي تعرفونها جيداً... ما قيمة إثبات أن كركوك كانت كردية أو عربية أو تركمانية؟ حبّذا لو تشرح لنا حتى نفهم سبب هذا الإصرار على استعراض تواريخ متعارضة...

الدكتور محمد تميم: لم أرد في حديثي أن أثبت بأن كركوك عربية أو كردية أو تركمانية، بل تكلمت عن الحدود والجغرافية التي لم تكن في يوم من الأيام مستقرة، فما قلته في هذه المحاضرة هو أنني أؤكد على أن كل القوميات موجودة.

لا أريد أن أناقش أي قومية هي الأكثر، لأنها تتبع شخصية الحاكم، ولربما أن البعض بدأ يُغيّر انتسابه إلى هذه القومية أو تلك حسب الواقع السياسي والإداري في الزمان الذي ينتمي إليه، ما أريد أن أقوله هو أن كركوك هي مدينة لِكل المكونات، فيها الكرد والعرب والتركمان وبفترات مختلفة، وإذا عدنا إلى ما قبل التاريخ أو بعده أو العهد الإسلامي، أو العثماني أو التركي أو الوطني أو بعد حقبة البعث، نجد أن هنالك اختلافٌ في عدد القوميات.

لم أحاول أن أثبت هنا أن العرب أكثر، وإنما يجب أن نتفق على هوية سكّان المدينة وتاريخها، وبعدها نستطيع أن نتفق على هوية المدينة، أي لا يمكن أن نتفق على أي عنصر أو أي قومية لها الغلبة، لذلك فقد طرحت حلاً وكان مقبولاً من أغلب الأطراف، وهو شبيه بالحل الذي حصل لإيرلندا الشمالية.

السيدة سحر الفتلاوي: هل ما زالت المادة 140 تتمتع بوضع قانوني ودستوري؟ وإن كانت كذلك، فهل يمكن أن تمثّل مدخلاً لِلحل... وبعد هذا أسألك: ما هي إمكانية تطبيقها فعليا...؟

الدكتور محمد تميم: إن المادة 140 من الدستور ولدت ميتة، وحسب قول أحد الإخوة من التحالف الوطني بأننا كتبنا المادة 140 بطريقة خاصة لكي لا تنفّذ، أي أن هنالك صعوبة في آلية التطبيق، وأما من يريد القفز بِحّل بأن يذهب إلى الاستفتاء فهناك آليات كبيرة كتحديد الحدود والوقت، أو نعود إلى 1918-1923 عندما كانت أربيل تابعة إلى كركوك، أو

إلى السليمانية التي كانت أيضاً تابعة لكركوك والتي استقلّت بلواء عام 1924. أو إلى حدود 1975، وهذا ينطبق على كل العراق، دهوك وكربلاء وسامراء وتكريت وغيرها.

أعتقد أن الحل هو أن نعيد قراءة التقرير الأممي بشكل جيد، ونضع حلولاً لمحافظة كركوك ترضي جميع الأطراف، وأن نحتكم إلى صناديق الاقتراع بعد أن نزيل كلّ الإشكالات.

الأستاذ سرمد الطائي: إن مساحة كركوك كانت أقل من 30 كم، والآن ربما تجاوزت الـ80 كم، وزيادة عدد السكان كانت زيادة غريبة وبشكل كبير جداً، والدليل الوثائق التي تحدثنا عنها، وهي وثائق لجنة 140... هنالك أكثر من 60 ألف عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من أهالي كركوك... علماً أن هذه العوائل مضافة إلى سجل الناخبين، بالتالي، ففي كل انتخابات لن تكون نتائجها تعكس الواقع الحقيقي لسكّان ومواطني كركوك.

الدكتور محمد تميم: تحدثت بعجالة عن زيادة عدد سكان كركوك ومساحتها بعد 2003، وفهمت أن الكرد هم من كان وراء هذه الزيادة... هل هذا صحيح؟ وهل تم بشكل طبيعي...؟ أرجو إيضاح ذلك...

الأستاذ أكرم العساف: هل هنالك مَن يستخدم ثروةَ كركوك لتحديد مصيرها؟ نَعلم جميعاً أن الكرد هم من يتحكّم الآن بنفط كركوك... فهل النفط هو أداة الحسم، أو أن المشكلات الديموغرافية تستوجب حلاً ديموغرافياً؟

الدكتور محمد تميم: وجود النفط أحد المشكلات التي ابتليت بها كركوك، وربما كل الصراعات والدماء التي جرت في كركوك جزء كبير من أسبابها هو النفط... فهو لا يزال يمثّل عاملاً رئيساً في مشكلات كركوك، ولهذا، نحتاج إلى حلّ عراقي وطني يتحدّث ويسنّ قانون النفط والغاز، وعندها نعلم أن النفط يذهب لِشركة نفط وطنية عراقية واحدة، تصدر هذا النفط سواء أكان من كردستان أو البصرة أو كركوك، فما دام قانون النفط والغاز لم يسن إلى الآن فإنّ المشكلة مستمرة وتبقى كركوك خاصرة ضعيفة بسبب الصراعات القومية الواضحة، ويغذي النفط هذه الصراعات، ولكن عندما يكون هنالك قانون نفط وغاز موحّد لِكل العراق يعالج هذه الإشكالات، فسوف يكون الأمر مختلفاً.

الدكتور طالب محمد كريم: ذكر السيد المحاضر مشكوراً أن توصيات الأمم المتحدة تؤكّد على عامل التنمية الاقتصادية، ويعتقد جناب الدكتور تميم أنه يمكن أن يكون هذا حلاً، والسؤال هو الآتي:

1 ـ هل نفهم من ذلك أن الإرادة السياسية هي بمعزل عن اختيارات المكونات التي تسكن كركوك؟

2 ـ ذكر أيضاً أن هنالك 1000 عراقي من الديانة اليهودية كانت تسكن كركوك! هل لديكم الاستعداد أو العمل على إعادة اليهود إلى العراق بصورة عامة وكركوك بصورة خاصة؟

3 ـ كيف ترى مستقبل كركوك؟

الدكتور محمد تميم: بالنسبة إلى الفقرة الأولى بالسؤال: إن الإرادة هي بمعزل، ونحتاج إلى صوت عقل ونتحاور لكي نضع حلاً يُرضي جميع المكونات في كركوك بهدوء وسلام.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني، بأن هنالك 1000 عراقي من الديانة اليهودية تسكن كركوك، فقد تحدثت عنه عام 1801 وعن ولاية الموصل، فعدد الطائفة الموسوية في ولاية الموصل، وليس كركوك وحدها، رغم أنني لا أنكر أن هنالك مراقد لبعض الأنبياء اليهود في قلعة كركوك، وأما عن أنه هل لدي استعداد لِلعمل على إعادة يهود العراق؟ فإن هذا الأمر لا يتعلّق بي، وإنما بالسياسة العراقية بشكل كامل، وأن اليهود هم من هاجر وترك العراق... وليس العراق من أخرجهم بالقوة، وأما كيف أرى مستقبل كركوك فأعتقد أنه إذا ما جلسنا وتحاورنا ووضعنا حلاً سيكون لكركوك مستقبل زاهر، وأما استمرارنا بسياسة الشد والجذب وتقديم الوثائق والادعاءات بأن هذا المكون أكثر من ذاك، ونختلف في تحديد التاريخ فلستُ متفائلاً إذا بقي الحال هكذا.

الأستاذ شروان الوائلي: الاختلاف واضح في السند التاريخي لكركوك كنشأة وسكّان وحجم التمثيل بينك وبين السيدين اللذين سبقاك، ولهذا، لو بقينا في تصنيف التاريخ كل حسب ما يعتقد ويريد فلن نحلّ المشكلة، وستبقى القضية نفسها ـ قضية إسلام التاريخ وتبايناته المتعددة ـ بعيداً عن إسلام النص منذ 1400 عام. ولهذا، الذي ذكرته حول المقترح الأممي بأن تكون كركوك إقليماً مستقلاً، والذي استنكره الأخ دكتور تورهان البارحة عندما ذكرته، وهو في نظري الحل الأمثل لهذه المشكلة العصية، ولكن الأهم هو قبول جميع الأطراف بهذا الحل سواء المتضررة الآن والمستفيدة من السلطة بحكم الواقع السياسي الحالي، وبعكسه فأعتقد أننا سنبقى ندور في دوامة تفقدنا الكثير، حتى لو كان عامل القوة يريد حسم الموقف، فلن يستمر طويلاً!

الدكتور محمد تميم: ما تفضلت به صحيح، وأعتقد أن الحل الأمثل أن تكون كركوك إقليماً بدستور خاص بها، يتعايش مواطنوها بشكل سلمي، وتحل جميع المشكلات وينزع فتيل الأزمة فيها، لأنها برميل البارود الذي يجب التعامل معه بحذر كما وصفها تقرير بيكر هاملتون، حتى إذا كان هنالك عامل قوة، وكما تعلم فإن النظام السابق عمل ما عمل في كركوك، إذ كان من القوة بحيث لم يصل إليها أحد... ولكن هل استطاع أن يذيب القوميات ويغيرها؟؟ بالتأكيد لا، لأنها مدينةٌ لقومياتٍ عاشت فيها منذ آلاف السنين.

الأستاذ شوان داودي: سؤالي بشقين:

هل التغيرات في الواقع بعد 2003 حدثت في كركوك فقط؟ هل واقع بغداد وديالى لم يتغير؟ لماذا الإصرار على إعطاء كركوك فقط وضعاً خاصاً؟ هل نينوى وديالى وصلاح الدين وبغداد ليس فيها كل المكونات بنسب مختلفة؟ برأيي المتواضع إن الكرد أخطأوا عندما طالبوا بالنِسَب في إدارة دوائر الدولة، كان من الضروري المطالبة برفع الغبن عن المواطنين الكرد في حق الحصول على الوظيفة... هل تعلم أنه إلى اليوم لم يتجاوز الموظفون الكرد في مؤسسات الدولة 18 بالمائة بسبب السياسات التي مورست من بغداد اتجاه الكرد قبل وبعد 2003.

الدكتور محمد تميم: لقد كانت النسبة في كركوك غير طبيعية، وبالتأكيد توجَد نسبة نمو سكان في عموم العراق، وهذا ليس قولي، وإنما هنالك وثائق تقول: إن هنالك 60 ألف عائلة لم تستطع أن تثبت أنها من كركوك، ونحن ليس لدينا أي اعتراض على من يريد أن يرجع إلى أرضه في كركوك... والذي أريد أن أقوله: إن عملية التغيير التي استمرت لعام 2005 ـ 2006 ـ 2007 قبل انتهاء الفترة الزمنية لِلمادة 140 في 31-12-2007 كانت هائلة وبالأرقام... وكنت أتمنى بأن تمنح بغداد أولوية أكثر لكركوك وتصفير هذه المشكلات ومعالجتها بما يتعلّق بالتجاوزات والخلل في سجل الناخبين لكي نذهب إلى الانتخابات، ونضع حلاً لأهل كركوك لِكي يعيشوا بسلام، ويستفيدوا من ثروة النفط لا أن يبقوا يستفيدون من دخان هذا النفط!

الدكتور عبد الصمد: ما هي الآلية التي تستخدمها المفوضية في تحديد مواطني كركوك بعد 2003؟ وهل هي آلية مجدية في نظركم؟

الدكتور محمد تميم: المفوضية لحد الآن ليس لها أي آلية لتحديد مواطني كركوك، وإذا أردنا أن نتحدّث في زمن المفوضية الأولى التي شكّلتها الأمم المتحدة قبل سريان الدستور فقد كان هنالك ضيف من الخارجية الأمريكية (آرميتاج) زار مفوضية كركوك وضغط عليها وأضافت 200 ألف شخص دون تدقيق إلى سجل الانتخابات، والمفوضية إلى الآن تعتمد في تحديد الكركوكيين على من يقوم بنقل بطاقته التموينية فقط، وما زلنا ننتظر من الحكومة تحديد ماهية المواصفات التي تنطبق على المواطن الكركوكي لكي يذهب ويدقق، لأنَّ العملية مشتركة بين التجارة ودائرة الأحوال المدنية.

والمفوضية تذهب وتختار الكركوكي الذي هو 57، وإذا كان كذلك فما هو مصير المسجلين كفري وقرطبة والطوز وجمجمال؟ وإذا أردنا أن نذهب إلى 65 فما هو المعيار لِلمواطن الكركوكي، وإذا أردنا الذهاب إلى 77 أو 87 ما هو المعيار؟ وما مصير الزاب التي ألحقت

بالحويجة من محافظة نينوى؟ فبالتالي فالمفوضية إلى الآن ليس لديها أي معيار؟ فأي شخص يمتلك وثائق وزارة التجارة في كركوك يدخل في السجل ويصبح من مواطنيها، ولهذا، أصبح عدد الناخبين في كركوك يقترب من المليون بينما لديها 12 مقعداً فقط.

الدكتور ديار أحمد: سؤالي هو: هل يمكن دستورياً لمحافظة واحدة أن تصبح إقليماً؟ فهنالك خلاف بين اللغة العربية والإنكليزية لِلدستور، فمن اللغة العربية يبدو أنه يمكن ذلك، ولكن قراءة الدستور باللغة الإنكليزية تعطي انطباعاً أن محافظةً بمفردها لا تستطيع تشكيل إقليم مستقل.

الدكتور محمد تميم: في الحقيقة أنا لم أطلع على الدستور بالنص الإنكليزي، بل اطلعت على النسخة العربية، وهي اللغة الرسمية والمعتمدة، وأعتقد أنه من الممكن حسب الدستور أن تعلن محافظة واحدة نفسها إقليماً، وربما تحول بعض أقضيتها داخل هذا الإقليم إلى محافظات، ويبقى ذلك شأناً داخلياً في هذه المحافظة، كما أن الكثير من الاتفاقات التي جرت في العملية السياسية منذ عام 2006 إلى الآن كان قسم منها خارج الدستور، وكانت لها قوة نافذة في بعض المواد الدستورية، وبالتالي، فإذا ما ارتأت الكتل السياسية أن تتفق بنية حقيقية، فهي تستطيع أن تجعل كركوك إقليماً حتى لو كان النص الإنكليزي لا يتيح ذلك.

السيد زيد الطالقاني: أود أن أسألك... ما هو وضع العرب والتركمان بشأن تشكيل قوات عسكرية موازية لِقوات البيشمركة؟ فإذا كنتم تراقبون وضع كركوك منذ 2003، فكيف فاتكم أن القوة العسكرية هي واحدة من أهم مقومات تعديل مسار أي مفاوضات...؟ ما هو حجم تمثيل العرب والتركمان في قوات الجيش التي كانت تنتشر في كركوك، وكذلك الشرطة والاستخبارات وغيرها...؟ هل العرب والتركمان مسالمون إلى هذا الحد دكتور؟

الدكتور محمد تميم: إن العرب والتركمان لم يكن لديهم نية في تشكيل قوة موازية، بل ربما فكروا بأن تكون هنالك قوة من كل المكونات، عرب وأكراد وتركمان ومسيحيين موازية لِلبيشمركة، لأنها ليس لها وجود في كركوك قبل 2008، وحتى عندما تشكلت فرقة 12 وعمليات شرق دجلة واقتربت قوات البيشمركة منها كادت أن تكون هنالك احتكاكات بين الطرفين في الجهة الشرقية، وقوات الجيش كانت في الجهة الغربية من المدينة... أما موضوع نسبة عدد التركمان والعرب والأكراد، فقد كانت موجودة في قوات الجيش، وكان من بينهم بعض القيادات مثل أمراء السرايا والأفواج والألوية، وأحياناً قيادات الفرقة واللواء الذي تشكل في كركوك بعد عام 2003، وكان قائده هو قائد القوة الجوية الحالي، وهو شخص نصف عربي

ونصف كردي... وفيما يتعلّق بالشرطة والاستخبارات فلدينا أعداد بها، إذ يقال: إن العرب أكثر، ولكن قيادات المراكز والضباط ليس لدينا منها إلا مركز شرطة واحد مديره عربي.

الشيخ صباح الساعدي: توجَد أمور عدّة أراها أساسية لِلحل في كركوك، فقد يكون من المفيد سماع وجهة نظركم بخصوصها...

أولاً: الصراع في كركوك صراع إرادتين، الأولى داخلية والأخرى خارجية تستخدم إلى حد ما الداخلية، وما لم يتم قطع الإرادة الخارجية عن تأجيج الإرادة الداخلية للصراع فلا يمكن أن نصل إلى تفكيك موضوع الصراع الداخلي، ما هي رؤيتكم لقطع التدخلات الخارجية للدول المستفيدة من الصراع الداخلي.

ثانياً: كما بينت في سؤالي السابق للدكتور طورهان المفتي العزيز أن تحديد هوية كركوك الاجتماعية لا يرتب أثراً كبيراً إلا إذا استخدم ذلك في تحديد الهوية السياسية لكركوك، وهذا يستدعي الاهتمام بإيجاد ضابطة محايدة ولو بالاستعانة بالأمم المتحدة في هذا الإيجاد لِلضابطة لتحديد الهوية السياسية لكركوك.

ثالثاً: التقاطعُ حادٌ جداً بين المكوّنات السياسية المؤثّرة في وضع كركوك في كل الحلول المطروحة، سواءٌ تحويلها إلى إقليم أو ضمّها إلى إقليم كردستان أو بقاؤها في وضعها الحالي وإعطاؤها مزيداً من الإدارة اللامركزية، وبالتالي، فلا بد من التفكير بحل جديد؟ هل من الممكن تصور حل آخر غير هذه المطروحة.

الدكتور محمد تميم: نعم، هنالك إرادة خارجية تحرك جزءاً من الصراع في كركوك، ونحن نؤمن بالحل الداخلي وأن نتحاور، وكما ذكرت في حديثي، إن جزءاً من سبب الإرادة الخارجية هو وجود النفط... والأزمات المتتالية التي تعرّضت لها ولذلك قبل أن نتحدث عن الإرادة الخارجية، وكنت أتمنى ألّا نفتح الباب لِلتدخلات الخارجية، وآخر شاهد على ذلك قضية العَلَم التي جعلت من تركيا وإيران والكثير من الجهات تصدر بيانات حول ذلك، وكانت في بعض الأحيان أقوى من بيانات الحكومة العراقية الحالية، فأنا مع الحل العراقي في أن نضع الحلول، ولا مانع أن يكون برعاية أممية.

أما في تحديد هوية كركوك الاجتماعية، فلن يترتب على ذلك أثر إذا استخدم ذلك في الهوية السياسية، ولا مانع من أن نستعين بالأمم المتحدة في حل هذا الموضوع أيضاً

وحول السؤال الثالث في أن التقاطع حاد بين المكونات سياسياً وقومياً، وأن الحلول المطروحة أكثر من الحلول التي طرحناها وطرحتها الأمم المتحدة، وهي أربعة حلول، وأنا مع الحل الأفضل وهو أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً.

السيد فلاح الطالقاني: تحية طيبة سيدي الكريم... بعد الاستماع إلى 3 محاضرات عن وضع كركوك، لم نلمس أن هنالك أملاً للحل يلوح في الأفق... يبدو أن ممثلي مكونات كركوك استغلوا السنوات منذ 2003 حتى الآن للبحث عما يعزز مواقفهم الخلافية، وليس ما يدعم فرص التوصل إلى حلول... يبدو أن الجميع يصمت عن طرح حلول جريئة، ما يعني أنهم مؤمنون ضمناً بأن القوي هو من سيفرض كلمته أخيراً... أي أن الحل هو في السلاح، وأتمنى أن أكون مخطئاً.

الدكتور محمد تميم: لا زلت أعتقد بأن هنالك إمكانية لأنْ نصل إلى حل في أن تكون كركوك إقليماً مستقلاً، وتُحكَم على وفق صندوق الاقتراع في من يريد أن يحكمه على وفق آليات وشروط وتقاسم لِلسلطة وعيش بهدوء وسلام، وأنا لم أذهب لتعزيز وضعي، واستعرضت الحالةَ التاريخية ثم ذهبت إلى الحل وتحدثتُ عنه بكل صراحة، وربما بعض القوميين العرب يرفضون حديثي هذا، وعندما طرحت هذا الحل في وقت سابق ـ وقد كتبت هذا النص في عام 2009 وليس اليوم ـ وضعت شكل الدستور والحكم لكركوك، وكنت في الحوارات الداخلية أعرض على زملائي من بعض القوميات ما كتبته عام 2009.

الأستاذ شوان داودي: إذا أصبح الكرد خارج المعادلة في كركوك... هل سيصل العرب والتركمان إلى تفاهمات بحكمة الآن؟

الدكتور محمد تميم: أنا لا أقول إن الكرد خارج المعادلة، أما إذا كنت تفترض افتراضاً غير موجود، وتريدني أن أعطي حُكماً لا يمكن أن يكون بشكل منطقي فهذا شأنك... لا يمكن أن نتصور حلاً ثنائياً أو أحادياً أو حتى ثلاثياً، فالحل يجب أن يكون رباعياً، العرب والأكراد والتركمان والمسيحيون يصلون إلى اتفاق مُرضٍ لكي تعيش كركوك بسلام، أما أن نقول بأن يأتي العرب والتركمان بحل فمعناه أنه لا حل في كركوك، فيجب أن يكون الحل شاملاً وليس جزئياً.

4 ـ استفتاء كردستان: مشروع دولة أم وسيلة ضغط؟

آب/أغسطس 2017

- **الدكتور عبد الحكيم خسرو**
- **الأستاذ سردار عبد الله**
- **الأستاذ باسل حسين**

أولاً: محاضرة الدكتور عبد الحكيم خسرو ـ 21 آب/أغسطس 2017

عبد الحكيم خسرو جوزل: (وُلد1973)، كاتب وسياسي عراقي، عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة صلاح الدين. عضو مؤسس لجمعية العلوم السياسية في إقليم كردستان العراق، عضو لجنة إعداد دستور إقليم كردستان. من أعماله المنشورة: عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق (مُشارك في تأليفه).

***

فيما يتعلّق بتوقيت الاستفتاء، فإنه يعود إلى شهر تموز/يوليو سنة 2014، إذ إنه في 3 تموز/يوليو من سنة 2014 طلب رئيس إقليم كردستان السيد مسعود برزاني من البرلمان الكردستاني تشريع قانون للاستفتاء، وبالفعل، قامت الكتل بإعداد مشروع قانون إلى المفوضية المستقلة للانتخابات، وعين تاريخ الاستفتاء في 23 تموز/يوليو، أي بعد 20 يوماً من الطلب وبإجماع الكتل السياسية.

ولضمان شمول المناطق المتنازَع عليها، فقد ذُكر في المادة الثانية أولاً: لِلمفوضية السلطة الحصرية في كافة مناطق كردستان العراق، وبالتالي، لم يتم ضم اسم الإقليم أو (مصطلح الإقليم)، فلم يكن موجوداً في المادة الثانية، إذ كانت نية المشروع في ذلك الوقت الحديث عن كردستان العراق لكي يشمل كل المناطق داخل وخارج إقليم كردستان، وبسبب الحرب على داعش والأحداث السياسية تم تأجيله إلى نهاية العام 2016، وكان هنالك مطلب أمريكي ملحّ في المشاركة في المعركة وتحرير الموصل، وتأجل الاستفتاء إلى ما بعد تحرير الموصل.

لذا، عندما نتحدث عن توقيت الاستفتاء، فإنه لا يتعلق بهذه المرحلة بل يعود إلى 3 تموز/يوليو 2014.

أما من الناحية الإجرائية للاستفتاء، فقد بدأ تشكيل المجلس الأعلى للاستفتاء ـ والذي قرر إجراء الاستفتاء ـ في 25 أيلول/سبتمبر، وقد تم تحديد أسس إجراء الاستفتاء بكتاب من رئيس الإقليم موجَّه لِلمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبالفعل، قرر مجلس المفوضين بالأغلبية

إجراءه في الموعد المقرر، وبدأت الإجراءات الفنية لإعداد الاستفتاء، والأمور تسير على أكمل وجه. ولا توجَد هنالك مشكلات تعترض عمل المفوضية في إقليم كردستان وكل الاستعدادات جارية بهذا الصدد.

في آب/أغسطس 2017، جرى أول تحديث لِسجل الناخبين وسجل المستفتين، واستمر لمدة سبعة أيام، وهنالك إجراءات للتصويت ومشاركة الكردستانيين في المهجر.

وفيما يتعلق بالتعامل مع الحكومة الاتحادية، فإن الموقف الثابت في إقليم كردستان هو التفاوض مع الحكومة المركزية قبل وبعد الاستفتاء.

إن الاستفتاء هو خطوة من خطوات الاستقلال، وهي في الحقيقة مسألة شائكة، ولا بد من التوافق مع الحكومة الاتحادية والاتفاق على العديد من المسائل، ومن أهمها: رسم الحدود، والتي تعد مسألة حاسمة في هذه المرحلة، ولكن على العموم لا بد من وجود مفاوضات وطرح أي موضوع على الطاولة لِلمفاوضات، وبالتأكيد، سيكون هنالك نوع من التواصل والحوار في هذا الصدد.

إن الهدف الأساس هو ضمان حقوق الطرفيْن، وأيضاً لمنع الصراعات مستقبلاً، والتي من الممكن أن تنشأ إذا ما تم إجراء الاستفتاء أو إعلان الاستقلال من جانب إقليم كردستان، وذلك من خلال التوافق مع الحكومة والتواصل مع الأطراف السياسية في بغداد حول مسألة الاستقلال.

وأما ما يتعلق بالمواقف الدولية الخاصة بإعلان استقلال كردستان، كموقف الولايات المتحدة والدول الأوربية والإقليمية، فإن القيادةَ السياسية في الإقليم تتعامل مع هذه المواقف تعاملاً دبلوماسياً، حيث كان هنالك طلب من الولايات المتحدة بتأجيل الاستفتاء، ولم يكن هنالك أي طلب لإلغائه، ونحن نعلم جيداً أن الولايات المتحدة لها استراتيجية محددة في العراق، وإن تحديد موعد الاستفتاء سوف يؤثر على استراتيجيتها، ولكن في الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة تملك العديد من البدائل والخيارات في التعامل مع المستجدات، فلسنا في زمن الحرب الباردة كي نخشى تهديد المعسكر الاشتراكي أو قيام الولايات المتحدة بخطوات ربما هي غير صالحة لإقليم كردستان، والوضع السوري خلق استراتيجية جديدة تتمثّل بمسك الأرض من جانب القوى العظمى والتعامل مع شركاء موثوقين.

إن مواقف الدول الأوربية لحد الآن هي دبلوماسية، وهذا أمر طبيعي جداً، لأنّه من غير الممكن أن نتوقع موقفاً مخالفاً أو مغايراً، حيث إن لِلدول الأوربية علاقات مع الدولة العراقية، وما زال التعامل معها كدولة موحّدة، وليست مفككة، وبالتأكيد، فإن هذه المواقف ستتبدل بعد إعلان الاستقلال.

إن وجود العديد من المشكلات داخل الاتحاد الأوربي، ومنها مشكلة المطالبة بالاستقلال من بعض دوله تجعل من الصعوبة على الاتحاد الأوربي كمؤسسة أن تدعم أي عملية استقلال في أي مكان في العالَم، ولكننا نعتقد أن التعامل مع كردستان سيكون مختلفاً لأسباب عدّة تتمثل بقضية المكونات وما تعرض له شعب كردستان من حملات الإبادة الجماعية. وكما نعلم سابقاً إن إقليم كردستان كان جزءاً من الحماية الدولية، وكانت هنالك قرارات أممية مثل قرار 688 لحماية شعب كردستان في مجلس الأمن الدولي، هذا واحد من القرارات الأوروبية، وخاصة مسألة عدم تعريض شعب كردستان إلى الإبادة الجماعية، كما حدث في مراحل سابقة.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن لِلدول الإقليمية مصالح محددة في العراق، وتتمثل في مناطق النفوذ أولاً، بالإضافة إلى مصالح الطاقة والبُعد الاستراتيجي لِكل دولة، فإيران مثلاً لديها مصالح محددة وتركيا أيضاً.

ربما سيؤثر إقليم كردستان على المطالب الكردية في إيران وتركيا، ولكن هذه الدول تعلم قبل غيرها أن المسألةَ الكردية في كل جزء من كردستان تختلف عن بعضها، فكانت هنالك مطالب لإنشاء دولة كردستان الكبرى من جانب حزب العمال الكردستاني سابقاً، أما الآن فتوجد، ومطالب أخرى تتمثل بالفيدرالية الديمقراطية وجزء من الإيديولوجية الفوضوية البيئية حسبما جاء في [نظرية] «الحضارة الديمقراطية» لِعبد الله أوجلان، وبالتالي، فإن هذه الرؤية مختلفة جداً عن رؤية إقليم كردستان ورؤية إنشاء دولة كردستان المستقلّة في كردستان العراق، وأيضاً، فإن المسألة الكردية في إيران تتمثل بمدى قوة وقدرة النظام الإيراني في الهيمنة والسيطرة على هذه المناطق، ولِلعلم، فإن أي ضعف في دولة إيران سوف يزيد من مطالب الكرد، ولكن لحد الآن لا توجد بوادر تنشيط أو إعادة نشاط الحركة الكردية في إيران، وبالتالي، فإن المطالب الإيرانية، وهي وسيلة ضغط على إقليم كردستان لِلحصول على المزيد من التنازلات، وليس كمخاوف من مطالب الكرد في إيران.

ومسألة أخرى تتمثل في شكل الدولة الكردستانية، فعندما نقول بأن استفتاء كردستان هو الاستقلال، فإن ذلك على اعتبار أن الاستفتاء هو مشروع دولة.

ولا بد من الحديث عن الدولة الكردستانية كنظام سياسي وهيكلية دولة وحقوق المكونات، وما هو متفق عليه، وأنه لا بد أن يكون النظام السياسي هو النظام البرلماني، واليوم على الأقل، كان هنالك اجتماع بين المكتبيْن السياسييْن: الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة

التغيير حول مشاركة حركة التغيير في عملية الاستفتاء ومساندته، وكان هنالك مطلب رئيس بالنسبة لحركة التغيير، وهو تغيير النظام السياسي، فإن هذا النظام غير مرفوض من الحزب الديمقراطي. وهنالك تجاوب، وربما سوف نتوصل خلال الأيام المقبلة إلى التفاهم والتوافق بين الطرفين حول هذه المسألة، وأيضاً، هنالك أطراف أخرى كالاتحاد الوطني الكردستاني والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي، وستكون جزءاً من أي اتفاقات أو اشتراكات مستقبلية بشأن مستقبل النظام السياسي في إقليم كردستان وما يتعلّق بمسألة الترشيح لِلرئاسة.

كان هنالك تصريح لِلسيد رئيس الإقليم حول أنه لن يترشح للانتخابات المقبلة لرئاسة الإقليم، وربما حتى لن يرشح أي شخص آخر من عائلته أو من الأشخاص المقربين، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً فيما يتعلق بمسألة النظام السياسي.

أما بخصوص هيكلية دولة كردستان، وما هو مطروح الآن، فإن الدولةَ ستكون فيدرالية لأسباب عدّة، وهذه المسألة تتعلق أيضاً بحقوق المكونات، فعندما نتحدث عن دولة فإن ذلك يعني أن كركوك ستتحول إلى إقليم فيدرالي، وكذلك السليمانية ودهوك وأربيل وسهل نينوى وسنجار، وستكون هذه بدايات فيدرالية ضمن دولة كردستان المستقلة، ولِكل ولاية خصوصية يتم التعامل معها ومعالجتها بإطار الإقليم الفيدرالي، وفيما يتعلّق بالسلطات الحالية التي ستؤسس سلطات حيادية تنسيقية بين مدن إقليم كردستان بصورة عامة، فسيكون هنالك اتفاق دقيق حول توزيع الموارد والثروات الطبيعية وما يتعلق بالميزانية، والهدف الأساس من هذا النظام هو ضمان حقوق جميع المكونات وخاصة في كركوك (التركمان، العرب، المسيحيين)، وفي سهل نينوى، وضرورة تحويله إلى إقليم فيدرالي، وذلك للأغلبية المسيحية فيها، وكذلك هناك خصوصية لسنجار.

إن كل هذه الأمور قد درست وبإشراك كافة المكونات في دولة كردستان المستقلة، بالإضافة إلى شكل النظام السياسي وطبيعته، فعندما نتحدّث عن حقوق المكونات وتوزيعها في عمق إقليم كردستان، فإذا ما تحدثنا عن المسيحيين في سهل نينوى والعمق الاستراتيجي في دهوك وأربيل، فلا بد من وجود نظام آخر يمكن تسميته بالفيدرالية الشخصية باعتبار أنه سيكون هنالك نوع من المجلس المسيحي أو الكلداني السرياني الآشوري كهيكلية إدارية حقوقية، وليس حزباً أو حركة سياسية كما هو موجود الآن، وبالتالي، فإن هذا سيضمن مشاركة كل المسيحيين ومن كافة مناطق كردستان، وبأي قرارات تخص هذه المكونات من ناحية الحقوق الدينية والثقافية، وأيضاً وجودها كمكون وضمانة عودة المسيحيين الذين هاجروا في السنوات الماضية من 2006 ولحد الآن. وستكون هذه الإجراءات بالتوافق مع الاتحاد الأوربي

والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية وبالذات فرنسا، وستكون هنالك بعض الإجراءات في هذا الجانب لضمان هذه الحقوق.

والمسألة الأخيرة هي تأجيل الاستفتاء، فهي غير مطروحة الآن نهائياً، ولكن هنالك مطالب سواء من الولايات المتحدة أو بغداد أو من بعض الدول التي لديها التركيز أو الدعم لشعب كردستان بكافة مكوناته، وهذه المطالب موجودة، وإذا كان هنالك أي رغبة في تأجيله، فلا بد أن يكون من خلال ضمانة دولية، وبالاتفاق مع الحكومة الاتحادية ورعاية الولايات المتحدة أو قرار من مجلس الأمن الدولي بهذا الصدد.

وهنالك فكرة فيما إذا كانت الرغبة في تأجيل الاستفتاء، وهي أن يكون العمل بما يشبه نموذج جنوب السودان أو صربيا والتوافق الذي حدث في عام 2003، وكان الاستفتاء في 2006 أي بعد ثلاث سنوات، وبالتالي، فلا بد أن يكون هنالك موعد ثابت لِلتأجيل في المستقبل.

المداخلات

الأستاذ حمد الله الركابي: بما أن الإخوة في الإقليم قرروا إجراء الاستفتاء والذهاب إلى الاستقلال، ويبدو أن قرارهم انفراديٌّ، وهو الانفصال مهما كانت النتائج. ماذا لو رفضت بغداد نتائج الاستفتاء، وعارضته دول الجوار، ولم يلقَ مباركةً دولية؟ كيف سيتصرف الإخوة الأكراد بعدما أوصدوا كلّ النوافذ مع الحكومة الاتحادية، ولم يتركوا باباً لِلحوار بشأن موضوع الانفصال، لأنهم اتخذوا القرار وأصبح من المسلّمات السياسية للإقليم.

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: الاستفتاء هو قرار لإقليم كردستان ولِلمجلس الأعلى للاستفتاء، والشعب الكردستاني سيشارك بالاستفتاء، وبالتالي، سيتم إظهار إرادة شعب كردستان لِلمجتمع الدولي، ونلاحظ أن هنالك تحولاً في السياسية الدولية ومواقف الدول، إذ نسمع دائماً ذكراً لاحترام إرادة كردستان، وستكون إرادة شعب كردستان محترمة وتلقى القبول.

نعم، الاستفتاء ملزَم لِسلطات كردستان وغير ملزَم لِلسلطات الاتحادية والمجتمع الدولي، وإذا كانت نتائج الاستفتاء إيجابية فسيكون ذلك الانطلاق لبداية مرحلة أخرى، وهي الإعداد للاستقلال. وبالتأكيد، فإن التفاوض والتفاهم مع بغداد سيكون على العديد من الملفات التي سوف تؤثر وتؤدي إلى صراعات مستقبلية. ولكن تعلم جيداً أن هنالك مواقف، وهذه المواقف ربما تكون إيجابية لاحترام إرادة شعب كردستان من جانب بغداد والمجتمع الدولي.

ومهما كانت النتائج، فسقف المفاوضات غير مفتوح، ومن غير الممكن الانتظار لسنوات، وإن لم تكن هنالك استجابة من بغداد فسيتم إعلان استقلال كردستان، والمجتمع الدولي سيتعامل مع الأمر الواقع ومصالح شعب كردستان.

الأستاذ عزام علوش: كيف تحل مشكلة كركوك، فالكرد يقولون بأنهم طبّقوا الدستور، والعرب يقولون: أنتم غيّرتم الديموغرافية، والكرد يردون بأنّ الديموغرافية غيّرها صدّام؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: عندما نقول أن كركوك والمناطق المتنازع عليها ستشارك بالاستفتاء وعدم حرمانها من التصويت لاستقلال كردستان، فإن هذه نقطة أساسية؛ أما ما يتعلق برسم الحدود، فحتماً ستكون هنالك مفاوضات، ومن خلالها، سيكون هنالك العديد من الخيارات لِلتعامل مع هذه القضية، ومن أهم هذه الاختيارات، العودة إلى الأسس الشرعية الموجودة وقانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية في المادة (58)،

ومن الممكن جداً أن تكون هنالك رعاية أممية وتقرير أممي، إذ حتّى قرارات مجلس الأمن تؤكّد أن عملية رسم الحدود وحل الإشكاليات بين الإقليم والحكومة المركزية يجب أن تقوم بها الحكومة الاتحادية.

الأستاذ فلاح الطالقاني: ما نوع وطبيعة السؤال الذي سيطرح على الناخب؟ مثلاً، هل أنت مع الانفصال عن الدولة الاتحادية أم مع تشكيل وإقامة الدولة الكردية؟ لأنّ تطبيقاتها تختلف...

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: ورقة الاستفتاء سيتم إعدادها من المفوضية العليا للانتخابات، وهي في طور الإعداد، والسؤال الرئيس في ورقة الاستقلال سيكون هو: «هل أنت مع استقلال كردستان؟» نعم، أو لا، إذ لا توجد خيارات أخرى.

وأيضاً، لا يوجَد ذكر لِكلمة انفصال، إذ نحن في كردستان لا نعتبر استقلال كردستان انفصالاً، بل إعادة الشرعية باعتبار أن هنالك وعداً بإنشاء دولة لكردستان بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت هنالك قرارات لِعُصبة الأمم بهذا الصدد.

الأستاذ أكرم العساف: هل صحيح أن السيد مسعود بارزاني طلب من السفير الأمريكي في العراق في آخر زيارة له إلى أربيل ضمانات أمريكية على مستوى البيت الأبيض ومساعدات مالية، نظير تأجيل الاستفتاء؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: هذا خبر غير صحيح تماماً، فلا توجد مطالب من السيد مسعود برزاني لِلسفير الأمريكي، وأيضاً لِلتأكيد، فإنه في ذلك اليوم كان لِلسيد مسعود برزاني تصريح يقول فيه: لن يركن إلى أي ضمانات تأتي من سفير أية دولة، والضمانات يجب أن تكون أممية ملزَمة، وليست ضمانات من خلال بيان من البيت الأبيض أو السفارة الأمريكية أو أي سفارة أخرى.

فعندما تحدثت عن تأجيل الاستفتاء، فلن يكون هنالك تأجيل إلا من خلال وجود ضمانات ملزَمة، وتحديد موعد آخر لِلاستفتاء إذا كان هذا مطروحاً، ويوجد فقط طلب تأجيل، ولا توجد مثل هذه الضمانات الملزَمة، وبذلك نتجه نحو الاستفتاء.

الأستاذ صائب خدر: ما هو الموقف من مناطق سهل نينوى وسنجار؟ ولا سيّما أن جنوب سنجار تقريباً تسيطر عليه قيادات من الحشد الشعبي، وشكّلت القوات الكردية القريبة من حزب العمال إدارات ذاتية في سنجار وخانصور... ما موقف الإقليم من ذلك وتداعيات الاستفتاء عليها؟ هذا أولاً.

ثانياً: يتخوف بعض المكونات من التطرف الديني الذي يمثّل ظاهرة عالمية، وأيضاً يوجد التطرف في كردستان كغيرها من دول العالَم، ولذلك، تتخوّف المكونات أن يرسم الدستور

شكل دولة بعيدة عن العلمانية والمدنية، وتعطي مساحة لِلدين في دستور البلاد... كيف يفكّر قادة الإقليم في دستور الدولة وتخوف الأقليات على المستقبل من ذلك؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: فيما يتعلّق بوضع سنجار هنالك توافق بين الإقليم والولايات المتحدة والدول المانحة والاتحاد الأوربي وكل الدول التي تقدّم مساعدات خصوصاً إلى الكرد الإيزيديين في سنجار لضمان حماية هذا المكون وخروج كافة التشكيلات المسلحة غير الرسمية. وقد أكد البرلمان الأوربي في 2016/10/26 على المسألة الكردية وإعطاء ضمانات لسكان سهل نينوى، ولا بد من التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، والقوات الموجودة هناك قوات غير شرعية وسيتم التعامل معها بالتواصل والتفاوض وليس بالتعامل العسكري، وهذه الإدارة التي تم إنشاؤها غير شرعية، وهنالك قرار من إقليم كردستان بأن القوات التي ستمسك الأرض هي البيشمركة فقط.

المعادلات الإقليمية ومسألة حزب العمال الكردستاني ستؤثر على المكون الإيزيدي في هذه المناطق لكن تأثيرها سيختفي.

بالنتيجة، نحن نقول بأن مستقبلهم سيكون في إطار دولة كردستان المستقلة، وأيضاً سيكون هنالك إقليم فدرالي، وبالتالي، مؤسسات تشريعية تضمن لهم نظاماً مدنياً ينسجم مع المؤسسة الثقافية وليس تشكيلاً دينياً يؤثر على حقوقهم.

وفيما يخص ظاهرة التطرّف، فهي ظاهرة عالمية، ولكن الاتجاه العام وما هو معلَن في إقليم كردستان هو الاتجاه العلماني، وأنا كعضو في لجنة إعداد الدستور لإقليم كردستان، كانت هنالك مناقشات مستفيضة حول دور الدين في دستور الإقليم، وكان هذا الأمر مرفوضاً، وحصل تراجع في المادة (6) في مشروع دستور (20) التي كانت استنساخاً من المادة (2) في الدستور العراقي، وكانت هنالك حركات مدنية تطالب ببناء نضام مدني وعدم وجود أي إشارة إلى أن تكون التشريعات وفقاً لِلشريعة الإسلامية واحترام كافة المكونات.

لكن في النتيجة، ولبناء دولة فدرالية لِكل إقليم، فيجب أن تكون هنالك خصوصية سياسية وثقافية واجتماعية لكي يتم حفظ حقوق المكونات والإيزيديين منهم.

الأستاذ أحمد أسد: بلغنا من مصادر موثوقة أن السيد نيجرفان بازراني زار طهران مؤخراً بشكل غير معلَن، وسمع موقفاً رافضاً للاستفتاء... هل هذا حقيقي؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: طالما الزيارة غير معلَنة فمن المحتمل ألّا تكون هنالك زيارة، ولا توجد أية معلومات في القنوات الرسمية أو إعلام كردستان حول زيارة السيد نيجرفان برزاني إلى طهران.

مسألة رفض الإيرانيين للاستفتاء معلَن، ولا يحتاج إلى لقاءات سرية، حتى في زيارة وفد من قادة حزب الاتحاد الكردستاني إلى إيران، فإنهم بلغوهم برفض الاستفتاء والتفاوض والرجوع إلى حكومة بغداد، وإعلان الرفض جاء على مستويات عدّة سواء من الرئاسة الإيرانية أو الحكومة الإيرانية. لكن إرادة شعب إقليم كردستان لا تتوقف على قبول أو رفض الدول الإقليمية، لأنَّ كل دولة لها مصالحها الخاصة، والوحيدون الذين نتفاوض معهم هم الطرف العراقي، لأنَّ الاستفتاء مسألة عراقية.

الأستاذ شروان الوائلي: في ضوء المعطيات الموجودة على الأرض الآن بخصوص قضية الاستفتاء والتي تمهد للانفصال، هل يعني هذا أن هنالك إدارة بالأزمة لِلوضع الكردي، أي عملية ترحيل أزمة داخلية بدت تطفو على السطح سواء بالانقسام الداخلي أو تعطيل التنمية في الإقليم أو فقدان الحلفاء؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: أشرت إلى أن توقيت الاستفتاء لم يكن لترحيل الأزمات الداخلية، إذ كان يوجد طلب من رئيس إقليم كردستان لبرلمان كردستان في 3 تموز/يوليو من عام 2014 بطلب الاستفتاء وباتفاق كل الكتل والأحزاب السياسية، حتى أن المشروع تم إعداده والمصادقة عليه خلال (20يوماً) من زيارة السيد مسعود برزاني لبرلمان الإقليم، والمشروع كان موقعاً من رئيس البرلمان ونائب رئيس البرلمان وكل رؤساء الكتل، وكان هنالك إجماع بالتصويت على قانون المفوضية، وهذه المسألة ليست بمسألة جديدة حتى نقول وجدت لِلخروج من الأزمات.

وبعد أن تعرّض إقليم كردستان إلى هجمة من داعش تم تأسيس لجنة دستورية، وحدث نوع من الانقسام السياسي في الإقليم بسبب تأجيل في الاستفتاء، وكان من المزمع أن يتم في نهاية 2016 ولكن بسبب معركة الموصل تم تأجيل ذلك.

الأستاذ ضياء السامرائي: نشرت رويترز أمس تقريراً تضمّن حديثاً لسياسي كردي عن إمكانية تأجيل الاستفتاء في حال دفعت بغداد الديون المستحقّة على الإقليم، وهنالك تصريح في المضمون نفسه لِلملا بختيار...

أنا أسأل: إن نحو 10 مليارات دولار، وهي قيمة ديون الإقليم، هل هي كافية لتأجيل حُلم الدولة الكردية؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: اليوم كان هنالك تأكيد من السيد مسعود برزاني في ندوة جماهيرية تحدّث عن هذه المسألة فيها، وأشار إلى أن هنالك تصريحات حول تأجيل أو إنهاء حلم الدولة الكردية كما يصفونه بالحلم من خلال الأموال وإطلاق الميزانية أو إي امتيازات أخرى.

طبعاً هذا غير مطروح واللجنة التفاوضية التي كانت في بغداد كانت تحاول عرض وجهة نظر إقليم كردستان فيما يتعلّق بالاستفتاء وفتح باب الحوار وحل الإشكاليات بين الإقليم والمركز التي تؤدي إلى مشكلات في المستقبل بعد إعلان الاستقلال، ولم يكن من صلاحيات اللجنة التفاوض على تأجيل الاستفتاء.

أيضاً كان هنالك بيان من مكتب (ملا بختيار) حول هذه التصريحات وقد نفى ذلك، لكن فيما يتعلق بإمكانية تأجيل الاستفتاء من خلال غطاء الأموال، ربما كان من ضمن سياق حديث، ولم يكن مبدأ أساسياً وتم نفي ذلك من جانب رئيس الإقليم.

السيد زيد الطالقاني: هنالك اعتداءات وحالات اختطاف تعرض لها ساسة ونشطاء يعارضون الاستفتاء مؤخراً... هل يخطط داعمو الاستفتاء إلى إقامة دولة كردية بقمع المعارضين؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: مسألة الاعتداءات والاختطافات تحدثت عنها وسائل الإعلام في إقليم كردستان، فالبعض كان مفبركاً والبعض الآخر يكون المعتدي مجهولاً، وحدث ذلك في السليمانية، ولا أتصوّر أن الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني أو أي طرف آخر يقوم بذلك، لكن بصورة عامة الذي يقوم بحملة (لا) على الاستفتاء فهو حر وطليق، ويتحرك دون أي اعتداء، ويقوم بلقاءات وندوات تلفزيونية، وبعضها مباشر وهو الأستاذ (شاسوار).

كذلك المفوضية العليا للانتخابات فتحت باب تسجيل الكيانات السياسية والأطراف التي ترغب بمراقبة الاستفتاء والمشاركة بحملات الترويج للاستفتاء أو البقاء في الدولة الاتحادية، وبعد التسجيل والحصول على الموافقة، ستكون هنالك مكاتب سياسية لأي كيان سياسي يحاول أن يقوم بحملة إعلامية لِكلمة (نعم) أو (لا)، ويمكن دخول باقي الأحزاب إذا كان هنالك توافق سياسي في الأيام القادمة.

بالتأكيد، نحاول أن تكون العملية شفافة ومراقبة من المجتمع الدولي، وبالتالي، لا يمكن توقع وجود مثل هذه السياسات التي تؤثر بالدرجة الأساس على مدى شفافية وقدرة المواطنين في الإقليم عن التعبير عن آرائهم، لذلك، فإن من أوليات اللجنة العليا للاستفتاء والمفوضية العليا أن تكون هنالك شفافية وحرية في الاستفتاء ووجود مراقبين دوليين.

السيدة زينب الطائي: حركة التغيير نشرت دراسة مؤخراً، تقول: إن إعلان الدولة الكردية بالشكل الذي تريده القيادة السياسية لِلحزب الديمقراطي بحيث ستضيف 3 ملايين شخص ـ هم سكان المناطق المتنازع عليها ـ إلى الإقليم...

إذا كان الإقليم يدفع ربع وثلث ونصف الرواتب الآن، وتعداده نحو 5 ملايين، فماذا سيفعل إذا صار تعداد دولته المنتظرة 8 ملايين؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: هذه حالة مدروسة، فإذا تحدثنا عن كركوك وكمية النفط المباع الآن المتفق علية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فإن نصف الكمية يتم من خلالها الصرف على قوات البيشمركة الموجودين في كركوك وموظفي الإقليم الذين يتقاضون الرواتب في كركوك والنصف الآخر أيضاً لِدعم رواتب موظفي كركوك الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة الاتحادية، وأيضاً إذا تحدثنا عن مناطق سهل نينوى ومناطق سنجار، فإن هنالك أقل نسبة من الموظفين الذين كانوا يتقاضون رواتب من بين هذه المناطق المهمّشة من الحكومة الاتحادية، وبالتالي، فلن يشكل ضغطاً على ميزانية إقليم كردستان، وهنالك طبعاً دراسة لإنهاء مشكلة الرواتب وإرجاعها إلى ما كانت عليه، وكان مستوى الحملة الدعائية ضد قدرة الإقليم على دفع الرواتب لِلموظفين كبيرة جداً، والإقليم يدفع حوالي 74% من رواتب موظفي الإقليم، فقط الدرجات العليا تأخذ ربع الراتب. أما باقي الموظفين، فيأخذون حوالي 70% من رواتبهم، ولكن بصورة عامة هذه المشكلات بالإمكان معالجتها ضمن الاتفاقية الموجودة، وسيتم دفع الرواتب من الثروات الطبيعية في تلك المناطق ومن الواردات الداخلية، وأيضاً في كردستان، هنالك تحوّل في أسعار النفط والكمية المنتجة، وبالتالي، فإن المسألةَ ليست بتلك السوداوية المتصوّرة من جانب البعض.

الأستاذ محمد الشمّري: هونتَ من قيمة التحفظات الأميركية على الاستفتاء سيدي الكريم... وتجاهلتَ تصريحات مسؤولي البنتاغون بشأن قطع المساعدات عن البيشمركة... و[قناة] الحرّة نقلت عن أحدهم أن المساعدات ستتوقف نهاية هذا الشهر... كيف ستصمدون بلا دعم أميركي؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية والدعم الأمريكي لقوات البيشمركة، فهو غير مرهون بعملية الاستفتاء والاستقلال، وتقرير قناة الحرة كان غير دقيق باعتباره إشارة إلى مصدر لم يذكر اسمه، فالحرة تعودت على نقل الخبر من العراق، ونحن نعلم مدى مصداقية هذه المصادر وأنا لا أتهم الحرة بفبركة هذا الخبر. لكن بصورة عامة، ما دام لا يوجد هنالك تصريح رسمي من البنتاغون أو من الإدارة الأمريكية لقطع المساعدات عن البيشمركة، فلا يعتمد على أي معلومة تنقل حول قطع الدعم الأمريكي.

المسألة الأخرى، فـ(ماتس) على سبيل المثال قد ذكر قبل أيام أن أحد أهم استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق هو حماية الكرد والمسيحيين والإيزيديين في كردستان،

باعتبار أن هؤلاء تعرّضوا للإبادة الجماعية، وهم جزء مهم من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقطع الميزانية والدعم العسكري الأمريكي غير وارد، وبالتالي، فإن الاستراتيجية العسكرية منفصلة عن المسألة السياسية، وقد طلب وزير الخارجية من السيد مسعود برزاني تأجيل الاستفتاء ورفض الطلب، ولكن بطريقة دبلوماسية بالرد عليهم: هل هنالك ضمانات أمريكية أن يحصل الاستفتاء إذا أُجّل؟ والضمانات ليست أمريكية فقط بل يجب أن تكون أممية.

الأستاذ عزام علوش: ما هي حلولكم لمشكلة المياه؟ لمن يعود سد الموصل إذا ما أعلنت كردستان استقلالها أو حتى ضم السد لحدود الإقليم؟

الأستاذ عبد الحكيم خسرو: إن هذا جزء من الاستراتيجية التي يمكن التعامل معها أو ربما تكون باباً من التكامل بين إقليم كردستان والعراق، ومن الممكن في المستقبل التفاهم حول إنشاء سدود في الإقليم، وهذه السدود تكون خزانات لِلعراق ولإقليم كردستان.

النقطة الثانية هي أن مشكلة المياه مع تركيا وإيران، ويجب أن يكون هنالك توافق عراقي كردستاني بهذا الصدد، والتواصل مع إيران وتركيا لضمان حصة العراق وإقليم أو دولة كردستان من المياه باعتبار أن الخاسر الأكبر ستكون الدولة العراقية، ولكن في النتيجة، فإن مسألة المياه من أهم عوامل التكامل في المستقبل إذا ما تحدثنا عن العقلانية لحل الإشكاليات بين كردستان والدولة العراقية، وربما وُضِعت دراسةٌ في هذا الاتجاه من المختصين، وهنالك العديد من الذين يستطيعون وضع دراسة لهذه المسألة المهمة في المستقبل إذا ما حصل استقلال لكردستان.

وإذا كان حد السد من ضمن حدود إقليم كردستان، فإن المناطق الأخرى من العراق ستكون مستفيدة أكثر من سد الموصل، وبالتالي، فنحن نتحدث عن الاستفادة ومجالها، وليس عن وجود سد، فسواء كان سد دوكان وسد الموصل وسد دربندخان، وكل هذه السدود هي من مصلحة المناطق الأخرى من العراق، وليس فقط كردستان فهي تروي مناطق كثيرة من الجزيرة والمناطق الأخرى غرب الموصل.

ثانياً: محاضرة الأستاذ سردار عبد الله ـ 22 آب/أغسطس 2017

سردار عبد الله محمود (وُلد 1966)، كاتب وسياسي وصحفي عراقي من كردستان العراق. كان عضواً بمجلس النواب العراقي (2010-2014) وشغل فيه منصب عضو في لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، كما كان رئيس كتلة التغيير البرلمانية في نفس الدورة.

***

إن مسألة الاستفتاء عنوان آخر لِقضية الاستقلال، وهي من الممكن أن تكون وسيلةً تؤدي إلى هدف الاستقلال، وقد تَعرّض هذا الموضوع إلى كم كبير من التسييس والتخندق والفعل ورد الفعل، وإن المسؤولية تستوجب أن نقارب الموضوع بصورة موضوعية بعيداً عن التخندقات، ونركز في صلب المشكلة بدلاً من أن نتخندق مع هذا الرأي أو مع الرأي الآخر، فمن خلال الخطاب الموضوعي يمكن أن نتوصل إلى فهم لجوهر المشكلة بحيث يؤدي إلى التوصل إلى الحلول، وعلى أسس سلمية سواء في البقاء بالدولة أو في تأسيس دولة.

إن الصراعات الداخلية في العراق أدّت إلى خلق أزمة في الدولة على مدى قرن، وإن المشكلة الأساسية التي أدت إلى دخول العراق في كوارث هي المشكلة الكردية، فإذا قلبنا التركيب التاريخي سنجد أنه بعد سقوط صدام في عام 2003 والكوارث التي حصلت والحصار كلها أتت نتيجة حرب احتلال الكويت التي كانت نتيجة لِلظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي خلفتها الحرب العراقية-الإيرانية والتي كانت نتيجة طبيعية لتمزيق اتفاقية الجزائر، تلك الاتفاقية التي أتت نتيجة طبيعية لتنازل النظام عن أرض ومياه العراق إلى دولة جارة في سبيل إنهاء الثورة الكردية.

حماقة الحاكم في بغداد آنذاك جعلته يحلّ مشكلةً داخليةً باللجوء إلى الآخرين وكان الثمن غالياً، وبما أنه لم يحل المشكلةَ بل عقّدها، أدى إلى إشعال الثورة الكردية من جديد والحرب التي أدخلت العراق في سلسلة كوارث أدّت إلى ما هو عليه الوضع الآن.

على طول التاريخ، كان الكردي متهماً بأنه يستقوي بالخارج تجاه الحكومة المركزية،

والآن انقلبت المعادلة، إذ أن الذي يتخذ موقفاً معادياً من الاستفتاء أو الاستقلال هو الذي يقول: إن هذه حالة غير مرغوبة وطنياً، ويمكن معالجتها، ويقول: إن أمريكا وإيران وتركيا لا تقبل، هنالك أمور تستدعي الوقوف عليها لما تحمله من دلالات كثيرة، فيجب أن نتعامل معها بموضوعية ونتوصل إلى مقاربة موضوعية فيها، بحيث تؤدي إلى حالة إنسانية تخدم العراقيين سواء بقوا داخل دولة واحدة أو أسسوا دولة متعايشة متجاورة تعمل على خلق شراكة بين دولتين.

وأنا شخصياً قد عملت وعلى مدى سنتين والتقيت بالقيادات العراقية والمراجع في النجف الأشرف وبوكيل المرجعية الدينية لِلسيد السيستاني، وعرضت الأمور عليه، وهي أنه يجب التوصل إلى شراكة على أسس الحقوق والواجبات، وإذا لم نتوصل إلى ذلك، وكان البلد محكوماً بالتقسيم، وبدلاً من أن يأتي الأجنبي ويقسم البلاد لمصالحه على حساب مصالحنا ويخلق لنا مشكلات، فلماذا لا نأتي وننظر في مستقبلنا وأمورنا في تقسيم يخدم المكونات العراقية الحالية، وكان هنالك ترحيب من القيادات والمراجع في الحوار حول ذلك الموضوع.

وفي لحظة تاريخية سابقة، وقبل سقوط صدّام بأيام، كنا نتناقش حول مستقبل العراق، وندخل في مناقشات وصراعات وسجالات مع الكثيرين من العرب الذين كانوا يتوقعون هذه الحالة الكارثية لِلعراق بعد سقوط صدّام، لقد كنت أنظر في تفاؤل لما بعد سقوط صدام بأنه ستحصل حالة من التغيير ويزول الحصار، وكان حُلمنا أن العراق سيصير مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ويكون جوهرة الشرق الأوسط، فتتمنى كل الشعوب أن تعيش الحالةَ العراقية، وكنت أنا في وقتها أركّز على حالة عراقية وطنية جديدة تستهدف بناء هوية عادلة تدفع بالفرد العراقي بعيداً عن التخندقات والأيديولوجيات الحزبية، وتدفعه إلى التمسك بهذا البلد الذي حقق كرامته والعيش الكريم. ولكن للأسف، إن ما نراه اليوم وبعد مرور (عقد وقرن) تقريباً تحولت كل أحلامنا إلى كوابيس لم نكن نتوقعها، حتى أعدى أعداء العراق لم يكونوا يتوقعون ذلك، بل إن ما كانوا يتمنونه أقل بكثير من الذي وصلنا إليه.

أنا شخصياً عشت في بغداد والجنوب، وكنت أتمنى خلق دولة عراقية جديدة بحيث يحافظ ويدافع الكرديُ والشيعيُ والسنيُ والتركمانيُ والمسيحيُ عن وحدة البلد. لقد كنت من المدافعين بقوة عام 2003 بتوجه القيادة الكردستانية إلى بغداد والعمل على إعادة رسم هذه الدولة وفق المعايير العادلة.

لقد كان خطابي واضحاً في بناء دولة حديثة تحفظ حقوق الجميع، والذي يرفض الاستقلال بدلاً من أن يتهمنا بالانفصالية ندعوه إلى بناء حالة جديدة على أساس الاستفادة من محاولات

الإقصاء الماضية التي حدثت على مدى قرن كامل، فآنذاك، كانت الحالة الاجتماعية والشعبية الكردية ترفض التوجه إلى بغداد بصورة كبيرة، أضف إلى ذلك الحالة الثقافية والإعلامية في أن الكرد في الغرب كانوا يرفضون وبقوة التوجه مرة ثانية إلى بغداد، وكان الجميع يميل إلى هذه الفرصة وإعلان الاستقلال وتأسيس دولة كردستان.

في وقتها، كنت أنا من الداعين إلى الذهاب بقوة إلى بغداد، وأقارن ما بين الأكراد وأدعوهم إلى الاستفادة من الخطأ الذي ارتكبه أمير إمارة بابان عبد الرحمن باشا قبل قرنين من الزمان حين رفض تولي ولاية بغداد، فجلب الكوارث على إمارته بهذا القرار، إذ تشير المصادر التاريخية إلى أنه رفض عرش ولاية بغداد بدعوى أنه لا يستبدل ثلوج وجبال بلاده بعروش العالَم، فإن السياسي الناجح لكي يحافظ على جمال ثلوج بلاده يجب أن يتولى العرش ويجلس ويقدّم تجربة ونموذجاً آخر.

والمفارقة التاريخية أن مام جلال كان آنذاك يسكن في قلعة (شوالان) التي كان يسكنها قبل قرنين عبد الرحمن باشا، وكنت أقول: إن الحكمةَ تستدعي أن يكون مام جلال رئيساً على العراق، ولا يعيد خطأ عبد الرحمن باشا أمير بابان، وهو أقوى الأمراء في وقته.

أما الآن، وعندما أستعيد كل هذه الأمور والقناعات والأفكار وأرى بغداد على هذه الحالة التي ترفض الحالة العراقية الآن، ولا أقصد حالة معينة بل الحالة العراقية التي ترفض استيعاب أبنائها وتمنع حقوق الأفراد والمكونات.

وهذه الحالة بدلاً من أن تكون جامعة ومستوعبة وتحوي الجميع فإنها طاردة، فالآن العربي السني الذي كان هو يحكم العراق طيلة عقود لديه مشكلة، وأؤكد هنا أنني لا أنطلق من منطلق الطائفية، ولكن العربي الشيعي أيضاً يعيش حالة هو غير راضٍ عنها.

أما الحالة الكردية فهي مختلفة عن القومية، إذ توجَد بعض الثقافات والقيم المشتركة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة البقاء ضمن دولة واحدة، فالبقاء ضمن دولة واحدة وبحالة قسرية تفرض على الكردي إنتاج حالة إضعاف لهذه المشتركات وليس تقويتها. لذلك، فالذي يحفظ هذه المشتركات لم يكن ممن هم في السلطة لا سابقاً ولا حالياً، فهم لم يحافظوا ولم يبقوا على الأواصر المشتركة، والذي حافظ عليها هو المراجع، فالحالة الكردية والظلم المشترك بين الكردي والآخرين في العراق، كل هذه الأمور هي التي كانت تخلق وتقوي الأواصر المشتركة.

نحن إذا فشلنا في التوصل إلى العيش المشترك، فالتقسيم سيكون حالة حتمية آنذاك، وبدلاً من أن يكون التقسيم دموياً مثل يوغسلافيا، فالأفضل أن يكون سِلمياً، وبدلاً من أن

نصرف أموالاً على الحرب والكوارث والتدمير، وبعد ذلك، نتجه للإعمار ويذهب جزء من الأموال إلى الفساد لنتجه إلى التقسيم السلمي.

لقد كان العراق قبل هيمنة البعث متفوقاً في كل شيء ثم صار أضعف ما يكون، فيكفي إضاعة الكثير من الأموال للحروب والكوارث ولنعش حالة من التعايش السلمي والشراكة الحقيقية بين مكونات البلد.

ما هي المشكلة في إجراء الاستفتاء؟ سواء الآن أو في تأجيله للمستقبل؟ فإذا كان الخوف من نتائجه، فلو كانت النتائج في مصلحة بقاء كردستان ضمن العراق، فلنفترض كيف ستكون الحالة والموقف في بغداد تجاه ذلك، وإذا كانت هنالك إرادة شعبية تحلم بكيان مستقل فهذا يعني أنه لديك مشكلة مزمنة يجب حلها بدلاً من تخديرها بالتأجيل.

ما الذي قدمه الإنكليز في بريطانيا إلى الاسكتلنديين ولم يصوتوا على الانفصال من بريطانيا؟ إذن نحن ندعو إلى خلق حالة اسكتلندية بحيث تدفع الكردي يصوّت بالبقاء مع العراق، ولكن لا يمكن الفرض بالبقاء وتحول الحالة الوطنية التي كان يحلم أن تحقق طموحاته وأحلامه وحقوقه إلى كراهية. إن الإنسان بطبعه ميّال إلى الحرية، والنظام الصَدّامي خلق حالةَ دمار في بقية مناطق العراق قبل 2003 وفي كردستان التي كانت شبه دولة مستقرة.

فإذا جاء الرفض بإجراء الاستفتاء في توقيت معيّن، فهناك خلاف على مستوى تكتيكي وتوقيتات زمنية والآليات يمكن أن نتفق أو نختلف عليها، ولكن إذا كنت ترفض الحلم والطموح والتوق الكردي إلى كيان مستقل فآنذاك ستصطدم بحالة مبدئية وبحلم تم خلقه بحالة تراكمية قوية، ويجب الإجابة بدقة عن هذا السؤال.

المداخلات

الأستاذ حسام الغزالي: هل طرح القضية الكردية لِلتدويل أفضل من وجهة نظر الأكراد؟ وإذا لم تكن كذلك، فكم من المساحة يمتلك الأكراد لِلعمل على تحقيق مطالبهم عن طريق الحوار المباشر مع حكومة المركز؟ وهل لدى الأكراد خارطة طريق تحدد مطالب واضحة ومحددة؟

الأستاذ سردار عبد الله: حتى لو لم تكن هنالك خارطة طريق واضحة ومحددة، فالعمل جارٍ بين القوى الكردستانية، وبدأت المفاوضات بين البارتي وحركة تغيير، والأجواء إيجابية على الرغم من الخلافات بينهم، وسيتم التوصل إلى تفاهمات لوضع خارطة طريق متفق عليها من كل الأحزاب.

ويجب أن نحدد: ما الذي نستهدفه من التدويل؟ هل التدويل سوف يخدم وضع المكون باعتبارنا شركاء في الوطن وفي الجغرافية مستقبلاً؟ وقد يكون العمل الدولي ليس بصالحنا، وأنا أكرر أن البعض كان يقول: لماذا يلتجئ الكردي إلى الخارج؟ والآن هم نفسهم يهددون الكردي، وفي النتيجة، من يعطي الشرعية لكردستان؟ ليست الموافقات الأمريكية والخارجية بل الشعب الكردي.

الشيخ محمد الكرباسي: السردية الكردية تقوم على فكرة التضحية قبل 2003، في حين أن التضحية ليست حالة كردية استثنائية في عراق صدام، ويفترض أن تنتفي أسس هذه السردية بزوال صدّام. لماذا يصر الإخوة الكرد على اعتبار توجههم إلى بغداد بعد 2003 كان مكرمة لِلعرب؟

الأستاذ سردار عبد الله: التوجه إلى بغداد ليس مكرمة كما أن التوجه إلى الاستقلال ليس بمؤامرة صهيونية تستهدف العرب ووحدة العرب، بل هنالك حالة موضوعية كردية، وكل ماضينا وتراثنا كان يستهدف معاداة الاستعمار والإنكليز بينما نقدّس حدوداً تركها لنا الإنكليز.

بالنسبة إلى الحدود، فهي الحدود التي تخدم الحالة السِلمية بين الشعوب، والحدود في أوروبا رسمت بعد حروب دموية، بينما الحدود في مناطقنا لو كان الإنكليز هم الذين رسموها لكانت الأجيال الحالية تعتبر ما قام به الإنكليز حدوداً مقدّسة ويدافعون عنها.

فالقضية ليست قضية مكرمة، وأنا كنت من المعتقدين ببناء دولة مثل تجربة اليابان، ولكن عندما نفشل في كل هذه الأمور تنتج الكوارث والدمار وتؤدي إلى الفساد، وأنا ضد هذه الحالة التي وصلنا لها، وللأسف اليوم الفرد العراقي يقول بأن نظام صدام أفضل من النظام الحالي، فعلينا أن نفهم الحالة التي وصل لها الفرد العراقي لكي يتصور هذا التصور.

وفيما يخص السردية الكردية على فكرة التضحية، فالتضحية ليست بخرافة أو من الأساطير، التضحية هي مقابر جماعية على طول العراق، ومن حق شعب لا يريد أن تتكرر هذه الكوارث أن يتخذ مثل هذه الإجراءات، والممارسات التي يقوم بها البعض اليوم تهدد الكرد بالاجتياح، ومثل هذه الممارسات هي التي تدفع الكرد بالسير إلى غير اتجاه.

والتجربة التي قام بها مام جلال في خلق حالة اجتماعية تحقق عدلاً نسبياً هي تجربة رائعة، وهنالك تجارب لآخرين أيضاً، وعلينا أن نتعظ من الكوارث التي مررنا بها سابقاً.

السيدة آلا طالباني: هل تؤيد عودة التغيير وبقية الأحزاب الكردية المشاركة في برلمان كردستان إلى العملية السياسية في الإقليم وتفعيل البرلمان دون طرح موضوع رئاسة الإقليم والعلاقة مع المركز فيما يخص تصدير النفط تحديداً؟

الأستاذ سردار عبد الله: أنا أدعو إلى وحدة الصف الكردي المستندة إلى التفاهمات التي تحل المشكلات، وأترك باقي الأمور للأحزاب، وكما تعلمين أنني لا أنتمي إلى حزب سياسي مستقل من الناحية الحزبية، وإذا اتفقتم أنتم الأحزاب، وكان ذلك الاتفاق يخدم المواطن الكردستاني والتفاهم مع بغداد والتوصل إلى خارطة طريق تؤدي إلى إحقاق الحقوق العادلة التي ناضلنا من أجلها عقوداً وقروناً فأنا أؤيدها.

أما أن تتفقوا أولاً على قضية رئاسة، فهذه أمور تفصيلية، فأنا لا أسمح لنفسي أن أدعو التغيير والاتحاد أن يتنازلا عن رؤيتهما، أنا أدعو إلى تفاهمات تؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية لِلمواطن وخلق حالة تفاهم مع بغداد سواء بالبقاء ضمن دولة واحدة أو كجيران.

الدكتور حسن ناظم: هل كان يمكن لِلإقليم أن يعلن استقلاله بعد سقوط صدّام مباشرة؟ يبدو أن الظروف الإقليمية والدولية هي التي كانت لا تسمح، وليست أسباب أخرى... ثم إن الإقليم أحسن التصرّف بشكل كبير في حصّته من الموازنة... فلماذا هذا الحزن؟

الأستاذ سردار عبد الله: لا يوجد حزن على الإطلاق، وما طرحته في وقته وهوجمت بسببه كنت مقتنعاً به، وما زلت مقتنعاً به، والقضية ليست أن الوضع الدولي يسمح باستقلال كردستان أو لا، بل كان هنالك توجه في القيادة الكردستانية لخلق دولة جديدة وبالإجماع، وكانوا يهاجموننا في الشارع وفي الإعلام ويقولون: أنتم أول فوج تأسس بعد الملكية، وهو

فوج موسى الكاظم وفوج كردي، وتحول إلى جيش، وهذا الجيش دمّر كردستان في جرائم الأنفال، فعندما يكون الفرد الكردي محكوماً بذاكرة دموية باختلاف مذاهبهم سنياً وشيعياً، فستكون بالتأكيد لديه قناعات.

نحن لسنا حزينين، ووجودنا في العراق لم يكن قضية موازنة، والموازنة ليست مكرمة، وقد اتفقنا على إنشاء نظام فدرالي، والفدرالية هي تقاسم السلطة وما يأخذه كردستان من الموازنة ليست بمكرمة.

الأستاذ رافع عبد الجبار: أولاً: أقدّم شكري الجزيل على هذه الويكيبيديا الرائعة التي غلب عليها الحس التاريخي والأماني ببناء دولة فيدرالية، والذي أراه أن الجميع بما فيهم الكرد ـ أو أكثرهم ـ لم يسعوا إلى بنائها، بل الكل يسعى لتحقيق ذاته من خلال محاولة كل منهم إضعاف الآخرين. لم أسمع رأياً واضحاً وصريحاً بخصوص الاستفتاء؟

الأستاذ سردار عبد الله: بالتأكيد هنالك أخطاء، ولكنني ذكرت حالةَ مام جلال، وكانت بالتوازي مع حالات دفعت العراق باتجاه تخندقات وجراح بليغة للأسف.

الاستفتاء وسيلة، وحاولت أن أفهم: لماذا الخوف من الاستفتاء؟ والبعض يتخوّف منه لِلخوف من نتيجة معينة، والمشكلة ليست في الاستفتاء، فإذا كان الخلاف على التوقيت فهذه أمور تكتيكية يتفق عليها، ولكن الخلاف على مسائل جوهرية مثل الحدود ووضع كردستان، فإذا لم تقر لشريك الوطن بحقّه في الاستقلال فكيف له أن يتفهم الموقف الرافض لطموحاته، وطالما كان يرفض حلم الكردي وطموحه فسوف يكون له موقف قوي اتجاه من يرفض ذلك.

الأستاذ شروان الوائلي: أولاً: من خلال معرفتنا أن هنالك خلاف كردي على الأقل في الوقت الحاضر حول الاستفتاء أو الانفصال عموماً، ويتبين من خلال طرحك الواضح أن هذا رأيك وليس رأي كوران المعارضة لِلمشروع في الوقت الحاضر.

ثانياً: أنا أعتقد دائماً أن مشروع الدولة الكردية مشروع منجَز مع وقف التنفيذ لعدم وجود الانسجام مع المركز طيلة عمر الدولة العراقية والشعور بالتهميش، ولكن هل تعتقد أن كل هذه المحددات الآن ستلد مشروع دولة أو ضرراً لِلشعب الكردي.

الأستاذ سردار عبد الله: ما رأيته طيلة الأربع سنوات التي عشتها هناك، هو أن كل القوى الوطنية العراقية كانت تدفع إلى تفاهم كردي، وهذه الحالة كانت تخلق ثقةً أكبر لِلكرد في الشريك الآخر، وخصوصاً الإخوة الشيعة، وأذكر أن الدكتور الجعفري قد عرض مبادرة لِلتوسط بين القوى الكردستانية، حتى القوى العراقية أيضاً طرحوا مبادرة، وكنت ممن اتصل

بهم لحضورها، هذا أدى إلى خلق ثقة كبيرة في كردستان في الشريك الآخر في الوطن من الشيعة والسنة.

فهنالك حُلم وجُرح في الذاكرة وشعوب في المنطقة حظيت بتأسيس كيانات سياسية مستقلة لم نحظَ بها، فما هو الذي ينقص الكرد لكي يؤسسوا دولة كردية على الأقل من الناحية النفسية والثقافية، فنحن ندعو الشركاء في الوطن إلى التفاهم على أسس عقلانية تضمن لنا ولهم الاستقرار والازدهار وحلم الدولة الكردية لن نتخلى عنه إلى أن يتحقق.

الأستاذ فاروق الغزالي: كررتم أكثر من مرة مصطلح «الحكمة» في ظل هذه الظروف من كون أجزاء مهمة من البلد ما زالت تحت سيطرة داعش، وملايين العراقيين مهجّرون، بالإضافة إلى عدم الوفاق السياسي داخل الإقليم بتعطيل البرلمان الكردي وإشكاليات الرئاسة في الإقليم... هل ترون من الحكمة طرح موضوع الاستفتاء في التوقيت المعلن من جانب رئاسة الإقليم؟

السؤال الآخر: هل تمت مشاورتكم كأحزاب سياسية في موعد الاستفتاء؟ أَم هو قرار متفرد لِلسيد البارزاني شخصياً أو الحزب الديمقراطي؟

الأستاذ سردار عبد الله: أكرر مرة أخرى، أنا الآن خارج الأحزاب، وأحظى بعلاقات جيدة مع الجميع، وأحاول أن أكون صوتاً يخلق تفاهمات مع الجميع، سواء في داخل كردستان أو خارجها مع بغداد وغيرها، وكانت لي جولة قبل عامين مع قيادات الأحزاب العراقية جميعاً حتى تشرفت بلقاء المراجع العظام في النجف الأشرف والتقيت بممثل [السيد] السيستاني في كربلاء المقدسة وأيضاً رؤساء الأحزاب الكردستانية، وكنت متوقعاً ما يحدث الآن، وفي وقتها قلت: علينا كقوى تمثل مكونات الشعب العراقي أن نتوصّل إلى استراتيجيات لِلتعامل مع المنطقة وإلا فسوف نكون جزءاً من استراتيجيات الآخرين، وستحقق مصالحهم على حساب مصالحنا، وللأسف هذا ما حصل.

إذا كانت الملاحظات والإشكاليات حول الاستفتاء وتوقيته، فهذا يمكن التفاهم والتفاوض عليه، أما إذا كانت الإشكالية حول نتيجة الاستفتاء فسندخل في مشكلة جوهرية تخص حقوق وحلم الأكراد في تأسيس دولتهم.

الأستاذ حسام الغزالي: ألا تعتقدون أن تشدد بغداد أحياناً تجاه حل موضوع المناطق المتنازع عليها أحد أسبابه دعوة الأكراد باستمرار لِلانفصال (الاستقلال) عن العراق؟

الأستاذ سردار عبد الله: بغداد اتفقت على قانون إدارة الدولة لحل مشكلة كركوك، وذهبت إلى الماد 140 وحددت سقفاً زمنياً في نهاية كانون الثاني/ديسمبر، أي نهاية سنة

2007، وبعد انتهاء عام 2007، جاءت قوةٌ وقالوا أن هذا القانون غير صالح وانتهت مدته، فبدلاً من أن تكون المادة الدستورية آلية لِلحل اتخذتها القوى كمخدّر لِلوضع حتى تستخدمه في تثبيت حالة الإقصاء ومسح الهوية القومية على أساس النظام الصَدّامي.

أنا لا أدافع عن الأخطاء التي ارتكبتها القوى الكردستانية، ولكن بدلاً من أن تحل المشكلة بتفاهمات خرجت لنا قوة من عمليات دجلة تهدد بأنها ستعيد حدود الإقليم إلى ما كانت عليه في زمن صدّام، ومجرد التلويح بهذا التهديد يرجع إلى ذاكرتنا كل الدماء التي سالت في تلك الفترة، ومقابل ذلك، كانت هنالك أصوات عقلانية من السنة والشيعة تدعو إلى الحكمة والتفاهم ولكنها قُمِعَت.

السيد زيد الطالقاني: شكراً أستاذ سردار على هذا الجهد الكبير، والمحاضرة المهمة... ألا يخطر في أذهان أحبتنا الكرد أن مَن يرفض الاستفتاء أو الاستقلال الكردستاني فهو يحاول أن يتمسك بهم... ويريد بقاءهم ضمن العراق؟ هل فكرتم في هذه الجزئية؟ وإذا كنا نتحدّث عن الحقوق وغيرها، فمَن مِن العراقيين حصل على حقوق كاملة؟

الأستاذ سردار عبد الله: أنا لا أتحدث عن حقوق كاملة وكل كتاباتي وتصريحاتي تؤكّد على الحقوق العادلة لِلطرفين حقوقنا وحقوق الآخر ين.

لكن الثمان سنوات السابقة من الحكم مخرجاتها قد ظلمت الكردي والسني والشيعي وتعويض هذه التراكمات ليست بسهلة.

الأستاذ أحمد أسد: ألا ترون أن كل المؤشرات تقول أن الاستفتاء سيتم تأجيله، ولكن قيادة الإقليم تبحث عن مخرج، وفِي الوقت الحالي، البرلمان الكردي هو المخرج الوحيد للتأجيل؟

الأستاذ سردار عبد الله: إذا كان التأجيل يخدم مصالح جميع العراقيين، فعلينا الدفع باتجاه التأجيل، وما سمعته من التصريحات الرسمية في كردستان يتساءلون عن ما هو البديل عن التأجيل، إذ يجب أن يطرح البديل، والمشكلة التي أؤكد عليها بأن الحالةَ السياسية العراقية تعيش حالة انتخابية دائمة، أي الآخرين في بغداد يخشون أن يتضرروا انتخابياً إذا ما دعموا الاستفتاء في كردستان، والكثير من القيادات في المجلس الأعلى والتيار الصدري يقولون لي بأن مواقفهم المعتدلة اتجاه كردستان كلفتهم خسائر في الأصوات الانتخابية، فيجب أن نتجنب استخدام هذه الأمور الجوهرية في المزايدات الانتخابية.

الأستاذ أكرم العساف: أغلب تجارب الدول في الانفصال لم تكن ناجحة أو فشلت أحياناً. ألا ترون أن وضع الإقليم الحالي سيؤدي بالمنطقة إلى حرب؟

الأستاذ سردار عبد الله: إذا كانت المشكلة على الاستفتاء، فالاستفتاء آلية، أما إذا كانت

المشكلة على الاستقلال فهذه مشكلة جوهرية، والكرد خاضوا الحروب وقدّموا تضحيات من أجل أن تحقق حقوقهم العادلة، وطالما بقيت هذه المشكلة دون حلول جذرية وعادلة فستكرر، ثم إن القضية ليست الانفصال، وقد كنت أدعو القيادةَ الكردية في عام 2003 و2004 إلى أن يذهبوا لبغداد ويشاركوا ببناء دولة تملك هوية عادلة، والذي يرفض ذلك كنت أتهمه بالانفصال، لأنه يريد أن يكرر الحالةَ السابقة نفسها التي فشلت، ويريد أن يؤدي إلى تقسيم العراق وإدخال المنطقة في حروب، وهذا ما دفعني إلى لقاء المراجع، وأخبرتهم بأنني قد أكون الجيل الأخير من السياسيين الكرد الذين تعايشوا مع العرب، وعنده صداقات وذكريات جميلة معهم. أما الجيل الذي يأتي من بعدي فهو يذكر جريمة الأنفال وحالة قطع الرواتب، لذا، فعلى القيادات السياسية أن ترضي شعب كردستان، حتى إذا حصل استفتاء فسيكون صوته مع البقاء وليس الانفصال.

الأستاذ فاروق الغزالي: لا يختلف اثنان بقوة وفاعلية الحضور للإخوة الكرد في كتابة الدستور، لأنهم الشريك الرئيس لِلفريق الشيعي في هذه المهمة. لماذا قبل الفريق الكردي بتثبيت فقرة أن العراق بلد فيدرالي اتحادي، ولم يصرّوا على إدخال فقرة إمكانية الاستقلال بناءً على آليات يتفق عليها كالاستفتاء مثلاً؟ هل طُرح هذا الرأي وَجُوبِهَ بعدم القبول من جانب الفريق الآخر، أم لم يكن حُلم الاستقلال حاضراً في وقتها؟

الأستاذ سردار عبد الله: لِلأمانة أقول: إن الحالة الشعبية الكردية آنذاك كانت ترفض التوجه إلى بغداد، وكانت تدعو إلى اتخاذ النموذج السوداني أنموذجاً، ففي وقتها، اتفق السودانيون على 8 سنوات.

وفي سنة 2005 وتحت ضغط جماهيري توجّه وفدٌ من كردستان في أثناء كتابة الدستور، ومن ضمن ما كان يحمله الوفد تحديد سقف زمني لِلاستفتاء الذي يؤدي إلى استقلال كردستان، والقيادة في كردستان كانت تعيش حالة إجماع، ومنهم مام جلال وشيروان ومسعود برزاني، والبقية كانوا حاضرين بأنفسِهم في عملية كتابة الدستور، إذ كانوا يتطلعون لبناء دولة جامعة تحفظ الحقوق وكرامة الفرد وتحفظ الحقوق السياسية لمكوناتها بغض النظر عن قوميته، فقد كانت هذه أحلامنا، ولكن للأسف صحونا على واقع مؤلم.

الأستاذ حليم السامرائي: إن الحذر من الاستفتاء ربما يرتبط بالمخاوف من أن يستغل هذا الأمر كورقة لِلمستقبل في حالة وجود ضعف أو مشكلات في الدول المجاورة، فيلوّح بها الإقليم باستمرار، وفي النهاية، ستبقى ورقة ضغط لا يمكن لأحد أن يجازف بإحراقها، إلا إن كنتم تعتقدون أن السيد بارزاني قد أحرقها فعلاً وأحرجكم جميعاً.

الأستاذ سردار عبد الله: أنا الآن خارج كل الأحزاب، ولدي رؤيتي الخاصة، ولست محكوماً بحزب، وهذا يجعلني أرى الأمور من منظار آخر، وبالنسبة لِقضية الاستفتاء، فإنه كان مطروحاً في 2004 و2005 في أثناء كتابة الدستور، وكان الشارع الكردي يدفع بالقيادات الكردستانية بهذا الاتجاه منعاً لحصول كوارث أخرى يمكن أن تحصل، والمشكلة ليست بآلية الاستفتاء أو التوقيت، وإنما باعتراف حكومة بغداد والآخرين بحقوق شعب كردستان، وكيف تستطيع حكومة بغداد أن تقنع الشارع الكردي بالتصويت للبقاء ضمن العراق ولا يحصل التقسيم.

الأستاذ عدنان فيحان: إن أغلب الإنجازات العظيمة كانت في بدايتها حُلم، وذلك ليس بعيب، وأنا لا أناقش في هذه النقطة، إنما أقول: إذا تحقق حلم الدولة الكردية في جزء من الأجزاء الأربعة لِلقومية الكردية فكيف ستواجهون المشكلات والصعوبات والضغوطات الإقليمية سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية؟ وهل فكّر من يدعو إلى إقامة الدولة الكردية في كردستان العراق كيف سيكون حال الكرد في البلدان الأخرى؟

الأستاذ سردار عبد الله: الحالة الكردستانية بالعراق حالة مختلفة عن بقية الدول، إذ بقيت الحالة مستمرة نشطة سياسياً وثقافياً وعسكرياً من خلال إشعال الثورات.

وقبل إشعال الثورة في كردستان، فإن الدول التي تحتل مناطق من كردستان في تركيا وإيران كان تعاملهم غير إنساني مع الكرد، ويمنعون الأكراد هناك حتى من التحدّث بلغتهم والتعلم باللغة الكردية، لذلك إذا تأسست دولة في كردستان فسيكون لها عمق استراتيجي وستكون عوناً لِلكرد في إيران وتركيا.

ثالثاً: محاضرة الدكتور باسل حسين ـ 23 آب/أغسطس 2017

د. باسل حسين: باحث وكاتب ومحلل سياسي عراقي، حصل على الدكتوراه في تخصص السياسة الدولية في العام 2000 من جامعة النهرين، عمل نائبًا لمدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في عمان. عمل أستاذًا زائرًا في كلية أحمد بن محمد العسكرية 2014-2015، وباحثًا زائرًا في المعهد البريطاني 2010-2011، ورئيسًا لقسم الشؤون الدولية بالمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية 2007-2009. له إصدارات وبحوث في الشأن الدولي والعراقي.

***

نستعرض في هذه المحاضرة الحيثيات الداخلية المحيطة بالاستفتاء سواء ضمن المكون الكردي أو ضمن المكونات العراقية الأخرى، بالإضافة إلى التطرق إلى المواقف الإقليمية والدولية من الاستفتاء ومن الدولة الكردية بشكل عام.

إن إجراء الاستفتاء في الوقت الحاضر يأتي بدوافع شخصية من القيادة الكردية، وليس من دوافع موضوعية، وذلك لِعدم توفر الظروف الملائمة لإقامة الدولة الكردية في الوقت الحاضر.

إن تفكيك هذه الأزمة على نحو منهجي يوجب أن نتناولها وفقاً لِلرؤية الآتية:

أولاً: نحدد الدوافع التي أدّت إلى اتخاذ قرار الاستفتاء، ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ صحيح أن الدكتور عبد الحكيم قد تطرق إلى دوافع قرار أربيل، ولكنني أتمنى أن تكون رؤيتي مكمّلة لما تم تجاهله أو نسيانه أو تناسيه، وبالتأكيد سنمر على المعوقات التي تواجه هذا القرار وأبعاده والعوامل المؤثرة فيه، وفي الأخير سنتناول الاستشراف المستقبلي، لأني أعتقد-كمختص ـ أن أي تحليل سياسي دون رؤية مستقبلية سيكون قاصراً ولن يحيد بظاهرة قيد التحليل.

سأبتدئ بالنسبة لِلدوافع، فلا شك ولا ريب أن حلم الدولة الكردية قد راود أذهان القيادات

الكردية والشعب الكردي على فترات تاريخية متعددة، وكان هذا الحلم يصطدم بواقع إقليمي ودولي لم يكن يسمح بتحقيق هذا الحلم على أرض الواقع، وما أود أن أقوله هنا أن هذا الحلم مشروع كبقية الأمم الأخرى، ليس تفضّلاً وإنما هو حق مشروع طبيعي لهذا الشعب الكريم.

إن حلم الدولة الكردية قد ازداد حضوراً في العراق بعد تحولات كبرى ابتدأت في احتلال العراق عام 2003، وفشل مشروع الدولة الاتحادية الذي افترضه دستور عام 2005 وما أعقبه من تقاطعات حادة في قضايا كبيرة بين المركز وإقليم كردستان، وعلى سبيل المثال القضايا المتنازَع عليها (النفط والغاز والموازنة الاتحادية وتخصيصات البيشمركة)، وغيرها من القضايا التي كانت محلاً لِلنزاع والخلاف ما بين الإقليم والمركز.

الدكتور عبد الحكيم قال: إن قرار الاستفتاء لم يكن وليد اللحظة، وإنما يعود إلى عام 2014، وأعتقد أن هذا صحيح من حيث الشكل، ولكن من حيث المضمون لم يكن الإقليم يفكّر جدياً في ذلك، بل كان يستخدمه كورقة ضغط اتجاه المركز، وأعتقد أن العنصر الأساس والمتغير الجوهري لدعم الإقليم بالتفكير الجدي في ذلك هو بروز متغيّر داعش وما أفرزه من معطيات على الأرض جعل من قضية الاستفتاء ممكنة.

ويرى تيارُ أربيل تحديداً والمتماهون معه أن في ذلك فرصة سانحة، ربما لن تتكرر، وبالتأكيد هنالك دوافع أخرى تتمثل في محاولة التخلص من عبء مطالب الجماهير الكردية، ولا سيّما في الجانب الاقتصادي، وهنا ينبغي أن نتوقف عند هذه النقطة، إذ مع فشل نموذج إقليم أو دولة الرفاهية الذي تم تسويقه لِعقد من الزمن في الإقليم إلى درجة أنه يعجز الإقليم عن توفير حتى الرواتب، وأيضاً جوانب أخرى مثل تراجع مستوى الحريات، أو الانقسام والتشظي الكردي، كل ذلك ـ كما أرى ـ دفع أربيل إلى الذهاب إلى خيار الاستفتاء، لأنها ترى في ذلك ـ ربما ـ فرصةً مناسبة لِلهروب إلى الإمام من هذه الضغوطات، وأيضاً فرصة تتيح لها إعادة ترتيب البيت الكردي الداخلي ودفع الجمهور إلى تبنّي قضية خارجية تبعده عن هذه المطالبات وتشغله لفترة من الزمن.

هنالك أيضاً من الأسباب التي تدفع أربيل إلى الذهاب إلى الاستفتاء هو الصراع الكردي ـ الكردي، وأنا أؤمن أن قرار الاستفتاء يحمل بين جنباته هذا الصراع وتحديداً ما بين تيار السليمانية وتيار أربيل، والصراع المستمر من أجل تسجيل مواقف بينهما. وعلى سبيل المثال، بعد أن قام الاتحاد برفع العَلَم الكردستاني في كركوك جاء هذا الاستفتاء محاولاً أيضاً تسجيل موقف آخر مقابل الحزب الديمقراطي، كما أن هذا القرار ينطوي على بُعد شخصي، إذ مع انتهاء ولاية السيد مسعود والوصول إلى قناعة بعسر التجديد له مرة أخرى، والاتهامات

الداخلية الكردية أو الامتعاض من أطراف دولية على مسار التجربة الديمقراطية الكردية على ما يبدو شكل كل ذلك دافعاً إلى التفكير بطرق أخرى تديم من بقاء السيد مسعود البرزاني على هرم السلطة، لأنّ طرح الاستفتاء بالتأكيد سيطيل من عمر بقاء رئيس الإقليم، وإذا تحقق ذلك فعلاً فإن هنالك إمكانية لأنْ يصبح رئيساً مدى الحياة لدولة كردستان بشكل أو بآخر، وهذا يذكّرني بقرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حينما قام بتغيير الدستور للانتقال من منصب رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية.

فضلاً عن ذلك، فإن أربيل ترى أن قرار الاستفتاء سيكون مريحاً على مختلف الأوجه، ولن تخسر شيئاً حينما تطرح الاستفتاء، فإذا نجح، فإن ذلك سيشكّل إنجازاً تاريخياً، وسينحسب ذلك ـ كجزء من المجد التاريخي للسيد البرزاني وعائلته ـ على جميع الشخصيات والقوى الأخرى، وفي حالة عدم تحقيقه، فإنه سيشكّل على الأقل ضغطاً على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات سياسية ومالية، ويُظهر أربيل كطرف مضحٍّ من أجل وحدة العراق، وربما سيدفع حتى الولايات المتحدة الأمريكية لأنْ تضغط على المركز لِلاستجابة لمطالب أربيل، وبهذا ترى أنها لن تخسر شيئاً لو طرحت فكرة الاستفتاء، لأنَّ جميع النتائج حسب ما تراها أربيل ستصب في مصلحتها.

وبعد أن تناولنا الدوافع، فإنني أرى من المفيد أن أتطرق إلى ماهية المعوقات التي تُجابه هذا القرار، فهذا القرار لن يجريَ في مجال افتراضي تستطيع أن تعمل به وتحققه أربيل بيُسر وأن تجعله مجسداً على أرض الواقع بلا ممانعة، فبلا ريب، هنالك معوقات عدّة داخلية وإقليمية ودولية.

وفيما يتعلق بالجانب الداخلي، لم يعد خافياً أن هنالك عدم اتفاق كردي على قضية الاستفتاء، ولا سيّما على مستوى القوى السياسية، فعلى سبيل المثال، قام تيار كوران بتأسيس حركة (لا)، وقد عبّر عن موقفه المعارض لقضية الاستفتاء.

أما بالنسبة إلى حزب الاتحاد الكردستاني، فليس ثمّة اتفاق داخلي، فهنالك تيّار داخل الحزب يدعم قضية الاستفتاء، وهو الجناح المتماهي مع أربيل (مركز القرار المتمثل بـ«د. برهم صالح وكوسرت رسول»)، بينما هنالك تيار معارض لهذا القرار، ويعلنها صراحة في داخل الاتحاد (تيار السيدة هيرو وشخصيات أخرى كالسيدة آلا الطالباني)، وأيضاً هنالك تيّار ثالث معارض إلا أنه لا يعلن معارضته في العلن، ولكنه لا يبديها خشية غضب الجمهور الكردي أو أن يظهر بمظهر مخالف لِلعواطف الكردية والطموح الكردي، حتى في داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، هنالك تيار غير مرحّب بتوقيت الاستفتاء، وهو تيار رئيس وزراء

الإقليم نيجيرفان برزاني، وهذا يعني في التحليل النهائي أنه ليس هنالك توافق سياسي بين القوى السياسية الكردية على الرغم من وجود تعاطف جماهيري وتحفز لِقرار الاستفتاء.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى أن رفض القوى السياسية الكردية لِفكرة الاستفتاء لا يأتي من عدم الإيمان بالحق الكردي بتقرير المصير، لأنّ الاختلاف ـ كما أرى ـ على توقيت الاستفتاء والغرض منه، لأن ثمة اعتقاد مفادّه أن هذا الاستفتاء هو جزء من اللعبة السياسية الكردية الداخلية، كما أن الدولة الكردية لو أنشئت الآن كما يرى التيار المعارض فإنها ستؤدي إلى قيام دولة أربيل وتحديداً دولة السيد مسعود وعائلته، لا دولة كلّ الإقليم وقواه السياسية، وبالتالي، فهنالك خشية من أن يجد المعارضون أنفسَهم تحت رحمة دولة تهيمن عليها أربيل وما تحمله من مخاطر على مستقبلها السياسي، ولا سيّما مَن كانت له تجربة بالسابق ورأى بأُم عينه حجم التهميش والإبعاد الذي مورس ضده، وهو ضمن سلطة إقليم في دولة فيدرالية، فما بالكم إذا وجد نفسه بمواجهة مباشرة وفي حدود حركة محدودة وسلطة شبه مطلقة لأربيل. ولذا أعتقد أن هذه الإشكالية تُعد أحد أهم أسباب رفض الاستفتاء لِلقوى الكردية المعارضة له.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هنالك انقسامٌ كرديٌ حادٌ حول قضايا كبرى في الإدارة وطبيعة الحكم وتوزيع الثروة والانفراد بالقرار الكردي وتراجع الحريات، وهذا يعني أنَّ البيئةَ الكرديةَ بيئةٌ منقسمةٌ على نفسِها، حالها حال بقية القوى العراقية سواء الشيعية أو السنية، فضلاً عن أن هنالك تشظيٌ وتنافسٌ وصراعٌ ما بين القوى الكردية الواحدة، فعلى سبيل المثال، أصبح الاتحاد الكردستاني بعد مرض زعيم الحزب التاريخي جلال الطالباني عبارة عن أجنحة منها (جناح السيدة هيرو، وجناح مركز القرار الذي يمثّله السيد برهم صالح والسيد كوسرت رسول، وهنالك جناح آخر بدأ بالظهور، وهو جناح محافظ كركوك السيد نجم الدين كريم)، فهذه الاستقطابات أثرت على حزب الاتحاد الكردستاني وعمله، وأيضاً ستؤثر على مستقبله ووجوده حتى ضمن الدولة الكردية المستقبلية المفترضة.

وعلى الرغم مما يبدو ظاهراً من أن هنالك كتلة موحّدة صلبة في أربيل، إلا أن هنالك صراعاً خفياً بين جناحين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهما جناح السيد نيجرفان، وجناح السيد مسرور، وهذا الصراع تحدثت عنه مصادر أجنبية عدة، ولا شك أنه سيتزايد بعد غياب السيد مسعود بعد عمر طويل، على الرغم من أن المعطيات تشير إلى أن هذا الصراع سيحسم في النهاية لمصلحة مسرور البارزاني، كما أن هنالك متغيرٌ إضافيٌ، وهو دخول السيد هوشيار كطرف في هذا الصراع، بل أصبح السيد هوشيار الأكثر تشدداً في الدعوة إلى الاستفتاء مدفوعاً أولاً: بروح الانتقام بعد ما شعر بالإهانة وعدم الإنصاف الذي مورس ضدّه في

بغداد كما يعتقد، ولذلك، نجد أن مواقفه هي الأشد تطرفاً بين المواقف الكردية، وثانياً: إنه وصل إلى قناعة أنه لا مكان له في بغداد، وكما تعلمون أنه حينما يقال: لا يمكن لعضو في البرلمان أن يتبوأ أي منصب في الدولة العراقية، وبالتالي، لن يجد لِنفسِه أي موقع في بغداد، وهذا ما دفعه إلى أن يكون الأكثر تطرفاً من بين الأطراف الأخرى، ووفقاً لبعض التسريبات من داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإن السيد نيجرفان ليس متحمساً جداً لفكرة الاستفتاء الآن ويميل إلى التأجيل، ويفضّل الوصول إلى بغداد والحوار مع السيد العبادي بضمانات أمريكية.

ونظراً لتزايد دَور محافظ كركوك في المشهد الكردي وربما العراقي مستقبلاً، فإنه من المناسب جداً أن نتطرق في حديثنا عن محافظ كركوك، لأني ـ كما أشرت ـ أن له دوراً مستقبلياً في قضية الاستفتاء والاستقلال، ولا سيّما أننا نعلم أن كركوك هي إحدى أهم بؤر الصراع، بل هي قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر بأية لحظة.

ومحافظ كركوك السيد نجم الدين ـ ولأنه جراح ـ يحاول أن يجرى جراحة دقيقة لمواقفه السياسية، إذ إنه لا يزال يحافظ على الارتباط العضوي مع الاتحاد الكردستاني، بيد أنه يبني مصالحه مع أربيل شعوراً منه أن هذا الموقف سيعزز من فعاليته وحضوره السياسي في القرار الكردي، وإجبار أربيل على التعامل معه كنِد وليس كتابع، وتحاول أربيل أن توظّف هذا السلوك بالتمدد في كركوك ومحاولة السيطرة عليها وانتزاعها من هيمنة الاتحاد لأهميتها الكبرى المستقبلية في بسط نفوذ الأطراف على الإقليم أو على الدولة الكردية المستقبلية، وهذه الحالة تذكّرنا باستعانة أربيل ببغداد في انتزاعها من الاتحاد في منتصف التسعينيّات.

خلاصة القول: إن هذا الانقسام لا يعني بالضرورة أن الحلم الكردي سيتوقّف أو أن الأطراف الكردية ستتوقف عن التفكير بدولة كردية، ولكن ما أُحب أن أقوله هنا هو أن الانقسام الكردي واقع ملموس والأنماط التنافسية والتصارعية، بلا شك ستلقي بظلالها على المشهد الكردي وحلم تحقيق الدولة الكردية، بمعنى أن هذا الانقسام يُعدّ أحد أهم العوامل المعيقة لقيام الدولة الكردية، حتى لو تم إقرار الاستفتاء أو الخروج بنسبة كبيرة من الموافقة كما هو متوقع. وهذا الانقسام في البيئة الكردية يُعدّ أحد أهم العوامل التي تعرقل قيام الدولة الكردية.

ولكن ماذا عن البيئة العراقية على المستوى الوطني سواء الحكومي أو القوى السياسية الشيعية والسنية؟ والجواب أنه بالتأكيد ليست هنالك وحدة صناعة قرار رسمي، وذلك لأن هنالك تعددٌ في الرؤى، وهذا أمر لم يعد خافياً، ولكنّي سأذهب مباشرة إلى موقف السيد

العبادي والذي يرى أن هذا القرار غير قابل لِلتطبيق، وهو دائماً ما يتساءل: لماذا نذهب لقرار لا يتم الالتزام به؟

ولا شك أنَّ سياسةَ السيد العبادي مع الجانب الكردي كانت مختلفة كثيراً عن سياسية السيد المالكي، فقد أنتجت تقارباً كبيراً بين المركز والإقليم، ولكنَّ التركةَ الثقيلةَ من الخلافات والتقاطعات كانت أكبر من أن تحل ولا سيّما مع ظهور داعش.

من جانب آخر، يرى الإقليم أن السيد العبادي لا يتحكّم بصورة كبيرة بالقرار السياسي، وغالباً ما يقع تحت ضغوطات كبيرة سواء من داخل حزبه أو من أطراف شيعية أخرى، وفي المقابل، ما زال العبادي يصر على أن هنالك إمكانية لِلوصول إلى تفاهمات مع الإقليم، ولكن ذلك يحتاج إلى صبر طويل.

هنالك من يعتقد مِن تيار السليمانية بأن السيد العبادي ينحاز إلى أربيل أكثر من السليمانية، وهذا أمر مسجل في أكثر من مرة من جانب الساسة الكرد في السليمانية.

هنالك معضلة أساسية ينبغي التوقف عندها مليّاً، وهي معضلة يتحملها الطرفان الإقليم والمركز، وهي أن معظم الاتفاقات الرئيسة سرية وبين أشخاص ولا يتم الإعلان عنها أو معرفة بنودها، مما جعلها عُرضة لِلتغير المستمر تبعاً لِتغيرِ لِلمواقف الشخصية بين الأطراف الموقّعة عليها أحياناً، وهي اتفاقات على رمال متحرّكة، وأرى أنها من أهم أسباب تأزّم العلاقة بين المركز والإقليم، لأنها لم تفضِ أو تنتج بناء اتفاقات ذات أسس صلبة مستدامة، وهذه ركيزة أساسية لأسباب فشل العلاقة بين المركز والإقليم، فإن هذه الاتفاقات شخصية وليست مؤسساتية، ودائماً ما تكون عُرضةً لِلتغير تبعاً لِلظروف، وينبغي مراجعتها والوقوف عندها في أي اتفاقات مُقبِلة.

بالنسبة لِلقوى السياسية الشيعية، ليس ثمة إجماع في هذا الخصوص، فبعض القوى السياسية الشيعية أبدت مرونةً كبيرةً في التعامل مع الاستفتاء، بل إن بعضها يرى أن غياب الكرد عن مشهد المعادلات السياسية العراقية سيعطي فرصةً أكبر لِلتفاهم السني الشيعي، ويتيح المجال لِكتابة دستور جديد، وإن وجود الكرد يشكّل عبئاً سياسياً، بينما ترى قوى أخرى عكس ذلك، بالقول إن وجود الأكراد مهم لِلحفاظ على وحدة البلاد وأن استقلال كردستان سيمهد لِتفكك العراق.

بعض القوى الشيعية الأخرى ترى أن غياب الأكراد سينعكس إيجابياً على الهيمنة الشيعية على القرار السياسي الوطني.

سنّياً، ربما هناك سمة تختلف عن القوى الشيعية والكردية، إذ أن جميع القوى الشيعية

والكردية مشاركة في العملية السياسية في حين أن السنَّة ينقسمون بين مشارك ومعارض، لذا، فنحن نتحدّث عن موقفيْن: الأول المشارك في العملية السياسية، والثاني، الموقف المعارض منها، فالعملية السياسية بالنسبة لِلمشاركين فيها أيضاً هي منقسمة على بعضها، فهنالك فريق يعارض الاستفتاء، لأنه يرى أن نتائجه ستؤثر على السنّة في المناطق المتنازع عليها، أو أنه يرى في الوجود الكردي عامل تطمين ومساندة في مواجهة «الهيمنة الشيعية» على القرار السياسي والأمني. في حين ترى قوى سنية أخرى أن غياب الأكراد سيقود إلى تفاهم شيعي سني أكبر في بناء الدولة المستقبلية وإعادة كتابة الدستور، في حين تذهب قوى سنية أخرى إلى التكيّف الإيجابي مع قرار الاستقلال والقبول به، أما القوى المعارضة لِلعملية السياسية فهي في أغلبها ترفض الاستفتاء وقرار الاستقلال ما عدا القوى الموجودة في أربيل التي لا تستطيع أن تصرّح برأيها خشية غضب أربيل عليها.

معظم القوى المدنية ترفض قرار الاستفتاء وتراه غير مناسب في الوقت الحاضر، وبالنسبة لِلقوى التركمانية فمعظمها أيضاً يرفض هذا القرار، فالتركمان يخشون من التهديد الوجودي في كركوك إذا انضمّت إلى إقليم كردستان أو إذا انضمّت بقية المناطق الأخرى التي يوجد فيها التركمان، فهنالك عدد ضئيل من القوى التركمانية متماهية مع أربيل خرجت في بيان من أحد عشر فصيلاً تؤيد الاستفتاء، وأعتقد أن هذا مبالغة في القول بأن هنالك أحد عشر فصيلاً مؤيداً لِلاستقلال، وأعتقد أن أربيل تحاول صناعتهم مثلما تحاول صناعة موقف عربي لِبعض الشخصيات العربية.

بالنسبة للإيزيديين فالموقف في الإجمال معقّد ما بين القبول والرفض بهوية كردية وما بين سيطرة حزب العمال الكردستاني أو فرعه على سنجار، وما بين سيطرة القوات الحكومية والبيشمركة، بمعنى أنها هي أيضاً جزء من الانقسام الشامل لجميع المكونات.

هذا بالنسبة لأهم المواقف على مستوى البيئة العراقية الوطنية، والآن ننتقل إلى الموقف الإقليمي.

وسأركز على الموقفين الإيراني والتركي، لأنهما الأكثر أهمية مقارنة بالمواقف الإقليمية الأخرى، إذ حال إعلان الإقليم عن موعد الاستفتاء زار وفدٌ تركي رفيع المستوى طهران، وتم الاتفاق على تنسيق المواقف بينهما، ومنذ ذلك الحين عُقدت اجتماعات عدّة، ويبدو أنه تم التوصل إلى موقف مشترك برفض هذا القرار، على الرغم من أنه لم يظهر شيء يجسّد هذا الاتفاق لانتظار حوارات عراقية أو تدخلات أمريكية، كما أن تصريح وزير الخارجية التركي اليوم ـ بأنه سيبلغ القادة الأكراد أن قرار الاستفتاء هو أمر خاطئ، وينبغي التخلي عنه ـ ينسجم

مع ما ذكرناه آنفاً بالرفض التركي، لأن كلا الدولتيْن لا تريد أن تغامر في هذه القضية، فيوجد هناك ما يقارب (4) إلى (6) ملايين كردي في إيران و(15 ـ 20) مليون كردي في تركيا، وخاصة أرى أن قرار استقلال كردستان يسجل ضغطاً على تركيا أكثر من إيران، ولا سيّما أن تركيا لديها كثير من المشكلات مع حدود سوريا، وإثارة هذه القضية الآن لا يُعدّ أمراً مناسباً لها. لذا، نجد رفضاً داخل الجيش وحزب الحركة القومي ونسبياً حزب الشعب الجمهوري. لكن هنالك بعض الأطراف في حزب العدالة والتنمية الحاكم نجد لها مواقف مرنة، ولكن كموقف رسمي تركي، هنالك رفض لِقرار لِلاستفتاء والاستقلال في إقليم كردستان.

بالنسبة لِلموقف الدولي، فهو موقف رافض لِلاستفتاء، ويراه غير مناسب، وعلى سبيل المثال، الاتحاد الأوربي بيّن في أكثر من مرّة رفضه لِلاستفتاء، وكذلك بريطانيا أعلنت رفضها للاستفتاء.

إن اهتمام الاتحاد الأوربي لا ينصبّ على قضية الاستفتاء بل لديه اهتمام خاص حول الأقليات، وهنالك مشروع فرنسي انضمّت إليه ألمانيا لاحقاً لإنشاء إقليم أو محافظة تضم الأقليات في سهل نينوى والعمل جارٍ عليه. ولكنَّ الموقف الأكثر تأثيراً هو الأمريكي، والإدارة الأمريكية ترفض قرار الاستفتاء، لأنها تخشى أن يؤدي إلى خسارة المكاسب العسكرية المتحققة من حرب داعش مثلما أدت الخلافات السنية الشيعية إلى تقويض المكاسب من خلال خطة (ديفيد بترايوس) بتأسيسه لِلصحوات، ومن خلال هذا الفشل ظهرت داعش.

هذا الخوف من الفشل دفع (ماكغورك) المبعوث الأمريكي إلى أن يصرح أن الاستفتاء سيكون لحظةً كارثية لمحاربة داعش، وزيارة وزير الدفاع كانت لِلوساطة، وأعتقد بأن هذا تحوّل لافت، لأنَّ ذلك يعني أن ملف العراق سُلِمَ إلى وزارة الدفاع، والوزير ليس بعيداً عن البيئة السياسية والعسكرية في العراق، وذلك لأنه خدم في العراق.

إن الصراع على خيار الاستفتاء دون مراجعة وتمحيص لِلوضع الداخلي والإقليمي والدولي هو بمثابة انتقال إلى حالة «صفر حلول». فعلى سبيل المثال، قدّم الدكتور عبد الحكيم تصوراً حول الدولة الكردية المقبلة، ووضع تصوراً لحدود شاسعة، وكأنما هنالك عالَم مجرد لا توجد فيه موانع لكي يتم تحديد هذه الدولة لِتشمل جميع المناطق المتنازع عليها، وهذا أمر غريب، ولا يشجع على أي حوار، بل أعتبره أنا بمثابة قرار حرب.

يقول: إن قضية المناطق المتنازع عليها قضية يسيرة يمكن حلها، وأنا أقول: لو كان من السهولة حلها لما كان كل هذا الاهتمام الأممي بإرسال لجان ووفود وعمل تقارير، فالعالَم

كلّه منشغل بالمناطق المتنازع عليها، ولذلك، فإن إنكارها أو التقليل من شأنها لا يحلّها وإنما يعقّدها، فهي قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

وبالفعل، فإن ما قاله السيد مسعود البرزاني سيتحقق إن لم تحل قضية المناطق المتنازع عليها، وستكون الحدود دماً كما قالها هو ذات مرة. وسيكون الاقتتال ما بين الإخوة ممكناً، بل إني أؤكد لك أن أخطر ملف هو ملف المناطق المتنازَع عليها وتسهيله، وما هي أهدافه؟ وما هي أجنداته؟ وما حقيقة التفكير التبسيطي أمام مسألة في غاية الصعوبة، فقضية المناطق المتنازَع عليها يعلم الكل أنها قنبلة موقوتة، والكل يعلم أنها أهم أسباب الصراع بين المركز والإقليم، فلو كانت بهذه السهولة لما كان هذا الاهتمام والاختلاف والخلافات، ولا سيّما أن قانون إدارة الدولة (المادة 58) والدستور العراقي (المادة 143) حدد حدود إقليم كردستان بما كانت عليه في عام 2003. في حين يرفض الإقليم ذلك.

ومن المفارقات أن أستمع ـ وخصوصاً من القيادات الكردية ـ أن هنالك عمليات مقاربة ومقارنة بين تجربة الأكراد وتجربتَيْ جنوب السودان وإسرائيل، وأعتقد بأن المقارنة تخلو من الخبرة والموضوعية، لأنَّ نشوء إسرائيل مرّ بظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي ستنشأ بها دولة كردستان، كما أن هنالك عاملٌ مهمٌ مكّن إسرائيل من التغلّب على المحيط المعادي لها، وهو البحر، بينما كردستان لا تملك بحراً، وهي مغلَقة، وبمحيط معادٍ لها، فكيف ستعيش؟ أعتقد أنها ستولد ولادة ميتة أمام هذا الرفض، وربما سيعاد سيناريو (مهاباد) وبصورة أسرع.

أمّا جنوب السودان، فقد تم بتوافق سوداني وبضمانات دولية، في حين أن محاولة استقلال كردستان تتم برفض داخلي ودولي، ومن الصعوبة التوصل إلى حلول لِلمشكلات العالقة بين الإقليم والمركز في الوقت الحالي، وحلم الدولة الكردية سيكون بعيداً.

المداخلات

الأستاذ صفاء الأعسم: نحن نسمع، ومنذ أكثر من 60 يوماً، الإصرار على الاستفتاء، وبالتالي، كانت وسيلة الضغوط الأميركية على حكومة الإقليم في التراجع عن الاستفتاء أقوى من ضغط الحكومة المركزية على الإقليم، هل سنرى تجاوبات كردية لحكومة بغداد نتيجة ضغوط أميركية مستقبلاً؟

وأعني هنا: هل التأثيرات الأمريكية (الخارجية) أقوى من تأثيرات البيت العراقي (الداخلي)؟

د. باسل حسين: إن الموقف الأمريكي أكثر وقعاً وتأثيراً على الموقف الكردي من حكومة المركز، وذلك لِعُمق الارتباطات وحجم الولايات المتحدة وما لديها من أدوات لِلتأثير على الجانب الكردي، ومن هذه الأدوات التهديد بقطع المساعدات عن أربيل وأن الشهر الثامن سيكون آخر دفعة مالية لها.

كما أننا سنشهد نهاية الاتفاقية العسكرية التي كانت منعقدة ما بين واشنطن وأربيل، وأنا متأكد أن وزير الدفاع ربط إلغاء الاستفتاء بالتجديد، وأنه لا تجديد في الاتفاقية العسكرية إذا لم تتنازل أو تؤجل الاستفتاء، وسيكون الفضل فيه لِلجانب الأمريكي، لأنه الأكثر تأثيراً وتأتي بعدها تركيا.

الأستاذ حمد الله الركابي: كيف ترون نوع العلاقة بين الإقليم وحكومة بغداد في حال فشل موضوع الانفصال؟ وهل الإخوة الأكراد خسروا ورقةَ الانفصال واستعجلوا في طرحها؟ أم أنهم سيبقون يلوحون بها على الرغم من أنها لم تأتِ وفق ما خطط لها قادة الإقليم؟

د. باسل حسين: ستبقى العلاقة دون حلول جذرية، ويقول الأستاذ مسعود البرزاني عن الانفصال بأنه حل، نعم قد يكون حلاً لكن شريطة وجود توافق عراقي، ولكن ما يجري هو محاولات (ليِّ الأذرع) وأعتقد أنه يسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع. وفي حال فشل الانفصال، سنعود إلى المفاوضات، ولكن سقف التوقعات الكبيرة لدى الأكراد لن يكون المركز قادراً على الاستجابة لها، كما أن المركز لديه مطالب بدولة فيدرالية لن يقبل الإقليم بها، وبالتالي، ستبقى ضمن إطار التوافقات السياسية ذات الرمال المتحركة، ومن الممكن التوصل إلى توافقات، ولكنها لا تتوفر الإرادة الحقيقية لِلوصول إليها.

الأستاذ نصار الربيعي: هل يعتقد الدكتور أن القيادات الكردية تموضع فعلاً نتائج الاستفتاء بتأسيس الدولة الكردية أم أن ذلك مجرد قوة ضاغطة على الحكومة الاتحادية؟

ولماذا لم يتم طرح الاستفتاء بهذه القوة يوم كان القرار السياسي الكردي موحداً وقوياً تجاه الحكومة الاتحادية؟

د. باسل حسين: أعتقد أن هنالك أسبابٌ تدفع بالقيادات الكردية لِلمضي بقرار الاستفتاء، أهمها فكرة لدى السيد مسعود البرزاني أن هنالك فرصة سانحة مع نهاية حكمه يبحث فيها عن مجد تاريخي، وإنها فرصة لن تُكرر مستقبلاً إذا ما استُثمرت الآن.

الأستاذ فلاح الطالقاني: هل يمكن لبغداد أن تلعب على التناقضات الداخلية بين القوى السياسية الكردية لِلتأثير على الموقف من الاستفتاء؟

د. باسل حسين: كلّ شيء جائز، فنحن أمام ألعاب سياسية، وينطوي هذا القرار بين ثناياه على ألعاب سياسية، وكلّ شيء مشروع ولا أحد يفكّر استراتيجياً على المدى الطويل، وبالتأكيد، فإن الأكراد لعبوا على التناقضات السنية الشيعية، ومن حق الآخرين اللعب على التناقضات الكردية، وهذا معروف ومباح في السياسة، ولكن المهم أن يكون هنالك اتفاق بين السنة والشيعة في المباحثات القادمة بأن يتجمعوا كعرب لا متفرقين كسنة وشيعة، وأن ينسوا الخلافات ويتركوها جانباً وأن يذهبوا كوفد واحد مفاوض، وأيضاً، فإنّ الأكراد كلما كانوا موحدين في قراراتهم سيكون ذلك مفيداً في الوصول إلى قرارات ذات أسس صلبة.

الأستاذ أحمد أسد: ألا يعتقد الأخ باسل أن ثبات موقف كاكا مسعود مبنيٌّ على تأييد تركي أو دول أخري بصورة سرية؟

د. باسل حسين: لا يبدو ذلك، لكن ما أثار انتباهي تصريح الرئيس التركي أوردوغان إذ قال: لن نسمح بإقامة دولة كردية في الشمال السوري، ولكنّه لم يتطرق إلى قضية الاستفتاء بالنسبة للأكراد في العراق وإلى رأيه في إقامة دولة كردية في إقليم كردستان.

كما أعتقد أن تركيا لو اتخذت قراراً مؤيداً للاستقلال فإنها ستغامر مغامرة كبرى، لأن هذا القرار لن يتحمل تكتيكاً سياسياً، بل له انعكاسات استراتيجية خطيرة على الأمن التركي مستقبلاً، وإلى الآن لم يصدر تصريح حاد وواضح من جانب تركيا وإيران، وربما هم في انتظار المباحثات الداخلية، كما لا يخفى علينا مدى عمق العلاقة بين تركيا وأربيل، وربما تركيا لا تريد أن تخسر أربيل في هذه المرحلة، وتريد أن تجري معها حوارات، ولكن تصريح وزير الخارجية التركية كان واضحاً إذ قال: إنه من الخطأ الاستمرار عليه، وإنه سينقل هذه الصورة إلى أربيل.

وعلى العموم، فإن هنالك (15) مليون كردي، وبالتأكيد فإن هذه مغامرة، والأتراك يشعرون بخطورة هذا القرار، وأن ليس هناك مساومة على الأمن القومي التركي مهما كان ذلك التقارب.

الأستاذ ضياء السامرائي: هنالك تقارير تتحدث عن إمكانية أن تتجه الحكومةُ الاتحاديةُ لتعليق التعاون العسكري مع البيشمركة إذا أصرّت أربيل على الاستفتاء... هل هذا ممكن؟ وهل هو مفيد؟

د. باسل حسين: التعاون العسكري مع البيشمركة كان نتيجة التقارب ما بين السيد العبادي وأربيل بواسطة أمريكية، وقد رأينا ثماره الإيجابية، لكن وقف هذا التعاون العسكري سيضر كثيراً بقضية الحرب على داعش، ولن يكون مفيداً لِكلا الطرفيْن، بل هو ضار لِكليهما، وأعتقد أن الحكومةَ لن تفكّر الآن بذلك، فضلاً عن أن العامل الأمريكي الحاضر سيمنع من اتخاذ مثل هذا القرار على الأقل في الوقت الحاضر.

د. طالب محمد كريم: شكراً لعرضك المنهجي لمحاضرة اليوم... جنابك باحث في المركز الاستراتيجي العراقي، وقلت سلفاً في بداية المحاضرة: إن مَن يحلل لا بد من أن يمتاز بالقدرة على الاستشراف المستقبلي.

سؤالي لكم: ما هو شكل الصورة العراقية التي تبدو لكم من خلال علاقة الحكومة الاتحادية بالإقليم؟ هذا من جانب، وعلاقة الأحزاب والكتل مع الإقليم من جانب آخر؟... وما هو شكل المستقبل الذي قد يكون غامضاً عند البعض؟

د. باسل حسين: إن الرؤية المستقبلية عرضة لِلتغير المستمر ومن الصعب جداً ـ وخصوصاً في العراق ـ التنبؤ المستقبلي، وذلك لوجود تغير غير مسبق ـ كماً ونوعاً ـ يجعل من الصعوبة بمكان وضع أسس ورؤى مستقبلية واضحة أو ترجيح رؤية ما، وربما كل المشتغلين في الدراسات المستقبلية لا يستطيعون وضع تصور مستقبلي ذي أسس صلبة، ولكنني أستطيع أن أقول في بعض التصورات أن علاقة الحكومة الاتحادية مع الإقليم ستبقى عُرضة لتغير الشخوص، ومن يتحكّم في رسم معالم العلاقة الكردية العربية هي الاتفاقات الشخصية والسياسية غير المعلنة.

الأستاذ شروان الوائلي: بخصوص موضوع الساعة الآن، وهو استفتاء الإقليم كان تشخيصكم عميقاً في الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية، ومثلما قلت: إن في هذا الحدث تستعمل سياسة حافة الهاوية والتي أتوقعها أن تكون سياسة الهاوية بعد الانفصال لا سمح الله.

سؤالي: إذا كانت القناعة بأن السبب الرئيس هو طريقة إدارة الأزمة من جانب الإقليم، فمَن يتحمّل تبعات شعب قد يتضرر كثيراً من عملية استقلال يضع الكثير أمامها العقبات؟

وهل تتوقعون أن هنالك ضمانات وبالأخص الضمانات المالية من جانب المركز لِلإقليم لغرض تأجيل الاستفتاء في هذا الظرف الحرج مالياً بالنسبة للحكومة الاتحادية؟

د. باسل حسين: بالفعل أستاذ شيروان، إن سياسة حافة الهاوية محفوفة بالمخاطر وذات حديْن، إذ إنها من الممكن أن تأتي بنتائج إيجابية لِلطرف الذي يعتمدها في آخر لحظة، ولكن يمكن أن تؤدي إلى نتائج كارثية.

والسؤال: كيف نستطيع تصور قيام دولة في وسط محيط معارض داخلياً وإقليمياً ودولياً؟ وما هي حدود العقلانية في هذا التوقيت؟ أنا لا أتحدّث عن مشروعيته أو عدم مشروعيته، وأنا مع الحق الكردي في أن حالهم حال بقية الأمم، ولكنّي أتحدث استراتيجياً، وأقول: إن هنالك عدم عقلانية في ذهاب السيد مسعود لِلاستفتاء، وربما هنالك عامل الشخصانية في مثل موقف السيد هوشيار زيباري، إذ لم يبقَ له شيء في بغداد مع قرار إقالته، وبالتالي، فهذا يفسّر موقفه المتشدد. لذا، ينبغي أن نبعد الشخصانية عن القرار الاستراتيجي، ونفكّر في مستقبل الإقليم في حال الفشل، فلو فشل الاستقلال بعد الموافقة المتوقعة لنتيجة الاستفتاء بنعم، فسنكون أمام معضلات كثيرة تواجه أربيل، أولها تعرض الزعامة التاريخية لِلسيد مسعود للضرر، لأنه لم يَفِ بِعَهدِه، كما أنها قد تفتح المجال أمام انقسام الإقليم إلى إقليمين (أربيل ـ السليمانية).

الدكتور طورهان المفتي: هل تعتقدون أن وجود حزب العمال الكردستاني (الرافض للاستفتاء) وسيطرته الأمنية على أجزاء واسعة من سهل نينوى، واحتمالية تمدده في مناطق كردستانية أخرى سيكون غصّة في حلق القوى السياسية؟

خصوصاً وأن الشعب الكردي ينظر إلى الـPKK بعين الارتياح.

د. باسل حسين: لا يوجد تواجد لحزب العمال في سهل نينوى، وإنما هو مسيطر على أجزاء من سنجار، وهنالك رفض أمريكي لهذا الوجود ورفض دولي وإقليمي ومعارضة تركية شديدة، وأعتقد أن وجود حزب العمال سيعقّد المشهد، وأتفق معك في جزئية قبول أهالي سنجار لوجوده، والسبب أنهم هم من أنقذوا كثيراً من العوائل في سنجار، وساهموا في تحريرها، وهنالك اتهام من أهالي سنجار للبيشمركة بأنهم خذلوهم حينما انسحبوا من سنجار، ولم يحموهم، ولكن هذا الوجود على المستوى المستقبلي سيكون عاملاً معرقلاً، لأنّه مهما حظي حزب العمال من قبول، فسيبقى يُنظَر إليه على أنه ليس من القوات العراقية.

الأستاذ عدنان فيحان الدليمي: الاستفتاء، سواء قلنا بأنه ورقة ضغط لتحقيق مصالح آنية أو أنه خطوة حقيقية للانفصال، ما هي مقومات وقوة هذه الورقة بالضغط على المركز وابتزازه لتحقيق أكبر قدر من المصالح؟

وهل يمكن أن يستخدمها المركز، خصوصاً وأنها تلاقي معارضةً دولية وإقليمية لإخضاع الإقليم إلى سلطة المركز؟

د. باسل حسين: أشاطرك الرأي، وأنا دائماً أقول إن مَن يريد الاستقلال هو الطرف الأضعف، بمعنى أن الإقليم يريد أن يهيمن على الجغرافية والسياسة والنفط من خلال الاستقلال، وهذا الأمر لن يحدث، لأنهم لا يعملون في مجال مفتوح وافتراضي، إذ أن هنالك قوى معادية للاستقلال، وهي ترفضه سواء في الداخل أو الخارج. نعم غالباً مَن يريد الاستقلال وتكوين دولة في كل النماذج العالمية هو من يقدّم التنازلات وليس العكس.

ولكن الفكرة في العراق مغلوطة، فالإخوة الأكراد يرفعون هذا السقف، ويريدون أن يهيمنوا على كل شيء باعتقادهم، فإذا رفعوا السقف، فسوف يحصلون على كل شيء أو تنازلهم عن أشياء بسيطة، وهذا لن يحدث.

الأستاذ علي المَدَن: ما هي برأيك السياسات المشتركة الممكنة لدول المنطقة لإحباط مشروع الاستفتاء والاستقلال مستقبلاً؟

وهل حق تقرير المصير يبقى سَارياً بعد تصويت الكرد على دستور الدولة الفدرالية الاتحادية؟

د. باسل حسين: هنالك الكثير من السياسات المشتركة بين الدول، ومن الممكن تأسيس مجلس مشترك ما بين إيران والعراق وتركيا لبحث قضية الاستقلال وإفشاله، فالدول الإقليمية تستطيع أن تعمل الكثير في سبيل إفشال المسعى الكردي، فعلى سبيل المثال، قطع تصدير النفط أو منع التجارة معها سيخنقها، فيصبح لا أمكانية لِلعيش فيها.

إن الدول الإقليمية تستطيع أن تفعل الكثير. ومن هنا، أستغرب أن الإخوة الكرد يذهبون إلى الاستفتاء والتفكير في الاستقلال، فاستراتيجياً، إن لم توافق تركيا وإيران، لن ترى الدولةُ الكردية النورَ أبداً.

الباب الثاني: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

1 ـ العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بين المد والجزر وآفاق المستقبل

الدكتور لقمان الفيلي

9 نيسان/أبريل 2016

لقمان عبد الرحيم الفيلي: (وُلد 1966)، حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر متروبولتن، سفير العراق لدى الولايات المتحدة , سفير العراق لدى اليابان , سفير في وزارة الشؤون الخارجية العراقية, مدير برامج لتقنيات المعلومات في عدد من الشركات في المملكة المتحدة.

له خبرات في المجالات الدبلوماسية والقيادة والتفاوض والإدارة العامة والتحليلات السياسية وإدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات وإدارة تنظيم الأعمال والتطوير والتسويق وتكنولوجيا المعلومات والنشاط المدني.

***

-المحاضرة

الحديث سيكون بسؤال لأنفسنا: مَن نحن؟ وإلى أين نتجه؟ وما طبيعة التحديات التي نواجهها؟

الحديث سيشمل محاور عدّة:

المحور الأول: هو المشكلة الكونية أو العالمية وطبيعة التحديات، وهذا يُعدّ أمراً مهماً،

لأنَّ الطرفين: العراق والولايات المتحدة لا يوجد بينهما أي تساوٍ على مستوى الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والثقافي، وبالتالي، فهنالك اهتمامات للولايات المتحدة من الضروري أن نفهمها.

المحور الثاني: طبيعة التحديات التي نواجهها، وبعد ذلك، سيتم الحديث عن طبيعة تحدياتهم في الشرق الأوسط وتحدياتنا.

المحور الثالث: طبيعة العلاقة العراقية الأمريكية ما بعد عام 2003.

المحور الرابع: انطباع الطرفين، ثم العوامل الأساسية للمعادلة. وأخيراً، الرؤى لِطبيعة العلاقات بين البلدين، وإلى أين تسير؟ وما طبيعة التحديات أو احتمالية تطورها؟ وهل فيها منفعة للعراق أم لا؟

آمل أن تكون قراءتي قريبة وحديثة ودقيقة وواقعية، وسأبتعد عن ذكر الأسماء من الطرفين، وأتمنى أن تكون الأسئلة مثيرة، لكي أستطيع أنْ أفكك بعض القضايا التي تخص يومياتنا ومستقبل العراق.

عندما نتحدث عن التحديات العالمية لِلولايات المتحدة، فإن هنالك مجموعة من الأمور التي يجب النظر لها ومجموعة من الدول الأخرى التي هي جزء أساسي من يوميات عملهم، كما يجب أن نفهم ما هي ضروريات الآخر؟ ونحاول قدر الإمكان أن نؤثّر فيها.

فعندما ننظر إلى هذه التحديات، فإننا سوف نجد أن هنالك تحدياً أساسياً يتعلّق بانتشار الأسلحة النووية، وآخر يتعلّق بالمياه واللاجئين، أو الدول الساقطة وشبه الساقطة، وهنالك تحدٍّ آخر يتعلق بقراءتهم لأعدائهم، ممن هم في صراع معهم كروسيا والصين، إيران، القاعدة وكوريا الشمالية، فهذه كلها تطرح سؤالاً هو: هل العراق أو الشرق الأوسط من أولويات الأمم المتحدة أم لا؟ وتأتي بعض الإجابات بأنه في جانبٍ ما نعم، وفي جوانب المستقبل والرؤى الأمريكية تكون الإجابة بـ(لا).

بمعنى أصح، فإن نظرةَ الولايات المتحدة مختلفةٌ عن السابق، فالعالَم بعد الحرب العالمية الثانية يختلف عمّا قبلها، إذ أن المعادلة قد انتهت، كما اختلف دَور بعض الدول عن السابق، فضلاً عن أن الحاجة إلى الطاقة ليست كالسابق، وإن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في العالم في إنتاج واستهلاك الطاقة.

فالأسلحة الحديثة التي تمتلكها الولايات المتحدة، والتي تسيطر وتؤثر بها على القرارات العالمية، هي مختلفة عن السابق، فأمريكا هي المسيطرة على التكنولوجيا وعلى الآليات المالية في العالم، وعلى فضاء الأرقام، وما شابه ذلك.

وعندما نرى التحديات التي تواجه الشرق الأوسط الذي يمثّل العراق جزءاً أساسياً فيه، نلاحظ وجود خلل في قوة وضعف الدولة، وخلل في الصراعات السياسية، بل العلمية والعسكرية، بين الدول، كما نلاحظ في اليمن وبعض الدول الأخرى. إن الصراعات الإثنية القومية والدينية الطائفية، بالإضافة إلى وجود تحدي اللاجئين على المستوى الاقتصادي أو السياسي لكيان الدولة، وخصوصاً من المنظمات غير الدولية مثل داعش وغيرها، فهذه كلّها تعكس أن هنالك خلل في الشّرق الأوسط يأخذ حيزاً مهماً من اهتمامات العالم، لأنّه خلل أمني قريب من أوروبا، وبالتالي، فإن هنالك اهتمامٌ بالشرق الأوسط، نتيجة وجود تحدٍّ مباشر لكيانات تلك الدول، وليس من ناحية الفرص الاقتصادية أو التطور التكنولوجي.

لقد مرّت طبيعة العلاقات (العراقية ـ الأمريكية) بثلاث مراحل أساسية، وهي من 2003 إلى 2011، إذ كان وجود القوات الأمريكية على الأرض محوراً أساسياً في طبيعة العلاقات، ومن 2011 إلى 2014، إذ كان خروج القوات الأمريكية وضعف وجودهم على الأرض العراقية على المستوى السياسي، وبالخصوص الأمني والعسكري، حيث انعكس ذلك ضعفاً في العلاقة. أمّا بعد عام 2014، وخاصة بعد دخول داعش إلى الموصل، وبعد تشكيل الحكومة، حصل هنالك تغيير في العلاقات على المستوى الأمني والعسكري، وكذلك على المستوى السياسي.

إن هذه المراحل عكست علاقةً أحادية الطرف أو البُعد، وليست متشعّبة على المستوى الثقافي والاقتصادي، بل طغت على الجانب العِلمي، وهنالك امتداد له يتعلّق بالجانب السياسي.

عندما نحاول أن نُقيّم العلاقة بين البلدين، فإننا سنلحظ وجود ضعف في التواصل، وسنلحظ قراءات مختلفة للأحداث على مستوى المجتمع والطبقات السياسية، وهنالك عدم ثقة من الشعب العراقي بالكونغرس ورأي الشارع الأمريكي تجاه السياسيين العراقيين، وهنالك أيضاً ضعف لِلقراءة في الدور الإيراني مقابل دعم الولايات المتحدة بوجود داعش على أرض العراق.

إن هنالك خلل جسيم في آليات التواصل بين البلدين، نظراً لقلّة وجود العراقيين على مستوى المسؤولين في الدولة، في ساحة واشنطن عدا الطرف الكردي. فممثل الإقليم في تواصل مستمر معهم، وكذلك، نلحظ قلّة وجود الأمريكيين خارج إطار الخضراء، وقلّة الزيارات المكوكية لِلمسؤولين ورؤساء الأحزاب إلى أمريكا، حيث أننا لم نلحَظ وجود العلاقة القوية الوطيدة بين الكيانات السياسية، ولا بين المجتمعات. إن الوجود الأمريكي بعد العامين الأخيرين كان مركّزاً على الوجود العسكري القليل وبرنامجهم في التدريب، وهو برنامج مهم

جداً لنا. ولذلك، كان دورهم الآن مقتصراً على ضربات الطيران ودعم العراق على المستوى المالي والضغط على البنك الدولي لإعطاء قروض لِلعراق. وإن طبيعة الدعم الحالي تتعلق بالجانب الأمني، والسبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة أدركت أن تعقيدات الساحة العراقية لا تحل بسرعة، وقد لا يمكن أن تحل من طرف واحد.

نستنتج إذن أن إدارة التعقيد كانت مشكلة واضحة، وأن أي تبرير وإعطاء مصداقية لتقوية العلاقة بين الطرفين سيكون في غير محله. ولحد الآن، لا توجد إجابات واضحة، فالأمريكان أيضاً قد توقفوا عن التفكير بحل سريع للمشكلة أو التفكير في الاستثمار الآن، لكي نقطف الثمار على مستوى توطيد العلاقة الاقتصادية أو السياسية أو تقليل التأثير الإيراني على المعادلة العراقية، لقد ابتعدوا عن التفكير في هذا الآن، وهم يتعاطون مع المشكلة كما هي.

في فترة سابقة، وقبل شهر تقريباً في مؤتمر، تقدّمت بالسؤال إلى رئيس الأركان الأمريكي مباشرة: هل لديكم رؤى في طبيعة العلاقة مع العراق في الثلاث سنوات القادمة؟ فأجابني: إن هذا يعتمد على القيادة السياسية في واشنطن، إذ أن المؤسسة العسكرية لا تملك رؤية واضحة، فمن الضروري إعادة التفكير حول ما نطلبه من الدور الأمريكي، ومدى استعدادنا للتقدم في هذا الدور.

إن طبيعة الولايات المتحدة حالياً في مرحلة مختلفة عن السابق، فهي حالياً لا تُعدّ الدولة الأولى الوحيدة والقوية في العالم، بل تُعدّ من ضمن دول عديدة، بالرغم من امتلاكها لقدرات مالية واقتصادية وأمنية وعسكرية وثقافية وتكنولوجية متقدّمة على غيرها، وبالرغم من ابتعادها عن لعب دور شرطي العالم. كما تعد الدخول إلى العراق العقبة أو الفترة السيئة بإدارة أمريكا لوجودها الدولي، معتبرة أن العراق كان مشروعاً فاشلاً، ورأت أنه من الضروري عدم التدخل في أي مكان آخر دون وضوح الهدف، وأيضاً، فإن الولايات المتحدة تعيد النظر الآن في مدى تدخلها في العراق وفي دورها في العالم ككل. كذلك، فإن اعتمادها على التكنولوجيا قد أثر كثيراً على ذلك، وطبيعة استخدامها لتلك التكنولوجيا ستؤثّر أكثر في علاقاتها تلك.

إن مشكلة داعش هي مشكلة قديمة، ومتعلّقة بالثقافات والأعراف والأديان والفقه والفكر، وعليه، فإن من الصعب عليهم أن يكون لهم دور محوري وأساسي لدحر الإرهاب، فهنا نطرح سؤالاً أساسياً حول طبيعة أولوياتهم واستراتيجياتهم، هل هي مطابقة وتؤيد استراتيجياتنا أم لا؟ والجواب برأيي أن هنالك تقاطعاً في ذلك، ويجب معرفة أين هي نقاط التقاطع؟ كما يجب أن يكون هنالك قرار عراقي حول طبيعة هذه العلاقة.

إن الأمريكان أدركوا أن التعقيد في العراق لن يحل بسرعة، فقاموا بتفضيل خيار احتواء

المشكلة على مستوى تداعياتها على جيران العراق. كما أن من المهم تقليل التأثير الإيراني على المعادلة الشرق أوسطية، ومن الضروري أن نفهم الثقافات في الدول الأخرى، ومثال على ذلك ما أسمعه من تأييد مبطَّن لمسؤول عراقي تجاه الرؤى الأمريكية في العراق، وبمعنى أصح، فإنَّ القيادات العراقية تبتعد عن ذكر الولايات المتحدة بطريقة مباشرة، وفي الوقت نفسه، فإنَّ الرسائل التي يوصلونها إلى الأمريكان تختلف عما يصرّحون به في العلن، وهذا بطبيعته يفقد مصداقية هؤلاء المسؤولين. وهنا نرى أنَّ معادلة الإقليم في كردستان واضحة، فلا يوجد تناقض في الرسائل، وهنالك تأييد وشكر للأمريكان في كلّ محافلهم ولقاءاتهم العلنية والسرية.

ولو لاحظنا موضوع النووي مع إيران، فمع اختلافهم، كانوا يرون الإيرانيين واضحين، فعليه يستطيعون العمل معهم. إن الموضوع يحتاج إلى مراجعة ومراقبة حول هوية الشريك إن كان أمريكا أو اليابان أو غيرها، ونستطيع أن نقدّم لهم التسهيلات ونطلب منهم الاحتياجات، بحيث تكون المعادلة واضحة، مثال على ذلك: هنالك قراءة أمريكية تقوى يوماً بعد يوم في محافل مختلفة حتّى في الكونغرس وفي الصحافة والمراكز البحثية والجامعية، نوهت أنَّ التطرف متعلّق بالفكر الوهابي، وفي الوقت نفسه هنالك علاقات قديمة أقدم من أي علاقة مع أي دولة في الشرق الأوسط وهي مع السعودية، فليس من الصحيح أن نعلن العداء لها، دون أن يكون هنالك وضوح لِلتداعيات في هذا الأمر.

وهل العراق مُدرك لهذا الأمر أم لا؟ وعن طبيعة العلاقات العراقية السعودية، هل تأخذ هذا الجانب بنظر الاعتبار أم لا؟

هنا، نرى ضرورة توحيد الرؤى والهدف وإيجاد آليات حوار واضحة، بحيث نستطيع أن نؤثّر بالآخرين، ومن الضروري أن يسمع الآخرون ذلك. فعندما نقيّم طريقة عمل الجانب العراقي في ذلك، نرى وجود بعض الخلل في هذا الجانب، وكذلك في جانب التحديات الأساسية مثل الإصلاح، الفساد، المنظومة المالية وغيرها، وإن الأمريكيين مُدركون لهذا الخلل، وهذا لا يعني أن لديهم استعداد على الاستمرار مثلما كانوا في السابق، لا على المستوى العسكري ولا السياسي. فالمعادلة اختلفت جوهرياً عن السابق، وإن التعقيدات العراقية صعبة الحلّ ومتشعّبة وعميقة، متعلّقة بضعف النظم السياسية على مستوى الديمقراطية والإدارة الرشيدة. فعليه، لو أن قراءتهم تعلّقت بالمنطقة مثلاً على مستوى داعش، أو بالتأثير الإيراني على القرار العراقي، أو على مستوى رغبتنا بأن تكون السعودية أو تركيا طرفاً إيجابياً مع الأمريكيين، فهل يستطيع العراق أن يساعد في هذا الجانب أم لا؟

إن العراق ابتعد عن الأولويات الأمريكية، وتأثيرها الحالي على الساحة المحلية كان بطريقة غير مباشرة، إذ لم نلاحظ أي اهتمام بالمعادلة الداخلية العراقية، بل كان اهتمامهم منحصراً فقط بقضية داعش والإرهاب. وبحسب قراءتي لما بعد تحرير الموصل، فإنّ التأثير أو التدخل أو الاهتمام أو أي آلية من آليات التأثير ستقل، لأنّ الأولوية ستعطى إلى سوريا، ولخطورة انشغال العراق بقضاياه الداخلية إلى درجة أنه يفقد الدعم الدولي في تحديات سياسية نستطيع أن نستفيد منها في كل جانب، وليس فقط في الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

إن العوامل التي ستؤثر على هذه العلاقات متعلقة بقضايا كثيرة، فحاجة العالم إلى النفط مرتبط باستقرار العراق، كما يعد عاملاً مساعداً على استقرار سائر أسعار النفط العالمي، وليس فقط سعر النفط العراقي، وإنما تدفقه على المنظومة الدولية والاقتصادية، وأيضاً وحدة القرار العراقي تساعد على أن يكون العراق بطبيعته عنده القدرة والإمكانية الأساسية والتأثير الفعال، ولكن المعادلة الحقيقية لصنع التأثير من هذه المادة الخام ضعيفة أو غير موجودة لحد الآن، وبالتالي، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر.

وهنالك عواملٌ أخرى أيضاً، مثل طبيعة رؤى العراق للعلاقة الاقتصادية والسياسية والأمنية مع إيران والسعودية وتركيا كعنصر جديد متغيّر، وخصوصاً بعد المحاولة الانقلابية. فهنا، نرى من الضروري أن يعرف ماذا يريد أن يحدد قبلها، أي من هو؟ وأن يعطي معالم واضحة، أي ماذا يريد؟

عندما ننظر إلى الرؤى القادمة من الإدارة الأمريكية، نجد أنها ستساعد العراق بقدر تعلق الموضوع بالإرهاب، وتقلل التوتر في المنطقة، وأن يكون العراق عنصراً إيجابياً في المعادلة الجديدة. ومن جانب آخر، لو لاحظنا المرشحين الجدد، على مستوى الديمقراطيين أو الجمهوريين، فإنَّ قراءاتهم قد تكون مختلفة بعض الشيء، ولكن نتائجهم لا أعتقد أنها تختلف اختلافاً جوهرياً.

إن جو بايدن حديث العهد في السياسة، وليس لديه تركة عميقة، وبالنتيجة، فإنه يمكن أن يفكر بطرق أخرى جديدة خارج المعادلة الطبيعية للعراق، بعكس هيلاري التي لديها عمق ودراية وفريق عمل متكامل، ولديها تجربة واضحة وقديمة، وبالنتيجة، فإنها ستكون قادرة على التفكير خارج الصندوق، كما يقال، وقدرتها على استخدام آليات مسبقة عالية جداً.

وفيما يخص مصلحة العراق، لا أستطيع القول هل هي مع هيلاري أو جو بايدن، إلا إذا عرفنا ما هو برنامج جو بايدن في الشرق الأوسط، وما هي قدرته على التأثير مقابل هيلاري

التي لديها فريق عمل واضح وعلاقات قديمة وقوية مع دول المنطقة، ولا أعتقد أنها ستأتي بشيء جديد وجوهري وأساسي. فكلا الطرفين سيعكسان القوّة في العلاقة، أي استخدام القوة على أنها آلية تأثير مباشرة. وهل من مصلحة العراق هذا الشي؟ أنا لا أعتقد بأن هذا السؤال يمكن الإجابة عليه الآن.

وعندما ابتدأت حديثي حول الأسئلة الأساسية التي طرحتها، وهي: من نحن؟ وأين نحن؟ وأين نريد أن نتجه؟ فإنَّ هذه الأسئلة في الحقيقة تحتاج إلى حوارات حقيقية على غرارها، نستطيع من خلالها أن نحدد طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة واليابان ومع أي بلد آخر. أرجو أن يكون حديثي مفيداً وآمل أن تطرح أسئلة مثيرة، لكي أعيد النظر ببعض القضايا التي طرحتها والاستفادة منها، وأكون شخصاً ذا دراية بهذا الموضوع.

في مقال لي حول هذا الموضوع، بيّنت حينها أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة سنة 2008 تعد منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن تنفيذ بنود تلك الاتفاقية لم يرق إلى مستوى التحديات التي يواجهها العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري سنة 2003. إن استثمار هذه الاتفاقية، وبما ينسجم مع حاجة العراق إلى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة، يحتاج إلى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والإقليمية وأثرها على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد والأدوات الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

تكتسب الحاجةُ إلى بناء تحالف قوي مع الولايات المتحدة أهميةً كبيرةً في ظلّ ما تشهده المنطقة من تطورات سياسية وأمنية خطيرة، وحالة من عدم الاستقرار متمثلةً بتنامي ظاهرة الإرهاب واتساع دائرتها نتيجة لصراعات ذات صبغة مذهبية تقودها تيارات متشددة حولت المنطقةَ إلى ساحة حرب، وأثّرت بشكل سلبي على الواقع السياسي والأمني والتنموي في العراق. وبالرغم من سعي الحكومة العراقية إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، فإنَّ هنالك قضايا يرتبط كثير منها بتركة نظام صدّام أو بالأوضاع الإقليمية، ولا تعدّ حالياً من أولويات العراق في علاقاته مع الولايات المتحدة، إلا أنها تؤثّر بشكل سلبي على واقع تلك العلاقات، في وقت يحتاج فيه العراق إلى الجهود الدولية لإعادة بناء مؤسساته وتنمية اقتصاده وتعزيز قدراته في مواجهة التنظيمات الإرهابية. لذلك، لا بدّ من إعداد مشروع يبحث عن معالجات لتلك القضايا من خلال تقويم موضوعي لمسبباتها وآثارها، ويهدف إلى تعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصلحة العراق وشعبه. وعلى سبيل المثال، لقد تركت قضيّة سكّان مخيّم أشرف، وموضوع الأرشيف اليهودي، وكذلك موقف العراق من الأزمة في سوريا،

والعلاقات مع إيران وغيرها من القضايا، آثاراً كبيرة على العلاقات بين البلدين وخصوصاً على برامج التسليح والتعاون الأمني ضمن اتفاقية الإطار الإستراتيجي.

وتبذل الحكومة العراقية مع الأطراف الدولية، كالأمم المتحدة، جهوداً كبيرة لإعادة توطين سكّان مخيم أشرف، إلا أن الهجمات التي تعرّض لها سكّان المخيّم، واتهام الحكومة العراقية بعدم توفير الحماية اللازمة لسكان المخيم، أثارت ضجةً إعلاميةً وسياسيةً كانت لها أصداء واسعة في الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي التي تتعاطف مع هؤلاء السكّان. كما استغل مناصرو سكّان المخيّم تلك الهجمات، للتأثير على مواقف الكونغرس الأميركي تجاه الحكومة العراقية، وقد اتبعوا لتحقيق ذلك العديد من الوسائل، منها الاستعانة بمجموعات الضغط المعروفة (باللوبي) في الكونغرس ووسائل الإعلام الأميركية. وتكشف هذه التطوّرات عن أهمية دَور الإعلام في توجيه المواقف، وكذلك أهمية التواصل مع مختلف القوى وصنّاع القرار في الولايات المتحدة للكشف عن ملابسات الأحداث ما يعزز ثقة هذه الأطراف بالحكومة العراقية.

كما أخذت قضية الأرشيف اليهودي الذي تجري عملية صيانته في الولايات المتحدة مساحةً واسعة من اهتمام أعضاء في الكونغرس الأميركي، وبعض المنظّمات غير الحكومية وخصوصاً اليهودية، التي تطالب بعدم إعادة الأرشيف إلى العراق. وهذا الأمر يتطلّب منا التعامل بحذر مع هذا الملف، مع التأكيد على الأهمية التاريخية له، باعتباره جزءاً من الإرث الحضاري للعراق، وإيجاد حلّ يرضي جميع الأطراف، ويضمن عودة الأرشيف إلى العراق.

ومن جانب آخر، توجّهُ بعض دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة انتقادات إلى الحكومة العراقية، بسبب موقفها من الأزمة السورية، وعدم انضمامها إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تدعو إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد من السلطة. ونتيجة لذلك، يحسبنا البعض مع الذين يدعمون النظام السوري، لذلك، من الضروري أن نذكّر العالَم بما يقوم به الإرهابيون من استهداف للعراقيين، وكيف يتخذون من سوريا، ومنذ سنوات طويلة، منطلقاً لهم في تنفيذ الهجمات ضد العراق، ما حدا بالحكومة العراقية إلى التقدّم بشكوى ضد النظام السوري في الأمم المتحدة في سنة 2009، إلا أن العديد من الدول، ومن ضمنها الولايات المتحدة، لم تدعم هذه الشكوى، وقامت آنذاك بحماية نظام الأسد في مجلس الأمن.

وهنا، لا بد من إيضاح موقف العراق لدى الدوائر المؤثّرة في الولايات المتحدة (الكونغرس

الأميركي ومراكز البحوث على وجه الخصوص)، والمتمثّل بالدعوة إلى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات، واختيار حكومة منتخبة حرّة تمثّل إرادة الشعب السوري، ويشارك فيها جميع شرائح المجتمع، وتكون قادرة على إنهاء إراقة الدماء وسيطرة التنظيمات الإرهابية، التي تؤثّر بشكل مباشر على الأوضاع في العراق.

أما بناء مؤسسات الدولة، فيتطلّب جهوداً كبيرة وانفتاحاً في العلاقات مع دول العالم المتقدّم وتشخيص دقيق للواقع. وتشمل عملية بناء المؤسسات الجوانب التشريعية والفنية أيضاً لتكون بمستوى حاجة العراق إلى الخبرات الأجنبية للمساهمة في إعادة البناء، وهنا، لا بد للعراق من أن يرسخ علاقاته بالولايات المتحدة، خاصة في ظلّ وجود اتفاقية استراتيجية تطمح كثير من دول العالم إلى أن تكون لها مثلها. ويشهد العراق اليوم نمواً اقتصادياً كبيراً ونمواً سكانياً سريعاً، وهذه تشكل عوامل مهمّة في جذب الشركات العالمية، إلا أن جمود بعض القوانين وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في التعاملات الخارجية، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية في أجزاء من العراق، يحول دون توفير بيئة مناسبة لاستقطاب الشركات العالمية، ولا سيّما الأميركية منها، لدخول السوق العراقية.

إن التفاعل مع المنظّمات الدولية، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي في واشنطن، يلعب دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الداخلية، لذا، من الضروري وضع استراتيجية للتعامل مع هذه المنظمات والاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف التي يصبو العراق إلى تحقيقها. كما تكتسب منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وغيرها، أهمية في تعزيز قيم الديمقراطية، وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، وإن تفعيل دور هذه المنظمات ودعم نشاطها يعد مقياساً على مدى تقدم البلاد في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يعزز من قوة النظام السياسي في علاقته مع الشعب ومع المجتمع الدولي، ويدعم جهود الدولة في محاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي واعتماد معايير النزاهة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الدولة ومع المواطن.

يسعى العراق إلى إقامة علاقات جيّدة مع جميع الدول وخاصة مع الولايات المتحدة، مبنيةً على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إن وجود بعض الاختلافات في الرؤى مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول أمر طبيعي في العلاقات الدولية، ولا يُعد تراجعاً في العلاقات، فقد تتقارب الأهداف أحياناً وقد تتباعد أحياناً أخرى، ولكن يتطلّب الأمرُ توضيح المواقف والدوافع الحقيقية، وبما ينسجم مع مبادئ

الشراكة بين الدول. لقد استطاع العراق أن يخرج من حكم الوصاية، ليصبح شريكاً دولياً يعتمد عليه في منطقة محفوفة بالمتغيرات التي تهدد الأمن والاستقرار فيها. كما تطوّرت علاقة الصداقة مع الولايات المتحدة، لتكون كما وصفها الرئيس أوباما بـ«العلاقة الطبيعية القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل». لذا، لا بدّ لنا من استثمار هذه العلاقة المهمة بفاعلية أكبر.

المداخلات

الأستاذ كريم الأنصاري: منذ عام 2003، والعلاقة الأميركية ـ العراقية تراوح بين تصوّرات عدّة، منها جعل العراق بمثابة يابان العرب فكانت أضغاث أحلام. ومنها إبقاء العراق ضعيفاً تكريساً لحضور أميركي أطول. ومنها تقسيمه إلى دويلات ضعيفة. ومنها أنّ العراق ليس هدفاً استراتيجياً أميركياً كالسعودية وإيران، إنما هو جسر لهدف استراتيجي.

فأيّ أفق مشرق للعراق بعلاقته مع الولايات المتحدة والحال كما نرى ونستشرف؟

ثم هل من جدوى حقيقية لطرح موضوع هذه العلاقات أصلاً؟

أنتم شخصياً بماذا خدمتم العراق حين كنتم سفيراً له هناك؟

الدكتور لقمان الفيلي: إنَّ الموضوع ليس وجود جدوى أو لا، وإنما هل العراق بحدّ ذاته يستطيع أن يواجه التحديات في المنطقة، دون أن يكون له دعم دولي وأمني وسياسي واقتصادي ومالي؟ أعتقد بأن الجواب عن ذلك: أن العراق لا يستطيع، وعلى الأقل في قضية المساعدات، إذ أن الموضوع متعلّق بالحاجة لا الرغبة. العراق يجب أن يكون واضحاً، ويحدد من هم شركاؤه الدوليون؟ ومن هم شركاؤه الاستراتيجيون؟ وما هي الأرضية التي يجب تهيئتها؟

الأستاذ حسام الغزالي: سعادة السفير، سؤالي ذو شقين:

الأول: برأيكم وبحكم خبرة عملكم السابقة، ما هي أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة بالنسبة لصانع القرار العراقي، وبالنسبة للقوى السياسية المؤثرة في القرار العراقي؟ وهل هذه العلاقة جاءت مفروضة أو أن أهميتها بنظرهم جاءت من مصلحة العراق العليا؟

والشق الثاني، ما هي الخطوات التي يجب أن تبذلها الطبقة السياسية في العراق لإنجاح هذه العلاقة بالشكل الذي يخدم مصلحة العراق العليا؟

الدكتور لقمان الفيلي: في الجواب عن الشق الأول من سؤالكم، أقول: إن الأطراف العراقية ترى من المصلحة أن تتطابق الرؤى الأمريكية مع رؤاهم، فالأكراد يحتاجون الأمريكان، وكذلك الشيعة والسنة، الليبراليون والديمقراطيون، فهنالك حاجة من كل الأطراف لأمريكا. قد نتساءل في بعض الأحيان حول حجم قوة الأطراف العراقية الذاتية، وأنا أشك في ذلك، إذ لا تملك القوى العراقية قوة ذاتية، إلا في طرف أو طرفين.

أما في الإجابة عن الشق الثاني، وهو ماذا نستطيع أن نقدّم؟ أقول: أعتقد بأن وحدة الرؤى العراقية ستكون مقدمةً أساسية للتعاطي الإيجابي مع الرؤى الأمريكية إنْ وجدت، فالأمريكان يتعاملون الآن مع كلّ طرف على حدة حسب رؤى ذلك الطرف، فهم لا يملكون رؤية واحدة لكل العراق، ما عدا الأمر المتعلق بوحدته، إذ أن القرار الأمريكي يرى أن عراقاً موحداً على مستوى الحدود أفضل من عراق مقسَّم، وذلك لتداعيات كثيرة.

الأستاذ أحمد علي: في ظروف صعبة ومتغيرات ديناميكية، مثل سقوط الموصل وبداية الحرب ضد داعش، سؤالي هو: كيف رأيت تقويم الشعب الأمريكي للحرب على العراق، والدور الأمريكي بشكل عام؟

الدكتور لقمان الفيلي: إن الشعب الأمريكي لحد الآن ليس لديه وضوح بقضية الشعب العراقي، ويعتقدون بأنه مظلوم من ناحية الإرهاب، ولكن العراقيين أيضاً لم يشكروا الأمريكان، وهم يشعرون بعدم التجاوب العراقي الإيجابي معهم، فالمجهود الأمريكي في العراق متميز مقارنة بمجهودهم في أي مكان آخر، إذ كانوا يعتقدون بأن هنالك تجاوبٌ، ولكن ذلك لم يحصل إلا من الجانب الكردي.

الأستاذ فرهاد علاء الدين: كثيراً ما نسمع عن تقسيم العراق، وأنَّ أمريكا ستكون وراء هذا التقسيم، وخطة جو بايدن وما شابه، هل تعتقد أن أمريكا فعلاً تريد تقسيم العراق؟

الدكتور لقمان الفيلي: من خلال التعاطي مع الإدارة الأمريكية، أنا لم ألمس منهم أنهم يريدون تقسيم العراق، بل هم يتعاطون مع الممكن والموجود، إذن، فالموضوع يبقى لحدّ هذه اللحظة بيدنا نحن العراقيين. جو بايدن في كل لقاءاته الشخصية الفردية كان متحمساً لموضوع وحدة العراق.

الأستاذ عمار الشهرستاني: هل من الممكن معرفة رؤية الجانب الأمريكي تجاه الاتفاقية الأمنية التي أبرمها مع العراق؟ وكم كانت جادّة في تنفيذها، خاصة في المجال الأمني، وبالتحديد بعد سقوط الموصل؟

الدكتور لقمان الفيلي: الأستاذ عمار، لا توجد اتفاقية أمنية بالعنوان الذي نعرفه، وحوالي (54 ـ 55) دولة لديها اتفاقية ثنائية مع الدول الأخرى، كما هو الحال في دولة الكويت، فإنّ لديها اتفاقية مع الأمريكان في حماية حدودها، أما العراق، فإنه ليس لديه اتفاقية، وإن سياسيينا قد أقنعوا الشارع بأن هنالك اتفاقية أمنية.

الأستاذ أثيل النجيفي: عدم وجود رؤية أمريكية لما بعد داعش، ومن المتوقع ألا تتضح تلك الرؤية إلا بعد تولي الرئيس الجديد لمهامه، وهذا قد يكون بعد معركة تحرير الموصل،

فهل ستكون الولايات المتحدة معرقلة لأي مشروع في الوقت الحاضر، أم أنها ستتعامل مع أي مشروع في هذه الفترة وفقاً لنتائجه؟

الدكتور لقمان الفيلي: إذا كان الموضوع يخدم الرؤى الأمريكية، على سبيل المثال في موضوع تركيا أو السعودية أو حتّى التأثير الإيراني، فهم لن يعارضوا أيّ مشروع من هذا القبيل. وهنالك قواعد أساسية، مثل إعطاء السلاح إلى القوى التي تحارب داعش، وهذا سيستمر، لأنه قرار سابق، وإن كل القرارات السابقة، ستستمر إلا إذا كانت الرؤى الجديدة معارضة لها. وحول الزيادة في عدد القوات الأمريكية، فإنّه لن يحصل أي تغيير جوهري، إلا إذا كان هنالك حاجة ميدانية من القيادات العسكرية، وإن الملف الأمريكي بيد وزير الدفاع كارتر أكثر من أي مسؤول آخر، لأن العراق منطقة حرب، وليس موضوعاً سياسياً بحتاً. ومن الضروري أن نفهم أن الملفات تنتقل حيث تكون الأولوية الأمريكية، لأن العراق يُعد منطقة خطرة من الناحية الأمنية، وغداً، سيكون منطقة مفيدة من الناحية السورية، وبالتالي، إذا كان البعد السوري سياسياً بحتاً، سيكون تحول الملف إلى جهة أخرى، أما إذا بقي على الجانب الأمني والعسكري، فسوف يبقى الملف بيد وزير الدفاع على الأقل، إلى أن تتبنى الإدارة الموضوع.

الأستاذ عمار الشهرستاني: أود ذكر ملاحظة حول ما تفضلتم به من عدم وجود شيء تحت مسمّى حقيقي لاتفاقية أمنية، ونحن نفهم من ذلك أن ما أُشيع ما هو إلا أكذوبة لإقناع الشارع العراقي بوجود اتفاقية، وأن الولايات المتحدة ملزمة بالحفاظ والدفاع عن أمن العراق، وبهذه الرؤية تزداد ملفات الفساد السياسي في البلد! شكراً للمفاوض العراقي!

الدكتور لقمان الفيلي: الموضوع أيضاً متعلق بالمفاوض الأمريكي، ففي تلك الحقبة لم تكن مصلحته بأن يعكس عدم إرادته باستمرار العلاقة مع العراق، وبالتالي، فإنه بإمكان طرفي الاتفاقية الاستراتيجية، على أقل تقدير، أن يستفيدوا منها، وأن يرجعوا إليها لو اضطروا إلى ذلك، وهذا ما حصل إلى حد دخول القوات الأمريكية إلى المعركة في الشهر الثامن 2014.

الأستاذ ثامر: إنَّ أحد أسباب نكباتنا هو إهمالنا لكفاءاتنا، مثل سعادة السفير الذي بهرني بطروحاته الناضجة والعميقة.

الدكتور لقمان الفيلي: أعتقد أن المشكلة أكبر من قضية سفير أو شخص، وإنما هي متعلقة بطاقات موجودة في البلد، والتي من الضروري العمل على معرفة كيفية الاستفادة منها، لدينا بُعد استراتيجي حقيقي في الجاليات في الخارج، ولحد الآن نحن لم نستفد منهم، ومن الضروري إعادة النظر بالطاقات، علماً أن الجهد المطلوب مقابل وقت قصير والتحديات

كبيرة، وأعتقد أن العراق خلال عقد أو عقدين من الزمن، لن يكون له تأثير في مستوى الطاقة وفق الرؤى التي نتوقعها مع أننا لحد الآن لم نستفد من الطاقات العراقية.

الأستاذ كريم الأنصاري: ما تصوّر الإدارة الأميركية حول دور المرجعية في العراق؟

الدكتور لقمان الفيلي: إن الإدارة الأمريكية دائماً تحب أن تتعامل مع الشخص الناضج، وترى أن المرجعية في الطرف الناضج العاقل بالمعادلة العراقية، فهي تحترم رأيها، ولا تحاول أن تتقاطع معها، ولديها رغبة حقيقية في إنشاء جسور العلاقة وتوطيدها، وفي الوقت نفسه، الغموض المرجعي لم يعطِ لهم مؤشرات انفتاح، وهذا بحدّ ذاته مشكلة شيعية أكثر من أي مشكلة أخرى، ولحد الآن [موقف] الطرف الشيعي وفي كل معادلات علاقته مع الولايات المتحدة يشوبه بعض الغموض.

السيد عمار الشهرستاني: سؤال آخر، ما هي رؤية الأمريكان وسبب سكوتهم المتواصل بعد قضية الإصلاحات ومحاربة الفساد، حتى أننا لم نرَ لهم موقفاً تجاه أحداث اقتحام الخضراء وأزمة البرلمان في وقتها؟

الدكتور لقمان الفيلي: لقد ذكرتُ مسبقاً في المقاطع الصوتية التي أرسلتها قبل المحاضرة أن هنالك إرهاق وتعب من الدبلوماسية الأجنبية حتّى في بغداد من خلال لقائي بهم شخصياً، وهذا سينعكس على كلّ شيء، فإذا طلب منهم شيء محدد، فإنّه سيتم الاستجابة له من جانبهم.

الأستاذ أثيل النجيفي: ما مدى التأثير المتبادل بين الرؤية الأمريكية والأوروبية تجاه العراق وخصوصاً البريطانية؟

الدكتور لقمان الفيلي: في كل لقاء في بغداد ألتقي بالسفير الأمريكي والبريطاني، وأرى أن آراءهم متقاربة، ولا أشاهد أي اختلاف جوهري، ولكن يوجد اختلاف ثقافي، وهذا في الحقيقة شيء طبيعي، ولكن في الملفات الأساسية، نلاحظ التطابق في الرؤى والتقارب في الحديث فيما بينهم.

الأستاذ علي: طرحت فكرة التشويش في فهم كل طرف للطرف الآخر مع عدم وجود العرب والطرف العراقي خاصة في المحافل الأمريكية، كما تكلمت عن حاجة أمريكا للوضوح في نظرة العراق تجاهها كطرف محرر من الدكتاتورية. في تصورك، ما هو المشروع الذي كان على العراق أن يقدمه إلى أمريكا ليكسب دعمها الحقيقي من أجل تطوير البلد والارتقاء به؟ وهل من الممكن في هذه المرحلة تقديم مشروع عراقي يغري أمريكا سياسياً؟

الدكتور لقمان الفيلي: الأمريكان براغماتيون، وليست لديهم مشكلة أن يحصل تغيير في

الرؤى العراقية، ويتعاقدون معها مثل ما حصل الآن في موضوع تعاملهم النووي مع إيران. فالأمريكان لديهم الاستعداد في التعاطي مع أيّ ملف وأيّ رؤى إذا ما حصل أي تغيير بشرط إيجابي. ومن الضروري أن نعكس إلى الآخرين الرغبةَ في إقامة علاقة جيّدة معهم. على الأقل، تقديم الشكر لهم إذا ما تقدّموا بشيء لنا، وهذا بحدّ ذاته أبسط الدرجات، وأيضاً نريهم مصداقيتنا في التعامل معهم، وأن نتحاور معهم ونعكس هذه العلاقة، وذلك لأنَّ لدينا رغبة وحاجة وهذه كلها مجرد مقدّمات. إن الديمقراطية في العراق، لو ترسّخت، وشكرناهم لدعمنا في أي موضوع، فهذا سيعد شيئاً جيداً بالنسبة لنا.

الموضوع الأمني لو تمت مساعدتهم لنا فيه، فهذا يُعدّ مؤشراً أن هنالك فريق عراقي يرغب في إقامة علاقة مع أمريكا، أما إذا اعتبرنا أن أي شيء يخرج منهم فهو زيادة في الخير ونحن غير ملزمين به، بهذا ستكون هنالك ضريبة، فهل لدينا استعداد لدفعها؟ وهذا بصراحة يجب أن يؤخَذ بنظر الاعتبار.

الدكتور طالب محمّد: بودّي أن أطرح السؤال الذي يشغل مجموعة عريضة من الأكاديميين، مفاده هو:

ما الذي قدّمه الفيلي لتمتين العلاقات بين العراق والولايات المتحدة؟ ولماذا استقال من وظيفته بعد سنين من العمل، ممثلاً لدولة فاشلة كما سماها؟ وهل عرف الآن فشل الدولة؟ هل لديه النية للذهاب إلى كردستان بعد انتهاء مهمته الدبلوماسية؟ وهل تحليله الأخير عن الحكومة الفاشلة مقدّمة لمقبوليته في كردستان؟

الدكتور لقمان الفيلي: أعتقد أننا نسير الآن باتجاه ضعف الدولة، وقد يكون باتجاه دولة فاشلة، أمّا «ماذا قَدّمت»، فهذا أتركه لغيري هو مَن يحكم، وأستطيع أن أقول بكل اطمئنان: إنني عملت أقصى ما أستطيع وفي ظرف صعب جداً، واستطعت أن أؤثر بكثير مما قد يعرفه العراقيون، ومن الممكن أن يسأل الجانب الأمريكي عن ذلك، لأن إجابتهم ستكون صريحة جداً وإيجابية. أما الطرف العربي بالخصوص، إذ أن الأكراد لديهم قراءة مختلفة بعض الشيء عن الإخوة في بغداد، فإن آليات التأثير غير واضحة لديهم، ولذلك، فهم لا يعرفون حركة السفير كيف تكون، وآمل أن أستمر في تقوية العلاقات بين البلدين بطرق مختلفة، وأن أكون موجوداً دائماً مع أي شخص يتجه بهذا الاتجاه، لأن الولايات المتحدة تبقى بلداً مهماً لنا.

كانت ولادتي في بغداد، وعشت كل عمري فيها، ولا يوجد لدي مشروع للذهاب إلى كردستان بقدر التواصل مع الأصدقاء والقيادات السياسية هناك، ودعمهم ودعم كل أهل

العراق. وفي الوقت نفسه، سأبقى، إن شاء الله، عوناً لكل من يريد أن يبني العراق بكل حدوده الحالية. ولدي ملاحظة أخرى حول التحليل الأخير عن الحكومة الفاشلة، لكي يكون مقدمة لمقبوليتي في كردستان. أعتقد أن هذا بعيد كلّ البعد، فعلاقتي مع الأكراد تبقى قوية، كما هي مع السنة والمرجعية والحكومة أيضاً. ولكن الموضوع ليس هذا، بل هو يتعلّق برسالتي التي وضحتها، وهي أنني لم أرَ دعم مؤسسات الدولة ثمّ لم يكن هنالك مشروع واضح لهم، وهكذا، فإن الأمر لا يتعلق بالأمريكان بل يتعلق بالدولة العراقية.

الدكتور هشام داوود: أود أن أتوقف عن ما هو متفق عليه، ولكن دعني اختلف معك بشأن اتفاق الإطار الاستراتيجي (لا أذكر تسميتها بالضبط). في الحقيقة، كانت هنالك رغبة أمريكية قوية وضغوطات هائلة، رغم مجيء أوباما للحكم وإظهار واشنطن بكونها غير مكترثة بالأمر. كيف يمكن نسيان أقوال وزيارات بانيتا لبغداد؟ حصل في الموقف العراقي تراجع واضح، وحصل أيضاً تغيير مهم في وزن اللاعبين الإقليمين في المنطقة وداخل العراق. لا أريد الخوض في هذه النقطة، وهو أمر سهل التدقيق. الاستغراب الآخر إن سمحت: أنت تقول بأن البنتاغون هو الذي يتولى إدارة الملف العراقي حقيقة اليوم. فهل كانت الصورة مختلفة منذ 2003، عدا فترات كانت فيها أصوات الخارجية أكثر وضوحاً؟

الدكتور لقمان الفيلي: إن الملف كان بيد بايدن أغلب الوقت، وانتقل الآن إلى وزير الدفاع، وإن الخارجية لم تكن متبنية للملف، ولكنه كان بيد المستشارين وبالخصوص بيد بايدن، هذا من جانب.

ومن الجانب الآخر، فإن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مقدّمة إلى إقامة علاقات معنا، والأمريكان ليس لديهم مثل هذا النوع من العلاقات مع بلدان أخرى، وهذه الاتفاقية تعد حالة استثنائية، فهم لم يريدوا أن يخسروا العراق بالعنوان السابق في استثمارهم، وبالوقت نفسه، لم يريدوا أن يتبنوه، وليس هنالك استقبال من الطرف العراقي، فهذا أقل شيء ممكن بأكثر مردود يعود لكل الأطراف، وهذا هو الفرق. ثم إن إدارة أوباما حصلت عليها ضغوطات من جهات مختلفة، ولا ننسى أن بايدن في آخر زيارة له إلى العراق ذكر فيها في بداية عهده الثاني للولاية، بألّا تتوقعوا أن الرئيس يزور العراق خلال ولايته الثانية، من هذا نعرف أنه لم يكن هنالك تبنٍّ للموضوع العراقي من جانب الرئيس الأمريكي إلا بعد أشهر من موضوع داعش، وأيضاً نتيجة للأحداث التي حصلت في الإقليم.

عبد الهادي الحكيم: سعادة السفير، تعلمون أن إبادة الشيعة على يد داعش في المحافظات التي احتلتها قضية غير خافية على أحد، ولا تخفي داعش ذلك في أدبياتها وبشكل

صريح وباستمرار، وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى ذلك ذات مرة. بماذا تنصحون من يريد تفعيل هذا الملف في دوائر القرار الأمريكية بحكم تجربتكم هناك؟

الدكتور لقمان الفيلي: الموضوع متعلق بالبُعد الإنساني ومظلومية الطرف الآخر إذا كان أيزيدياً أو شيعياً أو غيرهم من موضوع داعش، وطريقة إيصال المظلومية، فلا يتوقع المظلوم أن مظلوميته وحجمها وعمقها واضحة للكل. فإن إيصال المظلومية مشكلة حقيقية موجودة في العراق حتّى ما بعد الإرهاب، فلو أوصلنا أرقام التفجيرات مثلاً وأماكنها وطبيعتها التي تحصل في بغداد والمحافظات الأخرى، فإننا نستطيع أن نؤثر فيهم، وأكرر، نحن نحتاج إلى طريقة ناجحة لإيصال هذه المظلومية، وأيضاً موضوع سبايكر، فكلّها متعلّقة بآلية ومنهجية التأثير على الآخر، لكسب تعاطفه، عقله، قلبه، مشاعره، أي نوع من آليات التأثير على الشارع والسياسي والإعلامي، وعلى الباحث، والأكاديمي، كما أن الآليات لحد الآن غير واضحة لدينا، فمن الضروري معرفة القرار الأمريكي وما نطلبه منهم وإمكانية ذلك، فإذا ربط الأمر بالسعودية مباشرة، فهذا يعني أنه يحتاج إلى قراءة سياسية في الموضوع، وإذا ربط بالوهابية فهذا شيء آخر. إذن، يجب أن يكون واضحاً لدينا ما هو الممكن لكي يكون التحرّك مؤثراً.

الدكتور هشام داوود: سؤالي هو الآتي: هل تعرفون أستاذ لقمان عدد العسكريين الأمريكان اليوم في العراق؟ كم مساعداً يحتاج كلّ عسكري أمريكي من خدمة ومرافقة؟ في أوروبا النسبة واحد إلى ثلاثة، وفي الولايات المتحدة واحد إلى خمسة. كم عدد المتعاقدين الخواص؟ وأين مناطق وجودهم الأساسية؟

الدكتور لقمان الفيلي: في الحقيقة، ليس لدي رقم عن المتعاقدين، ولكن القوات الأمريكية بحدود (5000) ويوجد بينهم نظام خاص، وإن هذا الرقم ليس بالدقة الكاملة، فالرقم الذي ذكرته في المتعاقدين صحيح ودقيق تقريباً، ولكن هنالك جانب آخر أيضاً بعنوان مساعدات عسكرية «تدريب، تأهيل قواعد عسكرية» ولا أعتقد أنني أعرفه برقم دقيق.

الأستاذ عمار الشهرستاني: ما هي معرفتكم عن السفير الأمريكي الجديد؟ وكيف سيكون أداؤه مع هذا الوضع في العراق؟ وهل كان التغيير روتينياً، أم أن هنالك تغيير في سياسة أمريكا تجاه العراق؟

الدكتور لقمان الفيلي: كنت أعرف بمجيء السفير الجديد قبل (8) أشهر، وإن مدة السفير هي سنتان في المناطق الساخنة، وثلاث في المناطق غير الساخنة، وهذا التغيير روتيني وطبيعي، علماً أن هذا السفير متخصص في المنطقة، وقد خدم في العراق والكويت، وله

علاقات سابقة ببعض السياسيين، والأمريكان بطبيعتهم يرسلون الأشخاص المتميزين والمهنيين إلى المناطق الساخنة، وهذا ما يحصل في العراق دائماً.

الأستاذ كريم الأنصاري: هل لعبتم دور الوسيط بين إيران وأميركا في ما يخص العراق أو غيره؟

الدكتور لقمان الفيلي: دور الوسيط جزء أساسي من عملنا في كل شيء نعتقد فيه خدمة للعراق. وأود أن أذكر ملاحظةً هنا، وهي أن كثيراً من الساسة العراقيين لا يعرفون آليات التأثير في واشنطن، وإن كثيراً من التأثير الذي قمت به غير معلَن، وهذا ما جعلني أُظلم من جانب المجتمع.

الأستاذ حسام الغزالي: سعادة السفير، ما هو السبب برأيكم في حرج القيادات السياسية الشيعية في تبني ودعم علاقات قوية علنية مع الولايات المتحدة؟

الدكتور لقمان الفيلي: الموضوع ليس في الحرج بقدر ما هو في عدم وضوح الرؤى حول العلاقات الاستراتيجية مع البلدان، وإن عدم وضوح الرؤية عند هؤلاء السياسيين لطبيعة العلاقة المشتركة مع من هو شريك جوهري، يولد عندهم إشكالية بعدم تبني هذا الطرف إلا إذا كان لديه وضوح في الرؤية لهذه العلاقة.

الأستاذ عدنان فيحان: هل تعتقد أن الولايات المتحدة كانت جادّة في محاربة داعش أمنياً ومخابراتياً، وأنها استخدمت نفوذها العالمي في إيقاف الدعم المادي والبشري لداعش الذي كانت تقدمه دول لها علاقات متينة مع أمريكا؟

الدكتور لقمان الفيلي: الولايات المتحدة أعلنت وعلى المستوى الرسمي أنها لم تكن مدركة لخطر داعش في العراق، وتم إدراكه متأخراً. وهل كانت أجهزتهم عارفة لذلك الخطر؟ الجواب هو أن قسماً من الأجهزة المخابراتية كانت مشخصة لهذا الأمر، ولكن صاحب القرار في أمريكا لم يتبنَّ هذه الرؤى، وما سمعته من بعض المحللين والخبراء والإعلاميين، ولكن ليس من الضرورة أن ما أسمعه من هذه الجهات هو متبنى إقليمياً لدى الإدارة الأمريكية، وإن الإدارة وآليات قرارها حصل بفترة زمنية متأخرة، بسبب تداعيات هذا الإدراك على حلفائها في المنطقة، فالعلاقة مع السعودية مثلاً علاقة جوهرية قديمة، وهي أقدم من الدور الأمريكي العالمي من الثلاثينيّات، ثم إن عمق العلاقة عند الإدارة الأمريكية يؤخذ بنظر الاعتبار، ولا أعتقد أن لدينا مشكلة فكرية أو سياسية مع الأمريكان في هذه القراءات الأمريكية، لأن قراءاتهم تختلف عن قراءاتنا، ولأن معطياتهم مختلفة عن معطياتنا. وهذا الأمر ينسحب على تركيا أيضاً، وفي سوريا عام 2008، 2009، 2010 عندما رأوا أن العلاقة ضرورية معهم، والشيء

نفسه بخصوص إيران، وبالنتيجة، فإن قراءاتهم الجيوسياسية لا تتعلق مع حلفائهم فقط، بل مع أعدائهم أيضاً، فهم يقرؤون تأثيره لمصلحتهم أم لا. وأعتقد أننا بحاجة إلى سعة القراءة في الموضوع وعدم شخصنته بأننا شيعة، فالموضوع أوسع من ذلك.

الأستاذ حسام الغزالي: ما المطلوب بأن يكون أكثر وضوحاً من أن تقوم الولايات المتحدة بتحرير العراق من الديكتاتورية، ومحاولة إنشاء حكم ديموقراطي ينهي معاناة الشيعة فيه ويعطيهم الأفضلية في صنع القرار!

الدكتور لقمان الفيلي: أعتقد أن هذا السؤال قديم متجدد، وأننا هل نستطيع أن نخرج من عُقد التاريخ بعلاقتنا وننظر إلى المستقبل وإلى حاجتنا كعراقيين إذا كانت الدولة ديمقراطية، ودولة مدنية، وانتقال سلمي للسلطة وما شابه ذلك. فهذا بيدنا نحن ولا نتوقع من الغير أن يكون مفتاح حلٍّ لنا، فالولايات المتحدة لها مصالحها في وجودها في العراق، والقيادات في الولايات المتحدة ورؤاهم قد اختلفت، فإذن من الضروري أن تكون لدينا الشجاعة والقدرة على المراجعة، لكي يكون عندنا شجاعة في انتخاب القرارات الجديدة والمتعلقة بمصلحتنا.

2 ـ مرور 100 عام على اتفاقية سايكس بيكو

د. هشام داوود ـ 16 أيار/مايو 2016

هشام صالح داوود: حاصل على الدكتوراه في علوم الأنثروبولوجي من المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، باحث علمي وجامعي في المركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية. خبير في العلوم الاجتماعية، خبرة في مجال التحرير والكتابة في الصحف، تنظيم العديد من المؤتمرات العلمية.

***

ـ المحاضرة

تلبيةً لِلدعوة التي قُدّمت لنا من جانب إدارة مركز الرافدين لِلحوار للحديث عن موضوع يشغلنا كثيراً وأصبح موضوع الساعة.

هنالك اتفاق له من العمر قرن، ولكنّه قفز على المسرح وعلى الأحداث، وتحوّل إلى موضوع أساسي اليوم، إنه موضوع (سايكس ـ بيكو)، فهو ما زال مستمراً إلى اليوم والآخرون ينظرون إلى أنه مقحم، الجزء الثالث يقول: نفتقد إلى المعاينة التاريخية والعلمية الصحيحة حول كل هذه الموضوعات.

أحاول أن أقدم قراءة سريعة لهذه الإشكالية السياسية، وبالوقت نفسه هي إشكالية معرفية وتاريخية، أقول مقدماً: الآن تذكرت حديث الأستاذ ضياء الأسدي الذي قال فيه: ليس التحكم

بالتكنولوجيا قضية سهلة، وكذلك الحديث من خلال هذه المنظومة والتفكير بالوقت، وأن تكتمل الفكرة بكل مداخلة، وأن تصل لكم بشكل واضح، لكن إن أخطأت أو قصرت فأرجوكم أن تعذروني مسبقاً عن هفوات التقنية والأخطاء النحوية وما شاكل ذلك، ولكن من وراء كل ذلك أود أن أصل معكم إلى طرح هذه الإشكالية التي اسمها «سايكس ـ بيكو» بعد قرن.

في الحقيقة، إن المشكلة تتعقد أكثر عندما تصبح (سايكس ـ بيكو) بالفضاء العام وبالمدارس وبالخطاب السياسي في مناهج الأحزاب السياسية. في التعليم، منذ كنا صغاراً بالعمر، كنا نتحدث عن مؤامرة (سايكس ـ بيكو) وتقسيم المنطقة وشرذمة العرب والمشرق العربي... إلخ. أي أن (سايكس ـ بيكو) دخلت سلبياً كدعامة أساسية في سرديات تكوين هويتنا السياسية اليوم. أنا أنطلق من مفهوم كون الثقافات هي مجموعة من المعطيات الإيجابية التي نتفق عليها والسلبية التي نرفضها. هذا القبول والرفض يشكّل ثقافة كل جماعة، و(سايكس ـ بيكو) لها الرفض العام باعتبارها بداية تفتيت المنطقة، وبداية خلق الضغينة ما بين الجماعات، وبداية تغلغل استعمار من نوع جديد.

ومن المؤاخذات على هذا الاتفاق الذي يبلغ اليوم من العمر قرناً أنه عندما نتحدّث عن ممثلي الجماعات بالمنطقة، الإثنيات، الأقوام، الشعوب، الجميع يشكو من (سايكس ـ بيكو)، في حين يعتبرها الأتراك إهانة لقوميتهم، لأنَّ (سايكس ـ بيكو) أنزلت عليهم الإهانة والشرذمة وتقزيم ما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية كما يدّعون؛ فقبل فترة، تحدثنا عن شيوخ غادروا منطقة واسط ومنطقة ميسان إلى أنقرة، وكان معهم أعلام عشائرهم تذكيراً بمعركة الكوت، ولكن لنتوقف عند خطاب أردوغان في هذا اللقاء، فقد تحدث على أنه ضد اللورنسات التي ظهرت من جديد، فغايتها تقسيم ما تبقى من المنطقة الإسلامية، وضرب شراذم المناطق الإسلامية وإبعاد المدن والثقافات... إلخ، فكان في خطاب أردوغان حنين فيما يتعلق بفقدان ما تبقى للدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والتي هي العراق وبلاد الشام والحجاز وشرق الجزيرة العربية.

الأتراك ليسوا وحدهم ضد (سايكس بيكو)، فالعرب ينتقدون (سايكس بيكو) باعتبارها الخيانة بعينها، والنكران بالوعد بعدما أتت بريطانيا والدول الأوربية الأخرى، وواعدت العرب من خلال الشريف حسين، ومراسلات (ماكمهن ـ حسين)، وأيضاً من خلال حضور لورانس في الحجاز، وتعبئة العشائر لمقاتلة الدولة العثمانية، والكرد أيضاً ينظرون إلى (سايكس بيكو) على أنهم ضحية بكونهم منسيين في هذا الاتفاق، ولم يتم ذكرهم فيها، وبالتالي، لم تذكر مناطقهم، وقُسمت مرة أخرى دون المرور على وجودهم في المنطقة أصلاً.

فما ذُكر في (سايكس ـ بيكو) هو تدويل القدس ومنطقة فلسطين، والتي أصبحت إسرائيل فيما بعد. هذا التدويل قُدّم عبر (سايكس بيكو) وكأنما هي حماية للمناطق المقدسة، هذه الحماية تتم من خلال فرنسا وأيضاً من خلال إشراك روسيا من خلال الكنيسة الأرثوذكسية. ولكن بعد عام من «سايكس بيكو»، مع «وعد بلفور»، فهم العرب مرة أخرى أنهم أمام ديناميكية تصاعدية للتعامل مع المنطقة بمفهوم جديد، بتشكيل مناطق نفوذ ودول أخرى، وأيضاً تقسيم الأراضي بين جماعات مختلفة.

في هذه الليلة، مهمتي ليست الوقوف عند تاريخية (سايكس بيكو)، فهذه مهمة سهلة يمكن أن ندخل على أي موقع أو كتاب مدرسي، ونعرف كيف تم الاتفاق وكيف جرى، رغم أني سأعود إليه ولكن بقراءة أخرى، وانطلاقاً من (سايكس بيكو)، نحاول أن نذهب أبعد من ذلك، خاصة من خلال الحوار فيما بيننا، بأن (سايكس بيكو) يطرح مرة أخرى اليوم، ولكن بمنظار جديد، وهو ماهية الدولة، وفشل أنظمتنا السياسية، وكيف يتم في 2016 تسييس الهويات ما بين المواطن والدولة، وأيضاً إشكالية شكل الدولة وتفويض السياسات فيما بينها. (سايكس بيكو) يعطينا هذا العذر أو هذه الإمكانية، وهي أن نذهب إلى هذا السؤال وهو: لماذا لم نفلح خلال هذا القرن في تكوين البديل؟ ولكن قبل الخوض في ذلك، أريد أن أتوقف قليلاً عند الاتفاق نفسه، لوجود حديث كثير حول هذا الاتفاق، بل حتى حول يوم توقيعه. نحن اليوم نقول: مر قرن بالضبط على توقيع هذا الاتفاق هذا اليوم، وفي وثائق أخرى تتحدث أنه في يوم 9 من هذا الشهر، وفي وثائق ثالثة تتحدث عن يوم 19، فحتى يوم توقيع الاتفاق يوجد فيه أخذٌ وَرَدّ، ولكن ليست هذه هي النقطة الأساسية.

(سايكس ـ بيكو) بكل بساطة هو اتفاق سري تم بين مندوبين ومفوضين من فرنسا وبريطانيا وأيضاً من روسيا القيصرية ومن المملكة الإيطالية، فلقد كانت في هذا الوقت مملكة، وأيضاً اليونان. ولكن الأطراف المقررة كانت بالأساس بريطانيا العظمى وفرنسا، ومشاركة روسيا كانت أساسية من ناحية شرق تركيا، أقصد منطقة أرمينيا وما تعرّض له الأرمن، وأيضاً كان لروسيا حضور ونفوذ واسع في شمال إيران الحالية التي هي أيضاً كانت ضمن مناطق نفوذ روسيا في ذلك الوقت، فموضوع الاتفاق هو كيفية تقاسم المشرق العربي أو ما يُسمى الشرق الأدنى الذي يتكون من تركيا الحالية وبلاد الشام التاريخية، أي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، وأيضاً الولايات الثلاث التي تتشكل منها الدولة العراقية فيما بعد، والحجاز وشرق الجزيرة العربية ـ التي أصبحت فيما بعد عشرين سنة تقريباً أو أقل ـ المملكة العربية السعودية.

إذن كان الاتفاق سرياً، والمفاوضات استمرت لأشهر عدّة، بل أكثر من سنة، سنة ونصف تقريباً، بدأت بموظفين من الدرجات الدنيا والمتوسطة مثل القنصل العام الذي أصبح المندوب السامي الفرنسي في الشام الذي اسمه «جون فرنسوا بيكو»، وأيضاً العسكري السيد «ماكس سايكس». ومع الوقت، دخل في المفاوضات مسؤولون آخرون لدرجة السفير الفرنسي في لندن، ووزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت، ليوقعوا الاتفاق.

بعدما أعطيت هذه المقدمات التاريخية عن اتفاقية «سايكس بيكو»، ولكي أبتعد عن التعميم العاطفي، فإنه مع نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت المؤشرات تقول بأننا ماضون باتجاه مرحلة جديدة، فهنالك إمبراطوريات من نوع خاص مثل الإمبراطورية العثمانية الزائلة بسبب تفتيتها، ونلاحظ ـ هنا وهناك ـ ثورات عنيفة محركها نوع جديد من الخطاب والتعبئة، ونرى أيضاً نوعاً من التحديث في السياسة بصعود حركات قومية تطالب بدول، وكانت هنالك مقاومة من الإمبراطوريات الكبيرة في العالم كي لا تزول، مثل الإمبراطورية البريطانية والفرنسيين للمحافظة على مستعمراتهم. ورأينا أيضاً في هذه الفترة وصول دول إلى قوة إمبراطوريات جديدة مثل الولايات المتحدة وروسيا البلشفية فيما بعد. هل هذا يعني أن (سايكس بيكو) كان الناقوس الذي أعلن نهاية الإمبراطورية العثمانية؟ فالتفكك فيها وصل إلى حد أن كل المعطيات حولها أو البُعد الديني فيها لم يكن كافياً للحفاظ على الخلافة بعد قرون من التعرّض إلى هجوم عنيف، ليس من الخارج فقط بل هو تفكك من الداخل، فعرب المشرق العربي والبلدان والإمبراطوريات غير المسلمة قرروا الاتفاق للانقضاض على الإمبراطورية والخلافة، وهذا واضح في مراسلات حسين-ماكمهون، وأيضاً فيما بعد من خلال وجود وتعبئة لورانس للعشائر والقبائل العربية الموجودة في الحجاز والجزيرة العربية وبلاد الشام. هذا القرار أعتبره جديداً وخطيراً، فالناس، بفضل وضع جديد وتحديث سياسي وحالة موضوعية جديدة، خرجوا على الخلافة حتى لو كان ذلك عبر قوى غير إسلامية، فالقرن التاسع عشر كان قرن تطوّرات تُسرّع بشكل مهول بالجانب الاقتصادي والإداري والاتصالات والتقنية والعلاقات الاجتماعية، فقد كان قرناً ثورياً بحق.

الإمبراطورية العثمانية التي بقيت إلى حد ما إمبراطورية بنموذج خارجي لم تعد تتماشى مع هذه المعطيات الكونية الجديدة، أقول ذلك رغم التحديث الذي حاولت أن تدخله الإمبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر مع التنظيمات والتحديث في دوائر الدولة وأجهزتها المركزية. رغم ذلك، لم يعد هذا كافياً لإنقاذ الإمبراطورية العثمانية من التآكل الداخلي والتفكك، وذلك لرفض الجماعات المختلفة لطبيعة وشكل إدارتها للسلطة.

وعلى المستوى السيسيولوجي، ظهر هنالك شيء اسمه «جماعات محلية»، وظهر هنالك شيء اسمه الفرد، الفرد بمطالبته بموقفه برفضه لما لا يريد... إلخ، كل هذه الأسئلة المفصلية عرضت الإمبراطورية العثمانية إلى مسألة قاسية، وبدأت تنحسر شيئاً فشيئاً إلى درجت أنه في أثناء الحرب العالمية لم يعد لها شيء غير تركيا الحالية وبلاد الشام والعراق الحالي والحجاز وشرق الجزيرة العربية. وأيضاً أود أن أشير إلى أنه في خلال هذه الفترة كانت هنالك في بعض مناطق الإمبراطورية العثمانية حركات إصلاحية تعمل على تحريك المجتمع، بعضها باسم الدين وبعضها بخطاب جديد، والسؤال الكبير الذي طرح منذ نهاية القرن التاسع عشر هو: أين المشكلة؟ هل هي في الدِّين، أو في شكل طرحنا لمقولات ومفاهيم الدين كي تتواكب مع عصرنا الجديد؟ هذا أساساً هو ما فتح باباً واسعاً أمام ما يُسمى الخطاب التحديثي الإسلامي مع الأفغاني والكواكبي... إلخ، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولكن هذا الباب ما لبث أن أُغلق بشكل سريع أمام صعود نوع الخطاب المحافظ، ويقول البعض إن بداية السلفية المحافظة مع رشيد رضا وآخرون، يقولون: إنه مع تخوم الأزمة الكونية مع بداية الحرب العالمية الثانية، أما البُعد التحديثي غير الديني، فقد أُغلق وبدأ في ربع القرن الذي بعد ذلك في هذه المنطقة، وانفتح من خلال حركات سياسية حديثة جديدة ذات بعد قومي ومدني بتحرك نخب لها علاقة بسلطات وإدارة دول العالم الخارجي. هذا الطرح والواقع الجديدان هما بالأساس للتناغم مع ما أتت به أوروبا فيما بعد، ليتجاوز حالةَ الانسداد والانحباس فيما بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت لحظةً مفصلية للانتهاء من هذه التشكيلة السياسية، وللذهاب إلى شيء آخر لم يعرفه أحد لحد الآن.

إن منطقة المشرق العربي، التي هي فضاء (سايكس بيكو)، الذي نتحدث عنه الليلة، كانت بالأساس مرتبطة منذ فترة بالعالَم الغربي اقتصادياً وتجارياً، ومن ناحية طرق التجارة والمواصلات، والممثليات التجارية الغربية كانت بدرجة من الحضور والتأثير، بحيث كانت هي من ترسم القرار الاقتصادي المحلي، فالقنصليات البريطانية والفرنسية كان لها دور كبير في القرار في هذه المناطق. حتى أن الطرق التي تربط بين أوروبا ومنطقة المشرق العربي إلى الهند عبر الخليج أو عبر إيران كانت من محميات هذه الإمبراطوريات أيضاً، فظهرت النية بإقامة طرق وأنشئت فعلاً مع بداية القرن سكك حديد ومواصلات بخارية إلخ، وظهر شيء ثوري جديد آخر في هذه الفترة بداية في إيران، وفيما بعد في مناطق أخرى، هو النفط الذي غيّر العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية فيما بعد، ليس فقط علاقات هذه المنطقة مع بقية العالم العثماني، بل مع العالم الخارجي، وأصبحت منطقة المشرق العربي اقتصادياً جزءاً من العالم الغربي قبل أن تصبح سياسياً تابعة لها.

وهنا يطرح سؤال هو: كيف كانت أوروبا تتعامل مع الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى؟ والجواب: أن أوروبا لم تشعر بحرج من وجودها الاقتصادي المهيمن، فقد انتزعت من الإمبراطورية العثمانية شمال أفريقيا ومصر ومنطقة المشرق العربي، وسيطرت عليها سيطرة اقتصادية تامة، فالإمبراطورية العثمانية كانت مغرقة بالديون التي كانت تقدّمها أوروبا، خاصة فرنسا وبريطانيا، ولم يكن هنالك شيء محرج يدفع الأوربيين من الانقضاض على ما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية. ويبدو لي أكيداً أن انضمام الإمبراطورية العثمانية ـ الباب العالي ـ إلى ألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا في الحرب العالمية الأولى هو الذي أسرع في اتخاذ القرار بالانتهاء من الفضاء العثماني أو ما تبقى من الفضاء العثماني. إن فترة الحرب العالمية الأولى سرعت بلقاءات جانبية، ومراسلات خاصة بين مسؤولين غربين ونخب دينية محلية مهمة أو عابرة للمحلية مثل الشريف حسين، ورأينا مجموعة من الرومانسيين مثل لورانس، والحالمين مثل السيدة بيل أتوا إلى المنطقة لدراسة المجتمع، وبالتالي، تقديم المشورة للسلطات السياسية والعسكرية لبريطانيا وفرنسا. وعليه، فإن اتفاق اللقاء بين السيد سايكس مع السيد بيكو لم يكن شيئاً استثنائياً في هذه الفترة، بسبب سلسلة اللقاءات كما أسلفت، ومصير المنطقة أصبح مطروحاً مع الحرب العالمية الأولى، فينبغي الانتقال إلى أخرى يتم فيها الخروج من شكل الإمبراطورية العثمانية وكيفية التصرف بهذه المناطق بإيجاد منظومة سياسية تربط بين هذه الجماعات، فهل تقسم إلى دول؟ هل يكون من خلال انتداب أو من خلال إدارة مباشرة ومنطقة نفوذ؟ هذه الأشكال كلّها كانت مطروحة، وهنالك أكثر من مؤسسة أمريكية تفكّر في مصير العراق، وتوجد مجموعة مؤسسات في بعض الأحيان قد لا تتفق وفي أحيان أخرى قد تتصارع فيما بينها، ومن هذا الجانب أقول: إن لقاءات سايكس وبيكو المتعلقة بالعراق كانت جزءاً من هذا الواقع، ولكنّه ليس هو الحاسم مهما كان تاريخياً ومهماً في لحظتها.

أريد أن أبتعد عن النظرة الاستشراقية وأقول: كل شيء جرى ترتيبه وتنظيمه من الخارج، وهي اتفاقات فُرضت على الناس، وكأنما هي مجموعات وقوى سلبية لا قدرة ولا طاقة لديها، وقد شهدت هذه الفترة حركات سياسية وغليان ورفض وثورات وفورات عند الناس بهذا القدر أو ذاك على مستوى سنوات طويلة، وهنالك مواقع معيّنة لبعض القوى والجماعات قد تحوّلت من شكل المواجهة للدولة العثمانية إلى الاتفاق معها للتصدي للمحتل القادم. وقد حصل هذا في جنوب العراق وفي مناطق أخرى، وفي أوقات أخرى قد حصل عند بعض المجموعات تبدل في مواقعهم من ناحية الاستمرارية الأولى، وقد كانت ضمن الجيش العثماني فيما بعد بسبب قراءة خاصة لموازين القوى، ثم تغير بعد ذلك الموقع. وعلى كل حال لم تكن هذه

الفترة فترة هدوء محلي أيضاً، بل قبلها بسنوات، وظهرت في أثناء هذا المخاض حركة الملك عبد العزيز بن سعود، والتي تعرف بالحركة الوهابية، وقد كان لها تأثير كبير على الجزيرة العربية، ففي هذه الفترة توجد مجموعة حركات في آن واحد وبمجموعة صلات، وبآفاق متعددة ومختلفة.

مرة أخرى أقول: إن (سايكس بيكو) كانت واحدة من هذه الاتفاقات المنظِمة لمستقبل المنطقة فيما بعد، وفي داخل اتفاق (سايكس بيكو) نفسه، لم نرَ هنالك أراضٍ وفضاءات لحسم الهوية والإثنية لهذا الطرف أو ذاك إلا ما يتعلق بالأرمن وعلاقتهم بالإمبراطورية الروسية، وأيضاً لمحاولة رجوع اليونان للدفاع عن المسيحين في غرب تركيا الحالية. وما عدا ذلك هنالك مناطق النفوذ الكلاسيكية التي رأيناها على الخارطة الكلاسيكية التي تم التوقيع عليها وتسمى خارطة (سايكس بيكو) والتي هي في الأساس مناطق نفوذ، وداخل كل منطقة هناك إدارة مباشرة. وأقول مرة أخرى: إن مع فتح المجال فمن الممكن تكوين دول تمثل الجماعات التي تعيش في هذه المنطقة، ولكن بقبول ورضا القوى المسيرة لها، أي بريطانيا وفرنسا، وضمن موجة الثورات والانضمام إلى البريطانيين، وأَقلّ إلى الفرنسيين. كل هذه الأمور ارتبكت في نهاية عام 1917 وبداية عام 1918 عندما تم تغيير النظام السياسي في روسيا، وحصلت الثورة البلشفية ووصل حكام مثل (لينين وتروتسكي) إلى السلطة، فروسيا التي كانت طرفاً وحليفاً لفرنسا وبريطانيا ضد ألمانيا، أصبحت طرفاً محايداً، والحياد فُهِمَ في هذه الفترة كأنه عداء، وليس هذا فقط، بل قرر الجانبُ البلشفي نشر وثيقة (سايكس بيكو) التي عثر عليها في أرشيف أو في صندوق حفظ وزير الخارجية القيصري الأخير، ونشرها تروتكسي، وعندها حاول العثمانيون في الوقت الضائع استغلال هذه الوثيقة للتأثير على العرب بأنهم قد تم تعبئتهم ضد مصالحهم وضد الخلافة والباب العالي، وهذا النشر للوثيقة أربك الثوار في منطقة المشرق العربي الذين كانوا يتعاملون مع لورانس والآخرين، فالشريف حسين طلب بعض التوضيحات كالعادة، وكما يحصل منذ قرن قدّمت الخارجية البريطانية سلسلة تطمينات بأن هذه الوثيقة ليست لها علاقة بالواقع، لأن بريطانيا حاولت تحرير شعوب المنطقة من العبودية العثمانية وإعطاءها فرصة لتشكيل بلدانها الحديثة ودولها فيما بعد... إلخ. وعلى كل حال ففي هذا العام 1918 وبحسب موازين القوى بالشكل الذي كانت عليه، لم يكن أمام الشريف حسين الكثير من الإمكانية للدخول في صراع ـ وهذه المرة ليس مع الدولة العثمانية أو ما تبقى منها ـ بل مع الإمبراطورية البريطانية ومع فرنسا.

أود أن أتطرق إلى نقطة أخرى نحيط بها بشكل ضعيف تتعلق بالدور الفرنسي والبريطاني

في المشرق العربي، فلفرنسا وجود تاريخي في شمال أفريقيا، وأيضاً وجود مهم لحد ما وذو طبيعة ثقافية دينية، وإلى حد بسيط اقتصادية في سوريا التاريخية، هذا يتعلق بالنسيج والحرير وما شابه ذلك، ولم يكن لفرنسا الدور الحاسم، فحاولت أن تظهر نفسها وكأنها مدافعة عن الأقليات المسيحية المضطهدة في المشرق العربي، وهذا الدور أعطته لنفسها من الحرب الصليبية وإلى اليوم وبموافقة الفاتيكان، أي أن الدور الفرنسي كان دوراً ثقافياً دينياً واقتصادياً وسياسياً، فالدور البريطاني كان أهم، وهو دور فاعل ومؤثر وخالق لحالة جديدة ومقرر لحد بعيد لمستقبل هذه المنطقة، وكانت بريطانيا تنظر لدور فرنسا ضمن سياقات الحرب بمجمله، فالحرب الطاحنة القاتلة كانت قائمة، والتهمت الملايين في قلب أوروبا، وكانت الجبهة الأساسية هي الجبهة الفرنسية، وفي حروب كثيرة قامت بين فرنسا وألمانيا مثل فيفغوا ومناطق أخرى ذهبت ضحيتها مئات الآلاف من القتلى، واستخدمت فيها لأول مرة أسلحة كيمياوية، وكان لبريطانيا أشبه ما يكون بالموقف الشاكر للدور الفرنسي على المستوى الأوربي من ناحية إعطائها مساحة وفرصة أكبر في المشرق العربي، والمشرق العربي هو ليس شمال أفريقيا.

أرجع إلى نقطة ما إذا كانت اتفاقية (سايكس بيكو) هي اتفاقية سرية بين قوتين عظميين للانقضاض على ما تبقّى من الإمبراطورية العثمانية، وقطّعت الخرائط بالشكل الذي نراه، فكيف نفهم ما وصلت إليه المنطقة الآن؟ أنا كنت حريصاً أن أتحدّث عن التغيّرات الاقتصادية، وصعود الفورات المحلية، والتحديث السياسي، وأيضاً رغم الإصلاحات التي جرت داخل الإمبراطورية العثمانية ولكنها لم تكن كافية، وظهور أمور جديدة ثورية من الناحية الاقتصادية مثل النفط وغيره، وما تركته من تأثير كبير من ناحية الاصطفافات السياسية الدولية في هذا المجال، فإذا لم تكن كل هذه التفسيرات كافية، فبماذا يمكن أن تفسر الحالة التي أعطتها بعد الحرب العالمية الثانية؟ فاتفاق (سايكس بيكو) هو اتفاق رسم خريطة المنطقة، ولكنه لم يعطِ ملامح المنطقة كما نراها اليوم، فـ(سايكس بيكو) لها قيمة قد تكون أخلاقية وسياسية في تعرّض المنطقة للتقسيم، قد يكون لسايكس بيكو تأثير من ناحية بلاد الشام، من ناحية مستقبل فلسطين، أما من ناحية الجزء الأساس من المشرق العربي، فأنا أدعو الإخوة والأخوات إلى الانتباه والالتفات إلى أمور أخرى حصلت، وبشكل أساس بدأ من معاهدة سيفر، فمعاهدة سيفر أتت بعد عامين من انتهاء الحرب، وسيفر هي من ضواحي باريس، يقع فيها معمل (للبورسلين أي للفرفوري والخزف المزجج)[1]؛ واجتمع المنتصرون لإبعاد المهزومين، وتم

(1) وقّع ممثلو الدول على معاهدة سيفر في معرض لمصنع الخزف في سيفر بفرنسا. حيث أرسل السلطان

إقرار مجموعة خطوات وقرارات ورسم خريطة للمنطقة، هذه الخريطة التي هي في المرحلة الوسطية بين (سايكس بيكو) ولوزان فيما بعد، وهذه هي أول مرة تتحدث معاهدة عن أقوام وشعوب ومناطق ودول محتملة في هذه الخريطة، فلأول مرة نرى منطقة كردستان وولاية الموصل بالعراق، حتى قبل أن تدخل رسمياً في هذه الخريطة. وقد غابت روسيا القيصرية عنها، وبالتالي، نرى أن إدارة الموروث الأرمني والوجود الأرثوذكسي في هذه المنطقة قد تغيّر، وغابت مصالح إيطاليا تقريباً إلا من خلال بعض الجزر في البحر المتوسط. إذن التركيز في معاهدة سيفر وخرائطها للمنتصرين على أن التوزيع قد يكون أكثر عدلاً بعض الشيء بالنسبة للشعوب الموجودة في المنطقة، ولكنه كان أكثر كارثية بالنسبة إلى ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، فلو تنظرون إلى الخريطة الخاصة بمعاهدة سيفر ستجدون أن ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية كان باللون الأصفر يكون فقط حوالي أنقرة وما فوقها وما تحتها ببعض من مئات من الكيلومترات إلى حد البحر الأسود شمالاً وما تصل إلى الجنوب والمناطق الأخرى أساساً كانت أصلاً لإيجاد إما محميات أو دول أو مناطق في داخل هذه الدول.

كيف وصلنا إلى معاهدة سيفر وإعطاء هذه الفسحة ولو بالنسبة البسيطة لظهور الأكراد على الخارطة، ولظهور جماعات أخرى، ولرسم واقع دول أكثر منطقية وعقلانية من تلك الخطوط الجافة الجامدة الآنية بشكل هندسي من نقطة إلى نقطة أخرى؟ والجواب أنه، بين هذا وذاك، تمت معاينة الجانب الميداني والخروج من التفكير في رسم مناطق الهيمنة فقط إلى تكوين دول تحت رعاية بريطانيا وفرنسا، ولا ننسى أيضاً أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت هنالك قوى جديدة ليس فقط عسكرياً واقتصادياً، بل من ناحية الامتداد والمبادئ السياسية أيضاً، وهي الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، فلا ينبغي أن ننسى مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون المتعددة في الشرق حول حق تقرير المصير، وأيضاً دفاعه في الاجتماعات المتعددة عن القوميات الأخرى، بما فيها الكرد والقوميات الأخرى، وكان هذا شرطاً أساسياً لمشاركة ويلسون في تلك الاجتماعات، وهي أن يكون للآخرين حضور وفضاء ليس فقط بالوجود الفيزيائي، بل بالتمثيل والتعبير عن ذاتهم، لدرجة أن العلاقات كانت متوترة بشكل كبير بين الرئيس ويلسون والحكومة الفرنسية خاصة، وبدرجة أقل مع الحكومة البريطانية، فمعاهدة «سيفر» وتغيير الحدود لدرجة تتجاوب في بعض جوانبها مع ما طالب به ويلسون،

محمد السادس أربعة أشخاص للتوقيع على المعاهدة وهم: رضا توفيق والصدر الأعظم الداماد فريد باشا والسفير رشيد خالص ووزير التعليم العثماني هادي باشا، ووقع السير جورج ديكسون غراهام عن بريطانيا العظمى، ألكسندر ميلران عن فرنسا وولونجاري عن إيطاليا.

فكان هنالك من الجانب البريطاني خاصة نوع من إيلاء الاهتمام للمطالبة والإلحاح الأمريكي، وقد كان الرئيس ويلسون مريضاً، فانسحب ثمّ توفي، ودخلت الولايات المتحدة مرة أخرى في ما يسمى الانطواء على الذات. ولكننا ننسى في هذه اللحظات التاريخية الدور الأمريكي الذي لم يكن صغيراً من ناحية الدفاع عن الجماعات والإثنيات والقوميات الأخرى لإيجاد دولها الخاصة بها للتعبير عن خطابها القومي.

لا أريد أن أعيد وأكرر ما جرى من اتفاقات ولقاءات خاصة في سان ريمو، فهي مهمة، لأنها رسمت ملامح الانتداب والسيطرة على هذه البلدان، فقد تشكّلت من خلالها بلدان تحت رعاية وهيمنة بريطانيا وفرنسا، ولكن المهم جداً أن نتوقف عنده حتى نفهم الواقع الحالي هي «معاهدة لوزان» في عام 1923؟ فماذا حصل بين «سيفر» و«لوزان»، فـ«سيفر» هي الأخرى كـ«سايكس بيكو» لم تطبّق تماماً، ولم تعطِ ملامح المنطقة من ناحية الحدود والدول ولا التشكيلات التي نعرفها فيما بعد، فيجب أن نذهب إلى معاهدة لوزان في 1923 في السنوات الثلاث أو الأربع التي تفصل بين «معادة سيفر» و«معاهدة لوزان»، فقد وقع تغيّر في تركيا السلطان، حيث لم يعد هو المقرر، فجرى هنالك نوع من الانتفاضة العسكرية الداخلية والتفاف حول شخصية محورية أساسية في مستقبل تركيا والمنطقة هو كمال أتاتورك، فبدأ الأتراك يخوضون حرباً يسمونها حرباً تحررية للخروج من «معاهدة سيفر»، فإذا كانت (سايكس بيكو) معاهدة سرية لم تغيّر لاحقاً ملامح حدود المنطقة مثلما تصورها سايكس بيكو، فمعاهدة سيفر كانت أليمة وقاسية حتى لِلحس العادي التركي، هذا النوع من الإهانة للآخرين وهذه الإهانات كثيراً ما استخدمت قبل 1920 وبعدها، وقد كانت تؤدي إلى كوارث فيما بعد، ونحن نتذكر كيف أن «معاهدة فرساي» في عام 1920 تم فيها تطبيق عقوبات شديدة على ألمانيا، وهذه العقوبات استخدمت من جانب النازية وهتلر لصعود انتقامي، ووفّرت الأرضية للحرب العالمية الثانية. وفي تركيا، لم يحصل ذلك بل جيّرت الوضع الداخلي لحرب هم يسمونها التحررية لإعادة بعض المواقع التي خسروها أو تم قضمها من جانب فرنسا بشكل أساسي وبريطانيا بشكل أقل.

في هذه الفترة التي أصبحت تركيا فيها قوّة جديدة، وأيضاً كسبت بعض المعارك ضد فرنسا وقوات أخرى موجودة في الأراضي التركية، كل هذا قاد البلدان المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى التفكير بإيجاد حل مع تركيا الصاعدة تحت قيادة أتاتورك، وتم فعلاً في لوزان الوصول إلى اتفاق، هذا الاتفاق يقر بأن تركيا تتنازل عن مناطق بلاد الشام والعراق، والحجاز، وشرق الجزيرة العربية مقابل الاحتفاظ بالأراضي التي نراها اليوم في تركيا. والنقطة

الثانية أيضاً إلحاق جنوب تركيا من أورفا ومناطق أخرى بتركيا في هذه الفترة وبعدها من المناطق التي تسيطر عليها فرنسا بشكل مباشر، وأيضاً مناطق كردستان الحالية التي كانت محمية فرنسية ما بين 1918 لحد ما قبل 1923 باتفاق مباشر مع أتاتورك، وفي الثلاثينيات، تخلى الفرنسيون عن منطقة إسكندرون، فقد تركت فرنسا لأتاتورك في ذلك الوقت أراضي ومناطق كانت تسكنها جماعات وأقوام وإثنيات مختلفة، فمسؤولية فرنسا أساسية وكبيرة ومهمة في هذا الجانب.

بقيت فقط قضية الموصل التي أصبحت قضية تاريخية معروفة، فالبريطانيون اتفقوا مع الفرنسيين أن يتخلى عنها الفرنسيون للعراق الحالي، والسبب كما يُقال هو بداية اكتشاف النفط في هذه الولاية، والسبب الآخر أنه دون ولاية الموصل، سيكون التوازن المذهبي داخل العراق قلقاً، ولكي تحافظ بريطانيا على شيء من التوازن خاصة داخل المناطق المدنية في ذلك الوقت الذي كانت الغلبة فيه إلى السنة الذين كانوا أساساً من عسكريي وموظفي الجيش العثماني الذين هم أكثر أهلية لقيادة دولة وجيش حديث... إلخ.

(سايكس بيكو) إذن فيها إيجابية واحدة في أنها تطرح اليوم إشكالية الواقع السياسي في منطقتنا، فما هو النظام السياسي والمؤسسات الأكثر مناسبة من جانب الدولة المركزية؟ فالدولة بإرثها الحالي تقبل بتفويض سلطات على مستوى جماعات ومناطق، وهذا هو ما يحاول أن يذهب إليه ـ على أقل تقدير ـ البلد اليوم، ولكن بتعثّر وصعوبة بشكل الدولة الفيدرالية والكونفدرالية واللامركزية... إلخ، كل هذه النقاط مطروحة منذ قرن ولليوم، وبعض الأحيان يحاول سياسيو هذا البلد أو ذاك أن يقولوا (سايكس بيكو) فتح الباب على واقع سياسي خرجت منه كل المآسي التي نعرفها اليوم، وبعض الحصيفين يقولون: إذا كان واقع وترتيب ومنظومات دول هذه المنطقة ليس بالشكل المناسب والملائم للمجموعات المختلفة، إنما نحن نتجه إلى المزيد من التقسيم، وهذا ليس هو الحل.

أما أنا، الاختصاصي في العلوم الأنثروبولوجية التي تدرس الثقافات الحيّة، (وقد درس الأنثروبولوجيون اليوم في العالَم قرابة 112 ألف مجتمع وثقافة محلية، ولدينا قرابة 200 دولة ـ غالبيتها ذات طبيعة متعددة)، أتسائل عن كيفية إدارة مثل هذا التعدد؟ وهذا السؤال مطروح منذ قرن إلى اليوم، هل نقدر أن ندير هذا التعدد؟

المداخلات

الدكتور نصار الربيعي: من خلال ما تفضلتم به أن السلفية هي رد فعل للإصلاح الديني، وليس رد فعل للاستعمار ومخرجات روح (سايكس ـ بيكو)، هذه قراءة غريبة تحتاج إلى توضيح ودليل تاريخي.

وحسب معرفتي أن مبادئ ويلسن الـ(14) هي نتاج معاهدة فرساي لخلق توازن قوى في ظل نظام أمن جماعي، ولكن عدم تصويت الكونغرس الأمريكي على المعاهدة قد أنهى الدور الأمريكي العالمي، ورجعت من جديد إلى مبدأ مونرو في العزلة الأمريكية بعد أن أنهتها في السنة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى.

الدكتور هشام داود: أنا ممتن لكل الاهتمام الذي طرحته، وما تفضلتم به حول الرئيس ويلسون صحيح، ولكن خلال فترة التفاوض وعناد ويلسون وتعبئته للأقوام والجماعات الأخرى المهضومة تركت أثراً واضحاً على المفاوضات فيما بعد، وأصبح من غير الممكن للجانب البريطاني أن يأخذ بما أتى به ويلسون حتى مع غيابه عن تصويت الكونغرس بشكل معارض ومختلف.

الأستاذ أثيل النجيفي: تطرقت إلى إغفال (سايكس بيكو) لمصالح الدول الخاسرة، وخصوصاً تركيا وروسيا ومعهم أيضاً المنظومات الدينية التي كانت هذه الدول تتكفل بحمايتها... واليوم نجد الدور الروسي الذي يتحدث عن حمايته للمسيحيين، وتركيا بحمايتها للسنة. هل تعتقد أن هنالك مساعي لتجاوز إغفال المعاهدة لهذا الجانب، مع ملاحظة ظهور داعش كمجموعة متطرفة (سنية) في المنطقة وضرورة إنهاء حالة التطرّف؟

الدكتور هشام داود: نعم، نرى هنالك رجوع واضح إلى روسيا، فروسيا بوتين اليوم، باعتبارها وريثة للكنيسة الأرثوذكسية والشرقية للدفاع عن مسيحيي الشرق، وخاصة ملف الأرمن في داخل تركيا، ومحاولة المسيحيين الآخرين، نعم، هنالك محاولة استخدام روسي للورقة المسيحية، مثل ما تم من قبل في محاولة استخدام فرنسا للورقة الكاثوليكية والجماعات المتطرفة مثل داعش، خاصة أن داعش حساسة جداً لهذا الخطاب، وأنا لم أذكر أن كتاب إدارة التوحش لأبي بكر ناجي يبدأ الفصل الأول فيه من تجاوز (سايكس بيكو). وفي خطبة

البغدادي في الموصل، تحدث أيضاً عن تجاوز (سايكس بيكو) عندما يتحدثون عن الهيمنة الغربية الأوربية المسيحية غير الإسلامية، بالمعنى الذي يفهمونه للهيمنة، وهذه تستغل كثيراً من الجماعات المتطرفة.

الدكتور يحيى الكبيسي: ملاحظة أولى: إن مراجعة بيان الثورة العربية الذي يؤرخ لبداية سقوط الخلافة العثمانية، تكشف أن الشريف حسين أراد الدفاع عن دولة الخلافة ضد صعود النزعة العلمانية والقومية التي مثلها الاتحاد والترقي، ومراجعة محمد رشيد رضا ودفاعه عن دولة الخلافة، وقبله موقف بعض القوى الدينية في العراق مثلاً، تحديداً حوزة النجف، لا أعتقد أنه يستقيم مع ما قدمته حول موقف عربي إسلامي ضد دولة الخلافة.

أعتقد أن قراءة حركة التحديث بحاجة إلى إعادة في سياقها التاريخي، كل الحركات التحديثية التي ظهرت تحت عباءة الدولة العثمانية بما فيها الحركة الوهابية نفسها، انطلقت من فضاء ديني.

الدكتور هشام داود: تحدثت في أن مرحلة التحديث دامت بحدود (30 إلى 40) سنة، تحدثت عن سنوات ما قبل وما بعد (سايكس بيكو)، هنالك مشاركة عربية واسعة من مناطق الحجاز لقبائل وعشائر وناس ونخب وممثليات دينية ومدنية مع التوجه البريطاني والتوجه الأوربي والقبول بوعودهم، أنا أنظر لها كواقعة تاريخية ولا آخذ منها موقفاً، هذه واقعة تاريخية تقول بأنه في لحظة ما اعتقدت شعوب المشرق العربي وللوصول إلى الدولة العربية الكبرى أن التحالف مع أوروبا أنجع وأسلم وأكثر واقعية من البقاء تحت هيمنة الباب العالي، من هذا الجانب تحالفوا مع البريطانيين، فنشر (سايكس بيكو) واستخدام الباب العالي في نهاية 1917 وبداية 1918 للتأثير على الشريف حسين كان من هذا الجانب، ولكن من الجانب المنطقي والخطاب الديني نرى أن هذه تقريباً هي المرة الأولى في العصر الحديث التي يتحالف فيها الشريف حسين وقبائل عربية بهذا الوضوح مع البريطانيين ضد الباب العالي الذي يعد لحد ذاك الوقت، بل إلى اليوم على أقل تقدير، معاينة تاريخية وعلمية لها هي الخلافة، ولا أعتقد أن هنالك شيءٌ فيه خلل في هذه النظرة، أما الوضع قبل عشرين سنة من هذه الحادثة، فهو يختلف، وأنا أتحدث عن سنة أو سنتين قبل سايكس بيكو.

الشيخ مزاحم التميمي: إذن، اتفاقية (سايكس بيكو) واللذين نلعنهما كل صباح ما هي إلا لتقسيم النفوذ بين دول الاحتلال الجديد لمنطقتنا، ويبدو أن دولتي فرنسا وبريطانيا لم يكن ضمن خططهما أن تنبني دول بمسمياتها الحالية وفقاً لهذا الاتفاق، إنما ذلك قد حصل لاحقاً بسبب تعقيدات ظروف ما بعد الاحتلال.

الدكتور هشام داود: نعم اتفق معك تماماً (سايكس بيكو) كانت منطقة توزيع نفوذ بين الإمبراطوريتين، في الحقيقة هنالك مقال ممتاز في النشر هذا الأسبوع، يتحدث عن هذه النقطة في الأساس، وترجم في موقع الجزيرة بالعربي حول هذه النقطة، فالدول فكرت فيما بعد الحرب، حتى مع سيفر وما بعد سيفر، (سايكس بيكو) كانت اتفاقاً ما زال يفكر بإعادة توزيع النفوذ بين الإمبراطوريتين الأساسيتين المتحالفتين أثناء الحرب العالمية الأولى.

الأستاذ شيروان الوائلي: أرى من الأفضل الكلام على (سايكس بيكو) القرن الجديد، لأن الأولى تختلف عن الثانية، كون الأولى يغلب عليها الغرض الجيوسياسي والجيو-اقتصادي، والآن يغلب عليها الإطار الاثنوكرافي، طبعاً الخطورة تكمن في الثانية، لأن أخطر الصراعات تكون عندما تأخذ الطابع الإثني والديني، فهل باعتقادكم رسم (سايكس بيكو) الجديدة يكون وفق التصميم العالمي وغنيمة المنتصرين مثل ما حصل سابقاً، أو إنها تنتهي بالصراعات الدموية التي نراها اليوم؟

الدكتور هشام داود: هنالك ديناميكية نراها الآن في بعض المؤسسات المقررة للمنطقة أو حواليها بحاجة إلى سايكس بيكو، ولكنها هذه المرة ستؤدي إلى نتائج عملية، وليس فقط اتفاق سري يتم إلغاؤه وتجاوزه بأنه يجب إعادة رسم خارطة المنطقة، يعيد إلى المظلومين حقهم، وبالتالي، يتم توزيع السلطات الفضاءات، المصادر الاقتصادية، إلخ. إن الصعوبة تكمن في عدد الجماعات الساكنة في هذه المنطقة، وأيضاً الاتفاقات الداخلية بين هذه الجماعات، وبين قوة البلدان الإقليمية الموجودة والتي لا ترضى بلعبة الدومنو هذه، والتي سوف تؤثر على مستقبلها الدولي من عدها تركيا ومنها إيران إلخ.

ومثلما قلت قبل قليل، هنالك دوائر أخرى اليوم، وهي بين الدوائر المقررة العقلانية التي لا نستمع لها كثيراً في الصحافة والإعلام تقول بأن (سايكس بيكو) كان تقسيماً للمنطقة، وكذلك سيفر ولوزان بالاتجاه نفسه، فالتغيرات جرت نتيجة تغيرات موازين قوى ومعطيات ومصالح، ولكن هل التقسيم هو العلاج؟ هل إعادة تقسيم المنطقة مرة أخرى أملاً بإيجاد ما هو موجود هو الحل التراجيدي الحقيقي؟ والجواب أنه ليست هنالك قناعة في الغرب ـ عندما أقول الغرب أقصد المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ـ بأن هذا التقسيم يشكل اليوم الجواب لهذه المأساة، ولكن هذا لا يلغي وجود مأساة، من هنا، أنا انتهيت من المحاضرة بقول: كيفية الخروج بشكل مبدع وتفكير جماعي جمعي لإيجاد صيغ معينة لإدارة هذه التعددية التي فشلنا فيها منذ قرن وإلى اليوم.

الشيخ صباح الساعدي: ألا تعتقدون دكتورنا أن أصل الاتفاقيات التي جرت في ظل الحرب

العالمية الأولى من (سايكس بيكو) إلى لوزان، إنما هي لتحديد مناطق النفوذ أكثر مما هي تحديد لمناطق الحكم وحدود الدول التي تنشأ بوجود هذه الاتفاقيات؟ أي أن هذه التقسيمات الإثنية والقومية والمذهبية هي جزء من عملية الضعف الداخلي المراد إيجاده في جسد منطقة الشرق الأدنى لاستمرار الهيمنة عليه مستقبلاً.

الدكتور هشام داود: إن اتفاق (سايكس بيكو) هو اتفاق لم ينفذ مثلما قلت، ولكن روحيته ما زالت موجودة، وقد تسربت إلى الاتفاقيات الأخرى، فهي موجودة من ناحية تعامل الدول الاستعمارية السابقة والمتنفذة اليوم، وقد تكون موجودة في بلدان أخرى من خلال (سايكس بيكو) ومع ذلك، توجد صراعات أصلية، تدعو بعض الدول المتنفذة للاستفادة منها ومن التقسيم الداخلي الموجود... إلخ، ولكن موضوعياً هذا لا يلغي وجود جماعات مختلفة في داخل هذه المجمعات، وهذه الجماعات هي بالأساس إذا كانت ذات طبيعة اجتماعية ثقافية، مذهبية، محلية، دينية، تتحرك في إطار حدودها ومحيطها في لحظة ما، وعندما تفشل الدولة في التعامل مع هذه الجماعات على أساس مبدأ المساواة، القانون، المواطنة، التوزيع العادل للثروات، الحكم العادل الرشيد... إلخ. تبدأ هذه الجماعات بالمعنى الخلدوني بالميل إلى نوع من العصبيات للحماية الذاتية في البداية، وأيضاً تعتقد بأن هذه العصبيات هي الوسيلة الأساسية لوصول جماعاتها ونخبها إلى السلطة في أحيان كثيرة، وتحاول نخب هذه الجماعات أن تصل إلى مركز القرار والسلطة عن طريق العشائرية والإثنية والمذهبية، وليس للدفاع عن الذات فقط، بل في أحيان كثيرة من خلال تعبئة وتحشيد جماعته الأساسية الأولية، للوصول إلى تلك المراكز أو التفاوض معها لمصالح معينة.

الأستاذ أثيل النجيفي: وددت أن أسمع عن تأثير التغير في مفهوم الدولة لدى شعوب المنطقة ما بين مرحلة (سايكس بيكو) واليوم... فالدولة القائمة على أساس الولاء الديني تحولت إلى دولة المواطنة التي لم تستقر في العراق وسوريا، ما هي الصورة الممكنة للدولة المستقبلية؟

الدكتور هشام داود: يبدو لدى كثير من الجماعات التي ندرسها، ليس في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا فحسب، بل في منطقة جنوب المحيط الهادي، فهنالك قناعة تتولد عند هذه الجماعات من ناحية فشل الدولة في التعاطي والتعامل معها بأن تصير أحد أشكال الدول الخاصة بها لتتكئ عليها، وترفع حقها إلى مصاف المناطق التي تعيش فيها، وبالتالي، الاعتراف الدولي بها، فأصبح هذا نوعاً من العتلات الأساسية دفعت بالكثر من الجماعات والأقوام للتعكز عليها، لأنه ليس لها من خلاص آخر إلا عبر التعكز على تلك الدول، فإما هذا

وإما الاتكاء على تلك الدول وتراجع مبدأ المواطنة ما بين الجماعات المتعددة إلى مصلحة الإثنية، أو المذهبية أو الدينية أو الإقليمية، وهذا نوع من التشظي للمواطنة على مستوى أدنى، فهل سيترك ذلك أثراً على مستقبل الدولة القادمة؟ والجواب: دون شك، لأن السؤال الأساسي المطروح والمحوري هو كيف سيكون شكل الدولة في العراق؟ هل ستستوعب هذا التعدد وهذه التناقضات وتعطي المتنفسات والفضاءات ضمن تفاعل إيجابي وضمن ناظم معين من الممكن توجيهه، هذا يقتضي نوعاً من الفهم الجديد المرن السلس لطبيعة هذه الدولة التي تذهب حتى في الأساسيات من حدة التفويض وشكل تفويض السلطة، بل حتى في بعض المعطيات التي تعتبر من مقدسات الدولة، مثل ما نسميه اليوم بالسيادة، فهل السيادة فقط في المركز؟ هل من الممكن تفويض جزء من السيادة إلى بعض الأطراف في المحيط؟ إلى أي حد؟ وكيف؟... إلخ، فشكل التفكير في هذه الإشكاليات شيء أساسي لمستقبلنا.

الشيخ صباح الساعدي: كانت (سايكس بيكو) الأولى نتاج الحرب العالمية الأولى من أجل تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأدنى، ألا تعتقدون أن (سايكس بيكو) الثانية في الشرق الأدنى هي من سينتج أرضية خصبة لحرب عالمية جديدة يكون على إثرها تحديد قوى النفوذ العالمي، وليس مناطق نفوذ الحرب الأولى من العالم إلى الشرق الأدنى، فالحرب الثالثة من الشرق الأدنى إلى العالم، وبذلك تكتمل دورة الحياة للهيمنة العالمية.

الدكتور هشام داود: نعم، كمعاينة تاريخية، إن الحرب العالمية الأولى بالأساس ظهرت كانطلاقة أولى في صربيا، والاحتقانات كانت موجودة في أوروبا، وهذه مست الأطراف، والدولة العثمانية كانت على درجة من الوهن والضعف، فهي إن زالت أو تم التهامها فهي كتحصيل حاصل، أما هذه التناقضات الكونية في ذلك الوقت والآن والصراعات والتناحرات والتصادم الذي يجري في منطقة الشرق الأدنى وغيرها هي أساسية، أنا أعطيك مؤشراً واحداً فقط، ففي بعض الأحيان تتراجع أمريكا في منطقة الشرق الأدنى عندما تسأل الدائرة والحلقة حوالي أوباما، يقول لك لماذا تتراجعون عن المشاركة في حل مشكلات المنطقة إلى جانب الانعزال والانطواء وموقف أوباما، تعاطف معها قوة أمريكا الواقع الاقتصادي، ولكن الأمريكيون يقولون نقطة أخرى قليلاً ما تقال في الصحافة، وهي أن 70% من هذه المشكلات متوارثة من أوروبا، وهي حوالي أوروبا، وكل هذه المشكلات لا تبعد بالطائرة سوى 3 ـ 4 ساعات عن أوروبا، فهذه القضية هي أساسية من هذا الجانب، فنحن نرى أن أوروبا موغلة لإيجاد حل، إمكانيات محدودة وتحاول أن

تستصرخ الأمريكان للمشاركة بهذا الشكل أو ذاك لإيجاد حلول أخرى، نعم العالم القديم ومشكلاته وما هو الموروث وضعف منظوماتنا الدولية والسياسية للإجابة عن كثير من الأسئلة والتناقضات.

الدكتور يحيى الكبيسي: وهذا جزء من بيان إعلان الشريف حسين للثورة:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا منشورنا العام إلى كافة إخواننا المسلمين «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين». والكل يعلم أن أول من اعترف بالدولة العلية من حكام المسلمين وأمرائهم أمراء مكة المكرمة رغبة منهم في جمع كلمة المسلمين، وتحكيماً لعرى جامعتهم لتمسك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم وجعل دار الخلد مثواهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله عليه وتفانيهم في إنفاذ أحكامها إلى أن نشأت في الدولة جمعية الاتحاد وتوصلت إلى قبض إدارتها وكافة شؤونها بما كانت نتيجته انتقاصها من الممالك ما قوض عظمتها مما عرفه أفراد العالم وخصوصاً بخوضهم بها غمرات الحروب الحاضرة وإيقافهم إياها اليوم في موقف الهلكة التي لا تحتاج لبيان.

الدكتور هشام داود: ليس عندي مشكلة من ناحية موقف الشريف حسين، فأنا أنظر كمعاين فقط إلى سنتين أو ثلاث قبل (سايكس بيكو) وسنوات بعد (سايكس بيكو)، وأنظر إلى الوجود البريطاني في منطقة الحجاز، وإلى المشاركة العربية مع أولاد الشريف حسين إلى جانب البريطانيين ضد الوجود العثماني.

ففي هذا الجانب، أصبحت كل هذه الأمور الآن ضمن المسلمات والمعطيات التاريخية، نعم هذا البيان يشير بوضوح إلى موقف الشريف حسين والثورة العربية الكبرى... إلخ، ولكنه كان يعتقد ضمن قناعته ومراسلاته مع البريطانيين وتحاوره مع لورانس ومع الآخرين أن البريطانيين سوف يساعدونه في إقامة الدولة العربية الكبرى، ولكن هذا لم يحصل، وكانت الخيبة هنا، لذلك كان مصدوماً، ولتعويضه عن هذه الخيبة، نصب ابنه كملك على منطقة لم تكن موجودة أساساً، ولكنهم خلقوها له هي الأردن لاحقاً، ومن سوريا، انتقل ابنه الآخر إلى العراق، وهذه كانت الخيبة التاريخية للشريف حسين.

وبالوقت نفسه، لا ننسى من ناحية التعاطي أن ذلك كان نوعاً من المشاركة والتوافق بين شخصية دينية تمثل أسمى منطقة للمسلمين مع الإمبراطورية البريطانية ضد الخلافة في أستانة، كان هذا شرخاً تاريخياً كبيراً في الوعي الإسلامي التقليدي.

الدكتور ظافر العاني: تخيل لو لم تكن معاهدة (سايكس بيكو) ولم تقسم المنطقة لدول وطنية ماذا سيكون شكل منطقتنا؟

الدكتور هشام داود: شكراً على هذا السؤال القصير الذي يحتاج إلى تفكير عميق ونوع من السناريوهات التاريخية بشكل عام.

لو كانت الأمور تجري ضمن الديناميكية في ذلك الوقت، وضمن دعم دولي حاسم، كان من الممكن في هذه اللحظة إيجاد شيء أوسع من الدول التي نعرفها الآن، وكانت هذه الدولة ستفتت فيما بعد أو على أقل تقدير في لحظة تكوينها الأولى كانت الظروف مهيَّأة لو كانت هنالك الرغبة في إقامة هذه الدولة، ولكن هذه الرغبة لم تكن موجودة لتضاربها مع مصالح أخرى.

الشيخ مزاحم التميمي: تعليقاً على تعاون الشريف حسين مع البريطانيين ضد دولة السلطنة العثمانية (وليست الخلافة تاريخياً) لم تكن الأولى لطرف إسلامي يتحالف مع أوربي ضد طرف إسلامي آخر. فعبر تاريخنا نجد تعاوناً أو دفعاً من هارون الرشيد لشارلمان ضد الدولة الأموية في الأندلس، كما أن الأيوبيين في مصر وتحديداً الملك الكامل قد تحالف مع فريدريك ملك الفرنجة ضد أخوته في الشام، فمنحه الشريط الساحلي لفلسطين وبعضاً من الأراضي داخلها. والنموذج الآخر تعاون هولاكو أو فلنقل تحييد الموصل لمنعه من التدخل لمصلحة الخليفة العباسي المستعصم.

الدكتور هشام داود: أنا أتفق مع بعض تلك المسميات، مع أنني لست مؤرخاً عاماً ولا بالشؤون الدينية، ولكني حاولت أن أنظر في القرن العشرين إلى الآن كيفية توارثنا واستخدامنا لبعض المفردات والمفاهيم، نحن في المدارس العراقية والعربية وبشكل أساسي في المشرق لم نكن نتحدث عن العثمانيين كخلافة، ففي أحسن الأحوال كنا نصفهم بالسلطنة، ففصول التاريخ كانت تتحدث عن الفترة المظلمة. وفي الوقت نفسه، كنا نتحدث عن أتراك، أي أن قراءتنا كانت قراءة إلى حد ما قومية لهذه الفترة التاريخية للإمبراطورية العثمانية بتعدديتها وبسعة أطرافها، أنا فقط توقفت في مشاركة قبائل عربية وأمراء من مناطق مقدسة وأعطوا شرعية اسمهم إلى جانب قوى وإمبراطوريات أخرى غربية للإطاحة بالباب ـ كنت أحب في أكثر الأحيان أن أستخدم كلمة باب ـ ولكن يبدو أن الرجة التي أحدثتها فيما بعد أعطت تسمية مركز الخلافة بعداً آخر، فالاجتماعات بالقاهرة والتروما التي جرت في باكستان، حتى فيما بين الأكراد، وإن جرت هنالك بعض الحركات والرجّات في بداية العشرينيّات عبرت عما في داخلهم من الاحتجاج على إلغاء الخلافة، لكن الناس كانوا ينظرون إلى الخلافة بهذه الطريقة الرافضة لها، وأنا حاولت أن أقدمها من دون غلاف، ومن دون أخذ ورد، واعتبرت أن العصر الحديث لم يبقِ لهذا المعطى الذي ألبس الخلافة رداءً عثمانياً سلطانياً، فلم تبق

هذه القدسية تماماً، فقد اتفقوا مع الآخرين على الإطاحة بها، وبالتالي، أتى واحد منهم، وهو أتاتورك، فألغاها تماماً.

الأستاذ صائب خدر: ذكر الدكتور أن جزءاً من الاتفاقية انصب أيضاً على وضع الأقليات كالأرمن والآشوريين والمسيحيين وغيرها، هل كان هنالك نية أو دراسة لوضع الأقليات في حدود هذه الاتفاقية؟ إذ عملت هذه الاتفاقية على تشتيتهم ما بين سوريا والعراق كالآشوريين والإيزيديين والأرمن وحصروا الدروز في لبنان وسوريا. السؤال بشكل أوضح: هل نظرت هذه الاتفاقية للأقليات؟ وهل صحيح أنه كان من المقرر إعطاء تنظيم إداري معين للآشوريين؟

الدكتور هشام داود: نعم هذه المنطقة كانت غنية وما زالت بالتعددية الإثنية والدينية، (فسايكس بيكو) لم يتوقف بالتفصيل حول هذه التعددية، فكانوا يعتقدون أن مسؤوليتهم الأساسية إدارة هذه المنطقة وتعدديتها، أي مجتمعها المحلي، وبالتالي، حتى لو أقيمت على هذه الأراضي ـ إن كانت في الجانب الفرنسي أو البريطاني ـ دول أخرى بتشجيعهم على ذلك، ولكنها ستبقى في إطار فضائهم الخاص وضمن ما هو مسموح من خلالهم بشكل خاص، وإن كان هذا هو الطرح فرنسياً أو بريطانياً ضمن نفوذهم كتحصيل حاصل، وذلك لا يكون إلا ضمن إطار حماية الأقليات التي كانت أساساً موجودة، (فسايكس بيكو) كانت تتحدث عن حماية الأرمن، وأيضاً كان هنالك دور للروس لحماية الأرمن، وكانت تتحدث عن دور لليونانيين لحماية المسيحيين في المنطقة الغربية، وعن دور للإيطاليين حول تركيا الحالية ودور فرنسا في حماية المسيحين، خاصة الكاثوليك الموجودين أساساً في شمال العراق وتركيا إلى حد لبنان، وليس صدفة أن هذه المنطقة المتنوعة والملونة دينياً أغلبيتها لها وجود مهم مسيحي ضمن النفوذ الفرنسي.

الدكتور عبد الأمير الأسدي: ألا تعتقد بأن الورقة الدينية ذاتها التي تستخدم اليوم استخدمت قبل قرابة مائة عام، فالبريطانيون كانوا بحاجة إلى ورقة دينية (فتوى جهاد) لمواجهة فتوى الخلافة العثمانية لمقاتلة للإنكليز، ووجدوا في رغبة الشريف حسين لخلافة عربية والتحالف معه مقابل إعلان فتوى الجهاد ضد العثمانيين خير معين لهم، ثم إن البريطانيين عندما أرادوا التخلص من الشريف حسين لمصلحة آل سعود كان التحالف الوهابي ـ وهو ورقة دينية أيضاً ـ هو الوسيلة لذلك، واليوم، عندما أدركوا خطر انتشار الإسلام في بلاد الغرب صنعوا داعش.

الدكتور هشام داود: سؤالكم مهم، فأنا أعتقد أن التغير هو تغير بنيوي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فالخطاب الديني كان الخطاب المحرك للأمر السياسي بالفضاء العام من ناحية اصطفاف الجماعات وحتى الأفراد، أما بعد قرن من الحضور الديني،

وهو حضور يتم استخدامه سياسياً في أحيان معينة، فهناك حضور ديني منظم يحاول أن يؤثر على هذه المسيرة أو تلك، أو على هذا الخط السياسي أو ذاك، أو على هذا الخطاب أو ذاك، ولكن بالنتيجة النهائية، فإن لدينا سابقاً وجود ديني سياسي، واليوم لدينا وجود سياسي ديني بالأساس.

أما حول التحالف البريطاني الوهابي، فالبريطانيون هم براغماتيون ينظرون أن عبد العزيز بن سعود منذ 1903 إلى 1924 أعاد احتلال جزء أساسي من الجزيرة العربية من وسطها، وبدأ بقضم أطرافها حتى دخل إلى مكة والمدينة، إذا تعاملوا معه كديناميكية صاعدة، وبالتالي، حاولوا الحد من خروجه إلى خارج المنطقة المسموح بها دولياً في ذلك الوقت، وعندما حاولت الجماعات الإخوانية مع الملك عبد العزيز الخروج من المنطقة المقررة، جاء التحذير البريطاني والغربي له لدرجة أن الملك عبد العزيز دخل في صراع مع هذه الجماعات الإخوانية ذهب فيه الآلاف في نهاية العشرينيّات في معارك مشهورة جداً، ومن ذلك الوقت، حاول الملك عبد العزيز أن يقول بأنه أمام منطق الحملات الإخوانية الدينية التي لا تعترف بالحدود، ولا تعترف بشيء حديث اسمه دولة، فأجبر أن يعتنق الخطوة الثانية التي تقول أن هنالك دولة سعودية ويجب بناء طرق وقاعدة مادية لها.

الأستاذ عدنان الشريفي: ماذا بعد انتهاء اتفاقية (سايكس بيكو) وقد تم تدمير العراق، وهو خزان المعرفة في الوطن العربي، وقسم السودان سلة الغذاء العربي ومخزونه، ودمرت سوريا وليبيا، والاستعدادات تجري لجر الجزائر للفوضى، فهل ستحل خارطة الشرق الأوسط الجديد محل اتفاقية سايكس بيكو؟

الدكتور هشام داود: إن هنالك شيءٌ من التشرذم، ليس فقط في منطقتنا، بل تقريباً في مناطق واسعة من العالم على مستوى محلي وما فوق المحلي، فهنالك أزمة حقيقية في شيء اسمه الدولة وعملها، ولم تعد هذه مظلة تحمي بها الآخرين، وبالتالي، أصبحت الانزواءات والعصبيات هي الطاغية، وضمن واقع سياسي وكوني جديدين، وسابقاً، كانت الهويات المحلية هي هويات تنتج نفسها على أساس قاعدة مادية محلية، إما فلاحين أو مدن صغيرة أو من خلال الدولة إلخ، أما الآن، فالناس هنا وفي العالم منتشرين، فلدينا الآن نوادي للصابئة، وهم مظلومون داخل العراق، وبالوقت نفسه، هم على اتصال لحظة بلحظة مع نواديهم الموجودة في السويد، وفي هولندا أو في مناطق أخرى، أي أن الهوية المحلية أو ما تبقى منها تغذى وتدار من خلال ما أفلت منها في الخارج لإعادة إنتاج نفسها في الداخل، وضمن هذا السياق تغيرت كثير من الأمور، وهذه الجماعات تدافع عن خصوصيتها

بالأساس، ولديها الإمكانية بالتدخل وتشكيل (لوبيات) والضغط على الجماعات الأخرى. فمن هنا، تتم التعبئة للدفاع عن خصوصياتهم، والعالم وخاصة العالم الأمريكي، يتبع منهجاً ليس مثل المنهج الأوربي، فالأمريكان عندما ينظرون إلى المجتمعات الخارجية ينظرون لها على أنها جماعات ثقافية متراصة، إحداها جنب أخرى، ولها حقوق، إما من خلال كوتا أو من خلال أفراد أو من بعض المواقع أو من لأجل بعض الوظائف، هذه النظرة الأمريكية التي تدير الواقع الداخلي الأمريكي لحد ما تفعل فعلها على مستوى الخارج، فلذلك هم حساسون عندما تطرح قضية الجماعات العرقية الثقافية الإثنية المذهبية، وهنالك استخدامٌ سياسي لها، بل أكثر من ذلك هنالك شيءٌ من التفهم الأمريكي لها أيضاً.

الدكتور صلاح عبد الرزاق: لماذا كانت الاتفاقية سرية؟ ربما حتى الشريف حسين لا يعرف بها؟ ولماذا كشفت عنها الثورة البلشفية عام 1917؟

الدكتور هشام داود: الاتفاقية سرية، لأنها اتفاقية إعادة توزيع المنطقة ما بين الإمبراطوريتين الأساسيتين، وذلك في خضم الحرب العالمية الأولى، وفي وقت كان يتم تعبئة جماعات وشعوب المنطقة إلى جانب بريطانيا على أقل تقدير وفرنسا بدرجة أخف ضد الباب العالي، فمن هذا الجانب كانت سرية، والشيء الآخر هو أن هذه الدول لديها نوع من البرود يصل إلى حد السادية في استخدام مجموعة مراكز لرسم سياستها وقرارها، وهذا الشيء ثابت إلى اليوم، وفي الوقت الذي كان يجتمع فيه السيد سايكس وبيكو كان لورانس، يعتقد أو ربما هم أوهموه أن مهمته هي دعم القبائل والعرب في الحجاز في الثورة ضد الأتراك، وكان مقتنعاً بذلك، فكان يحشدهم في هذا المجال لإقامة الدولة العربية الكبرى التي كان يسميها هكذا، أما مع مكمهون، فالقضية كانت أصعب، فمكمهون شخصية سياسية كبيرة تساهم في رسم القرار، فهل كان يجهل المراكز التي تستخدم نوعاً من المناورة لتمرير سياسة أخرى هناك، والسؤال هو: هل كانت السياسة البريطانية في ذلك الوقت في عام 1916 حقيقة؟ وهل كانت نفسها سياسة لورانس أو سياسة سايكس بيكو؟ فنحن عندما ننظر إلى نتائج الأمور نرى أن روحها كانت أقرب إلى (سايكس بيكو)، وشرعنتها كانت أقرب إلى لورانس، ومن هنا، فإن برود وسادية هذه السياسات أحياناً ليست في الجانب العاطفي والشخصي بقدر ما هو الحساب البارد لمصلحة بلده أو مصلحة الجماعة التي وظفته في هذه المهمة.

الأستاذ مهدي بحر العلوم: بودي أن أسأل جناب الدكتور ـ باعتباره مختصاً، باحثاً ومتابعاً ـ السؤال الافتراضي الآتي: إن وضعت اليوم بموقع لديك من خلاله القدرة على خلق واقع جديد للمنطقة، فماذا ستفعل لتعزيز استقرارها؟

هل ستغير حدود البلدان؟ هل ستشكل دولاً على أساس إثني وعرقي؟ هل ستغير من مفهوم بناء الدولة كما أشرت في أحد أجوبتك لتختلف عن مفهوم الدولة في العالم الغربي، وتتناسب أكثر مع شعوب هذه المناطق؟

دكتور هشام داود: أنا باحث، ولكنكم خيرتموني إذا كنت سياسياً في مكان قرار، فكيف أنظر إلى هذا الواقع؟ والجواب: أنه ضمن التجربة التي مرت قلت إن شرذمة الوضع أكثر ليس هو الحل، فيبدو لي أن هنالك قناعة لحد ما في مراكز القرار في العالم أن التقسيم الزائد يؤدي إلى مأساة كبيرة، مثل التجربة في جنوب السودان ومناطق أخرى، لذلك ورغم كثرة المطالبات منذ التسعينيّات لم تتم حالات انفصال واسعة، وحالة آسيا الوسطى خاصة، لأن الإمبراطورية السوفييتية تفككت أساساً، وما كان داخلها عادت إلى إدارة ذاتها في أكثر الأحيان مع المسؤولين أنفسهم الذين كانوا على رأسها.

أما اليوم، فكيف من الممكن التصرف مع هذا الواقع الجديد الذي وصل إلى درجة من الاحتقان الشديد؟ فيما لو كانت هنالك مطالبة عند بعض المجاميع الإثنية والقومية ضمن بيت داخلي مرتب ومطالبات واضحة وخط سياسي متقاسم، ورغبة بالخروج عن هذا الازدواج الذي فهموه على أنه زواج قسري، فمن الممكن أن يكون هذا الأمر إيجابياً للطرفين، ولكن ليست لدينا هذه الحالة إلى حد اليوم، فالدولة التي تسمح بتشكيل أو خلق فضاءات أكثر حرية لمشاركة هذه التعددية في صياغة هوية جامعة، وليست هوية قسرية ولا مركزية ولا تعسفية ولا تسلطية، فإننا سننعم من هذا الجانب بالهدوء والسلام، ومن الممكن إيجاد حلول، نعم لن تكون سهلة، ولكن الشيء الأهم أنه ليس هناك طرف بالمقابل لديه جواب معاكس، فإن الأطراف والجماعات إذا أحبت أن تخرج عن الدول القائمة، مهما كان ضعفها أو إشكاليتها، فليس لديها بدائل أكثر مقبولية اليوم، وهذا ما يفرض على الآخرين وعلى الجميع العمل، بل هم مطالبون بإيجاد جواب، وأن يلملموا حالهم ضمن البيت الواحد.

الأستاذ محمد تميم: هل تعتقد أن (سايكس بيكو) انتهت أو سوف تنتهي في القريب العاجل؟ لأن معاهدة فيينا عام 1815 انتهت بالحرب العالمية الأولى، وانهارت معها الاتفاقية، أي أننا هل سنشهد بعد قرن خارطة جديدة؟

الدكتور هشام داود: ليس هنالك شيء يقول إن الأمور تنتهي أو أن السياسة تنتهي أو أن التاريخ انتهى نتيجة سقوط الاتحاد السوفييتي مثلما قال فوكوياما، فالتناقضات قائمة والصراعات مستمرة، والمصالح ما زالت هنا وهناك، ولكن السؤال هو: هل هذا سوف يؤدي إلى مواجهة كونية ودولية أخرى بالشكل الذي أدت إلى الحرب العالمية الأولى والثانية؟ وهذا

من الصعب أن يطرحه أحد الآن بهذا الشكل كتخريجة تاريخية، نعم، سوف تستمر حالة من الصراعات بهذا الشكل أو ذاك، فالعالم اليوم أمام كم هائل من الصراعات المحلية والمذهبية والمناطقية، لدرجة أن منظوماتنا الدويلاتية لم تعد قادرة لإيجاد حلول وأجوبة، وحتى الدولية كذلك، فانتقلنا من حل المشكلات إلى إدارة المشكلات، وهذه مفردة مهمة، وهي إدارة المشكلات والصراعات، وهذه سوف تأخذ فترة طويلة لإيجاد حلول مقبولة مستقبلياً.

الأستاذ حاجم الحسني: خلال الثلاث سنوات الماضية كتبت قرابة 9000 بين مقالة وبحث وكتاب عن هذه الاتفاقية، مما يظهر اهتمام الغرب بهذه المنطقة والتفكير بحلول جديدة للتخلص من الآثار التي تركتها معاهدات سايكس بيكو وسيفر ولوزان من أجل إعادة الاستقرار والتوازن في المنطقة. ومن المعلوم تاريخياً أن الإمبراطوريات المتنفذة كانت وما زالت تحاول رسم مناطق نفوذها بشكل من الأشكال، قد تكون آليتها الضم أو التبعية أو من خلال تشكيل نظام سياسي يتماشى مع مصالحها. واليوم، أمريكا هي الإمبراطورية الجديدة بلا منازع، تحاول رسم مناطق النفوذ مع مشاغبات من هذا الطرف أو ذاك. ماذا تعتقد عن الآلية التي ستستخدمها أمريكا في رسم مناطق نفوذها؟

دكتور هشام داود: أنا أتفق تماماً مع القراءة التي قدمتها هنا من ناحية كثافة الإنتاج حول سايكس بيكو، سيفر، لوزان، وإلى اليوم هي قضية مركبة، فهنالك شيء خاص بالمنهج الأمريكي بالتعاطي مع هذه الإشكالات العالمية، فالتاريخ الأمريكي هو تاريخ تشكيل جماعات، وهذا التكوين يفرض عليهم نوعاً من المنهج للتعامل مع هذه الجماعات، وأنا أرى عندما أعمل مع باحثين بالأنثروبولوجيا الأمريكان أنهم دائماً يسمونها ثقافية ولا يسمونها اجتماعية في تعاملهم معهم كجماعات وأعراق وأجناس وإشباع هذه الجماعات بحقوق وسلطات، وبالتالي، من خلال ذلك يمكن التعامل معها كشيء قائم من الممكن الدفاع عنه، أو يدافع عن نفسه، واليوم الإشكالية أكبر، لا يجهل الأمريكان مقدار الجماعات الإثنية والقومية في العالم، بل هي تتجاوز الآلاف، وهم يعرفون أنه لا يمكن تقديم أجوبة سياسية دويلاتية لكل هذه الجماعات، ومن هنا، يتم الانتقاء في الدفاع عن بعض الجماعات ذات القدرة التمثيلية الهائلة لدرجة تشكيلها نوعاً من الديناميكية لتمثيلها لجماعات أخرى.

في البداية، لم يهتم الأمريكان كثيراً بما أصاب الإيزيديين، وأوباما أقحم الإعلام الذي كتب بشكل سريع أن البيت الأبيض تلقف مأساة أو تراجيدية الإيزيديين، وبدأ يحولها إلى موضوع أساسي يستحق الدعم، باعتباره قضية إنسانية بكل ما يحمله من مأساة وما ألحق داعش بهذه الجماعة من جرائم، نعم، في هذا المجال نوع من الاستخدام ولكنه متباين، وهنالك استخدام

أكثر مساساً في مناطق أخرى فيها استخدام غير مقبول، وليست هنالك مسطرة واحدة، ولكن دورهم أساسي في دعم الخصوصيات على المستوى العالمي، ولكن لدينا ديناميكية العولمة الاقتصادية التي تخلق وتفرز ديناميكية أخرى للدفاع عن الخصوصيات على المستوى العالمي.

الأستاذ حسن طورهان: يجب عدم نسيان موضوع الطاقة، كأحد المحركات الرئيسة لاتفاقية (سايكس بيكو) لعلم الإنكليز بوجودها في ولاية الموصل، ولهذا، أقنع الانكليز الفرنسيين بالتخلي عنها لمصلحتهم

الدكتور هشام داود: لقد أشرت إلى قضية الطاقة والنفط بشكل عابر، فقد كانت إحدى القضايا الأساسية في رسم ملامح السياسية والدويلاتية فيما بعد في سياسة البريطانيين في منطقة الشرق الأدنى، بما فيها العراق، وكذلك الولايات المتحدة، فالنفط كان يلعب دوراً أساسياً من ناحية التبعيات، وليس (سايكس بيكو) كل الاتفاقيات الدولية، فهنالك اتفاقيات بما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ومناطق أخرى، وإن كان الاعتماد الأمريكي على الطاقة السعودية اليوم ضعيفاً، ولكن هذا العنصر في الوقت نفسه ما زال يلعب دوراً مهماً جداً في العلاقات الدولية خاصة من (سايكس بيكو) إلى اليوم.

الأستاذ شيروان الوائلي: رأيكم بأن يكون الذهاب حسب نظرية جان جاك روسو كلما تكون المجتمعات صغيرة تعود بالرفاهية الأفضل للفرد، ونتخلص بذلك من القومية والوطنية والإثنية التي لم تجلب لشعوبنا غير القتل والهلاك والفقر، وأقولها جاداً بعيداً عن الشعارات.

الدكتور هشام داود: أنا أؤيدكم، فنظرة جان جاك روسو الإنسانية في هذه الفترة هي كيف يمكن أن نعطي لكل هذه الفضاءات الإثنية والقومية المحلية والمناطقية هذه الخصوصية في الوصول إلى حالة الدولة؟ ومن المؤكد أن واقع الكرة الأرضية سيؤول إلى معارك طاحنة دون نهاية، ولكن في كل مرة إذا كان هنالك إمكانية في الوصول إلى هذه النتيجة، فإنه يعتقد بأن هذه النتيجة ستكون مقبولة وإنسانية، لأنها فيها أقل ما يمكن من الدراما والتراجيديا البشرية.

الدكتور باسل الغريري: أود أن أسألك أن هنالك من يرى أن وثيقة بطرسبرج هي التي مهدت إلى ظهور وثيقة (سايكس بيكو)... فضلاً عن الدور الكبير لمكتب القاهرة في بلورة هذا الاتفاق؟

الدكتور هشام داود: بكل صراحة ليس عندي معلومات كثيرة عن وثيقة بطرسبرج وتأثيرها على (سايكس بيكو)، ولكن (سايكس بيكو) هي روح العصر في ذلك الوقت، فنحن أمام واقع نهاية الدولة العثمانية، أمام هذا المحيط يجب إعادة تكوينه وإدارته وتوزيع فضاءاته، وإن لم يحصل هذا، فسيكون هنالك شيء آخر، إن هذه المناطق مدينة لإعادة توزيعها ضمن

إمبراطوريات منتصرة في الحرب العالمية الأولى، أما دور مكتب القاهرة، فأقول: إن هذه البلدان تتصرف دائماً بتقنية ومهنية عالية، لأن لديها مكاتب هنا وعملاء هناك، فعملها ليس سلبياً دائماً، لديها ناس هم أساساً مكلفون بالاتصالات مع هذه الجماعات وتلك، وفي أحيان كثيرة، لديها مكاتب يسمونها إقليمية وقارية، فمكتب القاهرة كان من أحد المكاتب الأساسية، في أقل تقدير بالنسبة للبريطانيين لإعادة خلق نوع من الهرمونية والتنسيق في سياستهم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والأدنى.

الدكتور نعيم العبودي: ربما نحن بانتظار اتفاقية (سايكس بيكو) ثانية للمنطقة بعد مائة عام، بعد أن انتهى مفعول الاتفاقية الأولى، وربما هذا ما كان يقصده بول بريمر في مقالة له في الشرق الأوسط حيث ذكر أننا أمام انهيار للهيكل السياسي لكل المنطقة، وليس فقط لاتفاقية سايكس بيكو.

والمطالع يرى أن الحل الدبلوماسي الأمريكي غالباً ما يسبقه الفوضى أو العامل العسكري.

الدكتور هشام: في الحقيقة، لست الوحيد الذي تطرق لهذا الموضوع في بعض المقالات والدراسات التي نشرتها بالفرنسية، هنالك قناعة عند الخبراء في بعض مراكز القرار في العالم بأن الحدود الحالية بحاجة إلى إعادة صيانة كل عشرين أو خمس وعشرين سنة، وخاصة المناطق الفاصلة بين العراق وسوريا وجنوب تركيا، وبالتالي، إيغال داعش بهذا الشكل السهل وتمدده على الجانبين من المنطقة، البعض يخشون أن يقولوا ذلك بشكل واضح، والبعض الآخر يقدم ذلك على أنه تصحيح تاريخي، وأنت لو تنظر إلى خارطة (سايكس بيكو) وتنظر إلى خارطة تمدد داعش، فسوف ترى هنالك نوعٌ من التشابه بين منطقة النفوذ الفرنسي على أقل تقدير وبين منطقة داعش اليوم، وهذا كان يقود البعض إلى أن داعش حتى لو غيرت طبيعة وفيزيائية الحدود ولكنها زائلة، ولكن تصحيح الحدود ضمن خطاب هؤلاء الناس هي قضية أساسية لمصالحهم الخاصة، وهذا (سايكس بيكو) آخر، وأنا أتفق معك في ذلك.

وفي الوقت نفسه، أعطوا الفرصة لبعض الجماعات التي نسيت سابقاً، وهذه النظرة موجودة لدى بعض الدوائر تقريباً في كل المستشاريات الغربية، نعم، هي موجودة في بعض الدوائر أكثر من غيرها، مثلاً في فرنسا كانت هذه النظرة أقوى من غيرها إلى حد الأمس القريب، ونحن نسمع صدى هذا الكلام هنا وهناك في الولايات المتحدة، ولكن ليس بالضرورة داخل البيت الأبيض، مهما قيل عن قول بايدن وتصوره منذ 2006 إلى الآن، نعم، أنا أتفق معك بأن هذا الشيء ليس هو (سايكس بيكو) بالمعنى القديم لها، ولكنه نوع من الاستمرارية في التفكير ضمن المنطق نفسه.

دكتور باسل الغريري: بودي كذلك أن أتكلم عن الحتمية التاريخية... فهل ينبغي التعامل مع هذه الاتفاقيات على أنها حتميات تاريخية. قد يبدو ذلك صحيحاً، لأن شعوب المنطقة كانت تحت نير إمبراطورية في الرمق الأخير... أما الوضع الحالي، فهو مختلف إلى درجة ما، ولكن مما يؤخذ على ذلك هو ـ وهنا مكمن الخطورة ـ التسليم بالحتمية التاريخية لمخططات التقسيم بما يصادر إرادة الشعوب، وكأنما نحن نقول لأنفسنا: إننا مجرد بيادق في أيادي الكبار.

الدكتور هشام داود: الحتمية التاريخية بالمعنى الماركسي بأنه لا بد أن يحصل هذا الشيء بهذا الشكل وبهذه التخريجة، وأنت لم تقل هذا الشكل وهذه التخريجة، وهذا ليس حتمية تاريخية، بل هنالك شيء ناشئ من دوافع ديناميكية، فمنطقة أفول الإمبراطورية في حيز أساسي في منطقة ما زالت ضمن تصور القوى المسيرة غير قادرة على إنتاج أو إفراز دولة، وبالتالي، وجودهم هنا لإدارة هذه المنطقة وتسييرها ضمن هذا المنطق.

أقول: إن هذا الواقع يفرز بهذا الشكل أو ذاك تقاربات، اتفاقات، أنت سميتها حتمية تاريخية، وأنا أسميها نوعاً من الديناميكية الدافعة ضمن هذا الاتجاه، وقد نلتقي في وسط الطريق.

3 ـ الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل

الشرق الأوسط أنموذجاً

- **الأستاذ أحمد علي**
- **الدكتور لقمان عبد الرحيم الفيلي**
- **الأستاذ رياض محمد**

كانون الثاني/يناير 2017

محاضرة الأستاذ أحمد علي ـ 14 كانون الثاني/يناير 2017

إن الحديث حول موضوع «الإدارة الأمريكية الجديدة بين التزامات الماضي وتطلعات المستقبل ـ الشرق الأوسط أنموذجاً» يُعدّ من الموضوعات المهمة التي تخصّ العراق والشرق الأوسط والولايات المتحدة في الوقت نفسه، وسيتم نقاشه على وفق ثلاثة محاور:

المحور الأول: الرئيس المنتخَب ترامب نفسه، وشخصيته، وطريقة عمله السابقة.

المحور الثاني: التنبؤات عن طريقة إدارة الرئيس المنتخب ترامب لِلملف العراقي.

المحور الثالث: نتكلم عن منطلق الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل أوسع، وما هي القضايا التي طرحت لحد الآن من الرئيس المنتخب ترامب سواء في الحملة الانتخابية أو ما بعدها والقضايا التي تهم العراق، وذلك لأنها متشابكة ترتبط بالعراق بشكل كبير جداً.

إن من المهم جداً في أية قراءة لِلسياسة القادمة معرفة الرئيس وعمله وشخصيته ونفسيته والذي سيكون اتخاذ القرار بيده 100%، ولكن هذا لا يعني أن الرئيس هو الذي يقوم باتخاذ القرارات بشكل بديهي أو عشوائي، فهنالك الكثير من القضايا والاستشارات التي تقدّم لِلرئيس الأمريكي وفي مختلف المجالات والوزارات والشخصيات، وهكذا يقوم الرئيس الأمريكي باتخاذ قراره، وهذا شيء معروف في مختلف الإدارات. ولكن هنالك أولاً شيء يجب أن نعرفه بأنّه لم يكن لديه التزامات تنفيذية في الدولة الأمريكية وعلى المستوى المحلي والدولي، إذ أن الرئيس الأمريكي هو بالأساس رجل أعمال وما زال كذلك، وإن عقليته بسيطة جداً تعتمد على مبدأ الربح والخسارة، ومن الممكن أن نسأل بعض رجال الأعمال العراقيين، ماذا يعني هذا في اتخاذ القرار.

إن الرئيس ترامب عند دخوله الحملة الانتخابية كانت الانتخابات بالنسبة له هي كيفية تعزيز وجوده ومكانته وشخصيته في المجتمع الأمريكي. ولكن شخصيته عليها بعض الخلاف والنقاش، ولكنه يعتمد على شخصيته وتفكيره باتخاذ القرارات لحد الآن، وإن إحدى المسائل المعروفة عنه أنه شخص لا يقبل أي كلام ضده حتى لو كان شخصياً، ومن خلال متابعة ردود الأفعال لتاريخه السابق نراه يرد الفعل وهو منزعج من أي انتقاد له، إذ أن هذا الأمر سيكون له ردود أفعال على سياسته الخارجية، وهذا الأمر بالتمام سوف يعني علاقات الولايات المتحدة مع روسيا، وكيف سيكون رد الفعل لِلرئيس ترامب لأية إساءة متعمّدة أو غير متعمّدة كانت من الرئيس بوتين؟

ومن إحدى القضايا المهمة له، أنه (محب مدرك يحب الولاء الشخصي له)، إذ نرى أنه في بعض التعيينات بعد الانتخابات اعتمد على الأشخاص الذين عملوا معه لِفترة طويلة، وهو يراهم مخلصين له ومؤمنين به كشخص أولاً ورئيس ثانياً، لذا، فإن هذه (السيكولوجية)

المهمة سوف تساعد أي قارئ أو صانع قرار في العراق خصوصاً على فهم ما هي القرارات الممكنة في المستقبل حول العلاقات «العراقية ـ الأمريكية» على سبيل المثال. أو ما هو رد فعل الرئيس ترامب على أي شيء سوف يقوم به، وإحدى المسائل المهمة لِلرئيس ترامب إذا قرأنا ملفّه الشخصي نراه أنه مؤمن جداً بأهمية أن يكون له احترام خاص، وهذا طبيعي بالنسبة لأي رئيس أمريكي إذا أراد أن يصبح رئيساً لِلولايات المتحدة، فيجب أن يكون لديه بعض الاعتزاز بالنفس، ولكن ترامب لديه زيادة في ذلك الاعتزاز، مما يعني أن هذه الميزة الشخصية سوف يكون لها رد فعل على بعض القرارات التي سوف يتخذها في المستقبل.

طموحه ـ كرئيس وموجه لِلسياسة الخارجية الأمريكية ـ أحد الأمور الذي كان واضحاً خلال الحملة الانتخابية وبعدها، وإنه شخصياً مؤمن بما يعرف بالانعزالية الدولية، فهو لا يرى أن الولايات المتحدة يجب أن تلعب دوراً كبيراً في العالَم مثل ما قام به الرئيس بوش على سبيل المثال وأوباما، ترامب مؤمن بأن هنالك أولويات ومشكلات يجب أن تعالج في الولايات المتحدة حتى من ناحية الربح والخسارة، فإنه يرى أن الربح سيكون أكبر لأمريكا إذا ما عملت على الاستثمار الداخلي وليس الخارجي، وهذا التوجه واضح بالنسبة له، وهنالك ملامح عديدة له، ولكن ـ وكما هو معروف ـ فإن الكثير من الرؤساء الأمريكان عندما يدخلون إلى البيت الأبيض لأول يوم يكون توجههم داخلياً، ولكن في نهاية الولاية الأولى، وحتى قبلها، نرى توجهاً آخر لِلرئيس الأمريكي والسياسة الخارجية بشكل أقوى.

هنالك مقولة مشهورة في واشنطن تقول: «إذا لم تزر الشرق الأوسط ومشكلاته، فإن مشكلات الشرق الأوسط هي ستزورك وموجودة في أولوياتك وأجندتك الخاصة». والمثال الأفضل على ذلك، هو الرئيس الأمريكي بوش بالرغم مما نعرفه من تاريخه، فإن الشرق الأوسط في بداية عهده وسياسته لم يكن مهتماً به وبالسياسة الخارجية، بل بالعكس، فإنه كان مهتماً بالسياسة الداخلية الأمريكية، ولكن بعد حصول الكثير من الأحداث تتطلّب منه في حينها أن يمارس دَورَ القوي في سياسة الخارج فعل ذلك.

وحسبما أتوقع لِلرئيس ترامب في أنه سيستمر بالتجربة نفسها، وسيكون عليه أن يعمل مع مختلف الدول رغم انتقاداته لحلف الناتو، ولا يوجد هنالك تصوّر بأنه يستطيع التخلّي بشكل كامل عن حلف الناتو، وكذلك هنالك مسألة واضحة جداً فيما يخص استغناء الدور الأمريكي بشكل كامل عن الخارج، فهذا لم يحصل في توقعي، وذلك لأنّ الأحداث الخارجية تشغل الرئيس الأمريكي وتجبره على أن يتدخل ويوجه السياسة الخارجية حسب المصلحة الأمريكية الخاصة.

النقطة الأخرى في هذا المحور عن فريق ترامب الحالي وما يخص السياسة الخارجية، فهو فريق فيه تنوّع، سواء أكان شخصياً من ناحية العلاقات الخاصة مع الرئيس ترامب أو من ناحية الفهم لتحديات العالم الخارجي، وهنالك أيضاً بعض الأيديولوجية الموجودة مع الفريق الموجود حالياً، فحسب ما نرى في التقارير وقراءة المختصين إن مستشار الأمن القومي الجنرال مايكل فلن سيكون له دَور في السياسة الخارجية الأمريكية، فهو معروف، وقد عمل في العراق وأفغانستان، وهو مطّلع على شؤون الشرق الأوسط، وأعتقد أنه يعرف الشخصيات العراقية بشكل كبير بحكم عمله السابق. وفي الوقت نفسه، أرى أن وزير الدفاع «ماتس» له تاريخه المشهور في العراق، وكذلك وزير الخارجية المحتمل «ريكسن تلرسن» بحكم موقعه في شركة «أكسان» وهو أيضاً له توجه تجاري وفكر ربحي فيما يخص العلاقات الخاصة بالولايات المتحدة ووجود الولايات المتحدة في الخارج، هذا الفريق وفيما يخص السياسة الخارجية نستطيع أن نقول عنه الخط الأول، ولحد الآن لا يوجد وضوح فيما يخص الخط الثاني لِلسياسة الخارجية، فمن المعروف أن الخط الثاني لِلسياسة الخارجية الأمريكية يكون أكثر أهمية من الخط الأول، وكما يعلم الجميع وما نسمعه من بعض الزملاء العراقيين عن أمريكا بأنها دولة مؤسسات، والمؤسسة تبرز نفسها من ناحية الخط الثاني، فإذا كان قوياً ومدعوماً من البيت الأبيض، فإنه بالتأكيد سيؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار، ولكن أهمية هذا الفريق حالياً بسيطة جداً، فالرئيس المنتخب ترامب ليس لديه إلمام أو علم بالسياسة الخارجية، ونستطيع أن نقول أنه غير «مؤدلَج» خارجياً.

فالرئيس بوش أصبحت أجندته واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر، والرئيس أوباما تسلّم المنصب وأجندته واضحة أيضاً حول السياسة الخارجية. أما الرئيس ترامب فبالعكس، فهو كاللوحة البيضاء التي يمكن الرسم عليها، لهذا فإن نوعية هذا الفريق ستكون مهمة جداً، لأنهم سيؤثرون على الرئيس ترامب وتفكيره فيما يخص السياسة الخارجية، وكذلك في صناعة أيديولوجية أو مذهب خارجي لِلرئيس ترامب.

إن ترامب ليس لديه مذهب خارجي فعّال تجاه السياسة الخارجية، ولا أعتقد أنه مُدرك لِلأمور الموجودة حالياً، لأن فريق السياسة الخارجية إلى الآن غير موجود، وقد بقي أقل من أسبوع على مراسيم تنصيب الرئيس الأمريكي، لذا، فهناك عمل مطلوب أكثر، سواء من حلفاء أمريكا ومن جميع المراقبين في الرغبة عن معرفة: إلى أين ستتوجه السياسة الأمريكية؟ وإن إحدى الأمور الواضحة في واشنطن هي أن هنالك حالة مجهول وعدم معرفة عن توجه السياسة الأمريكية وما هي الأولويات.

وفيما يخص السياسة الأمريكية تجاه العراق، ثمة محاور مهمة عدة يمكن أن يكون التركيز الأمريكي عليها في المستقبل، وهي مستقبل الحرب ضد داعش والدور الأمريكي في الحرب ضده، ففي تصوري أن ملف الحرب ضد داعش سيكون ذا أولوية لدى ترامب. وكذلك كيفية إدارة هذا الملف، فمن الممكن أن نجد فيه بعض الشبه مما نراه من قبل في إدارة الرئيس أوباما، فالتشابه سيكون من توجه هذه الحملة واستمرارها ضد داعش من الجانب الأمريكي، وهذه الحملة سوف تبقى أمراً عسكرياً، وهذا هو الأمر المهم، لأن خطر داعش بالنسبة لِلولايات المتحدة كبير ويجب معالجته، وبما أن ذلك الخطر موجود في العراق فسيكون التركيز العسكري على العراق.

أما الفرق فيما يخص السياسة الأمريكية في الحرب ضد داعش، فهذه مسألة من الصعب قراءتها حالياً، ولكن الجانب الدبلوماسي بالنسبة لِلحرب ضد داعش هو إحدى المسائل التي كانت موجودة خلال السنوات الثلاث وإلى الآن، يوجَد دَورٌ دبلوماسي لِلولايات المتحدة في الحرب ضد داعش، سواء أكان في الكلام والضغط على تركيا أو دول أخرى أو محاولة إيجاد تحالف دولي كبير للحرب ضد داعش.

إن إحدى المسائل التي طرحها ترامب هي أنه لا يريد أن يدفع المال من دافعي الضريبة الأمريكية من أجل قتال داعش نيابةً عن الدول الأخرى، فهل هو سيطلب من تلك الدول أن تساهم في الحرب ضد داعش عسكرياً؟ أنا أتصور استمراراً عسكرياً لِلدور الأمريكي للحرب ضد داعش تحت إدارة الرئيس ترامب.

وحول وجهة نظر أمريكا في دَور العراق، يرى أن التركيز سيكون موجوداً، ولكن هل سترى الإدارة الأمريكية أن العراق هو حليف أو أنه دولة موجودة في محور آخر مضاد لِلدولة الأمريكية؟

يجب أن يكون هنالك دَور من صنّاع القرار العراقي ومن المؤثرين العراقيين في المجال السياسي لنحت أو محاولة تدريس الإدارة الأمريكية القادمة للوقوف على أهمية العراق في الشرق الأوسط، فإن إدارة ترامب سوف تقوم بدراسة دور العراق ليس اعتماداً على صنّاع القرار أو الساسة العراقيين بل اعتماداً على دول مجاورة لِلعراق ومن دول المنطقة التي لديها بعض التأثير على فهم الإدارة الأمريكية لِلدور الخاص بالعراق.

أما وجهة نظر الإدارة الأمريكية القادمة، فهي بيد صانع القرار العراقي من أجل أن يأخذ المبادرة ويقنع الرئيس الأمريكي وإدارته بأن العراق من الممكن أن يلعب دوراً إيجابياً في المنطقة، وأعتقد أنه بعد نهاية الحرب ضد داعش من السهولة جداً لِلولايات المتحدة أن تقول

بأننا لا نريد العمل في العراق، فليست لدينا مصلحة لِلعمل فيه، فمن هذا الجانب، يجب أن تكون هنالك بداية قوية من الطرف العراقي بالعمل مع الولايات المتحدة.

والنقطة الأخيرة هي أنني أعتقد أنه سيطرح سؤال بأنه هل ستؤمن إدارة ترامب بوحدة العراق أم لا؟

في هذه المرحلة، فإن الإدارة الأمريكية القادمة ستؤمن بوحدته، وسيكون الإيمان جزءاً من الركائز الأساسية لإدارة ترامب، لأن هنالك توجهٌ من الخارجية الأمريكية حول هذا الشيء، ومن الصعوبة جداً تغيير السياسة الخارجية، وذلك لأنها تتطلب وقتاً، وإن وحدة العراق محور مهم لِلجانب الأمريكي، وبالخصوص إذا ما رأى الجانب الأمريكي تركيزاً واهتماماً من الجانب العراقي حول إظهار مبادرات لِلحفاظ على وحدة العراق داخل الأحزاب، وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع في الحسبان اختبار إمكانية حصول تغيير في هذا التفكير، حتى وإنْ حصل في ما يخص وحدة العراق، فأنا لا أعتقد أن اتخاذ القرار سيتم سريعاً، فتغيير الركائز الأساسية لِلسياسة الأمريكية أمر يتطلب أحداثاً كبيرة جداً مُزلزِلة لهذه الركائز.

وحول محور الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فإنني أجد فيه بعض الاختلاف من جانب الرئيس ترامب مقارنة مع أوباما، وهو استمرار لما هو موجود حالياً من خلال قراءتي وقراءة كثير من المختصين بالسياسة الخارجية الأمريكية، فإدارة أوباما لم تكن متفاعلة ومنخرطة في الشرق الأوسط، سواء في العراق بعد أحداث الموصل أو دول الجوار، فالبعض يقول بأن سياسة الرئيس أوباما ستستمر، وبالوقت نفسه، أرى أنه سيصبح هنالك تعاون أكبر بين الولايات المتحدة مع روسيا في الشرق وبالخصوص في سوريا، وهذا الأمر في الحقيقة فيه جدل كثير، وإن الجدل الموجود هو حول زمان حدوث أول حالة احتكاك بين ترامب وبوتين، وإن الرئيس بوتين سيقوم ـ من ضمن محاولاته لإعادة دور روسيا القوي في الشرق الأوسط والعالم ـ بأشياء تسبب الإزعاج والإساءة لشخصية الرئيس ترامب. ولا أتصور أن هنالك توترات مستقبلية بين ترامب وبوتين، وهذه التطورات سوف تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الأمريكية في سوريا وروسيا واتجاه الدور الروسي في الشرق الأوسط.

والمسألة لا تعتمد فقط على توجه الرئيس ترامب بل تعتمد على الرئيس بوتين ورغبته في قراءة السياسة الخارجية الأمريكية ودورها.

وفي هذه المرحلة، فإن التصور الشخصي لِلرئيس ترامب تجاه بوتين هو محدد لهذه السياسة الصديقة والودية بين روسيا وأمريكا، ولكن هذا يمكن أن يتغير، فالرئيس بوش أيضاً

كانت له علاقة جيدة مع بوتين، ولكن نتيجة لأعمال روسيا وتصرفاته جعل الجانب الأمريكي يتخذ قرارات أدت إلى تدهور العلاقة بين البلدين.

أما عن الملف المهم الآخر، وهو الاتفاق النووي بين إيران ودول التحالف الأوربي والولايات المتحدة، فقد وجدنا وضوحاً لِلرئيس الأمريكي ترامب فيما يخص السياسة الخارجية فيه، وفي الوقت نفسه هنالك الكثير من السياسيين بيننا يعلمون أن هنالك فرقٌ بين الحملة الانتخابية وما هو موجود بعدها، إذ كان قبلها واضحاً بأنه يريد أن يلغي الاتفاقية، وأن يضغط بشكل أكبر على الحكومة الإيرانية في كثير من الملفات والأماكن. وأعتقد أنه حتى وإن لم يحصل إلغاء للاتفاقية، فإن النبرةَ تجاه إيران سوف تتغير من جانب الولايات المتحدة.

أما علاقة الولايات المتحدة مع تركيا، فأرى أنها جيدة حالياً بين إدارة أوباما وتركيا بالرغم من حصول بعض التوترات نتيجة للدور الأمريكي في كردستان السورية، كما أن العلاقة بين أوباما وأردوغان ممتازة.

ورؤيتي في المستقبل أن العلاقات ستستمر بهذا الشكل، ولا أتوقع أي تغيير في هذا الملف، وذلك لأن الرئيس ترامب والفريق الخاص به، الذي سيكون مؤثراً في السياسة الخارجية، من المؤمنين بأن تكون العلاقات ينبغي أن تكون جيدة مع تركيا.

المداخلات

الدكتورة عامرة البلداوي: سؤالي يخص شخصية ترامب نفسه الانفعالية والكاريكاتيرية أحياناً، وما تم وصفه به من غروره وكونه لا يقبل الانتقاد... إلا أنه في النهاية مرشح الحزب الجمهوري، فهل سيتركونه يتصرف بعيداً عن سياسة الحزب وأولوياته؟... هذا من جانب، ومن جانب آخر، أليس هنالك برنامج تدريب وتطوير قدرات كل رئيس لضبط تصريحاته وحركاته وسكناته... هل يتوقع الباحث أن العالم سينتظر طويلاً قبل حدوث أي تغيير في أسلوب خطاب الرئيس وتصرفاته؟

الأستاذ أحمد علي: إن الرئيس عندما ينتخب يصبح هو رئيساً للحزب رغم وجود سياسيين لهم باع في الولايات المتحدة، وأقصد (الجمهوريين) على سبيل المثال، فرئيس البرلمان كان مرشحاً لمنصب نائب الرئاسة في الانتخابات السابقة، وفي الوقت نفسه فإن الجمهوريين انصدموا بانتخاب ترامب، فهم حالياً ـ ومن خلال احتكاكي مع النخبة السياسية ـ أراهم يريدون إرضاء ترامب، وترامب الآن في شهر العسل من ناحية القوة واتخاذ القرار، فلجوء الشخصيات الأخرى في الحزب الجمهوري له شخصياً باعتباره قائداً للأجندة الخاصة بالحزب الجمهوري.

وهل سيتغير في أسلوب الخطاب؟ أقول: نعم سيتغير، ولكن الأمر سيتطلب بعض الوقت، وكذلك سيعتمد على المسألة المطروحة في ذلك الوقت، ومن سيطرحها على الرئيس ترامب، فهذا يتطلب إقناعاً وليس الضغط عليه.

الأستاذ مزاحم التميمي: ما هو مقدار ما يتمتع به الرئيس من حرية في تنفيذ رؤاه السياسية التي قدمها في حملته من دون تدخل أو تأثير الدوائر المختلفة في واشنطن؟ ألا ترى أن جميع الرؤساء يتشابهون في النتيجة في خطوطهم العامة نتيجة تأثير هذه الدوائر بغض النظر عن طموحاتهم أو شعاراتهم قبل التولية؟

الأستاذ أحمد علي: أتفق معك في أن الرئيس الأمريكي في نهاية الأمر يستطيع أن يتخذ كل قرار بسهولة مع القوة الموجودة لديه، ولكن هنالك ضغوطات تحصل دائماً سواء من مؤسسات تنفيذية داخل الحكومة الأمريكية أو مؤسسات تشريعية كالكونغرس، ترامب كرئيس لديه سلطة تنفيذية بحيث يستطيع أن يتخذ الكثير من القرارات دون الرجوع إلى الكونغرس.

وعادة لا تتخذ القرارات باستمرار، وذلك لأنه إذا اتخذ القرار الأول، ولم ينجح، سيكون من الصعب اتخاذ القرار الثاني بسهولة، وأعتقد أنه سيكون هنالك ضغط على إدارة ترامب من الدول، وكذلك ضغط الكونغرس.

الدكتور طالب محمد كريم: كيف تقرأ إهداء الرئيس أوباما وسام الحرية إلى نائبه بايدن الذي يعتبر أعلى وسام في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي العلاقة بمفهوم الحرية وأداء السيد النائب، سواء على مستوى الداخل الأمريكي أو الخارج؟ هل تتفق معي بأنها ربما إشارة إلى مشروع بايدن في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً العراق؟

الأستاذ أحمد علي: إهداء الرئيس أوباما وسام الحرية إلى نائبه بايدن لا أقرأه متعلقاً بالعراق أو الشرق الأوسط، سواء نجح أم لم ينجح في السياسة الأمريكية في هذه المنطقة في السنوات الثمان الماضية، بل أقرأه بأنه تقدير شخصي من الرئيس أوباما لبايدن، لأنه يساعده في الكثير من القضايا، ودوره كان كبيراً جداً في الإدارة الأمريكية، وإن الرئيس أوباما ونائبه بايدن ـ وحسب قول أوباما وبايدن ـ علاقتهما الشخصية قوية جداً، ويريان نفسيهما إخواناً.

الشيخ عبد الهادي الدراجي: ذكرتم في بداية كلامكم عند تحليل شخصية ترامب وقلتم: إنه يؤمن بالانعزالية الدولية، ما يعني أنه يريد ترميم الداخل الأمريكي سياسياً واقتصادياً، ألا ترى معي أن هذا غير ممكن، إذ إن أمريكا تعتبر نفسها الفاعل الأكبر والمهم في سياسات الخارج؟ والدليل أنكم ذكرتم ذلك في علاقة ترامب بالشرق الأوسط الذي سوف يكون امتداداً لما قدّمه أوباما في منطقتنا، ألا تتصور معي دكتور أن ليس من حق أي رئيس لِلولايات المتحدة الأمريكية أن يرسم مسار العلاقات الخارجية وحده، فهي ليست مسألة شخصية تختص بالرئيس وحده، وإنما هي سياسة بلد، خصوصاً أنكم تعلمون أن القرار الأمريكي قائم على أساس مراكز بحثية واستراتيجية معمّقة، وتعطي الأولويات والقرارات وتقيّمها على أساس المصلحة من عدمها.

الأستاذ أحمد علي: الرئيس ترامب مؤمن بالانعزالية الدولية، وأنا شخصياً ـ من خلال متابعتي لِلحملة الانتخابية ـ لا أراه يريد أن يغيّر هذا المسار. وفي الوقت نفسه، أتفق معك أن أمريكا كدولة ومؤسسات من الصعب جداً أن تكون منعزلة عن العالَم. وفيما يخص اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، فسأوضح رأيي فيها وهو: أن المؤسسات يحصل دَورُها عندما يتم اتخاذ القرار، ونحن نرى هنا أن المؤسسات تنفذ إذا ما أقر البيت الأبيض، وأحياناً يتم اتخاذ القرار بحسب وجهة نظر شخصين أو ثلاثة، وهذا معروف ويسبب كثيراً من الالتباس في فهم السياسة الخارجية الأمريكية.

الأستاذ شيروان الوائلي: لقد أوجزت شخصيةَ ترامب بأنها ذات مواصفات خاصة، وقد تنعكس على أدائه السياسي وبالذات الذي يعنينا في السياسة الخارجية، فهل النظام الرئاسي الأمريكي يتيح لِلرئيس أن يختزل شخصيته بالمصلحة الأمريكية لو شهدنا فعلاً هذا التأثير؟

هنالك اتفاقات أمريكية خارجية سواء كانت وليدة عولمة الإرهاب أو بخصوص الملف النووي الإيراني أو غيرها الكثير، فهل تسمح سلطات الرئيس وما بعده الكونجرس بإلغاء هذه الاتفاقيات من طرف واحد.

الأستاذ أحمد علي: بالفعل، مزاج الرئيس الأمريكي المنتخَب وشخصيته يكون لها تأثير على اتخاذ القرار، وأحد المواقف أنه عندما التقى الرئيس بوش بالرئيس الروسي عام 2002، بعد الاجتماع خرج الرئيس بوش وتكلّم، نظرت لعيونه وأنا أؤمن بهذا الشخص، ولكن فيما بعد حصلت أحداث أدت إلى حدوث توترات ما بين أمريكا وروسيا.

أما فيما يخص الاتفاقيات والملف النووي، فأعتقد أن أية اتفاقية وقّعتها الولايات المتحدة حتى وإن كان الكونغرس هو الذي وقّعها فمن الممكن إلغاؤها من طرف واحد، فالجانب الأمريكي دائماً مستقل في قراره، ويحافظ على هذه الإمكانية، فيتوقع أن تحصل بعض التغييرات خصوصاً على الملف المطروح حالياً وهو الملف النووي الإيراني.

الأستاذ حمد الموسوي: كيف سيكون شكل إدارة العلاقات الأمريكية مع القوه الإقليمية المركزية في المنطقة مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران خلال الأربع سنوات المقبلة وهي فتره رئاسة ترامب؟

الأستاذ أحمد علي: بالنسبة لِلعلاقات مع مصر ستكون جيدة جداً، فإحدى الشخصيات الشرق أوسطية التقت بالرئيس ترامب في نيويورك في الشهر التاسع عندما كانت الحملة الانتخابية، ولحد الآن، لم نرَ أية وجهة نظر من الرئيس نفسه أو فريقه على انتقادية لمصر ورئيسها السيسي. أما السعودية، فأنا لا أرى أنه سيحصل أي تغيير، أرى أن السعودية باقية كحليف أمني من وجهة نظر الإدارة الأمريكية.

الكثير من الانتقادات لِلسعودية، ونتيجة لسياساتها في المنطقة أو الأيديولوجية التي يتم ترويجها من جانب مواطنين سعوديين، وهنالك انتقادات كثيرة في أمريكا وصلت إلى درجة أن الصحف كتبت افتتاحيات ضد الحكومة السعودية. ولكن في الوقت نفسه، أرى أن الجانب السعودي يُقرأ كحليف أمني مهم لِلولايات المتحدة.

ويعتبر ركيزة أساسية ستكون جيدة جداً، فالملف الكبير الذي سيحصل فيه تغيير هو

علاقات الولايات المتحدة مع إيران، وأتوقع توتراً أكبر وعلاقات غير ودية بين الطرفين، وخصوصاً في الملف النووي، وكذلك وجود قوات إيرانية في الشرق الأوسط.

الأستاذ أثيل النجيفي: في إدارة ترامب، سعت الإدارة الأمريكية لتمكين الحكومة العراقية ودعمها في أوقات ضعف في عهدي المالكي والعبادي. هل من المتوقع أن تسعى إدارة ترامب إلى الأسلوب نفسه من الاهتمام بتمكين الحكومة العراقية؟ أو أن ما وصفته بالسياسة الانعزالية ستدفع الولايات المتحدة لعدم الاهتمام بالعراق إذا كان مليئاً بالمشكلات؟

الأستاذ أحمد علي: سؤال في صميم المصالح العراقية... قراءتي لحد الآن هي أن الإدارة الأمريكية ستكون مهتمة بالشأن العراقي نتيجة لوجود الحرب ضد داعش، وكذلك استمرار أن العراق هو حالياً حلبة لحركات إرهابية، ولهذا، سيكون التركيز مستمراً، ولا أرى أية انعزالية.

الجانب الآخر فيما يخص إدارة ترامب بالعراق في المستقبل، ففريق المستشارين والوزراء سيحيطون بالرئيس ترامب، وإن مستشار الأمن القومي بنى سمعتَه في العراق كضابط في الجيش الأمريكي، وإنه يعرف العراق جيداً، وبالوقت نفسه الجنرال (ماتس) يعرف الأنبار أحسن من أي ضابط في الجيش الأمريكي، لأنه خدم فيها في وقتها.

وعن تمكين الحكومة العراقية... ما عدا الجانب العسكري، فأنا لا أعرف ما الذي سيحصل، لأن التوقع فيه صعب حالياً.

الأستاذ حسام الغزالي: هل هنالك رؤية محددة لما ستؤول له العلاقة بين بغداد وواشنطن؟ هل بغداد مستعدة لأن تؤمن بشكل مطلق بأهمية العلاقة، لا أن تتعامل مع واشنطن بالطريقة نفسها لتعاملها مع باقي الدول؟ وهل الرأي العام العراقي والجماهيري مدرك لأهمية هذه العلاقة؟

الأستاذ أحمد علي: أتفق معك، فنحن نطلب الكثير من الإدارة الأمريكية، وكيف ستقرر علاقتها مع العراق، وأنا مؤمن بهذه الأسئلة وأنها يجب أن تطرح لِلجانب العراقي سواء الحكومة أو الشركاء، ويجب أن يكون الطرفان في تفاوض في العلاقة، وخصوصاً ما لاحظناه من عام 2003.

الأستاذ حمد الموسوي: في العراق، هل تعيد واشنطن استراتيجيتها في إقامة قواعد عسكرية في ضوء تصريحات ترامب الانتخابية؟

الأستاذ أحمد علي: بكل صراحة أنا لا أعرف الجواب، ولا أستطيع أن أعطيك تفاصيل غير مطلع بها، وخصوصاً في هذه المسألة. وأستطيع القول إن الرئيس ترامب إذا ما قرأ أن البقاء في العراق ليس له مصلحة فيه، فمن السهل عنده إغلاق القواعد العسكرية وإنهاء الوجود

العسكري في العراق، لأنّ المسألةَ هي ربح وخسارة، وليس أيديولوجية أو مذهب سياسي خارجي حالي.

الأستاذ علي المدني: كيف يمكن فهم مقولة ترامب (جعل أمريكا عظيمة)، في ظل ما أشرتم إليه من توجه ترامب الانعزالي في سياسته الخارجية؟ ولو كنت مؤثراً في السياسة الخارجية العراقية، فما هي النصيحة التي تود تقديمها لأصحاب القرار في مرحلة أمريكا ترامب؟

الأستاذ أحمد علي: حول مقولة ترامب (أجعل أمريكا عظيمة) الشعار كان موجهاً إلى الجمهور الداخلي، وهنالك الكثير من الزملاء يشاطروونني الرأي، فالكثير من الأمريكان في مناطقهم وضعهم الاقتصادي غير جيد، وهنالك تشاؤم بالمستقبل وبعض الخوف من التغيرات الحاصلة في أمريكا ديموغرافياً، وذلك نتيجة المهاجرين، أي كان يقصد به داخلياً أكثر مما هو خارجي يرتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية، لأن الرئيس ترامب في رأيه أن أمريكا تصرف الكثير من الأموال خارجياً، سواء أكانت مساعدات أو إعانات، وبرأيه، فإن الأموال بدلاً من أن تصرف خارجياً تصرف في أمريكا.

ونصيحتي للسياسة الخارجية العراقية، بأنه يجب على الجانب العراقي أن تكون هنالك مشاورات جدية من أجل قراءة الدور العراقي تحت إدارة ترامب.

الأستاذ عدنان فيحان: الولايات المتحدة الأمريكية دولة مؤسسات، ويمكن اعتبار المؤسسات الاقتصادية الكبرى و«البنتاغون» و«السي آي أي» ومراكز الدراسات هي الدولة العميقة لأمريكا، فهي من ترسم سياستها وتوجهها.

هل يمكن اعتبار فوز ترامب بالرئاسة هو مرحلة من مراحل الفوضى الخلاقة التي أطلقتها رايس، بحيث أن دائرتها ستتسع إلى أبعد من الشرق الأوسط؟

الأستاذ أحمد علي: لا أتصور في هذه المرحلة هنالك وضوح في الكثير من الأطراف عن ماذا ستكون الأشياء المؤثّرة في السياسة الخارجية الأمريكية، الأكثرية يبقون في حالة ترقب عن الرئيس ترامب. وكيف ستكون القرارات المتخذة أو نوعية وطريقة اتخاذ القرار من الإدارة الأمريكية، ومَن هم اللاعبون المؤثرون، وأعتقد أنه سيكون هنالك تضارب في المصالح بين المؤسسات الموجودة في أمريكا، فغالباً ما تكون الخارجية غير متفقة مع الدفاع والبيت الأبيض، ولكن القرار في النهاية يعود إلى الرئيس ترامب.

د. عقيل عبد الحسين: برأيكم من سيكون الأقرب لترامب في العراق من الكتل السياسية؟ وهل سيحاول العمل على إقناع التيار الصدري بتبدل المنهجية الأمريكية في العراق؟

الأستاذ أحمد علي: من ناحية قرب الكتل السياسية لِلرئيس ترامب أو فريقه يجب أن يكون ذلك، وأن الكتل الكردية العراقية ستكون موجودة ومؤثرة أيضاً فلديها عمل دؤوب ونشيط مع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أن الرئيس ترامب قد مدح البيشمركة.

أما الشطر الثاني من السؤال، فأنا لا أستطيع الإجابة عليه، لأنني ليس لدي معلومات، وكخطوط عريضة، فإن الجانب الأمريكي عادة لا يريد أن يلعب مع جميع الكتل.

عبد الحليم السامرائي: هل سوف يكون هنالك سباق في الإدارة الجديدة لإرضاء الرئيس الجديد الذي سوف يكون طموحه جامحاً؟ وأعتقد أنه سوف يغيّر بعض الكوادر قبل نهاية ولايته باعتقادي القاصر. فالرئيس الأمريكي الحالي أذكى من حَكَمَ أمريكا في الـ20 سنة الأخيرة.

الأستاذ أحمد علي: حالياً، السباق موجود لإرضاء الرئيس الجديد، وبما أن فوز ترامب كان صدمة كبيرة لِلمؤسسة الجمهورية مباشرة بعد الانتخابات أصبحت مثل زيارات اعتذار من جانب الوجوه الرئيسة في الحزب الجمهوري التي عارضت في انتخاب الرئيس ترامب وكانت هذه الفعاليات موجودة.

الشيء الواضح أنه قد عرف المزاج للناخب الأمريكي أكثر من غيره وهذا يعتبر له.

محاضرة الدكتور لقمان الفيلي ـ 15 كانون الثاني/يناير 2017

لقمان عبد الرحيم الفيلي: (وُلد1966)، حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر متروبولتن، سفير العراق لدى الولايات المتحدة , سفير العراق لدى اليابان, سفير في وزارة الشؤون الخارجية العراقية, مدير برامج لتقنيات المعلومات في عدد من الشركات في المملكة المتحدة.

***

عندما نتحدث عن الأسباب والقراءات والمعطيات التي تعتمد عليها إدارة أوباما تجاه المنطقة وبعض القضايا المهمة، علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن مفردة كون أوباما ابتعد عن الشرق الأوسط، أي انعزال أمريكا، فأنا شخصياً لا أؤمن به، لأن سياساته كان يعتبرها تصحيح مسار عن إدارة بوش الذي سبقه، وإن التصحيح الأول لإدارة أوباما الجديدة كانت حول دخول العراق واحتلاله، إذ يعتبرونه بأنه شيء موازٍ لنكسة ومستنقع فيتنام، فحول ذلك كان ترشيح أوباما للرئاسة واضحاً، وكان عنصراً أساسياً في التصويت ضد الدخول إلى العراق والابتعاد عن العراق بكل محاوره كرد فعل لسوء الإدارة الأمريكية.

التصحيح الثاني يتعلّق بطبيعة علاقتهم مع إيران والتحرك العدواني السابق، فقد كانت سياسة أوباما تحاول أن تجلب معها دول الغرب، بحيث لا تعكس لِلآخرين أن أمريكا لها خصوصية في العداء على إيران، وإنما العكس هو الصحيح، وأن إيران هي العدو للغرب والمنطقة، وبالنتيجة فإن أمريكا تقود عملية التواصل مع إيران على قواعد جديدة، فالاتفاقية النووية كانت العنصر الأساسي في الملف لتصحيح العلاقات مع إيران وتقليل التوتر مع حفظ أمن إسرائيل وحفظ أمن دول الخليج. وفي الوقت نفسه، عدم إعطاء أولوية لدول الخليج، وإنما إعطاء أولوية لإعادة العلاقة مع إيران على أُسس جديدة في الاتفاقية النووية.

أما المسار التصحيحي الثالث، فهو متعلّق بالانفتاح على الدول الإسلامية، وخطاب أوباما

في جامعة القاهرة عام 2009 هو مسار أساسي يعتمد عليه بالوسطية، ويدرك بالوقت نفسه وجود مشكلات حقيقية متعلّقة بالعالم، وهي اختطاف السلفية لِلعالم السني، وبَعدها اختطاف السلفية الجهادية لِلفكر السلفي، وبالنتيجة، فالإرهاب بشتّى إفرازاته طغى على ذلك الجانب، ولذلك، نرى أن أوباما ابتعد عن ذلك الجانب بإظهار أي نوع من العداء ضد الإسلام، فقد كانت الوسطية المحور الأساسي له، لأنّه يؤمن بأن القيم الأمريكية يجب أن تكون سامية وتعلو على القضايا الأخرى.

وعملية التصحيح الرابعة، كانت العملية الفلسطينية والتركيز على الدولتين وإعطاء وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ومِن بَعده جون كري ومن ثم تأتي الصلاحيات الكاملة لِلتعاطي والسفر والعمل على جلب هذا الجانب، وكان هنالك أيضاً جانبان في علاقاتهم مع إسرائيل لحماية أمن إسرائيل على مستوى الأرض والعلاقات الأمنية، علماً أن قوة العلاقة مع إسرائيل موطّدة إلى شيء غير مسبوق، وهذه التقوية تمت مثلاً باتفاقيات تفاهم عشر سنين ودفع 38 مليار دولار لحماية إسرائيل، ولكن على مستوى الإعلان السياسي نرى وجود بعض التوتر مع نتنياهو وغيره مدركين بالنتيجة عدم اقتناع إدارة أوباما بأن نتنياهو سيبحث عن السلام وعن حل، وأن اليمين الإسرائيلي لا تستطيع الإدارةُ أن تتعامل معه بإيجابية، ولكن أمن إسرائيل من الضروري الاهتمام به والاستمرار على هذا النهج.

وهنالك مسار آخر وهو انكفاء الولايات المتحدة لِلطاقة، والتركيز على اكتفاء الولايات المتحدة، وأنها قادرة على التصدير، ولا تحتاج إلى استيراد طاقة، وإكمال إجراءات الاكتفاء الذاتي، وهذا كان استمراراً لسياسة الرئيس بوش الابن، والتوجه نحو آسيا واحتواء الصين اقتصادياً ودعم حلفائهم للدول المحيطة للصين، فقد حاولوا بهذا المسار أن يعملوا به، ولكن كانت هنالك مشكلة تواجههم مع حلفائهم تتعلّق بالانطباع أو التوجه الذي طغى على غيره والمتعلق بأن أمريكا تقدم الشرق الأوسط على أي شيء آخر.

وفي المسار الأخير المتعلق بإدارة أوباما باستخدام السلاح عن بُعد، وعدم وضع الجنود على الأرض ولو بأقل من السابق، واستخدام الطائرات المسيرة، فأوباما قد استخدم 10 أضعاف ما استخدمه بوش الابن، واستخدم السلاح الإلكتروني وسلاح السيطرة المالية والاقتصادية، الحصار الاقتصادي وكل هذه الأسلحة جديدة بحيث عكس لِلآخرين ولِشَعبِه بأنه لا يتدخل ولا يرسل قوات، ولكن لأمريكا القدرة والتأثير بالمجريات على الدول الأخرى وهم عن بُعد، وهذا يختلف عن الأزمنة السابقة المعنية بوجود حاملات الطائرات، وهذا اختلاف جوهري، وهو سوف يستمر على هذا المسار.

لقد حاول أوباما أن يعكس عدم وجود عدوانية أمريكية وأن هنالك حواراً مع الآخرين، وأن أمريكا يجب أن تبتعد عن الحروب، وليس لديها الرغبة والقناعة بأن تقوم بدور الشرطي العالمي، وهي ليست بإمبراطورية أو دولة إمبريالية أصلاً، وبالنتيجة، حماية أمريكا ومصالحها بالابتعاد عن الصراعات هو شيء جوهري ومحور أساسي، وهذه هي قناعة أمريكية أكثر مما هي قناعة أوباما فقط، وأن ترامب سائر على المنوال نفسه، وبالوقت نفسه، يريد أن يعكس القوّة الأمريكية.

وحول المحور المتعلق بقراءاتهم لِلمنطقة، فمن الضروري أن نستحضر هذه المسارات لكي نعرف طبيعة قراءتهم والمعطيات التي يعتمدون عليها، فالشيء الأول لقراءة الأمريكان لِلمنطقة (وهذا يتعلق بالحزبين الديموقراطي والجمهوري) هي أنها منطقة معقّدة، ومن الصعب إيجاد حلول جذرية لها وبسرعة، أو من الصعوبة قراءتها أصلاً، لأنّ البعض منها متعلقة بقضايا تاريخية إرثيه مثل الطائفية، وبعضها متعلقة بضعف الحكم وغيرها من المفردات، مثل الربيع العربي الذي عكس الضعف وهشاشة المنطقة، وبعضها متعلقة بقضية الطاقة وأهميتها، لذا، يجب أن تكون لدينا قراءة ووجود مع الإدارة الأمريكية ودول المنطقة.

إن انتخاب أوباما ومن بعده ترامب هي علامات وإفرازات حقيقية لقاعدة كون الولايات المتحدة تمر بنقطة تحول وعليها أن تعطي مجالاً إلى قراءات جديدة ومسار تغييري، وانتخاب ترامب معتمد على هذه القراءة.

النقاط الأساسية لنقطة التحول الأمريكية هي أنهم يعيشون مقدمات عالَم ما بعد العولمة والانكفاء أكثر من الانعزال، وسيكون ذلك محوراً أساسياً لهم أو هي ظاهرة الاكتفاء بالطاقة والتقليل من احتياجهم لِلمنطقة، وهناك أيضاً ملاحظة المتغير مع الإعلام ودوره وأثره في المجتمع، فنلاحظ استخدام ترامب لتويتر والتغريدات كثيراً، متجاوزاً الإعلام، إذ إنه يتحدّث مع الناس مباشرة.

وكذلك موضوع فساد الدولة والمؤسسة السياسية، وعدم الإشباع لرغبات أو احتياجات المواطن الأمريكي، وبالخصوص الطبقة الوسطى، فهي نقطة ضرورية للالتفات لها أيضاً، وقراءتهم هي أن الولايات المتحدة هي ليست بدولة إمبريالية بل دولة رائدة لِلعالم بعنوانها العسكري والسياسي والحضاري.

المرشح ترامب مِن يوم ترشيحه إلى تعيينه لديه مجموعة من المعطيات والمعلومات التي قد لا تكون متداولة كثيراً. إن الجمهوريين كحزب لا يستطيعون تلبية احتياجات الشعب، فحديثهم شيء وفعلهم شيء آخر، ويحتاجون إلى مَن يُترجم قراءةَ السياسات الجمهورية إلى

واقع، وإن الأحزابَ فاشلةٌ في هذا الشيء والسياسيين أيضاً، وإن ترامب سيكون الرجل القوي بالفعل وليس بالقول فقط، وكان هذا هو المحور الأساسي لحملة ترامب، وفكرة بناء الحائط وتسفير الأجانب وغيرها إشارات واضحة من رجل يريد أن يعكس قوّته، وسيستخدم غطاء الحزب الجمهوري لِلتغيير.

النقطة الأخرى أن أمن البلاد الدائم لا نقاش فيه، وبالتالي، فإن تسفير المهاجرين حتى ممن يحمل الجنسية الأمريكية من الرجوع للولايات المتحدة فهم يشكلون خطراً على الأمن القومي وليس فقط من جانب الأجانب منهم، إذ عكس ترامب بأنه رجل الأمن القوي الدائم للولايات المتحدة.

ولقد استخدم منهجية التكتيك المفاجئة، وهذا دائماً ما كان يستخدمه كنقطة قوة وأن المقابل لا يستطيع أن يقرأه أو يتنبأ بما سيقوم هو به، فهو يستخدم مفاهيم بسيطة مهمة مثل الفائز والخاسر، وأن السياسي الفاسد خسران وأن امريكا تخسر، فعلينا أن نرجع قوتها. وكان لديه شعار هو محاربة الفساد وإرجاع القوة مهم لنا.

ففي حديثه الخاص بمكتبه عكس أن ما يطرحه ليس فقط هو ما يكون الآخرون مؤيدين له، والتغيير ضروري ويكون آلية لِلتغيير وأن الشارع يعرف بذلك، بل إن أغلب الناس التي صوتت له تؤمن بذلك، ولكن في الوقت نفسه، يؤمنون بأن التغيير ممكن من خلاله، والواقع الحالي غير ممكن التغيير إلا من خلاله.

إنه رجل يعرف ما معنى الإعلام وكيفية إتقانه، فلديه خصلة التفكير خارج الصندوق، وقد لا يعرف البعض عن شخصيته بأنه لا يدخّن السكائر ولا يشرب الكحول، وأنه مبتعد عن جميع أنواع الإدمان، وهي ليست بخصال يسهل التحكّم بها، وخصوصاً لدى الساسة الأمريكان وعالَم المال ونيويورك.

الحرب على العراق استخدمها كنقطة قوّة ضد الكل من منافسيه، إذ عكس فيها الجانب الأمني والسياسي الأمريكي، وأنه لم يكن بسياسي لكي يعرف الحقيقةَ من الخيال بالشأن العراقي وحرب الدمار الشامل، فغير مطلوب منه التصريح بأنه مع الحرب أو لا، ولكن السياسيين من الضروري أن يكون لديهم معلومات، فقد عكسوا فشلَهم والتواطؤ مع جهاز الدولة، ولهذا، فإن حربَه ضد السياسيين ستستمر لحين ما يثبت الدولة الجديدة بطريقته، وإن قراءات الآخرين بأنه يفكّر بالربح والخسارة فيه بعض التبسيط. فالرجل بطبيعته يؤمن بانتهاز الفرص وأن الفشل هو مقدّمة لِلتعلم من جديد.

فمن خلال قراءته لانتخابات 2012 اكتشف أن المرشح الجمهوري السابق عام 2002 مت

روملي رجل ضعيف، وأن الرجل القوي مهم جداً بالنسبة له. ولديه نص حديث في الثمانينيّات عن الخميني يقول: إنكم تنظرون إلى غورباتشوف بأنه قوي، ولكنه يعتبر طفلاً إلى جانب قوة الخميني، فمن الضروري أن نحترم هذه القوة، ترامب قد ركز على الشارع أكثر من المؤسسات، وعكس على أن المؤسسات فاسدة، وكل أحاديثها غير صحيحة وأنه يريد إعادة بنائها من جديد.

وتصريحاته ضد الجمهوريين الجدد بأنه مؤمن بأخذ الضرائب بمستوى عالٍ من الأغنياء، ولا يؤمن ببناء الدول وتغيير الدول الأخرى لديمقراطيات وما شابه ذلك من المفاهيم العقدية المتعلقة بالحزب الجمهوري والجمهوريين الجدد.

وهذا شيء مميز في طرحه، والنقطة الأخرى أنه سوف يستخدم آلية الحزب الجمهوري والسيطرة على المشروع الأكبر في الدولة، إذ أن هنالك قراءات تقول: إن شعبيته في الكونغرس هي 11%، وإذا فشل فسيكون ذلك نقطة صراع وشحن وتوتر مع الكونغرس.

وحول شخصيته، فإنه شخصية لا تشخّص بسهولة، وقد يغيّر رأيه في السياسة الخارجية والداخلية، ويعطي صلاحية لِلآخرين، فليست لديه أية مشكلة في ذلك، ولذا، يجب أن يؤخذ بأنه هو نفسه يشكّل متغيراً تجاه أي سياسة معينة نتيجة شخصيته المتميزة.

أما فيما يخص الحديث حول قواعد القرار الأمريكي، فالمنصف لآليات القرار ومسار الدولة الأمريكية منذ إنشاء الدولة الأمريكية إلى الآن يرى أن الجهاز الأقوى على المدى البعيد هو القضاء (المحكمة الاتحادية العليا) بالخصوص، ومن ثم الكونغرس بِمجلسيْه من خلال السيطرة على الميزانيات، والقرار، ومراقبة الدولة، ومن ثم نستطيع القول بقوة جهاز الرئيس.

إنّ قراءة كون الرئيس هو أقوى شخصية قد تكون صحيحة بعنوان شخص، ولكن الرئيس كأقوى مؤسسة، فأعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة لقراءتها.

إن التحديات الأمريكية المتجذرة مثل المتعلقة بالضرائب، الصحة، وغيرها، صعبة على الرئيس تغييرها، وتحتاج إلى مشروع دولة ومجتمع أكثر من مشروع شخص، إنها دولة مؤسسات، ولشخص الرئيس تأثير في التغيير والتأثير على المسار، وخصوصاً في إيقاف الخطط والبرامج الموجودة، وإن أغلب القرارات الآن تتخذ في قرارات تنفيذية، وهنا يوجد خلل لديهم، وبالمفهوم الأصح، فهو الأقرب إلى مفهوم (الوكالة) عندنا في النظام السياسي في العراق، وكأنها آلية لحل مشكلة، ولكنها في الحقيقة خلق مشكلة في الكثير من القضايا.

كما أن هنالك عنصرٌ مهمٌ وهو الإعلام، فالإعلام يمر بنقطة تحول جديدة في قوة الإعلام وتأثيره وآلياته، فهنالك الآن ثورة معلومات كاستخدام الفيس بوك وتويتر وباقي الآليات

الأخرى، فهل هي مؤسسة كافية لريادة التغيير؟ وهذا بالطبع فيه خلاف، ولكن من الضروري أن نفكّر في ذلك، فهي دولة مؤسسات بعنوان السياسات العامة، ولكن شخصاً مثل الرئيس يمكن أن يؤثر على القرار، ويكون عنصراً إيجابياً أو سلبياً.

يجب ألّا نستهين بقوة الشخص والإعلام، ومدى قدرة سيناتور واحد على إيقاف تشريع، وهذا قد يكون على مستوى الثقافات الموجودة، فمثلاً في عمل اللجان إذا كان هنالك سيناتور معروف ضد المشروع فسيتوقف الآخرون عن دعمه أيضاً، وذلك لأن مفهوم التوافقية أهم عندهم من الأغلبية إلا في بعض مرات.

يجب علينا أن نفهم الموضوع بكاملِه، وليس أن شخصاً واحداً فيه فيتوقف كل شيء على شخص واحد، فعلى غرار الحديث حول قواعد القرار الأمريكي من الضروري أن نستحضر بعض الأمور: إدارة التعقيد من أهم الأمور التي تواجه المؤسسات، والابتعاد عن الشرق الأوسط وكيفية تقوية هذا الفهم بين الاختلاف والقبول في الرؤى مهم أيضاً.

والسياسات السابقة مثل التطبيع مع إيران وغيرها سوف يبتعدون عنها، فالشارع الأمريكي غير مقتنع بهذه الأمور، ولكنّه مقتنع بإعطاء الفرصة لِلمرشح الجديد. والالتزام بالديمقراطية ونتائجها وتداعياتها وإيجابياتها أهم من أي سياسة أخرى، وهذا واضح من تعامل الجمهوريين مع إدارة ترامب الجديدة.

أما عن المحور ما قبل الأخير، وهو سياساتهم في دول المنطقة فأنا أعتقد أن هنالك دولٌ فائزة ولها إمكانية وفرصة أن تستفيد وتجلب هذه العلاقة إلى أقصى الدرجات، ودولٌ أخرى لا تكون خاسرة أو (بين وبين).

الدول التي ستستفيد من الإدارة الجديدة هي مصر، إسرائيل، الأردن، وكل بلد له امتيازاته، أما الدول التي ستكون خاسرة وعليها تأثير سلبي فهي إيران، والدول التي يمكن أن تستفيد من ناحية وتخسر من ناحية أخرى هي (روسيا)، والصين ستكون لها قراءات أخرى، لأنها عدو اقتصادي وليس عقائدياً، وتركيا والسعودية ستكونان (بين وبين)، وتوجد ملفات متفق عليها تكون تقوية لهما، وملفّات قد يكون فيها بعض الشحن أو فيها عدم التطابق بالرؤى، والعراق سيكون دولة فيها الملفات مختلفة، وستكون قراءاتهم لِكلّ ملف يختلف عن غيره، فعلاقتهم مع الأكراد لا ينظرون إليها على أنها وحدة متجانسة ناجحة بالعنوان الكلاسيكي.

وأولوياتهم ستكون حول الحرب ضد داعش، وستعتبر النقاط الأولى دعم السعودية في ملف اليمن، ودعم لمصر والأردن، والإمارات هي من الدول الأقرب إلى الإدارة الجديدة، واستماعهم إلى رأي الإمارات مهم لديهم، وهناك نوع من الود بين الطرفين.

وتعاطيهم مع إيران سيكون بكل ملف على حدة، ولكن احتواء إيران سيكون مهماً.

المحور الأخير والأساسي، هو أنه يمكن أن تكون سياستهم متناقضة، وهذا سيكون أول المخاض، فهنالك حزمٌ في تطبيق الاتفاقية النووية، ولا ينسحبون منها على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه، لا يتمسكون بها إلى درجة يتنازلون عن قضايا أخرى.

ـ دعم المعارضة مقابل إضعاف الأسد محور أساسي لهم.

ـ دعم دول الخليج مقابل إضعاف الفكر السلفي.

ـ درجة اعتمادهم على دول الخليج سيكون سؤالاً أساسياً.

إن ملفاً مثل انتقال ملف السفارة الأمريكية في تل أبيب لِلقدس وغيره قد لا يحصل، ولكن تكون هنالك نقطة توتر نتيجة هذا الطرح، واستخدام عناصر سياسات مدمرة إلى جانب قضايا أخرى قد تحصل.

وسيكون ضعف تأثير أمريكا على المدى البعيد ممكن جداً، ولكن التأثير الحالي والتغيير على الأرض واستخدام القوة سيكون موجوداً. وحدوث ملفات جديدة تطغى على كل ما ذكرنا سابقاً ممكن كذلك مثل ما حصل في 11 أيلول/سبتمبر 2001.

إن الولايات المتحدة دولة مهمة ومحورية في المنطقة، حتى وإن ابتعدت عن الواقع العالمي، فالثقل الأمريكي الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الأمني، كله يعكس أهمية هذا البلد، فمن الضروري أن يكون لدينا وضوح في منهجيتهم، والسياسي العراقي يجب أن يكون مدركاً لهذا الشيء في تعاطيه مع الملفات، وقراءة أن أمريكا وروسيا شيء واحد ووزن واحد تحتاج إلى مراجعة.

فالولايات المتحدة لديها دور، وتريد أن تقود العالَم في بعض الشيء وتنعزل في آخر، وعلينا الاستفادة من هذا التحول لمصلحة العراق، والفهم الكلاسيكي المتعلق بالمؤامرة وغيره يجب أن نبتعد عنه، ليس لعدم وجود مؤامرة، بل حتى وإن لم توجد مؤامرة، فيجب أن يكون هنالك تخطيط.

المداخلات

الأستاذ صفاء الأعسم: عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب بساط التسليح من روسيا في الشرق الأوسط نتيجة التغييرات في المنطقة والربيع العربي المشؤوم... وتم تغيير العقيدة العسكرية لأكثر الدول التي شملها ربيعنا العربي من العراق وسوريا ومصر وحتى ليبيا من التسليح الشرقي والعقيدة العسكرية الشرقية (التي دامت لأكثر من نصف قرن) إلى التسليح الغربي والعقيدة الغربية، وبالتالي، فإن ذلك سيؤثر على مستقبل دول الشرق الأوسط بتغيير استراتيجي عسكري من (التزويد بالسلاح وإدامته والتدريب والمواد الاحتياطية ومعامل التصليح)، هذا كله تغيير في العقيدة العسكرية والتي تحتاج إلى سنوات، علماً أننا لاحظنا تغييراً في السياسة بعد عودة الدب الروسي إلى الساحة في الشرق الأوسط، وخصوصاً العراق وسوريا وليبيا... وابتدأت المصانع الروسية بالهرولة في تجهيز دول المنطقة بالسلاح الشرقي لغرض العودة إلى العقيدة الشرقية، فهل ستصر السياسة الأمريكية في اعتماد العقيدة العسكرية الغربية لدول الشرق الأوسط أو ستنسحب إلى ما قبل 2003؟

الأستاذ لقمان الفيلي: أعتقد أن الأمريكان سينظرون إلى روسيا كعدو أو كمنافس على مستوى التسليح والسوق، ولكن في الوقت نفسه، هنالك أولويات على السياسة العالمية قد تكون أهم من موضوع التسليح المتعلق بالتركيز على الصين كعدو، فالولايات المتحدة ترى روسيا كعدو ممكن في ساحات معينة، وليس على كل الكرة الأرضية كما في حالة الاتحاد السوفيتي، ولكنها ترى الصين كعدو على كل الساحات والمنافس الرئيس لِلولايات المتحدة على المدى البعيد.

فأعتقد أن موضوع العقيدة العسكرية لن يكون شيئاً أساسياً بقدر ما هو عكس القوة الأمريكية، وأيضاً إعطاء تسهيلات لدول الخليج وغيرهم بتبديل الطمأنة الاستراتيجية السابقة بإعطائهم الأسلحة.

هنالك بعض الخصوصية لإسرائيل، وهنالك بعض الخصوصية لحلفائهم بحلف الشمال الأطلسي، وموضوع روسيا ليس بالمعنى العام الكوني، ولكنه صراع على منطقة من المناطق.

الأستاذ حسام الغزالي: هل يعتقد الدكتور الفيلي أن مستوى الاتصال الحكومي تحديداً

(الرسمي وغير الرسمي) مع الجانب الأمريكي كافٍ، ويؤدي الغرض المطلوب؟ ألا يعتقد سعادة السفير بأهمية تفعيل مستوى الاتصال، كأنْ يكون من خلال استحداث منصب مبعوث خاص لرئيس الوزراء أو الحكومة العراقية للإدارة الأمريكية بالدرجة الأساس، وباقي الدول الفعالة في المجتمع الدولي، وإن ذلك مهم جداً خصوصاً إذا تمت إناطته بشخصية تفهم الواقع الأمريكي وطريقة التعامل مع الإدارة الأمريكية؟

الأستاذ لقمان الفيلي: سؤالكم جوهري متعلّق بوحدة القرار العراقي ووحدة الرؤى العراقية ووحدة الآليات العراقية ووحدة الفعالية العراقية بالتعاطي مع الملفات المهمة المتعلقة بالاستثمار مثلاً أو الإرهاب وبقضايا أخرى تهم العراق ومستقبله والمخاطر التي تواجهه. نحن نحتاج هذا الشيء، وهل هو بالمستوى الكافي؟ أعتقد أن هنالك ضعفاً بالدبلوماسية العراقية بالتعاطي مع الملفات بقدر أهمية هذه الملفات وأثرها الإيجابي أو السلبي على العراق، فيجب أن نستوعب وندرك أن الدبلوماسية العراقية هي جزء من المنظومة العراقية والدولة العراقية، فوحدة النسيج العراقي المجتمعي ومن ثم الدولة ستنعكس على الدبلوماسية، ولن نستطيع أن نلزم الخارجية بمعزل عن هذه الأمور الأخرى إنصافاً لهم، ولكن موضوع استخدام المبعوث والآليات غير التقليدية جداً يجب أن يعاد النظر فيه، لأنه لحد الأن هنالك مؤتمرات مهمة لم نحضرها، والمؤتمرات القادمة يجب أن يكون لنا وجود فيها على كل الساحات، وعلى السفراء والزملاء أن يعطوا شيئاً كبيراً إن كان هنالك دعم لهم، وأنا أيضاً عندي ملاحظات جوهرية لأداء السياسة الخارجية ودعم المؤسسات لها بخصوص السفراء والسفارات، وأرجو أن يعاد النظر بدعم الماكنة الخارجية ودعم وزير الخارجية والتعامل المباشر بين المسؤولين بالدولة ووحدة رؤاهم، وإلا، فأعتقد أن الجميع سيخسر، والآخرون يتعاملون معنا بعنوان وحدة مفتتة وليس وحدة متجانسة، وبالتالي، يتعاملون مع القوّة الموجودة على الأرض العراقية وليس مع الدولة العراقية فقط.

الأستاذ حمد الموسوي: السؤال الأول: المراقب لِتصريحات ترامب منذ حملته الانتخابية وحتى خطابه الأول بعد فوزه كرئيس لِلولايات المتحدة الأميركية قد يجد نظرةً متطابقة، وربما فيها من الاستحداثات لِنظرة بوش الابن لِلملف العراقي وما قدمت عليه إدارته في التعاطي مع الشأن العراقي وما أثير حولها من نقاط جدلية عديدة، فهل ترى أنه الآن في إطار تكملة ما بدأه الجمهوريون من خلال سياسة إدارة بوش أو نحن أمام سياسة ترامبية؟ إذا صحّت التسمية تختلف كلياً ولكن بعقلية الجمهورية السابقة نفسها.

السؤال الثاني: تَقارب بوتين-ترامب، هل برأيك سيصل إلى النقطة الحرجة على مستوى

مقبولية ترامب داخل الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهنا نتحدث على صعيد اللوبيات الداخلية المؤثرة في القرار الأميركي أو هل نحن أمام عصر زواج أميركي روسي سيصمت معارضوه إذا ما نجح الرجل لتأسيس تحالف عالمي جديد ينعكس إيجاباً على الملفات القلقة في العالَم بفعل التنافس بين القطبيْن؟ وما هي أهم نقاط ديمومة هذا الزواج؟

الأستاذ لقمان الفيلي: منهجية ترامب قد تختلف عن بوش الابن، بوش الابن كان منطلق العقائد والقيم الأمريكية، فكانت طاغية عليه بالخصوص الديمقراطية وإحقاق الحق بنظره، وترامب يبحث عن علاقات ومصالح قصيرة الأمد ومنطلقات تجارية، ولكن بالوقت نفسه، يستند إلى قاعدة «أن مَن يعاند أمريكا ومن يحاربها فنحن سنعلن الحرب عليه حتى ولو من طرف واحد»، هنالك نوع من اللامبالاة المعنية عند ترامب بالعالَم، «ونحن قد ننكفئ وننعزل إذا اضطر الأمر لنحمي أنفسَنا ولا نحتاج الآخرين بل الآخرون يحتاجوننا»، فمن هذه الناحية أعتقد أنه يختلف.

و بخصوص العراق، فالمهم أن نعرف إن كانت نظرتهم ستكون جزئية أو كاملة، ومع الكرد سياستهم مختلفة بعض الشي عن الحكومة المركزية، وبخصوص الإرهاب سيكون الدعم قوياً جداً، وبخصوص إيران سيكون نقطة استفهام لِلإدارة الأمريكية ولمؤسساتها، وبخصوص العسكر الأمريكي فلديهم قناعة متميزة لِلعراق ومختلفة لِلعراق عن باقي المؤسسات الأمريكية، نتيجة تعاملهم المباشر مع العراق سابقاً، ومع المكون السني سيكون عندهم بعض السياسات المختلفة، فأرى أن وحدة العراق ستكون مهمة، ولكن ليس بالتمسك السابق، وبالوقت نفسه، زيادة التوتر بالمنطقة يعتمد على مدى استفادتهم منه، ولن يدخلوا بمعارك هم بغنى عنها.

ولا أعتقد أن يكون هنالك أي نوع من الزواج، لا كاثوليكي ولا غيره، من طرف أمريكا مع الآخر، فترامب لا يؤمن بأنواع الزواج ويؤمن بعلاقة الأخذ والعطاء مع كل ملف، والآخرون لن يعملوا على الزواج حالياً، لأن هنالك قناعة عند أعضاء الكونغرس والآخرين أن صعود ترامب هو نتيجة وجود تشخيص مجتمع إلى وجود خلل فيه، فلن يعكسوا أنهم سيحاربون ترامب، لذلك تراهم لا يعارضون ترامب بالعلن حتى لو كان عندهم ملاحظات هم متحفظون منها، وأعتقد أن هذا سيستمر، فهل هنالك تقارب مع روسيا؟ أنا أعتقد أن ذلك حسب الملف، فالثقافة العامة الأمريكية ضد روسيا ستبقى لمدة، وترامب لن يقدر أن يغير هذا الشيء بسرعة.

الأستاذ شروان الوائلي: أولاً: ذكرت أن أمريكا تمر بحالة تحول، وبالنسبة لها فلأنها القوة الأعظم فبالتأكيد لن يقتصر هذا التحول على الوضع الداخلي، وإنما الواقعية الأمريكية تحقق

المصلحة بتسخير عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية برأيك، وأنت قريب من دائرة القرار السياسي الأمريكي، ما هو حجم التأثير في الوضع السياسي العراقي المتردي والمعقّد على الصعيد الداخلي؟

ثانياً: الوضع المقلق هو رؤية الرئيس القادم ترامب المبنية على الحسابات الاقتصادية، فهل برأيكم أنه سيجبر العراق على دفع فواتير الدعم العسكري واللوجستي الأمريكي في حربنا ضد داعش وحالنا اليوم مرتبك اقتصادياً؟

الأستاذ لقمان الفيلي: السؤالان مهمان، فيجب على المسؤول العراقي أن يعيد النظر بهما، أو ينظر إلى كيفية تطور العلاقات نتيجة المنطلقات أو المعطيات التي ذكرتها، فإن الآخرين يجب أن يكون عندهم جزء من دفع الضرائب، فهذه منهجية واضحة لترامب، وتقريباً الجمهوريون عندهم هذه القراءة، وستكون حسب الحاجة، فمثلاً موضوع الإرهاب أهم من أن قضية الطرف العراقي لا يستطيع الدفع، وقضايا أخرى اقتصادية قد يكون بها ضغط على الحكومة العراقية، أو قد يكون هنالك ضغط على البنك الدولي والنقد الدولي وحتى الأمم المتحدة لأجل دعم العراق بهذا الجانب، وسيحاولون ألّا يدفعوا الثمن، وسيضغطون على الأطراف الأخرى حتى على حلفائهم كاليابان وغيرها بأن يكون لهم دور بحل المشكلات الكونية، والتي يمثّل الإرهاب إحدى مشكلاتها. أما موضوع الواقعية الأمريكية فستطغى على كثير من قضاياهم، وموضوع غزو العراق سيعتبر درساً ليتعلّموا منه، وأيضاً نوع من الانكفاء وليس الانعزال الذي سيكون من أولويات الإدارة الجديدة، وهنالك تأييد واضح من الكونغرس في ذلك في زيادة العسكرة واستخدام القوة ليس لِلدفاع عن أمريكا بل لحماية مصالحها بالخارج، وحتّى على مستوى السلاح النووي فهنالك زيادة به أو تركيز عليه، لذلك، أعتقد أن مفردة الانعزال غير صحيحة.

السيد زيد الطالقاني: ما هي قراءتكم لمستقبل العلاقة بين إقليم كردستان والإدارة الأميركية الجديدة، ولا سيّما بعد زيارة وفد رفيع المستوى برئاسة مسرور بارزاني لواشنطن ولقائه بفريق ترامب والمقربين منهم؟ هل ترى أن الإدارة الجديدة ستدعم ما يصرح به بارزاني بشأن الاستقلال؟

الأستاذ لقمان الفيلي: هنالك بعض الاختلافات بآلية التعامل مع الملف الكردي في المنطقة عموماً وأكراد العراق بالخصوص، فهنالك قراءات مختلفة لِلمؤسسات الأمريكية، الخارجية، الإدارة، الجيش، الكونغرس، العالم البحثي في بعض التفاصيل، وهنالك قراءات لا تكون متقاربة جداً، ولكن عموماً هي تدعم الأكراد، ومستوى زيارة الوفد الكردي برئاسة كاكا

مسرور برزاني كان عالياً، والحملة الإعلامية المواكبة لها مهمة، وهذا درس ضروري نتعلم ونستفيد منه، فهنالك ودّ لِلأكراد في ساحة واشنطن، وهناك استثمارات حقيقية لهم على المستوى السياسي، وما نراه الآن هو قطف بعض هذه النتائج والاستثمارات، فأكراد سوريا وتركيا قد تكون للأمريكان قراءات مختلفة فيهم عن أكراد العراق، وتعاطيهم قد يكون سلبياً مع أكراد سوريا وتركيا، ولكن من الأولويات التي عندهم هو الإرهاب، ومن ثم الأقليات التي ستكون مهمة، فمثلاً كيفية تعاطي الأكراد مع الأقليات في مناطق نفوذهم لها أثر في ذلك، وهنالك جانب آخر متعلّق بأن الأكراد هم الحلفاء الأساسيّون في المنطقة، فسيحاولون إبقاء هذه العلاقة وتقويتها.

الأستاذ علي المَدَن: برأيكم هل يمكن أن تُسهم براغماتية ترامب في تفكيك الاستقطابات الأيديولوجية في الواقع السياسي العراقي؟ وما مدى إمكانية تطبيق ترامب الاستراتيجية (المال مقابل الدعم) أو (الحماية بالدفع المسبق) التي أشار لها أكثر من مرة في حديثه عن الكويت ودول الخليج في العراق، وبالتالي، الضغط على العراق باتجاه مواقف أكثر انسجاماً مع سياسة الولايات المتحدة؟

الأستاذ لقمان الفيلي: أعتقد أن العراق ليس من أولوياتهم لحد اللحظة، فعكسوا بعض القضايا المتعلقة بتداعيات الوضع العراقي مثل حرب الدخول الأمريكي لِلعراق وما شابه، فأعتقد أن الإجابةَ صعبةٌ على سؤال الاستقراء، فليس عندي وضوح بالإجابة على هذا السؤال، فلحد الآن سياستهم بالمنطقة غير واضحة، وقضية الدفع مقابل العمل والتطابق مع رؤاهم قد تكون إذا رأوا أن الدفع ممكن، أو أن المقابل لا يستجيب لهم، ولكن في الوقت نفسه عندهم الأولويات قد تكون شيئاً آخر هو عكس قوة أمريكا وحمايتها من الإرهاب وما شابه ذلك، فهذه القضايا إذا كان الآخر عكس اهتمامه بهذه القضايا فستستخدم الضغط الاقتصادي.

الشيخ عبد الهادي الدراجي: هنالك من يقول إن ترامب يمثّل خطراً وتهديداً عالمياً. وفِي المقابل نرى أن البعض يقول أن ترامب ما بعد الانتخاب هو ترامب الذي يبحث عن المصالح الأمريكية داخلياً وخارجياً، وسيتخلى عن الكثير من برنامجه الانتخابي الذي تم طرح من جانبه، وأن العلاقات والسياسة الخارجية في عهده ستبلغ ذروتها من أجل الدفع بمصالح ونفوذ القوة الأمريكية في العالَم.

الأستاذ لقمان الفيلي: إن إدارة بوش لم ترتكّز على الخارجية، ولكن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عكست أهمية الجانب الخارجي وفرضت نفسها عليهم، والآن قد نفرض هذا الشيء، ولكن قد يفرض شيئاً داخلياً مثل جرثومة إيبولا التي غيّرت من منهجية أوباما

وتركيزه على ملفات خارجية لم تكن ضمن منهاجه، فالعالم الآن أصبح معقّداً، وهنالك أمراض كثيرة اجتماعية وغيرها قد تفرض نفسها على الإدارات الجديدة، ولن نستطيع أن يكون لدينا وضوح وحتمية لهذا الشيء، ولكن في الوقت نفسه، برنامجه الانتخابي يبين منهجية التفكير أكثر من الأولوية، فقد تختلف الأولوية نتيجة المتغيرات، ولكن منهجية التفكير يصعب أن تتغيّر خاصة بالرئيس، لأنَّ الرئيس عندهم شخصية متكاملة وناضجة، ودعك مما يثيره ترامب من إثارات، فهذه آليات تسويقية لِنفسِه، ولكن من التقى به وتحدّث معه لم يعكسوا اضطرابه، وأنا أؤمن بحكم الآخرين، ولكن مثلما أقول، فهنالك عنصر اسمه قراءات ترامب المتميزة، وهذا أيضاً قد ينعكس بأي ملف قد يخالف الآخرين كلهم، والرئيس لديهم له الصلاحية في النظام الأمريكي.

الأستاذ رافع عبد الجبار: أشكر رؤيتك التي حاولت بها أن ترفع الضبابية قدر الإمكان عن مستقبل أمريكا مع ترامب، كان لقراءتي لمقالاتك أثر في سؤالي وكذلك متابعتي لما تفضلت به... أجد أن الصورةَ حول مستقبل سياسة أمريكا مع ترامب ما زالت ضبابية ولم تنتج رؤية لما ستؤول إليه الأمور رغم أني لست مع من يقول: إن ترامب لا يعرف ماذا يريد، حيث إن اختياره لكابينته يدلل على أنه يريد تحقيق قفزة مختلفة لأمريكا عن السياسة السابقة، وخاصة بالسياسة الخارجية... إننا نرى أن هنالك عدم وجود نقاط مشتركة ما بين الفريق الذي اختاره وبين شخص ترامب نفسه، مثلاً تصريحه بأن القدس عاصمة إسرائيل تخالف رؤية وزير الدفاع الذي صرح بتل أبيب وكذلك نائبه الذي قيل عنه بتعقله وتحفظه يختلف عن ترامب أيضاً... سؤالي: هل تتوقع أنه سيكون هنالك انسجام بين ترامب وفريقه المختلف مع شخص ترامب الذي لا يشبهه أحداً؟

الأستاذ لقمان الفيلي: ضبابية، لأنها بأول الطريق والرئيس ترامب لم يكن متوقعاً أن يصل إلى الانتخاب، فهيلاري يوم الانتخاب كان عندها 1000 شخص يرتب برنامجها، أما ترامب ففي ذروة الحملة لم يكن لديه أكثر من 200-300 شخص، وشهر قبل الانتخاب لم يكن لديه فريق انتقالي، وهيلاري كان عندها تفصيل، وبالنتيجة، فقد تفاجأ الرجل والمؤسسة والمنظومة، فما تراه الآن من ضبابية هي طبيعية، وكان المفروض أن تنطلق هذه الضبابية قبل ستة أو أربعة أشهر، ولحد الآن هذه الضبابية موجودة، لأنَّ أصحاب الملفات غير واضحين، فلا تتوقع أن طَرْح وزير الخارجية المختلف بعض الشيء عن ترامب وغيره معناه أنه هو صاحب الملف، فقد يكون هنالك مخاض وينعكس على المنطقة، وقد يكون هنالك سوء قراءة لِلمنطقة أو سوء تقدير من الإدارة الأمريكية بعدم قراءة المنطقة، فكيفية المنطقة هي التي تقرأ

التحركات الأمريكية، وهذه الضبابية قد تبقى لأشهر، وقد تنعكس سلباً على المنطقة، وقد تعتقد أطراف أن لها الأولوية، ويكتشفون أن ذلك غير صحيح.

أما عن قضية إسرائيل، فالقراءات الأولية والحديث الذي سمعته من صهر ترامب أنه ذكر هذا الشيء وقال: إنها قد تكون من النقاط المهمة التي نأخذها بنظر الاعتبار، وهي ملاحظة مهمة قد تكون ضرورية، فبعض القيادات مثل أوباما لا يحب أن يكون فريق عمله له رؤى مختلفة يعكسونها لِلإعلام حتى على مستوى وزير الدفاع السابق ورئيس المخابرات وآخرين، فترامب يؤمن أن الفريق يجب أن يكون متنوعاً ومختلفاً ويؤمن بهذا التنوع، ونظرته نظرة رجل أعمال ومدير فريق، وليس رئيس دولة، وقد يفرض عليه الواقع السياسي غير هذا المنهج أو يحدده أو يقلل منه.

الأستاذ أثيل النجيفي: هل ستبقى إدارة ترامب متمسكة بإدارة الملف العراقي مباشرة، أو إنها ستستعين أكثر بالدول التي وصفتها مقربة كالأردن والإمارات؟

الأستاذ لقمان الفيلي: قد تكون عندهم قراءات في أن نعطي فرصةً لِلإدارة العراقية والأطراف العراقية لحل مشكلاتهم والإجابة عن ملاحظاتنا، ولكن على المدى البعيد، قد تكون قراءات الدول الأخرى مثل الأردن والإمارات تؤثر على القراءة العراقية، وهذا الحديث مع كل الأطراف وليس فقط مع الدولة العراقية، فالإدارة تعتمد على الثقة أكثر مما تتبنى كل الأمور، والسؤال الأساسي هو: مَن المسؤول عن الملف، المستشارية أم الدفاع، الخارجية، المخابرات؟ وكيف يؤثر الكونغرس على هذه المؤسسات؟ وقد يكون الموضوع العراقي جزءاً من الأخذ والعطاء نتيجة أمور أخرى، ولا ننسى أن ترامب عنده حاجة للكونغرس في تشريعات البنى التحتية داخل أمريكا، وقد يكون عنده استعداد ألّا يدعم أي ملف بالخارج من أجل حصوله على دعم لهذا الملف.

وضروري أن تكون لدينا نظرة شمولية، ولحد هذه اللحظة ليس لهم نظرة إلى العراق على أنه واحد متكامل بعنوان أنهم يتعاملون مع الدولة العراقية وليس أطرافاً أخرى، فكل دولة عندما تعكس أنها ضعيفة فالآخرون سيتعاملون مع المكونات، وليس مع الدولة الواحدة، حتى أمريكا إذا عكست أنها ليس لها وحدة رؤى فإنَّ الأطراف يحاولون أن يؤثروا على الكونغرس كالعلاقة مع إسرائيل، فإسرائيل أثرت على الكونغرس أكثر من الإدارة، واستخدمت الكونغرس كآلية ضغط، فيجب أن ندرك أن الآخرين إذا كانت لديهم وحدة رؤى كالإمارات والأردن، فيجب على العراق أن يأخذ هذا بنظر الاعتبار، ويحاول أن يقنع الآخرين حتى يستطيع أن يقنع أمريكا من جوانب متعددة، وليس فقط بالقراءة العراقية البحتة.

الأستاذ عقيل عبد الحسين: هل برأيكم أن ترامب سيعمل على إعادة الصراع الهادئ مع إيران مع ورقة اطمئنان لبقاء الأسد؟

الأستاذ لقمان الفيلي: أرى أن بقاء الأسد حالياً ليس محل نقاش حقيقي، أما إدامة الأسد فلا، فقد يكون يعني بعنوان أصح أنهم لن يعلنوا الآن عن إزالته، لأن حاجتهم له لإزالة داعش أولاً، أما بعد مرحلة داعش أو عندما يكون هنالك اطمئنان بأن داعش زائل ولا يحتاجون إلى أسد، فليس عندهم علاقة معه. فالصراع الهادئ مع إيران أنا لا أراه بهذا الهدوء، فهم سيدخلون حرباً باردة حقيقية مع إيران، ومن الضروري على القيادة الإيرانية أن تدرك هذا الشيء، ولا يكون العراق نقطة صراع لهم.

محاضرة الأستاذ رياض محمد ـ 16 كانون الثاني/يناير 2017

رياض محمد حسين رؤوف (وُلد1975)، كاتب وصحفي عراقي، عمل في مكتب صحيفة نيويورك تايمز في بغداد بين 2008 و2010. عمل باحثاً وكاتباً صحفياً في العديد من مراكز الأبحاث ولديه عشرات المقالات في الصحف الأمريكية. صدر له عام 2025 بالاشتراك مع الدكتور عبد الله حميد العتابي كتاب بعنوان (قطار البعث الأمريكي بين الحقيقة والخرافة في ظل الوثائق الأمريكية).

***

لا أتطرق لما تم ذكره، إذ تم تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: التعرف إلى أهم الشخصيات في إدارة ترامب.

القسم الثاني: عرض ما يتوقع من سياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط.

القسم الثالث: عرض ما يتوقع من سياسة ترامب تجاه العراق.

قبل البدء بالمحاضرة، هنالك ثلاث ملاحظات ضرورية، ومن خلال اطلاعي على الأسئلة التي ذكرت في المحاضرتين السابقتين ومتابعتي فيما يرد في شبكة التواصل الاجتماعي:

الملاحظة الأولى: هنالك اتجاهان أرى فيهما خللاً في النظر إلى ظاهرة ترامب، فهنالك مَن يرى ذلك، وخصوصاً الإعلام الليبرالي الأمريكي الغربي ومن يتبعهم، إذ يصوّر أن ترامب هو رجل شرير، وإن هذا الاتجاه غير صحيح، وقد أثبت فشله وعدم استطاعته بالتنبؤ بفوز ترامب.

والاتجاه الثاني: الاتجاه السائد لدى أنصار ومؤيدي ترامب والمستبشرين بعهده من العرب وغيرهم، إذ ينظر إليه بأنه رجل خارق، واستطاع الفوز على المرشحة كلنتون، وبنظري أن هذا الاتجاه خاطئ، وفي الحقيقة أنه ليس بخارق، ولكن كل ما في الأمر أن هنالك أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة، فالمواطن الأمريكي كان يحصل على امتيازات معينة، ولكنها لم تعد موجود، فالأجور بالحد الأدنى، ولم ترتفع منذ فترة طويلة، وعدم التوظيف الدائم، والدوام الجزئي، والكثير من المشكلات الاقتصادية.

كذلك، فإن هنالك انعدام شبه الثقة للمواطن تجاه مؤسسة واشنطن وخصوصاً الكونغرس.

وسبب آخر هو أن الولايات المتحدة فقدت الكثير من دورها الكبير في العالم بعد حربها على العراق، وبعد سياسة أوباما الخارجية، وبالتالي، فهي الآن تبحث عن دورها وتحاول تحديده في عهد ترامب.

الملاحظة الثانية: أود أن أتحدث عنها قبل بدء المحاضرة، وهي أن هنالك الكثير من الأسئلة وحالة اللبس في آلية صنع القرار في الولايات المتحدة، منذ أن شُرّع القانون القومي الأمريكي، وهذا القانون أسس بموجبه ما يُسمى بمجلس الأمن القومي، وهو الرئيس نفسه وأعضاؤه وزير الخارجية والدفاع يشاورهم بالشؤون العسكرية (رئيس هيئة الأركان) وشؤون الاستخبارات ومدير المخابرات المركزية، والآن هي المخابرات الوطنية، ويشاورهم كثيرون آخرون.

وهنالك ملاحظة [ثالثة] وجدت من الضروري التطرق لها من خلال الكثير من التعليقات والأسئلة حول الولايات المتحدة بأنها هل ستذهب إلى الحرب مع الصين أو إيران أو روسيا، وبالخصوص مع إيران؟ أقول لكل من لم يعش في الولايات المتحدة لفترة كافية، سنة أو أكثر، فإن هذا الموضوع من أكثر الاحتمالات، ولكن لِكلّ من عاش فيها لفترة سنة أو أكثر يدرك بأن هذا الموضوع هو المستحيل، فمنذ حرب العراق والتكلفة المالية التي حصلت جراءها، إذ بلغت ترليون دولار، وعدد القتلى 4500 جندي تقريباً، ومنذ هذه الحرب وانسحاب أوباما من العالم، خصوصاً من منطقة الشرق الأوسط، أصبح موضوع الحرب لا يدور في ذهن أي مواطن أمريكي، إلا في حالتين فقط، وهما الهجوم المباشر، أو هجوم إرهابي كبير من منظمة إرهابية توفر لها دولة أو نظام معين مثلما حصل في 11 أيلول/سبتمبر بتنظيم القاعدة، فما عدا هذه السيناريوهات الولايات المتحدة لن تدخل في أية حرب.

وبعد هذه المقدمة، وما تخللتها من ملاحظات، أنتقل بالحديث حول موضوع المحاضرة، ولا أتطرق في حديثي إلى ما ذكره الأستاذ لقمان في المحاضرة السابقة عن شخصية ترامب، إذ سأتحدّث عن نائبه «مايك بنس» الذي كان حاكماً لولاية أنديانا، وسبق له أن كان عضواً في مجلس النواب، ورئيس اللجنة الفرعية لِلشرق الأوسط في لجنة العلاقات الخارجية مجلس النواب، وكل مواقفه تثبت بأنه من الصقور، دعم حرب العراق ورفض أي موعد لسحب القوات الأمريكية من العراق، ودعم زيادة القوات الأمريكية في العام 2007، كما دعم الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا، ومناصرته لإسرائيل ودعمها في فرض الحصار على غزة، وكان يمنع أي شركة تقاطع إسرائيل.

وكان اختياره لبناء جسر مع المؤسسة المحافظة لِلحزب الجمهوري، وعمل لسنوات كمدير راديو محلّي، وكان له برنامج أسبوعي، وقام بنس في إحدى حملاته الانتخابية لمجلس النواب ببث إعلاني تلفزيوني تجاري يظهر فيه كشخص يرتدي الدشداشة والعقال، ويتكلم اللغة الانكليزية بلهجة عربية، وهو يشكر المرشح المنافس لبنس الذي لم يفعل شيئاً لتقليل اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط، وقد اعتذر بينس فيما بعد عن هذا الإعلان.

وفي فترة حكمه كحاكم لإنديانا، قام بوقف التمويل الحكومي للمنظمات التي تعيل اللاجئين السوريين، ويُعد بينس من المعارضين الشرسين لِلنقابات والمهاجرين غير الشرعيين والإجهاض ورفع أجور الحد الأدنى ووضع تحديدات على صناعة معينة بحجة حماية البيئة، أو تحديدات التمويل لِلعمليات الانتخابية، وكان معارضاً لقانون الرعاية الصحية الذي أقرّه أوباما ومؤيداً لخفض النفقات والضرائب. والطريف في سيرته أنه خلال وجوده كعضو في مجلس النواب عرض 90 قانوناً لم يمرر منها أي قانون.

النقطة الأخيرة أن بينس يعارض قيام أي دولة فلسطينية.

الشخصية الثانية: وهي الجنرال مايكل فلن، الذي كان أمين مستشار الأمن القومي، وقد خدم في الاستخبارات والقوات الخاصة في هايتي والعراق وأفغانستان كما شغل منصب مدير القوات الخاصة المشتركة في أفغانستان.

اختلف مع إدارة أوباما لاعتقادِه أن أمريكا أقل أمناً من 11 أيلول/سبتمبر، واضطر إلى التقاعد من الخدمة، وهو كان يؤمن بضرورة العلاقات الطيبة مع روسيا، وقد زار موسكو والتقى بوتين، كما أنه يرى أن أوباما جعل من أمريكا ضعيفة وغير مرغوبة، وأن سبب خلافه مع إدارة أوباما هو اعتقاده بضرورة دعم المعارضة السورية في الأعوام الأولى لِلثورة السورية، ثم اختلف مع أوباما مجدداً بدعوته إلى ضرورة عدم دعم السوريين فيما بعد، لأنّ ذلك يصب في مصلحة دولة النصرة وداعش، وقد أسس شركةَ استثمارات، وكان أحد زبائنها شركة تركية مقربة لأردوغان والإخوان المسلمين، وقد دعا علناً إلى تسليم المعارض التركي المقيم في الولايات المتحدة (فتح الله كولن) إلى تركيا بعد اتهام أردوغان له بالتخطيط للانقلاب الفاشل قبل بضعة أشهر. ألّف كولن كتاباً نشر في هذا العام بعنوان (ميدان القتال). كما أنه عضو في مجلس إدارة منظّمة تصرّح علناً بأن الدين الإسلامي هو أحد الأسباب الجذرية لِلإرهاب، كما وصف فلن أنّ الإسلام هو عقيدة سياسية وسرطان، وأن الخوف من الإسلام والمسلمين أمر منطقي وليس إرهاباً.

دعا إلى منع المسلمين القادمين من بلدان فيها إرهاب مثل سوريا، وهو حائز على

العشرات من الميداليات والأوسمة، وقد كان من أهم إنجازاته العسكرية أنه كان له دور كبير في اصطياد الزرقاوي.

في بداية حياته، كان ضابطاً مهندساً في الجيش ثم حصل على شهادة القانون من جامعة هارفارد، وعمل محامياً لفترة ثم أسس شركة لِلطيران وشركة معدات نفطية، كما أنه عارض الاتفاقية النووية بشدة مع إيران، كان عضواً في لجنة التحقيق مع هيلاري كلنتون في قضية مقتل السفير الأمريكي، كما دعا إلى تجريم الزعماء المسلمين الذين لا يدينون الأعمال الإرهابية.

أما عن شخصية الجنرال جيمس ماتيس، الذي عُين وزيراً لِلدفاع، هذا الجنرال له خدمة طويلة في سلاح المارينز، إذ اشترك في حرب الخليج الأولى عام 1991، وحرب أفغانستان، وخلال حرب العراق كان هو قائد فرقة المارينز الأولى التي قطعت الطريق من الناصرية إلى الرصافة في بغداد، وفيما بعد عين لفترة قائد قوات المارينز في الأنبار، ثم عين بعد ذلك في مناصب عليا عدّة.

اختلف مع إدارة أوباما، وكان السبب الرئيس لهذا الخلاف في أنه كان يعتقد بأن إيران هي الخطر الأكبر على الولايات المتحدة، وكان معارضاً لِلاتفاقية وكل الخطوات التي قام بها الرئيس أوباما تجاه إيران. كما أنه يؤمن بأن أوباما قد أخطأ عندما انتقد علناً في لقاء صحفي في أتلنتك حلفاء الولايات المتحدة، وكذلك انتقاده لِدول الخليج وتركيا وإسرائيل حين قال: إن عليهم أن يحلوا مشكلاتهم، فنحن لا نستطيع حل مشكلات العالَم.

والشخصية الأخيرة والمهمة هو وزير الخارجية ريكس تيلرسون، لقد عمل هذا الرجل لأكثر من 42 سنة لشركة أكسون كمهندس، وخلال هذه الفترة عمل أيضاً في الشرق الأوسط، وكان له عقود صغيرة مع إيران وسوريا والسودان رغم وجود عقوبات دولية على هذه الدول، وكان له أيضاً عقد مع إقليم كردستان، بالإضافة إلى ذلك، فإن له علاقات واسعة جداً مع روسيا، وكان صديقاً شخصياً لِلرئيس بوتين، وكان يؤمن بأن أفضل طريقة لِلولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية هي البعد عن سياسة العقوبات والسماح بحرية التجارة، ومن الواضح أن اختياره سيكون العنصر الرئيس لِلحمائم، فيما سيكون الآخرون أيضاً كذلك.

وإن هنالك شخصية أخرى، وهو الدكتور وليد فارس، الأكاديمي من أصل لبناني، عمل مستشاراً لشؤون الأبحاث في مجلس النواب الأمريكي، كما عمل في صفوف حزب القوات اللبنانية، شغل مناصب مهمة عديدة في مراكز الأبحاث، وقد ألّف العديد من الكتب عن الشرق الأوسط بالعربية والإنكليزية والفرنسية، وهو اليوم مستشار الرئيس دونالد ترامب في مجال الشرق الأوسط.

إن أهم استنتاج يعمل به هو أن تنظيم القاعدة وداعش وجبهة النصرة والإخوان المسلمين وحماس وحزب الله وإيران وربما أوردوغان أيضاً والمؤسسة الوهابية السعودية والقطرية كلهم إرهابيون ومتطرفون، ويجب التعامل معهم بحزم وقوّة، وأهم طريقة ناجحة هي دعم الرجال الأقوياء في الشرق الأوسط والتيارات العلمانية والأقليات.

أما المحور الآخر، فهو يتعلق بالسياسات، ففي الأسابيع الماضية جرى اجتماع بين الدكتور وليد فارس والسفراء العرب في واشنطن، وقد سُرّب محضر الاجتماع وأهم ما تناوله، ويبدو فيه أن سياسة ترامب في الشرق الأوسط ستكون كالآتي:

في وجهة، ستكون هنالك أربع حروب حامية الوطيس بين سوريا وليبيا، والعراق واليمن، وستواجه أيضاً أزمات أخرى في العالَم العربي، منها كيفية الانتصار على داعش والعلاقة مع روسيا. وليبيا مثلاً لها موقفان: الأول: يتضمن الاعتراف بالوضع القائم حالياً ومحاولة الوصول للإصلاح بين البرلمان والسلطة والجيش في طرابلس، والآخر: هو الوضع وتوحيد مظلة القوى تحت إمرة الجيش برئاسة الجنرال حفتر.

وفي موضوع اليمن، هنالك تصميم أمريكي على قضية حماية الممرات المائية والمضايق، وهنالك تصميم للوصول إلى حل سلمي، ولا يعني هذا بالضرورة دعماً للتحالف السعودي، ولا يعني دعم الحوثيين، سيدعمون السعودية في حربها على القاعدة في اليمن، وهم سيصلون إلى حل في هذه الحرب، تقوية الجيش والمؤسسات الرسمية ومحاولة إعادة اليمن موحدة كما كانت سابقاً.

وفي موضوع أن ترامب والكثير من أركان إدارته كانوا يدعون قبل فوزهم تمزيق الاتفاقية النووية مع إيران، إلا أن هذا الكلام لم يعد مطروحاً، فكل ما يطرح الآن هو تعديل، وحتى الاتفاقية هي ليس بين إيران والولايات المتحدة فقط، وإنما الاتفاقية دولية، وقد وافقت عليها دول كبرى، سيحاولون تعديلها بما يضمن مراقبة أكثر، والإيرانيون ليسوا بأغبياء، وسيقاومون هذا الاتجاه، وهناك سيحصل تصعيد في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ولكن لا أعتقد أنها ستصل إلى الحرب، فالإيرانيون أذكياء جداً، فقد تعاملوا مع الأمريكان لمدة عقود، وستصاب العلاقات بنوع من التوتر، ولكن لا تصل إلى الحرب.

أما الموضوع الفلسطيني، فكان الاتجاه في عهد أوباما سينتهي ويوصل إلى حل يرضي الطرفين، والمعروف أن علاقته مع نتنياهو متوترة، وهذا الموضوع سينتهي، وموضوع نقل السفارة ليس بالأهمية التي نعتقدها في الشرق الأوسط، فربما يحصل أو لا، وستميل الولايات المتحدة ثانية بشكل واضح نحو إسرائيل.

وموضوع حل القضية الفلسطينية لدولتين ربما لم يعد بالقوة التي كان عليها، رغم أن هذا الموضوع أصبح شبه مقبول في العالَم، والسفير الأمريكي المعين في إسرائيل لا يؤمن بحل الدولتين، ومستشار الرئيس ترامب في موضوع المفاوضات الدولية مؤمن بحل الدولتين، ولكنه لا يؤمن أن على إسرائيل إزالة مستوطناتها، وهذا عهد أساسي، لهذا، ستميل بشكل واضح لمصلحة إسرائيل.

إحدى السياسات التي سيتم تبنيها، وستكون لها عواقب على المنطقة هي ما كانت الحكومة المصرية تدعو إليه منذ زمن طويل، وهو جعل الإخوان المسلمين منظّمة إرهابية، وعندما يحصل هذا ـ رغم أن الحكومة تعتبر هذه الخطوة ستركع الإخوان المسلمين ـ ستجعل من الإخوان يميلون أكثر إلى التطرف، وبالتالي، ستؤدي إلى المزيد من أعمال العنف في مصر.

أما حزب الله في لبنان، فسيحاول التصدي، ولكن هذا الأمر ليس بسهل، وبالخصوص بعد انتخاب عون رئيساً لِلبنان، وأعتقد أن هنالك فرصة كبيرة للاتفاق مع روسيا على سحب داعش من سوريا، وموضوع الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وإلزامه بالتخلي عن السلطة لن يحصل.

أما بالنسبة لِلسعودية ودول الخليج، فأعتقد أن التحالف معهم سيستمر، ولكن ربما يثبت ما قال في الانتخابات بأنه سيطلب منهم تمويلاً لهذا التحالف، ولا أعتقد أنه من النوع الذي يسكت عن المؤسسة الوهابية السعودية الداعمة للإرهاب.

وفي المحور الأخير، حينما تكتمل عملية تحرير الموصل سيكون هنالك وضع جديد أمام ترامب بخصوص العراق.

قبيل تحرير الموصل بشكل كامل، فالعراق لا يزال دولة شبه مقسّمة، والحكومة العراقية ستكون الطرف الفاعل والأهم في الساحة العراقية، ولهذا، فأعتقد أن كل الدعوات التي تتردد عن الإقليم السني وعن إعلان دولة كردستان بعد تحرير الموصل لن يحصلا.

وبالرغم من مرور سنوات طويلة من احتلال الموقع الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية، ما زال وللأسف إلى اليوم لا يوجد هنالك لوبي حقيقي في الولايات المتحدة. لقد مضى لي (6) سنوات في الولايات المتحدة، ولاحظت أن الكثير من دول العالم المهمة وغير المهمة لها لوبي في الولايات المتحدة، ولكن العراق لا يوجد له ذلك.

هنالك لوبي كردي نشط وقوي وعامل في الساحة الأمريكية ومراكز الأبحاث في الكونكرس ومراكز القرار مع الإدارة وفي وزارة الخارجية والدفاع. وهنالك نواة لوبي شيعي من بعض

الشخصيات المهمة في المراكز البحثية مثل الدكتور عباس كاظم وبعض الشخصيات الناشطة، ولكنها لا تصل إلى مرحلة اللوبي، وهنالك أيضاً محاولات لتشكيل لوبي سني من الأستاذ أثيل النجيفي والدكتور رافع العيساوي، وخميس الخنجر، ولكن مع ذلك، لا يوجد في الساحة الأمريكية لوبي عراقي حقيقي.

المداخلات

الدكتور هشام الهاشمي: يقول جوزف ناي، إن تشكيك المرشح الجمهوري دونالد ترامب في قيمة التحالفات الدولية التي تقوم بها أمريكا يُعيدنا إلى نظرة القرن التاسع عشر. ففي ذلك القرن كان جورج واشنطن ينصح بعدم التورط في تحالفات معقّدة، واتبع مبدأ مونرو الذي يحصر نشاط أمريكا في الجزء الغربي من الأرض. وإن ترامب بتصريحاته عن السياسة الخارجية المتوخاة يعود إلى فكرة العزلة التي لم تختفِ من الذهنية الأمريكية بنهاية الحرب العالمية الثانية. وإن شعار حملة ترامب كانت تتمحور حول خفض النفقات ما يعني انسحاب واشنطن من التزاماتها وراء البحار ودفع الآخرين للاعتماد على أنفسهم.

الأستاذ رياض محمد: أعتقد بأنه كانت هنالك مبالغة في موضوع الانعزالية، فمبدأ مونرو كان في القرن التاسع عشر، وكانت الولايات المتحدة فعلاً في عزلة، ولم تكن تريد إلا نصف الكرة الغربية والشمالية، فهذا الموضوع غير ممكن حتى لو أرادت أمريكا الانعزال، فإنها لا تستطيع، لأنها مندمجة من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية في أغلب مناطق العالم، وأعتقد أن هنالك لبسٌ في موضوع الانعزالية، سواء من دعاة التدخل أو دعاة عدم التدخل، فهم لا يدعون إلى الانعزالية بالطريقة التي نفهم بها مبدأ مونرو، فهذا الموضوع غير مطروح.

إن الولايات المتحدة لها دور كبير في العالَم، لكن كيفية تنفيذ هذا الدور، هل هو دور عسكري فقط؟ هل هي تقوم بإسقاط الأنظمة؟ هل تحول الشعوب إلى المبدأ الديمقراطي؟ كما حدث في عهد الرئيس بوش أو تخفف من تورطها بالسياسات الداخلية للدول، كما حدث في عهد الرئيس أوباما؟ أنا أعتقد شخصياً أن إدارة ترامب ـ ولو كانت لم تتضح ملامحها ـ ستميل إلى وسط ما بين الطرفين، لكنها لن تكون كإدارة بوش.

الأستاذ حسام الغزالي: بغض النظر عن ذكاء إيران والإسهاب وكثرة الحديث عنه، أنا شخصياً يعنيني موضوع العراق تحديداً!

سؤالي هو: ما هي الإمكانيات التي يراها الأستاذ رياض لحث الولايات المتحدة على التعامل مع العراق واعتباره من أهم الدول لها سياسياً في المنطقة؟!

أيضاً تجارياً واقتصادياً، ما هي العروض أو المحفزات التي يستطيع العراق تقديمها لجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأمريكية له؟ خصوصاً أن العراق يعاني من فساد إداري واضح واستنزاف خطير لموارده وعدم استغلالها بالطريقة الأمثل! وأيضاً من كل ما تقدم في سؤالي، مَن برأيك سيكون أكبر المتضررين فيما لو انتهج العراق سياسة انفتاح واضحة على المستوى السياسي والاقتصادي على الولايات المتحدة، وهل ذلك في مصلحة العراق أم لا؟

الأستاذ رياض محمد: ما يخص «ماذا يمكن لِلعراق تقديمه للولايات المتحدة»، فهنالك ما لا يعرفه الكثيرون، وهو أنه دَخَلَ لِلولايات المتحدة مِن العراق حوالي 150 ألف عراقي، وهذا رقم رسمي، فهذه جالية، أي بالحقيقة هي لوبي متكامل، فالمشكلة في وزارة خارجيتنا وسفارتنا، فهم في الحقيقة ليسوا نائمين فقط، بل هم موتى، فلو كان لدينا وزارة خارجية فاعلة لكانت استغلت هذا الرقم واستغلت هؤلاء، فكثير منهم لهم شهادات، ويعملون في وظائف كبيرة ومهمة، وقسم منهم أصبحوا أمريكان، وأصبح لهم حق التصويت، وبالنتيجة، يمكن تحويلهم إلى لوبي عراقي فاعل في الولايات المتحدة.

فيما يخص موضوع الاستثمارات، فالمشكلة أن رأس المال جبان بشكل عام، ورأس المال الأمريكي أجبن الجبناء ومادام العراق أمنياً غير مستتب الأمن بشكل مقبول وما دام موضوع الفساد مستشرياً، فرأس المال الأمريكي سيكون خجولاً في دخول السوق العراقية، ولقد رأينا منذ عام 2003 رغم أنهم هم من أسقطوا صدام حسين، فالاستثمارات الأمريكية في العراق قليلة، ماعدا الشركات الأمريكية التي تدخل على استحياء، وأغلب العقود هي عقود النفط، وقد ذهبت إلى شركات غير أمريكية، ولا أرى في المنظور القريب أي حل لموضوع الأمن والفساد، ودون الحل لهذين الموضوعين، لن يأتي رأس المال الأمريكي للعراق.

الدكتور عامرة البلداوي: من بين كل الشخصيات التي عرضتها حول ترامب من الملاحظ أن صوت المرأة مغيّب تماماً خلافاً لِكل الفرق التي صاحبت الرؤساء السابقين، فهل لهذا دلالة ما؟ وشكراً لأنك بشرتنا بأن الحكومة العراقية سيكون لها الدور الأهم في مرحلة ترامب، فهل هذا يعني أن ننسى ونرتاح تماماً من مشروع بايدن وأشباهه التقسيمية والداعية لِلفدرالية؟

الأستاذ رياض محمد: فيما يخص تعيين الشخصيات النسوية حسب معلوماتي هنالك (11) امرأة في مناصب مهمة في إدارة ترامب، لكن هذه المناصب ليست لها علاقة بالسياسة الخارجية أو بالسياسة اتجاه الشرق الأوسط، فالمنصب المهم من بينهن منصب المندوب الأمريكي للولايات المتحدة.

فيما يخص الشق الثاني المتعلق بمشروع بايدن، فهو أكثر الأمور التي أسيء فهمها في

الشرق الأوسط وفي العراق، فالرجل لم يطرح مبدأ تقسيم العراق، بل كانت هنالك فكرة معينة طرحت قبل 10 سنوات، ولم تحظَ بالاهتمام الذي نتوقعه نحن في العراق داخل الولايات المتحدة، فقد حظت باهتمام كبير في العراق، ولكن لم تحظَ باهتمام الولايات المتحدة، وقد انتهت منذ زمن طويل، ولا أظن أن هنالك على المدى القريب فرصة لإقامة الإقليم السني أو حتى دولة كردستان، لأنه بعد سيطرة القوات العراقية على الموصل وبعدها على الحويجة وباقي مناطق الأنبار وتلعفر ستصبح الحكومة العراقية الطرف الفاعل الأول في المعادلة العراقية، وبالتالي، فليس من السهل الالتفاف حولها وإجبار العراق، فموضوع الإقليم السني هنالك قانونٌ ينظمه، ولا أعتقد أن الأمريكان يمكن أن يدخلوا بهذا الموضوع، وحتى موضوع استقلال كردستان فهو يحتاج إلى آليات، وهنالك مشكلات بين الأكراد أنفسهم، بين الأحزاب الثلاثة المعروفة، فإذا استقلّت كردستان ربما تحدث حرب أهلية.

الشيخ صباح الساعدي: ألا تعتقد أن من أهم الأمور التي سيواجهها الرئيس الأمريكي الجديد ترامب هي التحديات الداخلية التي تتمحور في إثبات النهج الجديد من مقومات سياسته داخل الحزب الجمهوري مما يساعده على الإطاحة بخصومه الجمهوريين الذين في غالبيتهم من المخضرمين الجمهوريين؟ هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن البدء بعملية تقويض منجزات باراك أوباما الداخلية والتي يعتقد ترامب أنها سياسات خاطئة وذات تكاليف اقتصادية كبيرة مما يعني أن معركة ترامب الأساسية ـ لا أقل في أول سنتين ـ هي داخلية مع المخضرمين الجمهوريين من جهة ومع الديمقراطيين من جهة أخرى، وسيؤثر ذلك على سياساته الخارجية التي ليست ذات أولوية كما هو واضح.

الأستاذ رياض محمد: أتفق معك جزئياً بهذا الموضوع، فتركة أوباما الآن تتركز في قضيتين أساسيتين، القضية الرئيسة داخلية، وهي قانون الرعاية الصحية، وهذا على رأس أولويات الجمهوريين وترامب لنقضه أو على الأقل تعديله، ولكن هذه عملية ليست سهلة، وستحتاج إلى أشهر إنْ لم يكن سنوات، ففي مجال السياسة الخارجية، التركة من أوباما هو الاتفاق النووي الإيراني، وقد تحدثوا فيه كثيراً، ولكن الآن أكثر الكلام حول تعديله، وحتى تعديله فليس بالعملية السهلة، ولا أعتقد أن الموضوع سيكون تركيزه على الجانب الداخلي، ففقط لسنتين، في الأولى سيكون هنالك تركيز على الجانب الداخلي والسياسة الخارجية.

وقضية داعش فقد أصبحت قضية رئيسة لدى الأمريكان، وهم يريدون هزيمة التنظيم بأسرع وقت ممكن، وسياسة إدارة ترامب الذي سيتغير منها هو أن أوباما كان يمسك بالأمور بشكل مركزي، إلى درجة تصل إلى أنه يحدد أي هدف يقصف أو لا يقصف، وهذا شيء

سخيف، وهذا لن يستمر، فستعطى صلاحيات أكثر لِلعسكر في أداء عملهم، وسيكون هنالك تسريع لحسم عسكري مع داعش، خصوصاً إذا حصل اتفاق حقيقي مع الرئيس.

الأستاذ مشرق ناجي: لا يمكن اعتبار ترامب المرشح هو نفسه ترامب الرئيس، وكما ذكر جنابكم أنه صرح خلال حملته الانتخابية أنه سيمزق الاتفاقية النووية مع إيران، وسوف يرسل جنودَه لاحتلال آبار النفط في العراق، لأنه لا توجد دولة اسمها العراق، وغيرها من التصريحات، وفريقه الوزاري من المتشددين كذلك، وما لمسناه من أغلب هؤلاء في جلسة الكونغرس قبل عدة أيام هو تراجع عن تلك الأقوال، وأنهم بالرغم من تحفظاتهم على الاتفاقية الأمنية، ولكن ضرورة احترام أمريكا لاتفاقياتها الموقعة واحترام مصداقيتها مهم لهم، وكما ذكرت أنه سيكون تصعيد من قبيل الحرب الباردة مع إيران، ويوم أمس قال ترامب في أحد لقاءاته إن أسوأ قرار في تاريخ أمريكا عندما أسقطت صدام واحتلت العراق وتسببت في الفوضى، مما يدل على أنه ميال لحكم شخص قوي بمواصفات دكتاتورية في البلدان المضطربة، فهل لدى طاقمه الاستشاري رؤى لتغييرات في سوريا والعراق وليبيا واليمن وفرض شخصيات تتمتع بهذه المواصفات على هذه البلدان، خاصة أن ترامب يؤمن بالتوجه الداخلي لأمريكا أكثر منه خارجياً؟ وهل تعتقد أن ظهور أقطاب في المشهد الدولي كالسعودية وإيران وتركيا وقطر ساهم بهذه الفوضى، وأننا نشهد العودة إلى الثنائية القطبية أمريكا وروسيا وتقاسم النفوذ بينهم للسيطرة على الأوضاع.

الأستاذ رياض محمد: نعم، هناك تغير واضح في طريقة كلام ترامب وكثير من أبرز رجالات إدارته بعد فوزه بالانتخابات وعملية إقرار تنصيبهم من جانب الكونغرس، نعم هو يدعم الرجال الأقوياء حتى لو كانوا دكتاتوريين، هو سيدعم السيسي، لأنه يعتقد بأنه الأفضل لمصر ولِلمنطقة ولِلعلاقات الأمريكية المصرية، وربما سيدعم الجنرال حفتر في ليبيا، لأنه أشبه بالسيسي في ليبيا.

وفيما يخص العراق، أنا أعتقد أنه سيدعم الحكومة العراقية، وعلى الحكومة العراقية استغلال هذا الموضوع فيما يخص اليمن، فوضع اليمن معقّد وأغلب الظن أنه سيحاول الوصول إلى حل سلمي بين الأطراف، وهو لا يريد فوز التحالف السعودي بالكامل، وبالتالي، صعود القاعدة، ولا يريد وصول الحوثيين إلى حكم اليمن بشكل كامل، وبالتالي، زيادة نفوذ إيران.

الأستاذ أثيل النجيفي: ذكرت في حديثك أن مرحلة ما بعد داعش ستعزز مكانة الحكومة العراقية لدى الإدارة الأمريكية أكثر من مرحلة ما قبل داعش، كما ذكرت تغيير سياسة الولايات

المتحدة تجاه إيران سلباً والدول العربية إيجاباً، كم سيؤثر تغيير سياسة أمريكا تجاه دول الجوار على سياستها مع العراق؟

الأستاذ رياض محمد: فيما يخص تغيير السياسة الأمريكية تجاه دول جوار العراق وأثر ذلك على علاقة الولايات اتجاه العراق، مثلاً فيما يخص إيران لو كنت أنا بمكان الحكومة العراقية لحاولت التخفيف من تأثير سياسات إيران داخل العراق، فالسياسة الأمريكية ستتغير وتصبح أكثر تشدداً اتجاه إيران، وبالنتيجة فإن ما يسمى بالميلشيات الشيعية والجماعات المرتبطة بإيران أو التي لها علاقات قوية بإيران مثل عصائب أهل الحق أو غيرها، فلو كنت في مكان الحكومة العراقية فسأحاول أن أخفف من وضوح هذه التأثيرات حتى لا تثير حفيظة الجانب الأمريكي، ومن جهة ثانية فإن العراق الآن يبدو متجهاً إلى تحسين علاقاته مع مصر وهذا شيء ممتاز، فمصر ستكون الحليف الرئيس للولايات المتحدة في عهد ترامب أو على الأقل في المستقبل المنظور، ومصر على علاقة عداء مع تركيا في موضوع وجود القوات التركية، وفي كل خلافاتنا مع الأتراك، مع الأسف، فإن السياسة الخارجية العراقية لم تستفد كثيراً من خلافات روسيا مع تركيا، فتركيا دولة منبوذة من العالَم كلّه، والعالم كله له مشكلات معها، لكن السياسة الخارجية العراقية لم تستفد من ذلك، فلو كنت محل السياسي العراقي أو صانع القرار العراقي، فسأتفيد من قضية أن ترامب متجه نحو مصر، فأقوي علاقتي مع الأردن والإمارات، وأحاول طرح مشكلات الخلافات مع السعودية، وسأطرح موضوع المؤسسة الوهابية بشكل أوضح، لأن ترامب سيكون أكثر نقداً لهذا الموضوع من أوباما، وأحاول استغلال كل التغييرات الحاصلة لمصلحة العراق، ولكن لم أرَ ذلك سابقاً.

الأستاذ حسام الغزالي: بودي أن أسأل أستاذ رياض، من خلال عرضه لِلشخصيات حول ترامب خصوصاً نائب الرئيس ومستشار الأمن القومي ووزير الدفاع... قال عنهم: إن لديهم مواقف من الإسلام المتطرف أو الراديكالي! ما الخطأ في ذلك؟ ولماذا أي تصريح يصدر من شخصيات سياسية محلية أو عربية تجاه إرهاب الإسلام المتطرف يلاقي استحسان السامعين، ولكنه إذا صدر من شخصية سياسية أمريكية أو غربية يثير تساؤلاتهم وشكوكهم؟!

الأستاذ رياض محمد: أنا لا أعتقد أن هنالك خطأ، نعم الراديكالية في أي مكان سواء الإسلامية أو المسيحية أو أي شيء آخر، فأنا شخصياً ضد أية راديكالية، والمشكلة هي: كيف ستفسر هذه التصريحات في العالَم الإسلامي؟ فطوال عهد أوباما كان في كل خطاب يتعلّق بدولة مسلمة مثل العراق أو غيره يختم أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب مع الإسلام، والآن سيتغير هذا الموضوع، وستصبح العبارة الجديدة هي أننا في حالة حرب مع

الإسلام الراديكالي، فالمشكلة هي أن العبارة ستستغل من جانب الجماعات المسلّحة، مثل القاعدة وداعش وغيرها، وستصبح جزءاً من أشرطتها الدعائية لتجنيد مزيد من المقاتلين، فلو كان هنالك شخص معيّن أو مؤسسة إعلامية تقول هذا الكلام، وتقول: نحن رعاة الوسطية، وهي تتبنى هذا الأمر، فإن هذا ليس فيه مشكلة، لأنه لا يمكن استغلاله من جانب هذه الجماعات المسلّحة، ولكن عندما يقوله الرئيس الأمريكي أو أركان إدارته في أغلب الأحيان فسيستغل من جانب الجماعات المتطرفة.

الأستاذ ضياء غالب: يبدو أن الوقت المخصص لملف العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة والعراق لم يكن كافياً، فأتمنى أن تضعنا في صورة توقعاتك لمستقبل هذه العلاقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

الأستاذ رياض محمد: لا أعتقد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق ستتغير بشكل درامي بعهد ترامب، وما يمكن أن يتغير بشكل واضح هو حجم الدعم العسكري، نعم هذا ربما سيتغير بشكل واضح وربما بسرعة، وأنا أعتقد أن اتجاه إدارة ترامب سيكون بدعم الرجال الأقوياء والموالين، أو على الأقل المتناغمين مع السياسة الأمريكية وفي العراق، هذا هو اتجاه الحكومة الشرعية العراقية أي الحكومة الاتحادية، وهذه فرصة لحكومة العبادي، فيجب أن تغتنمها وأن تحاول توحيد العلاقة مع الولايات المتحدة بالحصول على تنازلات وتسهيلات وأسلحة، ولا أظن أن هنالك مجالٌ بعد السيطرة الكاملة على الموصل، وإنهاء آخر الجيوب المتبقية لداعش في الحويجة، وباقي مناطق الأنبار وتلعفر وتأمين الحدود مع سوريا، ولا أظن أن قضية الإقليم السني سيكون عملية سهلة، فهنالك آليات دستورية وقانونية، وهذه ليست سهلة بالحقيقة، وحتى موضوع استقلال كردستان لا أعتقد أنه سيكون في المستقبل القريب، فهنالك مشكلات كبيرة في داخل كردستان الآن، وهي ربما تستوجب من السياسيين الأكراد البقاء في العراق، وفي ما عدا ما قلته لا أرى أن هنالك تغييرٌ كبيرٌ في سياسة ترامب وإدارته اتجاه العراق، وسنلمس ـ إذا استغلت الحكومة ذلك ـ الدعم العسكري والسياسي ضد داعش، وسيكون أكثر، لأن الرئيس الأمريكي سيرخي قبضته، وليس كما كان في عهد أوباما.

الأستاذ نصار الربيعي: هل تعتقد أن وجود لوبي كردي ولوبي شيعي ولوبي سني مثل ما تفضلت وبشكل منعزل هو أكثر ضرراً على العراق من عدم وجودها؟ أو أن الضرر بوجودها في ظل غياب لوبي عراقي موحد؟

الأستاذ رياض محمد: هذا صحيح، وهو وضع مؤسف، فتكاد لا تكون دولة مهمة أو حتى

غير مهمة ليس لها لوبي مهم وفاعل على الساحة الأمريكية، وعدم وجود لوبي عراقي بعد كل هذه السنوات أمر مخزٍ، وليس مؤسفاً فقط، فاللوبي الكردي قوي، لأنهم منذ فترة غير قصيرة لهم علاقات مع المؤسسات العسكرية والخارجية وبعض مراكز الأبحاث والكونغرس، ولا يوجد هنالك لوبي شيعي لحد الآن، لكن هنالك محاولات ومؤتمرات والكثير من الباحثين وبعض الناشطين لبعض المراكز، ولكنه لا يصل إلى درجة لوبي شيعي عراقي، والشيء نفسه ينطبق على اللوبي السني، وأنا لا أفهم لماذا لا تستثمر وزارة الخارجية العراقية والحكومة العراقية هذا الموضوع، فالولايات المتحدة هي أهم دولة في العالَم، وهي الأهم بالنسبة لِلعراق، فهي التي أسقطت صدام واحتلت العراق وقادت عملية التغيير، وعلى الحكومة العراقية واجب أن تحاول خلق لوبي عراقي، وبالتالي، محاولة التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه العراق، وهذا الأمر ليس بمستحيل، وكمثال على ذلك أن اللوبي ليس مجرد أشخاص أو أصوات أو أموال، فاللوبي أيضاً خبراء، وقبل فترة رأيت مركزاً بحثياً واحداً فقط نصف الخبراء فيه ليسوا يهوداً فقط وإنما إسرائيليون، رئيس أركان جيش سابق ووزير خارجية سابق وعقيد سابق في القوات الخاصة، فهؤلاء كلهم جزء من اللوبي، فهو ليس أموالاً وأصواتاً نضغط بها على مرشح الكونغرس أو مرشح مجلس الشيوخ أو على أعضاء الإدارة، فهو دلالات علمية وإعلاميون وخبراء، أستثمر تعليمهم لكي يصلوا إلى مراكز معينة، وبالتالي، يقدمون النصح للإدارة الأمريكية، وكل هذا غائب.

في زمن السفير لقمان كانت هنالك أنشطة عديدة، أما الآن فالسفارة ميّتة، حتى أننا لا نعرف اسم السفير، ولا يوجد مثل هذا الوضع في العالَم، فالولايات المتحدة هي أهم دولة، ونحن نحتاج إلى لوبي، ولا أعرف هل وجود لوبيات أفضل أم لا؟ وهذا انعكاس لِلواقع السياسي العراقي، وهو واقع بائس.

الأستاذ زهير الجبوري: لي تعليقان:

الأول: يخص النقطة الثالثة من المقدمة والتي ذكرت فيها استحالة دخول أمريكا في حرب جديدة.

إن أمريكا لا تدخل الحروب بعشوائية، بل إنها توجد المبررات اللازمة لإقناع الشعب الأمريكي بضرورة الدخول حتى لو تفتعل أحداثاً تحقق بها هذا الغرض، ولكن حجم المشاركة يتحدد بحجم الحدث أو التهديد، فمن حرب عالمية إلى فيتنام إلى تحرير الكويت ثم حرب أفغانستان، وأخيراً حرب العراق، وغيرها من عشرات التدخلات في مناطق مختلفة ولكن بحجم أصغر.

إضافة إلى أن وصول الحزب الجمهوري الميال إلى استخدام القوة في العقود الأخيرة عاملاً مشجعاً لدخول حرب جديدة.

علماً أن هذه الحروب قد تدعم اقتصاد أمريكا أكثر مما تضره، وهنالك مبررات كثيرة يمكن استغلالها من جانب الإدارة الأمريكية لإقناع الشعب الأمريكي بذلك.

ثانياً: أعتقد شخصياً أن عوامل فوز ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية هو ملل الشعب الأمريكي من نظام الثنائية الحزبية الصارم والذي حاول الأمريكيون كسر هذه الثنائية لِقناعتهم بعدم قدرة الحزبين على تقديم خيارات وبدائل جديدة من ناحية القوانين والأفكار، ولعدم قدرتهم على ذلك لوجود منظومة قانونية تدعم الثنائية، فوجد في ترامب بديلاً، لأنه أضعف ارتباطاً بالأحزاب، وتخلى عن السياقات الحزبية في العملية الانتخابية من خلال صراحته وقوّة طرحه القريب من الشعب والبعيد عن الدبلوماسية السياسية.

الأستاذ رياض محمد: أنا لم أقل إن أمريكا لن تدخل مطلقاً في أي تدخل عسكري، فهنالك فرق بين تدخل عسكري وبين الحرب، فالحرب على العراق مثلاً جيء فيها بحوالي 200 ألف جندي وموارد هائلة، واستنزفت القدرات العسكرية الأمريكية لفترة طويلة، وهذه حرب مكلفة، وهنالك كتب قليلة وإحصائيات عن مدى تكلفة الحرب، فأنا لا أعتقد أن أمريكا ستدخل حرباً بعد حرب العراق والنتائج الكارثية على الاقتصاد الأمريكي وعلى حياة الناس، فقد قتل 4500 جندي أمريكي، وقضية الدخول بمعنى إرسال جيش بمئات الآلاف أصبح غير وارد إلا بحالة العدوان الواضح، وهذا ليس سهلاً، أما تدخل عسكري محدود فنعم، والولايات المتحدة تتدخل عسكرياً كل يوم في أماكن عديدة في كل أصقاع العالم، فتدخل عسكري محدود ضد داعش، وحربها على القاعدة في اليمن تدخل عسكري محدود، وحربها على القاعدة في أفغانستان وعلى المنطقة القبلية في باكستان، وهذا سيستمر، ولكن حرب بمعنى إرسال مئات الآلاف أو مئة ألف جندي كما يروج البعض فهذا لن يحدث إلا في حالة وجود عدوان أجنبي واضح. وأنا أتفق معك في موضوع ترامب، فالشعب الأمريكي لا يميل إلى سياسة الثنائية، وأنا أعتقد فعلاً أن الحزب الديمقراطي لو لم يدع روحه لهيلاري كلنتون وزوجها ومساعدتهم ورشح السيناتور ساندرز، فلربما نحن نتحدث اليوم عنه في أنه خارج المؤسسة التقليدية.

4 ـ العراق G5: امتياز الموقع واستمرارية العُقد

الدكتور طورهان المفتي؛ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

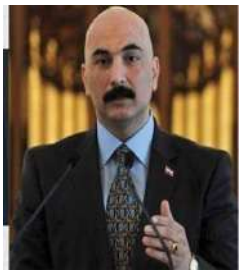

طورهان المفتي: (وُلد 1972)، حاصل على شهادة الدكتوراه فلسفة في الجيوكيمياء وتقنيات الأقمار الصناعية، وحائز على شهادات أخرى في الجيولوجيا والبيئة والإحصاء المتقدّم وبحوث العمليات. لديه العديد من الاكتشافات والبحوث المبتكرة في مجالات البيئة والآثار والنفط وكذلك في اللامركزية وسبل الإدارة المثلى.

نشر العشرات من البحوث، وأشرف على العديد من طلبة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه.

شغل مناصب عدّة، منها: عضو في مجلس محافظة كركوك، ووزير لشؤون المحافظات، ووزير الاتصالات، ومستشار لرئيس الجمهورية، ورئيس سكرتارية (الأمين العام) لهيئة المحافظات، وممثل الحكومة في مجلس النواب.

***

ـ المحاضرة:

أود أن أوضح أن عنوان المحاضرة G5 يعني حسب التسلسل، حرف «G» الأول: الجيولوجيا و«G» الثاني الجغرافية، أما «G» الثالث جيوبولتك، و«G» الرابع جيوستراتيجك و«G» الخامس جيوبريليانت.

و«الجيولوجيا» تعني علوم الأرض والجغرافية، و«جيولوجيا السياسية» وعلاقة الأرض

بالقرارات الاستراتيجية وهو «الجيوستراتجك»، وأخيراً «الجيوبريليانت»، أي قابلية الذكاء وصنع القرار المتعلقة بالرقعة الجغرافية.

إن معظم بلدان العالم يتوفر فيها فقط ثلاثة «جي» والذي هو «الجيولوجيا» و«الجغرافية» و«الجيوبوليتيك»، والقليل من البلدان تكون أربعة «جي»، يضاف له «الجيوستراتيجيك»، وهي من البلدان القليلة جداً والنادرة وقد تكون من مميزات العراق فقط أن فيه الجيوبريليانت.

ومن خلال موضوع هذه المحاضرة سوف نرى تأثير هذه العوامل الخمسة على العراق مما قد يزيد استقراره، أو قد يؤزّم الوضع العام لِلبلد ومدى إيجاد حلول لتطويع حروف الجي الخمسة هذه في خدمة البلد وفي تحويل العراق إلى بلد مستقر وذي إرادة سياسية وسيادية في الشرق الأوسط بشكل خاص وفي العالَم بشكل عام.

لاحظ في هذه الخارطة أعلاه، وفي أول صورة لِلعراق في الأعلى إلى جهة اليمين تتبين غالبية الحقول والتراكيب النفطية والغازية الموجودة في العراق، ونلاحظ أن العراق زاخر جداً في التراكيب السطحية وتحت السطحية والإمكانيات البترولية المتشكلة من الغاز والنفط والمكثفات؛ وبالتالي فإن هذا عامل من العوامل المهمة لاستقرار أو لتأزيم الوضع على حد سواء.

الخارطةُ الثانية في الوسط هي خارطة الأراضي المرتبطة بالجيولوجيا، وهي استخدامات الأراضي وقابليتها على العطاء والزراعة واستخدامها مع التربة في بعض الصناعات، والواضح جداً في هذه الصورة الوسطى تنوّع الزراعة وخاصة الحبوب باعتبارها تشكّل الأمن الغذائي.

الخارطة الثالثة توضّح بعض الصناعات المهمة المعتمدة على الجيولوجيا في العراق كخامات لا فلزية أو فلزية؛ إذ إن الخامات اللافلزية هي المواد الأولية لإنتاج الأحجار وإنتاج الإسمنت والجص وما شاكل ذلك، بالإضافة إلى الخامات الفلزية، وهي غير منتجة بصورة شائعة، وموجودة في الصحراء الغربية والمنطقة الشمالية كخامات فلزات الحديد وقد تكون هناك فلزات أخرى لِلمعادن المكتشفة كأجزاء غير غنية في بعض المناطق الجبلية.

قبل العودة إلى هذه الخرائط هنالك عشرات الخرائط لِلجيولوجية، ولكن هذه أهم الخرائط الموجودة التي استخدمت تحت الأرض المتمثلة بإنتاج البترول إضافة إلى الرقع النفطية واستخدامات الأراضي.

والصناعات الموجودة في العراق من هذه الخرائط الثلاث الرئيسة تبين لنا أن العنصر الأول أو الـ«G» الأول متوفر مئة بالمائة في العراق.

بإمكان العراق استخدام الجيولوجيا أو الـ«G» الأول في مصلحته، وهذا ما نجده الآن إلى

حد بعيد، أي إن العراق الآن يستخدم أول خارطة والبلد ريعي يعتمد على النفط بشكل رئيس في موازنته وفي اقتصاده.

«G» الثاني والواضح في مجموعة الخرائط أعلاه هو الجغرافية، وكما تعرفون فإن الجغرافية فيها تقسيمات عدّة: جغرافية الاستيطان والجغرافية المجتمعية والجغرافية العسكرية وأنواع كثيرة. ما يهمنا في العراق عدة أنواع، وهي «جغرافية الاستيطان» أو «الجغرافية السكانية»، وأول خارطة ملونة بالأحمر والأخضر والأزرق تبيّن الخارطة الديموغرافية أو السكانية في العراق من حيث التوزيع، فلو نبدأ من الجنوب إلى الشمال فالمكونات (الشيعة والسنة والكرد) إضافة إلى النقاط الصفراء والحمراء والخضراء كدائرة هي بقية المكونات مع تحفظي على التوزيع وعلى النسب الموجودة، إلا أن الخارطة واضحة جداً تعطي مقدار التنوع الموجود في العراق، وهي تنوعات رئيسة، وتوجد تنوعات وتقسيمات رئيسة ثانوية لهذه الخارطة ليصل العراق إلى أكثر من 50 أو 60 تنوعاً قومياً وإثنياً موجوداً في العراق.

الخارطة الثانية ضمن المجموعة أعلاه (خارطة الموارد المائية الموجودة) وبعض هذه المياه وخاصة القادمة من الصحراء الغربية تقريباً جفّت، وقد كانت موجودة إلى الستينيّات والخمسينيّات، وسدود حاصدات المياه كانت موجودة فيها.

الآن يعتبر هذا الملف واحداً من أهم الملفات التي يعاني منها العراق من خلال عدم وجود الاتفاقيات لِلدول المتشاطئة بالنسبة لِنهريْ دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق أو بالنسبة لِلروافد التي تصب في دجلة القادمة من إيران؛ وبالتالي تكون هذه الخارطة واحدة من أهم الملفات التي تساهم إما في استقرار العراق أو زعزعة الوضع ليس في العراق فقط وإنما بالمنطقة بشكل عام.

الخارطة الثالثة خارطة الطرق البرية، ومن الممكن أن يكون بجانبه خارطة السكك الحديدية فيما إذا لو كانت كاملة أو تمت إلى النهاية، بالإضافة إلى الغطاء أو الطيران الجوي الموجود في فضاء العراق.

وطبعاً هذه الخارطة تشير إلى أهمية العراق في الشرق الأوسط كمعبر أرضي، وضرورة استخدام هذا الوضع في الجغرافية؛ لأنّ العراق في قلب الشرق الأوسط، وبالتالي يربط أقصى أوروبا كتركيا بآسيا وأفريقيا والهند بهذه البقاع، فاستخدام العراق كجغرافية أي كمعبر أرضي مهم جداً إذا ما تم استغلال هذه الرقعة الجغرافية لقرب نهاية جنوبها من الخليج ومن الشمال تركيا وأيضاً من الشرق والغرب.

إن جميع شروط الـ«G» الثانية أو الجغرافية الموجودة في العراق، بدءاً بالتنوع القومي

والإثني، من الممكن جداً ومن المنطقي أن يتحوّل هذا التنوع إلى عامل استقرار مروراً بالموارد المائية الموجودة بوفرة، وخاصة المكامن الأرضية والمياه الجوفية، ومن الممكن استخدامها إلى 150 سنة قادمة، ومع تعزيز هذه المياه، فمن الممكن أن تستمر لمئات السنوات إضافة إلى استخدام العراق جغرافية العراق كمعبر أرضي يربط جميع الأطراف والدول المحيطة، ويربط أقصى الأرض بأقصى الأرض مروراً بالعراق.

«G» الثالث الذي هو جيوسياسية، وهو بشكل خاص علاقة العراق مع الجيران، وكما تلاحظون في الخارطة أدناه وجود أسهم عدّة باتجاه العراق، وهذه بطبيعة الحال تدخلات موجودة لدول الجوار الرئيسة في العراق، وهناك أيضاً تدخلات أخرى كانت ولا تزال موجودة بالنسبة لِلدول الباقية القريبة إلى العراق.

وكما يبدو فإن الدول المجاورة لِلعراق قد وعت أهمية العراق والتنوع القومي والطائفي الموجود فيه، وأن العراق يمكن أن يستخدم تنوعه القومي والطائفي كعامل استقرار أو سيطرة على الشرق الأوسط وليس على دول الجوار فقط، فأنا بتصوري لو شبهنا المعادلة العراقية بمعادلة كيمائية فكان من المفروض أن يكون معادلة باعثة وليست ماصّة، أي إن التنوع القومي الموجود في العراق يمكن أن يستغله العراق في الضغط على الدول الإقليمية من خلال سنته وشيعته وكرده والآخرين، ولكن الذي حصل ـ بسبب الأزمة الداخلية والتغيرات السريعة ـ أدى إلى عدم استيعاب هذا الموضوع فتحوّلت المعادلة العراقية من باعثة إلى ماصة لِلمشكلات، وإذا بالدول التي تبحث عن استقرار نفسها تكون باعثة لِلمشكلات في غالب الأوقات ليكون العراق ماصة وممتصة لهذه المشكلات والأجندات.

النقطة الأخرى الموجودة في الجيوبوليتك لِلعراق والمرتبطة بالجغرافية بشكل رئيس هي أن مشكلة العراق أنه بيّن ثلاث دول كبرى، ولكل من هذه الدول مقوماتها الخاصة، فلو بدأنا من السعودية بامتلاكها لِلحرمين فهي تمتلك بطريقة أو بأخرى القرار الإسلامي بشكل عام والقرار السني بشكل خاص والقرار السلفي بشكل أخص، فالسعودية إذن تعتمد على الخلفية الدينية الإسلامية في السيطرة على المنطقة بغض النظر عن أنها دولة قومية أو إسلامية.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعمقها الحضاري الكبير جداً، والذي يوازي العمق الحضاري لِلعراق ولكن الاختلاف بين إيران والعراق في الفترة الأخيرة أنه في الـ 200 سنة الأخيرة لم تكن إيران محتلة فعلياً من أي طرف. صحيح أن هنالك قوّة مسيطرة عليها كبريطانيا، ولكنها لم تُحتل فعلياً كما حصل مع العراق، وبالتالي فهنالك مؤسسات وإرادات حكومية عميقة جداً في إيران في هذه المنطقة مما يؤثر عل الاستقرار.

وأخيراً تركيا التي تنظر إلى هذه المنطقة على أنها جزء من رعاياها في أنها وريثة الدولة العثمانية التي حكمت المنطقةَ لمئات السنين.

وهنالك دول أخرى كانت لها تدخلات بطريقة أو بأخرى، ولكن تدخلات هذه الدول لا تعدو أن تكون آنية لسنة واحدة أو سنتين، ولا تستطيع أن تتدخل باستراتيجيات طويلة الأمد.

«G» الرابع في الخارطة أعلاه هو الجيوستراتيجك أو مدى ارتباط موقع العراق بالقرارات الاستراتيجية العالمية والإرادات والمشاريع الاستراتيجية العالمية، فنلاحظ في الخارطة وجود عدة أسهم باللون الأحمر ـ الأبيض ـ الأزرق.

وإن لموقع العراق في قلب الشرق الأوسط وقربه من بقية القارات كمعبر أرضي كما ذكرنا سابقاً أهمية كبرى أدت بالعراق لأنْ يكون مرآة لِلتغيرات العالمية، بمعنى أن أيّ تغيّر عالمي بظهور إرادة سياسية وسيادية جديدة على مستوى العالَم فلا بد أن تترك هذه الإرادة انعكاساتها في العراق.

فالسهم الأبيض هو سهم المملكة المتحدة أو الإمبراطورية البريطانية، فبعد انهيار الدولة العثمانية تم الانتداب البريطاني لِلعراق، وتم تشكيل المملكة العراقية بعد ذلك بإرادة بريطانية، فكانت سلوكيات المملكة العراقية في ذلك الوقت كحلف استراتيجي مع بريطانيا، وهذا كان أول انعكاسة لبزوغ إمبراطورية قوية كانت بازغة سابقاً ومسيطرة على قلب الشرق الأوسط.

بعد الإمبراطورية البريطانية وبعد الحرب العالمية الثانية كان البزوغ القوي جداً للاتحاد السوفيتي، والذي تأسس بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنه تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان لا بد أن يكون انعكاس المرآة لظهور الإرادة السياسية والسيادية الجديدة في العالَم، وذلك بأنْ تترك انعكاساتها في العراق، فكانت ثورة 1958 للإطاحة بالحكم الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم إلى السلطة، والذي سهّل اقتراب الشيوعيين من السلطة ومسك زمام الأمور بطريقة أو بأخرى والمؤشرة باللون الأحمر والنجمة الحمراء في الخارطة أو نجمتين، النجمة الأولى حقبة عبد الكريم قاسم، ونأتي على النجمة الحمراء الثانية فيما بعد.

بعد حقبة عبد الكريم قاسم نرى السهم الأزرق وهو سهم الولايات المتحدة الأمريكية وثورة 63 ومجيء البعثيين إلى العراق بإرادة أمريكية كما ذكروا أنفسهم ذلك بجملتهم المشهورة: «نحن جئنا بقطار أنكلو سكسوني إلى العراق»، وأيضاً كان يوجد بها نجمتان: النجمة الأولى لبزوغ السيطرة الأمريكية، خاصة بعد السيطرة على الفضاء والاختراعات الكبيرة التي حصلت في الولايات المتحدة التي أدت إلى ظهور الإرادة السياسية والسيادية لأمريكا، وكانت المرآة لثورة 63 وما أعقب ذلك من حضور حزب البعث في الدولة.

وفي نهاية السبعينيّات وبداية الثمانينيّات قامت الحرب العراقية الإيرانية واقتراب حكومة صدام ونهاية حكم أحمد حسن البكر، فتوجه العراق باتجاه الاتحاد السوفيتي لتكون النجمة الحمراء الثانية، وحصلت أيضاً هيمنة أخرى للاتحاد السوفيتي على العراق.

وفي التسعينيّات وبعد أحداث الكويت والتوغل العراقي فيها وما شاكل ذلك من الحصار وفي 2003 إسقاط النظام البائد، فرجعت الهيمنة الأمريكية مرة أخرى، وتحوّل العراق إلى مرآة لِلهيمنة التي تسمى (أحادية القطبية الأمريكية) وليبقى هذا السهم وهذه النجمة في العراق من 91 مروراً بالتغيير وإلى عهد قريب.

بالتالي فإن الموقع العراقي في قلب الشرق الأوسط ـ وهو الطريق الوسطي لجميع الأطراف في العراق ـ أدى بالعراق إلى أن يكون مرآة لبزوغ الإرادات القوية التي تتحكم بالعالَم في فترة من الزمن؛ ولكي تثبت أنها تتحكم بالعالم فلا بد أن تترك أثرها، وهذه الآثار لهذه القوى كانت دائماً مؤثرة بالعراق.

«G» الخامس الذي هو جيوبريليانت أو قابلية صنع القرار وبناء دولة وبناء مجتمع أو قابلية الذكاء والإنماء الموجودة في العراق والخارطة المعروضة توضح ذلك، فعلى سبيل المثال خارطة المدن القديمة والمدن الحضارية والتي تأسست في العراق أو وادي الرافدين؛ فمن مميزات العراق إذا رجعنا إلى 4000 سنة قبل الميلاد وصولاً إلى العهد الحالي نرى أن المتغيرات الموجودة في العراق لا مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم، فبمقارنة بسيطة بين حضارة العراق والحضارة المصرية في الوقت نفسه نجد أن الحضارة المصرية لـ2000 سنة أو أكثر كانت عبارة عن حضارة واحدة وهي الحضارة الفرعونية بعوائلها المختلفة ما عدا 100 سنة حكمها الآشوريون والتي أدت إلى سقوط الدولة الآشورية فيما بعد 610 قبل الميلاد ومن بعد ذلك. وأيضاً 100 سنة احتلت من جانب الهكسوس الذين قد يقال في بعض الأدبيات: إنهم من الأعراق العربية.

أما العراق ففي الفترة نفسها تجد فيه العشرات من الحضارات شبه المستقلة عن بعضها، فإذا نزلنا إلى تشعبات هذه الحضارات فستكون أكثر من العشرات من مما هو موجود في الحضارات الأخرى.

هذا الأمر الموجود في العراق يعطي الانطباع بأن الفرد الرافديني في وادي الرافدين له صفة الفردية منذ الأزل وعنده الأنفة والذكاء العالي، وبالتالي فإن كل هذه النقاط مجتمعة ـ وطبعاً الأنفة الموجودة لدى الفرد الرافديني نتيجة قابلية الذكاء العالي ـ ساعدت على تشكيل عدد كبير من الحضارات في مثل هذه الرقع الجغرافية، ومثلما قلت فإن استخدام

هذه المميزات بهذا الكم الهائل من الحضارات المستقلة أو شبه المستقلة يؤدي بهذه المنطقة إما أن تكون قوية جداً ومتماسكة إن اتفقت المصالح أو قد تكون محلاً للنزاع في الداخل بحدود الرافدين.

أنا أذكر لما كنت أحضّر الماجستير اشتريت كتاباً كان لِكاتب أوروبي يتحدّث فيه عن العراق والزراعة والأرض وعن الجيولوجية، ويرجع تاريخ طبع الكتاب إلى1962، يقول الكاتب في المقدّمة: هذا البلد تعداده حوالي 6 ملايين يحتكم على إمكانيات بشرية وزراعية واقتصادية هائلة إنْ قدر له أن يستقر لعشر سنوات، فإنه يمكن له أن يستحكم المنطقة.

لو فكّرنا بهذه المقولة لهذا العالم الأوروبي ورجعنا إلى التاريخ الحديث في آخر مئة سنة من تاريخ العراق، وتعيدون ذاكرتكم إلى مئة سنة فحقيقة الأمر لن تجدوا عشرة سنوات في العراق مستقراً بها: ابتداءً من سقوط الدولة العثمانية، ثورة العشرين وما رافقها من أحداث، أحداث سنة 1932، أحداث سنة 1936، أحداث 41، أحداث 48، أحداث 58 الذي هو الانقلاب، و63 و68، وحروب الشمال والحروب الكردية في بداية السبعينيّات، وهي كانت مستمرة من الستينيّات، وفي الثمانينيّات الحرب العراقية الإيرانية، وفي التسعينيّات المسألة الكويتية، 91 الحصار العراقي، 99 قصف كلينتون للعراق، 2003 إسقاط النظام البائد، 2005 ـ 2006 تكاد تكون الحرب الأهلية، و2014 حرب داعش.

يبدو أن الكاتب الأوروبي عندما كتب هذه المقولة في كتابه كانت له رؤية مشرقة لِلعراق إذا ما نحمله على حُسن النية، وبالتالي فإن الرجل كان متفائلاً جداً بأن العراق سيستقر عشرة سنوات، ويكون دولة ذات إرادة سياسية وسيادية بالمنطقة، أو أن الرجل بحنكة كتب تنبيهاً لِلدول المجاورة والإقليمية بأن يحذروا العراق إذا استقر عشر سنوات.

وفي تصوري المتواضع، ولكي تتحول هذه العوامل والـ«G» الخمسة لِلعراق من عوامل تأزيم إلى مميزات وعوامل استقرار فلا بد أن يكون في هذا البلد خطوات عدّة يجب اتباعها.

وهذه الخطوات تبدأ بـ:

أولاً: إن الدولة العراقية تدخل في اتفاقيات استراتيجية كبيرة مع الدول التي تسيطر على القرار السياسي والسيادي في الشرق الأوسط بشكل عام.

ثانياً: لا بد لِلعراق ومن خلال المجتمع الدولي أن يضغط على تصفية بعض الملفات الشائكة لِلعراق مع هذه الدول وخاصة ملف المياه.

النقطتان اللتان ذكرتهما هي ما على العراق أن يقوم به خارجياً، أما داخلياً فأرجع هنا إلى أول خطبة لِلملك فيصل الأول «رحمه الله» والمشروع الحكومي له حينما تكلّم عن العراق

وعن تأسيس الدولة فتكلم عن اللامركزية وسماها بشكل واضح، وبأن الدولة العراقية لا يمكن أن تستقر دون تكريس اللامركزية ودون إعطاء صلاحيات كبرى لِلمحافظات، وهذه النقطة ليست مجاملة لِلخطوات الكبيرة التي قمنا بها بتوجيه من السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لتكريس اللامركزية.

تبقى النقطة الأخرى ضمن اللامركزية، وهي بلورة الفكر للإدارات المحلية في بعض الرقع الجغرافية داخل العراق.

إذن لغرض تحويل «الخمسة جي» لِلعراق من عامل تأزيم للدولة العراقية إلى مميزات وعامل استقرار له فلا بد أن نعمل خارجياً من خلال اتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد والضغط من خلال المجتمع المدني على حل بعض الملفات الشائكة لِلعراق مع الدول الجارة كملف الماء وملف الكويت وبقية الملفات، إضافة إلى التوصيات الداخلية المتمثلة بشكل رئيس جداً باللامركزية وتكريسها لتقديم خدمات أفضل، وليكون هناك مراحل وطبقات متعددة في أسلوب الإدارة في البلاد.

المداخلات

الدكتور فرهاد علاء الدين: بالرغم من وجود (الجيات) الخمسة التي ذكرتها، لماذا برأيك وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من خراب ودمار، وأصبحنا في آخر دول العالَم الثالث، في الوقت الذي يفترض أن يكون العراق في مقدّمة الدول؛ لما يمتلكه من مقومات حسب ما أشرت إليه...!

هل ترى أن العراق قادر على النهوض؟ وكيف؟

الدكتور طورهان المفتي: نعم دكتور، إن توفرت هذه (الجيات) فقد تكون نعمة، وقد تكون نقمة، يعني عدم إدارة هذه (الجيات) أو هذه المميزات بصورة جيدة فإنها ستتحول إلى النقمة، فمثلاً استخدام الجيولوجيا كنفط واقتصاد كانت دائماً تغذي عجلة الحرب، ولم تغذِّ في يوم من الأيام عجلة البناء، وكذلك الحال في استخدام جغرافية العراق كدولة وسطية بالشرق الأوسط استخدم أيضاً في المعارك مع جميع الدول المجاورة للعراق بصورة أو بأخرى، وبالتالي فإن الحكومات العراقية المتعاقبة حينما رأت هذه (الجيات) وهذه القوى الموجودة في هذا البلد أدت إلى الغطرسة وعدم حل المشكلات الداخلية، وإنما القفز على المشكلات الداخلية إلى الخارجية والتخبط، وهذا ما آل إليه حال العراق.

أعود وأقول: إن عملية استيعاب هذه (الجيات) ليست بالأمر السهل أو الهين؛ فالعراق بهذه (الجيات) الخمسة عملاق جامح ليس من السهولة جداً إدارته بأساليب وبكياسة لفترة قد تكون عشر سنوات لغرض النهوض به.

الدكتور ماجد الساعدي: يبدو لي أن جميع المحاور الخمسة تدور حول موقع العراق... حتى تنوعه الديموغرافي ناتج عن وجوده في عقدة تقاطع مرورية... بالتالي نحن أمام جي واحدة، حسب فهمي، مع بعض التفريعات الناتجة عنها...

الدكتور طورهان المفتي: أنا بتقديري المتواضع أن الجغرافية تصنع التاريخ، وبالتالي الجغرافية فإنها خلال صناعتها للتاريخ، والتاريخ يصنعه البشر؛ فعملية التغيير أو التنوع الديموغرافي الموجود في البلاد بعكس طبيعة الجغرافية، وليست هذه (الجيات) كلها تنعكس بسبب وجود التنوع البشري؛ فالعراق بجغرافيته هو خط تمازج الحضارات، وهذا

واحد من المميزات كمعبر أرضي وهو ما نوهنا إليه، أما الجي الآخر الذي هو الجيولوجيا فأتصور أن المواطن ليس له علاقة بأن يأتي بالمكامن النفطية والمناجم المعدنية، أو أن يزرع في مكان دون المكان الآخر؛ بالتالي فإن هذه (الجيات) جميعها مترابطة مع بعضها، ولكنها أيضاً مستقلة عن بعضها البعض.

السيد فلاح الطالقاني: دكتور طورهان، هل يمكن أن نقول إنك تعبّر عن رؤية حكومية عندما تقدّم هذا الملف بهذه الصيغة؟

بالمناسبة... هناك آمال كبيرة معقودة على حكومة السيد العبادي بشأن إدراكها لِلقضايا الاستراتيجية في البلاد...

الدكتور طورهان المفتي: أنا في الحكومة منذ 2003، ويمكن أن نقول أن ما هو مطروح عبارة عن خلاصة قراءتي لواقع هذه الحكومة وخلفيتي العلمية بعد هذه الحكومات المتعاقبة بعد 2003، فيمكن جمع الخلاصة الحكومية لِلحكومات المتعاقبة إضافة إلى الخلفية العلمية للخروج بهذه المحاضرة، وأنا أيضاً أعقد آمالاً كبيرة على هذه الحكومة من خلال أمور عدّة، وهي غير خافية عليكم وعلى الجميع، ولكن لأني من الأطراف التي تدير ملف اللامركزية ركزت على هذه النقطة، وبأن أساس استقرار البلد هو ضمن الإدارة اللامركزية، أي ضمن المستويات المتعددة لأنظمة الإدارة في العراق.

السيد زيد الطالقاني: بودي أن أسأل عن إدراك الدول المحيطة حالياً لِلقيم التي أشرت إليها في محاضرتك... هل تتدخل هذه الدول في الملف العراقي بناء على إدراكها لهذه الأفكار؟ أو أن المسألة تتعلق بأهداف مرحلية... وكيف لِلعراق أن يتعامل مع تداخلاتها وتدخلاتها؟

الدكتور طورهان المفتي: إن الدول المجاورة لِلعراق واعية جداً لهذا الموضوع ولِلمتغيرات الغنية الموجودة بالبلاد، وهم كانوا كفوئين في إدارة هذه الملفات أو (الجيات) الموجودة في العراق؛ فكانوا أكفأ في إدارتها من الحكومات في العراق بشكل عام؛ ولأجل هذا رأينا أن الدول المجاورة والإقليمية كلها تستند على واحد من هذه (الجيات) في السيطرة على البلاد، تارة بالملف الاقتصادي وتارة بملف المياه وتارة أخرى بالملف الإثني الطائفي وتارة أخرى بملفات عديدة موجودة كلها تندرج تحت هذه الأمور.

وقد يكون أحد أساليب تقوية البناء الديموغرافي المتداخل لِلبلاد هو اللامركزية وأساليب الإدارة المحلية، فمثلاً: ليس خافياً أن هناك بعضاً ممن لا يرضون بحكومة بغداد، فيستطيع أن يشارك في الحكومة المحلية في محافظته؛ وبالتالي تقل المناكفات بين بغداد والمحافظات،

وتتحول إلى منافسة في تقديم الخدمة، ومع تكريس هذا الموضوع تختفي هذه المناكفات الموجودة، وتختفي هذه الحزازيات والحساسيات التي تم إيجادها مؤخراً.

الشيخ مهند الساعدي: كنت أتمنى في «الجي» الدال على الإثنية والتنوع الديمغرافي أن تقف على ضرورة وجود مخيّلة وطنية واحدة لمشروع وطني واحد، وأن عدم الاستقرار السياسي كان ناتجاً أساساً من الانقسام.

الدكتور طورهان المفتي: كلامك صحيح جداً، فلا بد أن يكون لِلعراق بناء ديموغرافي متداخل ومتوازن ومتعشق وليس متقاطعاً، وأن يكون هناك أساليب إدارية بالصورة العمودية وليست بالصورة الأفقية، وأقصد بالصورة الأفقية التوزيع الطائفي الموجود في البلاد. وهذه بحد ذاتها تحتاج إلى دراسة معمّقة جداً، فالمشتركات الموجودة بين المكونات أكثر بكثير من الاختلافات، فجميع هذه المكونات في وادي الرافدين وتاريخ وجود أي مكون يرجع إلى 1000 أو 1500 سنة، وبالتالي يمكن البناء على وفق هذه المشتركات.

الدكتور طالب محمد كريم: كيف يمكن أن تستفيد الجامعات من هذه الدراسات ولا سيّما المطروحة اليوم في مركز الرافدين لِلحوار في سبيل رفد الحركة العلمية والمعرفية في العراق؟

الدكتور طورهان المفتي: في حقيقة الأمر إن المفاهيم العلمية في تغيّر مستمر، وأنا أعطي مثالاً واحداً على هذا الموضوع، فمثلاً في دوائر الدولة كان هنالك قسم الأفراد، وبعد ذلك تحول إلى قسم الموارد البشرية المستخدَم حالياً في دوائرنا. علماً أنه مصطلح من الثمانينيّات والتسعينيّات، وقد تحول إلى إدارة العقول، وعبارة الموارد البشرية حالياً غير موجودة في معظم بلدان العالَم؛ لأنه تحول إلى ما يسمى بإدارة العقول.

فضرورة التغير المستمر لِلمفاهيم ولِلرؤى الاجتماعية والعلمية مهمة جداً، وضرورة أن تكون هناك حلقات دراسية لِلجامعات وللباحثين حول تطوير هذه المفاهيم ومتابعتها، وأنا بتصوري المتواضع فإن مركزنا مركز الرافدين من المراكز الجيدة التي يمكن أن تساهم في هذا الموضوع ولو جزئياً ابتداء مع بعض الجامعات القريبة على المركز.

الأستاذ عمر الشاهر: بودي أن أستوضح أكثر بشأن المورد الخامس في «G5»، ماهيته وسبب تفرده في تقديرك بالنسبة للعراق... ولماذا هو ليس متاحاً في دول أخرى؟

الدكتور طورهان المفتي: نعم أستاذ عمر، الجي الخامس الذي هو الجيوبريليانت، وهو قابلية صناعة الأفكار أو الذكاء الموجود لدى العراقيين يختلف عن بقية الدول، وتعلمون قبل فترة كان هناك قياس على قابلية الذكاء لِلمجتمعات أو (الأي كيو تيست) وكان العراق رقم

واحد على الدول العربية، وتسلسله بالعشرينيّات على مستوى العالَم، هذه نقطة، والنقطة الأخرى هي أن العراق خط لِلتمازج بين الحضارات، وهذا النوع من البشر لديه قابلية كبيرة وعظمى في إيجاد حلول والتأقلم والتنوع في الوقت نفسه. مما خلق حضارات عدّة في كثير من أجزاء العراق؛ ففي العراق هنالك حوالي 13000 موقع آثاري، وهناك العشرات من الحضارات بدءاً بالحضارة السومرية والأكدية والبابلية القديمة والآشورية؛ وبالتالي فإن هذه القابلية الغنية ينفرد بها العراق عن بقية الدول التي تمتلك حضارات ضمن العمر نفسه.

الأستاذ عمر الشاهر: اطلعت على الـ CV الخاص بك، ووجدت أن الشهادات في اختصاصات متنوعة، بودي أن أفهم كيف استطعت الحصول عليها؟ وأن تجد الوقت الكافي لدراسة كل هذه المعارف؟ حتى ننتقل من خلالها إلى النقاش بخصوص الملف الذي فتحته اليوم.

الدكتور طورهان المفتي: إن التنوع قد يكون ساهم به الاختصاص الأساسي الذي هو البكالوريوس في الجيولوجيا، وبعده كان الماجستير، وهو قريب إلى البيئة والجيوكيمياء، والدكتوراه كان الجيوكيمياء وعن تقنيات التحسس النائي واستخدامات تقنيات الأقمار الصناعية، وبصورة موازية تم الحصول في الشهادة على الإحصاء المتقدّم وشهادات أخرى، وفي عام 1995 كان هنالك امتحان IQ العلمي، وأنا كنت الثالث على العراق بفضل الله.

الأستاذ عمر الشاهر: أشرت دكتور طورهان إلى أن القضية المتعلقة بإمكانيات العراق من موقعه وموارده البشرية والاقتصادية وقضايا الجيوبولتك، وربما أشير إليها مبكراً، ولكنك لم تشر إلى سبب إهمال العهود المتتالية لهذه الإمكانيات.

أنت تحدثت عن لحظة تأسيس الدولة العراقية وإشارة الملك إلى ضرورة اعتماد اللامركزية للإدارة، كيف نفسر التغاضي عن هذه الممكنات، والآن يجري الحديث عنها، لماذا في تقديرك؟

الدكتور طورهان المفتي: تطبيق اللامركزية في العراق كان دائماً يصاب بانتكاسات، يعني أن الملك فيصل الأول أراد أن يطبقها، وأصيب المشروع بانتكاسة، وسنة 1936 أرادوا أن يطبقوا قانون البلديات وأصيب بانتكاسة، ووصلنا إلى بداية حكم البعث وصدور قانون 159 لسنة 1969، وأيضاً وزارة الدولة لشؤون المحافظات كانت تُسمى وزارة الدولة لِلحكم المحلّي وأصيبت أيضاً اللامركزية بانتكاسة.

أنا بتصوري أن موضوع اللامركزية وانتكاستها مهم جداً؛ لأنّ العراق عبارة عن عملاق بكل ما يحتوي من الإمكانات؛ وبالتالي فالذي يحكم العراق لا بد أن يكون زاهداً بكثير من الأمور؛ فإن سطوة العراق سوف تحكمه بالأخير ليصاب العراق بانتكاسات مختلفة بسبب ذلك.

الأستاذ عمر الشاهر: يشير بعض الباحثين إلى أن حجم الإمكانيات التي تحدثت عنها من إمكانات بشرية واقتصادية وجغرافية وذهنية يجري الحديث عنها على أنها أكبر من أن تتحملها دولة واحدة جرى فيها كل هذا التنوع الديني العرقي والاثني وكل هذه الإمكانيات الاقتصادية؛ وبالتالي فيمكن أن يكون هذا كله تفسيراً لِلصراعات التي نشأت في العراق منذ العشرينيّات وما قبلها طبعاً، وهذا يكون مدخلاً أيضاً إلى طرح فكرة أن يقسّم العراق إلى أكثر من دولة بسبب هذه الإمكانيات وهذا التنوع، والجغرافية لا تتحمل كل هذا التنوع وهذه الإمكانيات؛ وبالتالي ستكون الصراعات جزءاً أساسياً من ديمومتها؛ مما يعني أن تتحوّل هذه المنطقة إلى أكثر من دولة ليكون ذلك مدخلاً لِلتهدئة واستفادة شعوب هذه المنطقة من كل هذه الإمكانيات المتاحة، كيف يمكن أن تعلّق دكتور؟

الدكتور طورهان المفتي: أنا فقط أريد أن أعطي بعض الأرقام، فإلى حد خمسينيّات القرن الماضي كان رقم الإثنيات والمكونات والطوائف الموجودة في العراق حوالي 183 مكوناً، واحتمال أن المتلقي يتعجّب من هذا الرقم، وهذا الرقم مثبّت في أطروحات الدراسات العليا؛ وبالتالي لا يوجد في العراق منطقة طائفية أو قومية مغلَقة؛ فدائماً هنالك غالبية أو أقلية؛ فمن غير الممكن أن تشظي هذا البلد اعتماداً على هذه الإمكانات الإثنية والقومية الموجودة فيه؛ فالحل إذن مثلما قلنا هو اللامركزية والإدارات المحلية.

النقطة الأخرى هي أن التنوع القومي والطائفي لم يكن في يوم من الأيام مدعاة إلى التشرذم والتقسيم؛ فالكثير من بلدان العالَم فيها العشرات من القوميات والطوائف، ولا توجد فيها فكرة التقسيم.

لو أخذنا بقية الأمور التي حبانا الله بها وكثرت مشكلاتنا في الوقت نفسه من الجغرافية والجيولوجيا والجيوبولتك والجيوستراتجيك؛ فلأن هذه الرقعة غنية بكل هذه الأمور أصبحت بالتالي غنية بكل هذه المكونات والطوائف، فكل شيء مبني ومرتبط بشيء آخر، ومن الممكن بكل سهولة إذا ما كانت النوايا موجودة تحويل المناكفات إلى منافسات.

الأستاذ عمر الشاهر: ربما يتحدّث البعض عن رومانسية بين مزدوجين، وربما أمنيات مبالغ بتقديرات ظروف تشكلها، ولكن أكرر سؤالاً من إحدى المداخلات ولو بشكل أوضح: بوصفك جزءاً من الكابينة الوزارية اليوم أو قريباً منها، فهل ترى أن حكومة السيد العبادي مدركة لِكل هذه التفاصيل؟ وهل نستطيع أن نتحدث عن استراتيجية حكومية تأخذ بنظر الاعتبار كل هذه القضايا؟ وهنالك حديث في دوائر مهمة جداً في الداخل والخارج عن ولاية جديدة لِلسيد العبادي، فهل تستطيع أن تتحدث لنا عن هذا الملف المثير جداً الذي

ربما يكون هو الملف الأساسي لحكومة السيد العبادي فيما لو جدد لشلسيد العبادي ولاية ثانية؟

الدكتور طورهان المفتي: المتابع لتحركات السيد العبادي يجد استيعاباً كاملاً لهذه النقاط بطريقة أو بأخرى، فالزيارات المكوكية لدول الجوار ما هي إلا نتيجة استيعاب الجيوبولتك، وكذلك الزيارات البعيدة إلى أمريكا والدول الأوربية، ويجد استيعاباً للجيوستراتيجك، وأما بقية الأمور الجغرافية المتمثلة بشكل رئيس بالنفط؛ فلا بد من تفكيك الملفات الموجودة، يعني مثلاً في الجغرافية هنالك ملفات شائكة في العراق مع دول الجوار.

وفي العراق ـ بتصوري ـ هناك أكثر من 15 إلى 20 ملفاً مع دول الجوار، وكلها تندرج تحت الجغرافية، فلا بد أن تأخذ الحكومةُ هذه الملفات واحدة تلو الآخر لحلها، فعلى سبيل المثال هناك ملف المكونات وملف رسم الحدود وملف المفقودين وملفات أخرى مع إيران وتركيا والكويت وملفات دول الخليج، فهذه الملفات كلها تندرج تحت الجغرافية بشكل رئيس، فلو استطاعت الحكومة أيضاً تفكيك هذه الملفات واحداً بعد الآخر فإنها ستكون واعية 100% إلى هذه «الجيات» وتكون حكومة واعدة لمستقبل أفضل بكل تأكيد.

مركز الرافدين للحوار:(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من مراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2 شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الالكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقا ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق **الأهداف** الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البنّاء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبراءه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرِّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس **و**ثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤزرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغيّر المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**»(بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**»(GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**»(CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**»(CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**»(RIAC)، «**معهد السياسة والحكم**» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية**(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي،، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيادي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البينية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق رؤيةٌ جغرافيَّةٌ-سياسيَّةٌ	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدَّوليِّ الإنسانيِّ	د. فاضل عبد الزَّهرة الغراويّ	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقيَّة وصراع الهويَّات الفرعيَّة	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ. م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 – 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للجوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. عامر عبد زيد الوائلي	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض	2025
36	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي	2026
37	الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية	د. محمد محفوظ	2026

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
38	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م.م. عمّار كريم حميد	2026
39	العراق من الداخل دراسات استقصائية عن الدولة والمجتمع والاقتصاد	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. محمد القريشي أ.د. أحمد شاكر العلاق	2026
40	حصاد التجربة السياسية العراقية: حوارات النخبة	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب د. حسن زهير الصراف	2026

ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب.. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية «حرية العراق» من ساحة المعركة إلى البنتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
15	بين الدولة واللادولة.. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُرِيَ زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينگلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سِث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكتر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟»	مارك كوياما جارید روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شْتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
29	العراق في مواجهة العالم: صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامْيَوَل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025
31	الجهاد في الاسلام دراسة تاريخية فقهية في مسألة الجهاد الابتدائي	آية الله الشيخ نعمة الله صالحي النجف آبادي	2025
32	الحربُ الباردَة في العالم الإسلامي	ديليب هيرو	2026

ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تأريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	م.م. عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية «العراق أنموذجا»	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025
13	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	أحمد عباس فاضل جاسم	2026
14	النظام الحزبي وصُنع السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا-العراق	سمية غالب زنجيل	2026

رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أنموذجاً	كتب مؤلفة	2026
2	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2026
3	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2026
4	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2026
5	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2026
6	موسوعة السياسة العراقية (4 أجزاء)	كتب مؤلفة	2026
7	آفاق السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2025	كتب مؤلفة	2026
8	المواقع الأثرية في محافظة النجف الأشرف	كتب مؤلفة	2026
9	موسوعة التشيُّع: تحولات الهوية والانتشار العالمي والاسهام الحضاري	كتب مؤلفة	2026
10	سيناريو لم تكتمل قصّته: نصف البداية، رواية	كتب مؤلفة	2026
11	كبسولة النائبة: تقنية الموت المؤقت، رواية	كتب مؤلفة	2026

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يمثل هذا الإصدار في طبعته الثانية جهداً علمياً متجدداً يقدمه مركز الرافدين للحوار(RCD)، في سياق سعيه المستمر إلى الإسهام في قراءة التحولات السياسية التي يشهدها العراق، وتحليل إشكالاته البنيوية المركبة، واستشراف مساراته المستقبلية. وتنبع أهمية الكتاب من كونه لا يكتفي بوصف الواقع، بل يتجاوزه إلى تحليله نقدياً، والكشف عن مكامن الخلل فيه، ومحاولة تقديم مقاربات واقعية للإصلاح، تستند إلى فهم عميق لطبيعة الدولة العراقية وتاريخها السياسي والاجتماعي. كما يتميز بتعدد الأصوات الفكرية التي تسهم فيه، حيث يضم نخبة من الباحثين والأكاديميين والمسؤولين السابقين، ما يمنحه ثراءً في الرؤى وتنوعاً في المقاربات.

وتتجلى في المجلد الأول محاولات جادة لتفكيك بنية الدولة العراقية وسياساتها العامة من الداخل، عبر دراسة دور النخب السياسية والإدارية في إدارة الدولة، ومدى قدرتها على تلبية متطلبات المرحلة ويفتح الباب أمام تساؤلات تتعلق بالكفاءة، والشرعية، ومعايير الاختيار. في حين يتجه المجلد الثاني نحو معالجة قضايا أكثر تخصصاً، تتعلق بالبنية الدستورية والسياسية للدولة العراقية، وأكثر القضايا إثارة للجدل.

ISBN 978-9-9227722-1-9

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية